رضا هلال

أمريكا...

الحلم والسياسة

من أوراق التغريبة الأمريكية



الحضارة للنشر

رضا هلال

أمريكا...

الحلم والسياسة

من أوراق التغريبة الأمريكية

رضـــا هـــلال : أمريكا... الحلم والسياسة
من أوراق «التغريبة الأمريكية»

صورة الغلاف : Jonathan Anstee

الطبعة الأولى : سبتمبر ١٩٩٩

الحضارة للنشر

٧ شارع أبو السـعود - الدقى ١٢٣١١ - القاهرة
تليفون ٣٦١٩٤٣٩ - تليفون وفاكس ٣٦٠٥٨٩٨

Al-Hadara Publishing
7 Abou El-Seoud St., Dokki 12311, Cairo, Egypt
Tel. (202) 361 94 39 -Fax+Tel. (202) 360 58 98

www.hadara.com.eg
e-mail: ask@hadara.com.eg
e-mail: hadara@ritsec1.com.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٩/١٤٦٠٨

I.S.B.N. 977-5429-18-8

إهـداء

إلى الحالمين بأمريكا چيڤرسون ولنكولن وويلسون وفولبرايت
وفوكنر وهمنجواى وميللر وتونى موريسون ..
وإلى الناقمين على أمريكا چونسون ونيكسون وريجان وبوش..

المحتويات

مقـدمة

فكـرة أمـريكا

«الأمريكيون أمـة مولـودة من فكرة»
ثيودور إتش. وايت

فى عام ١٤٩٢، اكتشف كريستوفر كولمبس أمريكا.

وكانت مغامرة كولمبس مغامرة دينية بالأساس. فقد أراد الذهاب شرقاً، بالإبحار غرباً، لاكتشاف طريق جديد للهند، فوجد نفسه فى أمريكا. وكما قال هو فإن اكتشاف أمريكا قبل أى شيء آخر، كان نهاية حج عظيم ونهاية للبحث الروحى العظيم.

ولكن المغامرة الكاثوليكية لاكتشاف أمريكا، والتدافع الكاثوليكى الإسبانى ثم الفرنسى لاستيطان أمريكا، دفع إنجلترا كأُمّةٍ بروتستانتية لاستعمار أمريكا.

ولدى وصول المهاجرين البروتستانت الأوائل من إنجلترا إلى شاطئ نيو إنجلاند، اعتبروا أمريكا (كنعان الجديدة) أو (أورشليم الجديدة)، التى فروا إليها بحثاً عن الحرية الدينية والمدنية. وكما كتب توماس پين -فيما بعد- أصبحت أمريكا الملاذ للمضطهدين من عشاق الحرية الدينية والمدنية من كل جزء من أوربا. وبدأت فكرة أمريكا (كملاذ لعشاق الحرية).

وقد اعتبر المستوطنون الأوائل أن بلدهم هو المخلوق الأخير وأعظم صدقة تصدق بها الرب على العالم، بتعبير توماس پين. فالحرية المدنية والدينية والملكية الخاصة والمشاركة فى السلطة العامة، تجعل «إسرائيل الأمريكية» عالية فوق كل الأمم التى خلقها الرب، كما قال الأب عيزرا ستايلز.

وفى عام ١٨٥٤ صاغ جون أو سوليفان فكرة «المصير المبين»، بمعنى أن الرب قدّر لأمريكا أن تقود العالم إلى الحرية. وقال سوليفان: إن المستقبل سيكون عصر العظمة الأمريكية بلا قيد أو شرط.. فالأمة المكونة من أمم قُدّر لها أن تشهد على سمو المبادئ الإلهية ستكون أرضها نصف الكرة الأرضية.

وقاد الاعتقاد بـ «المصير المبين» لدى المهاجرين الأوائل إلى فتح القارة الأمريكية. فالرواد

المستكشفون تحركوا من الساحل الشرقى لاجتياح الغرب الأوسط ثم الغرب الأقصى، حتى انتهوا من فتح القارة بنهاية القرن التاسع عشر. وبررت نظرية «المصير المبين» إبادة الهنود الحمر واستعباد الزنوج، وضم فلوريدا وتكساس ونيومكسيكو وكاليفورنيا وألاسكا وهاواى ولويزيانا.

ومع استهلال القرن العشرين، ستتحول أمريكا «أرض الميعاد» إلى «دولة صليبية» رسالتها نشر الحرية فى العالم ثم «أَمْـرَكَـة العالم» فيما بعد.

لقد بدأت أمريكا بفكرة، واستمرت بفكرة.

والفكرة التى بدأت واستمرت بها أمريكا، هى الحرية. وقد كانت الحرية «قوام» إعلان الاستقلال والدستور ولائحة الحقوق. وفى إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦، كان النص على «أن كل الرجال خلقوا متساوين، وقد منحهم الله حقوقاً محددة وغير قابلة للتصرف من بينها: الحرية والحياة وطلب السعادة..». ولما لاحظ چيفرسون خلو ديباجة الدستور من الإشارة إلى ضمانات الحريات الأساسية التى تبدأ بالحرية الدينية (كما قال)، أصبحت الحرية الدينية (الفصل بين الكنيسة الدولة) موضوع الدتعديل الأول للدستور عام ١٨٠١.

وخاض لنكولن بعد الحرب الأهلية حرباً حتى وافق الكونجرس عام ١٨٦٥ على تعديل الدستور من أجل «حرية الزنوج».

وفى عام ١٩١٧ يعلن الرئيس ويلسون قرار دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى قائلاً: إننا سنقاتل من أجل الحرية، ثم يعلن –بعد الحرب– نقاطه الأربع عشرة من أجل ليبرالية عالمية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، يعرض الرئيس روزفلت أسس عالم ما بعد الحرب، وهى الحريات الأربع: حرية الكلام، والحرية الدينية، والحرية من العوز، والحرية من الخوف.

وبعد سنوات، يرفع الرئيس كينيدى شعار أن «الأمريكيين هم الحراس على معاقل الحرية فى العالم». ويتحدث الرئيس جونسون عن «المجتمع العظيم» ويصدر قانون الحقوق المدنية فى مواجهة التمييز ضد الزنوج. ثم يعلن كارتر وكلينتون عن رسالة أمريكا فى حماية حقوق الإنسان والحريات فى العالم!

الحرية هى صميم الثقافة الأمريكية، والقيمة العظمى فى التجربة الأمريكية. الحرية الاقتصادية التى تقدس الملكية الفردية، وتسمح للأفراد بفرص متساوية للثراء. والحرية السياسية التي تعلى الفرد على الجماعة. والحرية الدينية التى تقوم على فردية التجربة الدينية ولا تقبل وجود كنيسة أو مذهب دينى للدولة.

ويقال إن أسمى عطاء أمريكى لسائر البشرية هو عبقرية نظام الحكم. فالديمقراطية الأمريكية تسمح للأفراد وشتى الفئات بالتعبير عن النفس دون الانزلاق إلى الفوضى أو إلى طغيان أقلية، من

خلال الفصل بين السلطات ومبدأ الضبط والتوازن بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، واستقلال السلطات المحلية عن السلطات الفيدرالية، والفصل بين الدولة والكنيسة.

الحرية هى الحلم الأمريكى فى بساطته وثوريته.

إن أمريكا «فكرة» أكثر منها «مكان».. فكرة الحرية التى اجتذبت أكثر الناس اختلافا على وجه الأرض، كما قال ثيودور إتش وايت.

ولذلك، لم تصبح أمريكا «دولة قومية» أو «أمة دولة» كما هو الحال فى أوربا. ولو كانت الولايات المتحدة دولة اثنية، لما كفلت لملايين المهاجرين إليها مشاركة كاملة سياسية واجتماعية، ولاقتصرت على السماح للأجانب بالزيارة أو العمل أو الإقامة فقط. ولكن لأنها (أمريكا) دولة- فكرة، أصبحت دولة العالم، وتحولت إلى «بوتقة انصهار» لأعراق وأديان ولغات مختلفة.

وقد كان صعود أمريكا وانحطاطها هو صعود وانحطاط فكرة أمريكا. فصعود فكرة أمريكا (الحلم الأمريكى)، كان فى جانبه الأعظم إنجاز السياسة (عبقرية نظام الحكم)، كما أن انحطاط فكرة أمريكا هو انعكاس لـ «تناقضات الحلم والسياسة». وإذا كان «الحلم» هو المساواة فى الحرية والحياة وطلب السعادة، فإن السياسة استبعدت أمريكيين من المساواة فى الحرية (الزنوج)، وفى الحياة وطلب السعادة (جيوب الفقر والجريمة فى المدن الكبرى). كما أصبحت «السياسة» احتكاراً لأصحاب المصالح وقوى الضغط. وهكذا أصبح الحلم الأمريكى مهدداً بتعارضات الثروة والفقر، الأبيض والأسود، المال والسلطة، المساواة وسيطرة جماعات المصالح.

لقد قدر لى أن تطأ قدماى أرض أمريكا، فى ١٢ مايو ١٩٩٢، وبعد خمسة قرون من مغامرة كولمبس.

وظللت لسنوات أعيش فى أمريكا صحفيا وكاتبا ودارسا، أعيش فى نيويورك وأتنقل وبين ولايات أمريكا ومدنها وضواحيها. وظللت مفتوناً بمحاولة فهم أمريكا.

وتعددت دوافعى لذلك.. فالأدبيات العربية والإسلامية، لم تخرج عن كونها «انبهاراً بأمريكا» أو «معاداة لأمريكا»، كانعكاس للصراع الاجتماعى والسياسى عندنا، أو لانحياز أمريكا إلى إسرائيل ضدنا، دون محاولة فهم «فكرة أمريكا».

ولأن القرن العشرين كان -بحق- «القرن الأمريكى»، كنت أعتبر أن كثيرا من خيباتنا وهزائمنا فى القرن العشرين، نتيجة لأن النخبة العربية التى حكمت بلادنا بعد الحرب العالمية الثانية، لم تفهم أمريكا تحت وطأة تصادم المصالح والثقافات، أو فهمتها على أنها «إنجلترا جديدة» فأعملت معها قواعد التعامل مع إنجلترا القديمة، أو أنها لم تكلف نفسها -أصلا- محاولة الفهم، وانتهت بالارتماء فى أحضان «نقيض أمريكا» أى الإتحاد السوفييتى السابق.

وإذا كان من الصعب الجزم بأن القرن الحادى والعشرين، سيكون كسابقه قرناً أمريكياً، فإن أمريكا ستظل -على الأرجح- القوى العظمى الأولى فى نظام دولى متعدد القوى، بمعايير القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وبما يعنى أن مستقبل أمريكا هو أمر حيوى لنا فى لعبة المصائر الدولية.

وفى كتابى «تفكيك أمريكا»(1) حاولت وصف أمريكا وفهم الأمريكيين، بالاستفادة من مفاهيم ميشيل فوكو فى تفكيك النصوص، ومن مفاهيم هارولد بلوم فى تفكيك التجربة الإنسانية، وجربت تفكيك النصوص الأمريكية المتمثلة فى إعلان الاستقلال والدستور وكتابات الرواد المؤسسين والمعاصرين، وتفكيك سلوكيات وتجارب الأمريكيين فى السياسة والدين والجنس، وصولا إلى الثقافة الشعبية.

لقد كان «تفكيك أمريكا» محاولة نظرية من باحث مصرى، من ثقافة مغايرة لوصف أمريكا. ودفعنى الاستحسان والنقد اللذان قوبل بهما الكتاب، لأن أكتب كتابى هذا «أمريكا الحلم والسياسة»، أسجل فيه تجربتى المعاشة فى أمريكا، والقراءات التى قرأتها والمقالات والتعليقات التى كتبتها عن أمريكا «أوراق التغريبة الأمريكية»، طيلة عقد التسعينيات من القرن العشرين «القرن الأمريكى».

إنها أوراق مثقف مصرى، رصد الواقع والفكر الأمريكيين فى العقد الأخير من القرن العشرين «القرن الأمريكى»، دون انبهار أو عداء، وظل يكتب فى صحف بلاده تباريح الغربة والحنين فى سنوات التغريبة الأمريكية.

وهى أوراق كاتب يلامس واقع تحول أمريكا من أرض موعودة إلى دولة صليبية رسالتها «أَمْرَكَةُ العالم»، ويتابع عظمة وانحطاط المجتمع الأمريكى، وتهديد الأصولية المسيحية وارتباطاتها الصهيونية، واللوبى والتأثير اليهودى، والجهاد الإسلامى فى أمريكا، والمكارثية الجنسية فى «مونيكا جيت»، وإفلاس الأمم المتحدة فى اللحظة الأمريكية، وصورة العربى القبيح فى الإعلام الأمريكى.

وفى هذه الأوراق، التى تغطى تسعينيات القرن العشرين «القرن الأمريكى»، يتوصل الكاتب إلى أن تفكك وانحطاط المجتمع الأمريكى (العظيم) -نسبيا وبالمقارنة بما كان عليه- يهددان الحلم الأمريكى، بل يهددان حظوظ أمريكا فى أن يكون القرن الحادى والعشرون -كما كان سابقه- قرنا أمريكياً.

رضا هلال
القاهرة ١٩٩٩

---

(1) رضا هلال، تفكيك أمريكا، الإعلامية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨

الفصل الأول

أوراق التغريبة الأمريكية

«الحلم الأمريكى، بالرغم من خيبات لا حصر لها،
لم يزل متوقداً وأخّاذاً، يخطف أنفذ البصائر،
التى تنتظر سياسة أمريكية تخدم
(المُثُل) و (المصالح) الأمريكية فى آنٍ معاً»
ريمون آرون

(١) الهروب إلى أمريكا والعودة إلى الذات

ها هو ذا قد غادر بلاده وناسه، من جديد، متوجهاً إلى نيويورك.

فى مرة سابقة، كان قد جرب الهروب إلى الكويت.

وهناك، جرب الرغد، واكتوى بالغيظ، وتألم للتمييز بين البشر: مواطنين، وبدون جنسية، وأجانب. تمييز يصل إلى حد الرق. وهناك، أيضا، افتقد حميمية الإنسان، التى ألفها فى زحمة بلاده، واكتشف أن ثروة النفط لا تخلق غنى النفوس، بل يمكن أن تحرك فى النفوس أغلظ وأحط ما فيها.

كانت المرة الأولى، التى يقدر له فيها أن يعيش لفترة فى بلد عربى، كمقيم وليس كزائر أو سائح أو عابر سبيل. واصطرع داخله ما تعلمه فى مدارس بلاده، عن العروبة، اللغة المشتركة، والدين المشترك، بما عايشه وخبره فى ذلك. وانتهى إلى أن اللغة وحدها لا توحد النفوس، وأن الدين ليس شرطاً للأخوة. فهو يتحدث العربية ويدين بالإسلام، ولكنه أجنبى ويلقى معاملة دون معاملة الأجنبى الأمريكى أو البريطانى أو أى أشقر أزرق العينين، بل أن الهندى يقال عنه «رفيق».

واكتشف للمرة الأولى، وَهْم العروبة، واستقر فى نفسه أنه مصرى أولاً وأخيراً، وأن روحه المصرية سرقت منه لفترة.. فترة الناصرية فداء لزعامة ناصر. ولم يطل به العيش هناك، سوى شهور معدودة، حتى داهمه غزو جيش البعث (القومى) العراقى للكويت.

فى حوالى الساعة الثالثة من صباح الخميس الثانى من أغسطس ١٩٩٠، فزع من نومه على أزيز طائرات مارقة. ونظر من النافذة فشاهد سرب طائرات يمرق فى سماء بلدة هادئة ومسالمة ومترفة إلى أبعد حد. وحاول أن يلتقط بالراديو إرسال أية إذاعة فلم يجد. وظل قلقاً حتى السابعة صباحاً. ووقتئذ سمع إذاعة «صوت الجماهير» من بغداد، وهى تردد: «سقط قارون الكويت.. سقط الطاغوت وانبلج فجر الحرية». ولم يصدق، ما أذاعته الإذاعة عن «قيام الثورة». ثورة من ضد من فى الكويت؟ ونزل إلى الشارع فى الثامنة صباحاً، ليجد الدبابات العراقية منطلقة مسرعة على الطريق «الدائرى الخامس»، والحرس الجمهورى العراق ينظم المرور فى الشوارع. وترك نفسه إلى حيث تقوده قدماه، وإلى حيث يسمح له الجنود العراقيون، محاولاً الوصول إلى مقر الصحيفة التى كان يعمل بها. ووجد نفسه أمام مقر وزارة الدفاع الكويتية، الذى يوجد بالمنطقة نفسها «الشويخ» التى بها مقر الصحيفة.. وهناك افتقد الإحساس بالفاصل بين الموت والحياة من هول ما رأى، إذ رأى مئات الجثث تنزف على الأرض. ولما عاد إلى مسكنه، كانت إذاعة الكويت تردد: أيها العرب، كويت العرب تستنجد بكم!

وفى اليوم التالى، عاش حالة «اللا دولة».. فالأمير والشيوخ غادروا الكويت إلى السعودية. وجيش الغزو مشغول بتعزيز مواقعه ونهب ما يستطيع. وحين غاب القانون العام، أصبح لكل قانونه الخاص. حالة أشبه بحالة ما قبل المجتمع الإنسانى. فالأغلبية مذهولة وخائفة. والأقلية تصفى حساباتها، بدءا من تجاوز إشارات المرور إلى النهب والاغتصاب. من عزت عليه امرأة أصابها، ومن ابتغى مالاً ناله ومن راقته سيارة حازها، إذا واتت القدرة والجرأة على القتل. والغلبة لمن بيده السلاح.

واقتصر بث الإذاعة الكويتية على نداء بصوت يختنق لحد البكاء: «أيها العرب.. أهل الكويت تستباح أعراضهم ودماؤهم فهبوا يا عرب لنجدتنا..».

ولم يكن ليقتنع بأن «الوحدة العربية»، تبرر الغزو الاغتصاب والنهب، كما رأى كشاهد عيان ولم يكن ليترجى أملاً فى ديكتاتور يرى فى ناسه كبوش فداء لسلطانه وطغيانه ولو قادهم إلى حتفهم بشعار «أمة واحدة ذات رسالة خالدة».

وبعد أن عايش الغزو والحرب، تأكد من وهم العروبة فما استطاع العرب إخراج الديكتاتور من الكويت، بل لجأوا إلى بوش وثاتشر لحل أزمتهم. كما تأكد من أن كل ديكتاتور لابد وأن يدمر شعبه وبلده. واستقر فى نفسه أن الغرب المتحضر، نكص على نفسه إذ ضمن لنفسه البترول والكويت والخليج، وأبقى على الديكتاتور وعروش الخليج.

وقد تذكر كل ذلك، وهو يغادر بلاده وناسه، بعد عام من تلك التجربة، فى طريقه إلى نيويورك.

وتذكر أيضاً أنه خلال العام الذى قضاه فى بلاده، قبل مغادرتها من جديد، كان قد عاد إلى صحيفته وصحبته. يقرأ ويكتب ويسهر. ولكنه كان قد وصل إلى النقطة التى عندها أدرك أن كل ما يراه وما يقرأه وما يكتبه أصبح مكروراً.

فلم تعد نزوة تحركه.. وكل إمرأة يلقاها يعانى معها مشكلة تواصل، بعد الكر والفر ونصب الشباك والانجذاب. وكل كتاب أو مقال يقرأه، كأنه كان قد قرأه من قبل، وكل متحدث يسمعه، يكرر الشعارات والمقولات الأيديولوجية ذاتها، التى طالما سمعها منذ تفتح وعيه.

وصحبته وهو معهم، ترتاد الأماكن نفسها، وتطرح المشكلات ذاتها. ولكن الحياة كانت تسير.

ولم يهتز عندما عرض عليه أن يعمل مراسلاً صحفيا فى أمريكا، فاشترط أن يجرب الإقامة هناك لمدة شهر، ثم يقرر ما إذا كان سيقبل العرض أم لا. فقد كان يصطرع بداخله إحساس مزدوج، بل متناقض، بين إعجابه بالوجه الحضارى لأمريكا ورفضه للوجه الإمبريالى لها.

***

في طريقه إلى نيويورك، تلكأ في باريس.

ففرنسا أقرب إلى قلبه وإلى بلده وله فيها أصدقاء كُثر. نزل عند صديق له في «باريس كانزيام». وظل يستقل «المترو» يوميا ليصل إلى باريس. يتسكع في الشوارع، ويلقى أصدقاءه في «السوربون» وعلى مقاهي «الشانزليزيه».. تدب فيه الحياه برؤية نساء باريس ورجالها أيضا، ويشعر بالجلال أمام قصورها وكاتدرائياتها. وينظر إلى صديقه المضيف، فينتابه إحساس بالتوجس من مستقبل آت مجهول، والخوف من تكرار تجربة صديقه. فالصديق كان قد غادر مصر، بعد هزيمة ١٩٦٧، إلى باريس. وصعد وهبط مدارج الحياة بها، بمباهجها ومباذلها، وبعلمها وفنها. وتزوج فرنسية وأنجب منها، ثم تفرقت بينهما السبل وحرمته من ابنه. وعادت به أزمته «صعلوكاً» في باريس كعهده في أيامه الأولى بها. وعندما تقدم به العمر، أصبح ضحية أزمة وجودية. فهو مصري يحمل الجنسية الفرنسية، يريد العودة إلى مصر ولكنه عالق بفرنسا. مزدوج الهوى والهوية والعقل. «ووج» أي سيد شرقي متغرب، انتهت به تجربته في فرنسا وحيداً مريضاً معسراً.

فهل تنتصر الإرادة حتى لا يكرر التجربة الفرنسية لصديقه، في نيويورك؟

وصلِ مطار جون كيندي في نيويورك.

لم يرَ في حياته، من قبل، مطارا بذلك الازدحام الذي شهده. قادمون وعائدون إلى «بوابة أمريكا» بالآلاف، بوجوه فرحة أو قلقة. وقف في طابور طويل من «طوابير الأجانب»، حتى وصل إلى شباك جوازات السفر. نظر إليه موظف الجوازات، وسأله أسئلة كثيرة بلكنة سريعة مغرمة بالاختصارات مضغمة الراء، عرف فيما بعد أنها «لكنة بروكلين»:

هل تتحدث الإنجليزية؟

ماذا تعمل؟

في أي صحف تكتب؟

لماذا أتيت إلى الولايات المتحدة؟

ولماذا الولايات المتحدة؟

وهل صحيفتك مهتمة بالولايات المتحدة لدرجة أن يكون لها مراسل بها؟

وهل لديها القدرة المالية للإنفاق عليه في نيويورك، الغالية جدا؟

.. وخلِ بالك.

وانطلقت به سيارة «تاكسي» من خارج المطار..

ولم يكن انطباعه الأول عن نيويورك مبهراً.

بدَت الشوارع أقل تحضراً وجمالاً من باريس ولندن..

وقطع به التاكسى ضاحية «كوينز»، وهو يطالع منازل أقرب إلى منازل ضواحى لندن ولكنها أبسط وأفقر، وصبية زنوج يلعبون فى الشوارع الملاصقة للطرق السريعة.. ولاح له فى الأفق تمثال الحرية وناطحات السحاب فى قلب مدينة نيويورك. ودخل المدينة، فظهرت له صورة أمريكا الفتية المتعافية. شوارع مزدحمة زحاماً منظماً وملأى بشباب يركضون فى لهاث –لدرجة بدت له فيها أوربا عجوزا متصابية متباطئة– بينها شوارع فقيرة وغير نظيفة كمدن العالم الثالث، وأخرى ما بعد حداثية تنتصب فى قلبها ناطحات السحاب.

ووصل إلى الفندق الذى كان قد حجز به، قريباً من «تايمز سكوير». واستراح لساعة استبد به فيها الحنين إلى القاهرة، فنزل متسكعاً فى الشوارع، ليلقى تحت الفندق مطعماً لبنانيا، وأمامه بقالة يمنية وأخرى يونانية. وسار فى جادة «برودواى» حى المسارح، فوجد باعة أرصفة زنوجاً مسلمين يبيعون «البخور» وكتباً عن الإسلام والزنوجة. ووقف يشاهد نقاشاً حامى الوطيس بين يهود، عرفهم بمعاطفهم وقبعاتهم السوداء، وزنوج، ومارة، حول اليهودية والإسلام، والاصوليين الإسلاميين الذين اتهموا بمحاولة تفجير مركز التجارة العالمى.

مرق إلى الجادة السابعة، وقادته قدماه بين عروض «البورنو» التى تعرض رقص «الاستربتيز» stripteas وأفلام ومجلات الجنس. وانحرف إلى الجادة السادسة، ليتوقف عند قاعة موسيقى «راديو سيتى»، وليمرق منها إلى الجادة الخامسة إلى حديقة «سنترال بارك» متنفس نيويورك الخانقة. وسحرته الجادة الخامسة بمبانيها العريقة ومحلاتها الفخمة ومكتباتها الكبيرة ومتحف الفن بها «المتروبوليتان» ومكتبة نيويورك العامة. ثم أدركه موعد عشائه مع صديق له وصديقته.

ولأيام عديدة، ظل يتسكع فى شوارع نيويورك.. وأدرك أن انطباعه الأول عنها ظالم، وأنها بغناها الإنسانى والثقافى (عصبة أمم) وتستحق أن تكون عاصمة العالم.

ومن عجب، أنه أصبح يجد فيها لندن وباريس والقاهرة فى آن معا. وأصبح يراها «چان دارك» غانية طاهرة بل ومثقفة أيضا، وأنه يمكن أن يجدها كما يريدها متهتكة أو متطهرة، قاسية أو حانية، أورشليم أو بابل.

ووجد نفسه يبلغ قراره إلى صحيفته، بأنه قَبِل العرض بالعيش فى أمريكا.

***

لشهور، ظل يقضى يومه بين غرفته فى الفندق، ومكتبه بمقر الأمم المتحدة فى شرق نيويورك، ويعرج خلال النهار على بورصة «وول ستريت» فى جنوبى المدينة، ويعود فى الليل إلى مقاهى «جرينتش فيليج»، أو فى أحد مسارح «برودواى»، أو بين الأصدقاء فى «السيتى».

وسرعان ما أصبح له أصدقاء ومعارف فى نيويورك (أورشليم – بابل): د. بطرس غالى،

د. محمود وهبه، د. فاروق الباز، ريتشارد ميرفى، كاريل ميرفى، السناتور بنيامين جيلمان، رالف إيكيوس (مفتش الأمم المتحدة فى العراق). وبعيون الفنان التشكيلى أحمد مرسى، ومراسلة الحياة راغدة درغام، ومراسل هيئة الإذاعة البريطانية صلاح عواد، عرف نيويورك حتى أصبحت معرفته بها مثل معرفته بكف يده. وكان عليه أن تكون له شقته الخاصة.

ظل يبحث طويلاً، حتى راقت له شقة صغيرة، فى بناية جميلة، على الشارع الأربعين مع الجادة الثانية، فى الجانب الشرقى من نيويورك، على مقربة من نهر «إيست ريڤر».

ووافقت الشركة المالكة للبناية على سكنه بالشقة، ولكنه إصطدم عند توقيع العقد بما لم يكن متوقعاً.

سأله مدير البناية، الطرف الثانى فى العقد: هل أنت مسلم؟

قال: نعم.

سأله: ما رأيك فى المجرمين المسلمين الذين فجروا مركز التجارة العالمى «وورلد تريد سنتر»؟

أجابه، بأنه ضد الإرهاب، وضد أى من يقوم به، ولكن الحكم لم يصدر بعد بإدانة مسلمين، أى أننا مازلنا بصدد «اتهام» قد يثبت أو لا يثبت. وحاول أن يشرح له بأن هناك فرقاً بين «المسلمين» و«الإسلاميين» وبين الدين والسياسة الدينية. إلا أن مدير البناية ختم المناقشة قائلاً: لا فرق كبير بينهم فى الجهاد ضد اليهود والمسيحيين! ولم يرفض رفضا صريحا تأجير الشقة له، إلا أنه ظل يطلب منه طلباً بعد طلب بغية تعجيزه. فطلب منه أن يكون له حساباً مصرفيا فى بنك (أمريكى) وليس أى بنك آخر. ثم طلب أن تكون لدية بطاقة تأمين اجتماعى، برغم أنه لا يعمل لدى مؤسسة أمريكية. ثم طلب منه أن تضمنه صحيفته. وظل يوافيه بطلباته حتى طلب أن تضمنه سفارة بلاده. وكان الطلب الأخير أن ينتظر رد الشركة المالكة للبناية. ولما طال انتظاره وفاض به الكيل قال له: لقد أوفيت بكل ما طلبت منى. ولكنى أعلم أنك لا تريد تأجير الشقة لى لأنى مسلم، ولأنك يهودى تكره المسلمين. وسأقاضيك بتهمة «التمييز» ضدى بسبب دينى، وأحصل على مليون دولار كتعويض، وأستأجر الشقة.

وما هى إلا أيام، حتى استأجر الشقة التى راقت له. وكان أهم ما خرج به من التجربة أن «التمييز» مازال معضلة أمريكا، إلا أن «القانون»، برغم كلفة تطبيقة الباهظة، يكفل قدسية الحقوق. فالإنسان، قد يتعرض للتمييز والحط من إنسانيته بسبب لونه أو دينه أو جنسه (ذكر أو أنثى)، ولكن القانون «يساوى» بين البشر أياً من كانوا، كما أن النظام والقانون أساس الاجتماع والتقدم الإنسانى فى الغرب، وغيابهما أس التخلف فى بلاده.

***

بعد أن أصبح له مسكن، أدرك لماذا يوصف الأمريكى بوصف «صاحب بيت Household»، قبل أى وصف آخر.

فالبيت، كان منذ البداية مطمعاً للمهاجر المغامر فى القارة الجديدة، من أجل الاستيطان والإعمار وتكوين الإسرة والحماية من الآخرين والخارجين على القانون.

وظل البيت للأمريكى مملكة خاصة، ومحمية، وأصلاً استثمارياً مثل الذهب والأسهم والوديعة المصرفية. والأمريكى بلا بيت، يعد طريداً من الجنة الأمريكية. وبعد أن أصبح له مسكن أثثه وزينه بلوحات فرعونية، وإسلامية، وغربية حديثة وما بعد حديثة. وكون فيه -عبر زمن- مكتبة للثقافة الغربية والأمريكية. وتعود على عادة أن يستضيف أصدقاءه وصديقاته، فى جلسات، كانت تشمل، غالبا، الثرثرة والقراءة وسماع الموسيقى والرقص وأكلاً مصرياً خالصاً مثل الملوخية والكشرى والطعمية و«المنبار» والكوارع.

وكان ينظر إلى أصدقائه وصديقاته، فيرى بينهم مصريين وعرباً وأمريكيين، مسلمين ومسيحيين ويهوداً. يجمعهم فى جلساتهم «مشترك إنسانى» وتقربهم «العولمة/الأمركة»، ثم ينصرف كل إلى ذاته - ثقافته - قوميته.

وكان يسعده أنه لا يشعر بأنه «أجنبى»، بعكس ما كان يشعر فى ذلك البلد العربى الذى عاش فيه لشهور.

وكان يلاحظ أن السؤال الثانى الذى يسأله أى إنسان لآخر فى أمريكا بعد سؤاله عن حاله، هو السؤال: من أين أتيت. ما البلد الذى أتيت منه؟

وكثيراً ما عاد إلى ذاته..

إنه يفخر بأنه سليل الحضارة المصرية.

ولكن، إلى أى حضارة تنتمى مصر، فى وقت إنتشرت فيه فى أمريكا مذهبية هانتنحبتون عن «صدام الحضارات»، وفوبيا (رهاب) الإسلام؟ ولاحظ أن مدارس أمريكا تبدأ دروس التاريخ للأطفال الأمريكيين بالحضارة المصرية، باعتبار أن الحضارة الفرعونية أم الحضارات وأن مصر أم الدنيا كما يقول المصريون. وإذا كان الغرب هو وريث الحضارة اليونانية، فإن الأخيرة هى وريثة الحضارة المصرية. فهيرودوت، أول المؤرخين، نهل من الحضارة المصرية ورأى فهما المعلم الأول للإغريق. وكانت مدرسة الإسكندرية مدرسة لعلماء الإغريق وفلاسفتهم، جاء إليها فيثاغورث ودرس فيها إقليدس ووضع فيها كتابه عن الهندسة.

وتذكّر ما قاله طه حسين بأن «التأثير المصرى فى فنون العمارة والنحت والتصوير عند اليونان شيء لا يـُجحد ولا يُمارى فيه..

ويتجاوز التأثير المصرى الفن الرفيع إلى أشياء أخرى تمس الفنون التطبيقية وتمس الحياة العملية اليومية وتمس السياسة أيضا.. وأنه لما كان فتح الاسكندر، كانت مصر دولة يونانية أو كاليونانية، وأصبحت الإسكندرية أعظم مصدر للثقافة اليونانية، ثم خضعت مصر لسلطان الرومان فكانت رافداً فى الحضارة الرومانية.

ولئن كانت الحضارة المدنية انتقلت من المصريين إلى الإغريق والرومان حتى بدأت النهضة الأروربية، فإن أطفال المدارس فى أمريكا يدرسون فى الكتاب المقدس ارتباط جذور انتمائهم الدينى بمصر. فإبراهيم، أبو الأنبياء، جاء إلى مصر وقدم زوجته سارة إلى فرعون حسب رواية العهد القديم فى سفر التكوين. والنبى يوسف، جاء إلى مصر بعد أن ألقاه إخوته فى الجب ليصبح وزير مالية فرعون، ثم يستوطن وأخوته، أبناء يعقوب، أرض مصر. وموسى ولد فى مصر. ويذكر فرويد أن موسى مصرى واسمه مصرى. ويروى العهد القديم قصة خروجه من مصر.

والمسيح التجأ وأمه ويوسف النجار إلى مصر. ويرى علماء أمريكيون أن عقيدة التثليث فى المسيحية أصلها مصرى (إيزيس–أوزوريس–حورس) . وتوصل إلى أن مصر تمثل جذراً مدنياً ودينيا للحضارة الغربية وامتدادها الأمريكى.

وتساءل: هل باعد الإسلام بين مصر وحضارة الغرب؟

وقرأ أن المسلمين أسهموا فى بناء الحضارة الغربية. فالخوارزمى وضع أسس علم الجبر. والرازى ألف كتابه «الحاوى فى الطب» الذى ترجم إلى اللاتينية وأعيد طبعه أكثر من خمس مرات فى القرن السادس عشر. وابن سينا ألف كتابه «القانون» الذى أصبح عمدة الطب عند العرب واللاتين. وجابر ابن حيان وذو النون المصرى، أسسا علم الكيمياء. وعاد يقرأ لطه حسين أنه لما أغارت على أوروبا اليونانية والرومانية أمم جاهلة وعرضت حضارتها لخطر عظيم (فى بداية الألفية الثانية) ، كان الإسلام يترجم الفلسفة اليونانية ويذيعها وينميها ويضيف إليها، ثم ينقلها إلى أوربا فتترجم إلى لغتها اللاتينية، وتشيع الحياة فى العقل الأوربى وتبعث فيه القوة والنشاط، وتمكنه من أن يعود إلى الإشراق والتألق، فى القرن الثانى عشر بعد المسيح.

وحار أمام قول طه حسين (وإنه إذا صح أن المسيحية لم تمسخ العقل الأوربى، ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة... فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصرى) .

واقتنع بأن العقل المصرى استوعب الإسلام، بين مكونات الشخصية المصرية: الفرعونى واليونانى والقبطى، وتعامل معه ببراجماتيه فى أحيان وبازدواجية فى أحيان أخرى، لدرجة يصح بها الحديث عن «إسلام مصرى» . ولكن السلطان –دائما– احتكر تفسيراً محافظاً للإسلام من أجل إسباغ مشروعية على سلطانه، وظل المجتمع لا يفصل بين الدينى والزمنى، فلم تنجز «العلمانية» بالكامل

فى الإسلام، مثلما انجزت فى الغرب المسيحى. وتعثر التحديث الاقتصادى والسياسى (الديمقراطية)، فما من ديمقراطية أنجزت دون الفصل بين الدينى والزمنى، لأن الدينى يعلى حكم الله والديمقراطية هى حكم الشعب. ومن ثم ظهرت «الأصولية الإسلامية»، كرد على محاولات التحديث ثم إخفاقها.

وتوصل فى النهاية إلى أن مصر «مشترك» بين الحضارة الغربية والتراث الحضارى للإسلام الذى مثّل مكونا مهما فى الحضارة الإنسانية، وأنه مثلما لا يصح لمصرى التنكر لجذره الإسلامى، فلا يصح له أيضاً التنكر لجذره اليونانى الرومانى الذى أصبح غربياً.

وقد أعجبه مسلك اليهود عندما ارتبطوا بالتيار الفلسفى والثقافى الغربى، وأعادوا توصيف الحضارة الغربية بأنها حضارة يهو-مسيحية Judaeo-Christian، بعد أن كانت توصف بأنها حضارة إغريقية رومانية مسيحية، بالرغم من أن تاريخ اليهود -فى معظمه- هو تاريخ اضطهاد وإبادة لهم من الغرب المسيحى. كما أن قادة إسرائيل بعد قيامها، حوّلوا الصراع العربى الإسرائيلى إلى صراع بين الغرب (وإسرائيل جزء منه) وأعداء الغرب (العرب والمسلمين)، واستفادوا فى ذلك من الدعوات الشوفينية القومية العربية التى أطلقتها الناصرية لتثبيت حكمها والمزايدة على زعامة العرب بادعاء أن المواجهة هى مع الغرب وربيبته إسرائيل (مثلما كانت تقول شعارات تلك المرحلة). وانتهت تلك الدعاوى الناصرية إلى التنكر لروح مصر الفرعونية اليونانية القبطية تعلقاً بأوهام الوحدة العربية فى مواجهة الغرب، فلم تتحقق الوحدة بل احتلت أرض مصر.

وها هو المصرى قد تصالح مع نفسه ومع الغرب.

(٢) اكتشاف أمريكا والأمريكيين

في جامعة «فوردهام» التى التحق بها لدراسة الثقافة الأمريكية، سأله أستاذه: ما الذى، فى رأيك، جعل من أمريكا أغنى وأعظم دولة فى العالم؟ فأجاب بأن المساحة الشاسعة والموارد الطبيعية الضخمة والهجرة، هى التى صنعت أمريكا الغنية والقوية. امتعض الأستاذ من إجابته ورد عليه قائلاً، إن مثل هذه الإجابة تثير حنق أى أمريكى. إن بلادكم العربية تضم مساحة شاسعة ولديكم موارد بترولية ومالية ضخمة وعدد العرب فيها يناهز عدد الأمريكيين، ولكنها لم تزل بلاداً متخلفة. إن من صنع أمريكا الغنية والقوية هو الإنسان الإمريكى.. الأفكار والقيم الأمريكية.. العقيدة الأمريكية.

إذن، مَــنْ هو الأمريكي؟

انشغل كثيرا بالإجابة على ذلك السؤال فى حله وفى ترحاله بين نيويورك وواشنطن وشيكاغو وتينيسى وكاليفورنيا وتكساس وفلوريدا.. بين الساحل الشرقى، والغرب الأوسط، والساحل الغربى.

هل هو كينيدى الكاثوليكى أم كسينجر اليهودى أم كلينتون البروتستانتى المعمداني؟

هل هو لاعب السلة الأسمر مايكل جوردون ومقدمة البرامج السمراء أوبرا وينفرى أم ألفيس بريسلى ومارلين مونرو؟

وما هى الأفكار والقيم الأمريكية، التى تشكل ما يسمى العقيدة الأمريكية.

لقد استرعى انتباه القاضى الفرنسى أليكس دى توكفيل، فى رحلته إلى أمريكا فى القرن التاسع عشر «أنها مجتمع جرى تشكيله من كل أمم العالم». ولما رجع دى توكفيل إلى فرنسا، كتب كتابه «الديمقراطية فى أمريكا» والذى صدر فى جزئين عامى ١٨٣٥ و ١٨٤٠. وتوصل إلى أن «الكيمياء» التى تربط بين الأمريكيين هى «الديمقراطية»، واعتبر أن «المشاركة المدنية» هى المعلم الأعظم والموحد للأمريكيين. فالمهاجرون أصبحوا أمريكيين من خلال ممارسة الحقوق السياسية والواجبات المدنية الواردة فى إعلان الاستقلال والدستور. أما القيمة الثانية، التى انبهر بها دى توكفيل فى أمريكا، فهى قيمة المساواة وبما جعله يقول إنه لم يعجب من شىء من تلك الأشياء الجديدة التى استرعت نظره فى أمريكا طوال المدة التى قضاها فيها، قدر تعجبه من تساوى أفراد الشعب الأمريكى. حتى أنه خلص إلى أن التساوى بين الأمريكيين جعل الديمقراطية التى تسود أمريكا أفضل من التى تشهدها أوربا وقتئذ، فإعلان الاستقلال والدستور كفلا للأمريكيين حقوقا متساوية فى الحياة والحرية وطلب السعادة. وفى المفاضلة بين أمريكا وأوربا، رأى توكفيل أن أمريكا تنزع إلى المساواة بينما تنزع أوربا إلى الاستقراطية.

وفى كتابه «العقيدة الأمريكية»، يقول جونار ميردال: «إن الأمريكيين من مختلف الأصول

والعقائد والمناطق والألوان تجمع بينهم الأفكار المثالية عن الكرامة والمساواة لكل البشر، والحقوق غير المنقوصة فى الحرية والعدل وتكافؤ الفرص.. وتلك الأفكار تمثل العقيدة الأمريكية التى تـعلّمها المدارس والكنائس لكل الأمريكيين وترسيها أحكام المحاكم.

وخلال الحرب العالمية الثانية، خطب الرئيس روزفلت قائلاً: إن الأمريكانية Americanism مسألة لم تكن تتعلق أبداً بالعرق والأصل إنما تتعلق بالعقل والقلب. والأمريكى هو من كان ولاؤه لأمريكا ويعتقد فى الحرية والديمقراطية.

***

ظل يقارن بين بلاده الموغلة فى التاريخ الإنسانى لآلاف السنين، وأمريكا التى عرفت الهجرات الأولى فى القرن السابع عشر فقط، ويتجاوز عمرها كدولة قرنين من الزمان بسنوات.

وتذكر أنه عندما آلمه صديق أمريكى بالإساءة لمصر، رد عليه بأن بيت جده فى قريته أقدم من أمريكا، ولكنه كان يدرك أن ذلك الرد من باب المساجلة الفارغة. وتوصل إلى ما أسماه «الاستثنائية» الأمريكية. فأمريكا كانت قارة جديدة، صفحة بيضاء، رسم عليها المكتشفون والمهاجرون الأوائل رسماً لما يجب أن تكون عليه، لم يقيدهم تاريخ أو جذور أو تراث.

لقد كانت أمريكا للمهاجرين الأوائل بمثابة أرض الحرية «أرض الميعاد»، التى فروا إليها من ظلم فرعون «الملك الإنجليزى جميس الأول» على أرض مصر (انجلترا). وعندما وصلت المجموعة الثانية من المستوطنين إلى شاطىء نيو إنجلند عام ١٧٦٠، على ظهر السفينة «ماى فلاور»، وقّعوا فيما بينهم وثيقة «عهد ماى فلاور»، حددوا فيه طريقة الحياة التى يرغبونها، وأسس «مجتمع الحرية» فى أورشليم الجديدة (أمريكا).

وتكشف قراءة «عهد ماى فلاور» أن أولئك المستوطنين الأوائل، هاجروا من أوربا بحثاً عن الحرية ولنشر البروتستانتية التطهرية، بعيداً عن اضطهاد الملك والكنيسة. ومن ثم كانت مغامرة اكتشاف أمريكا والهجرة إليها مغامرة من أجل الحرية.

ولكن لم يكن اكتشاف قارة غير مأهولة وبها مصادر الأرض الخصبة الشاسعة والغابات والمعادن، هى قارة شمال أمريكا، كل شيء. فالرواد المكتشفون تحركوا من الساحل الشرقى على موجات متتالية إلى الغرب الأوسط ثم الغرب الأقصى للاستيلاء على الأراضى البكر واجتياح الشعوب الهندية، حتى انتهوا من فتح القارة عام ١٨٩٠.

وكانت صفات «الفرونتيير» Frontier، أى الرائد المكتشف، هى التى ميزت الشخصية الأمريكية بروح الريادة والاكتشاف والاعتماد على الذات. ورأى أليكس دى توكفيل فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر أن الأمريكيين لا يدينون بشىء لأحد، ولا يتوقعون شيئاً من أحد ويتخيلون أن

أقدارهم بأيديهم.

ومن تجربة الفرونتيير تولدت لدى الأمريكى صفات الإبداع والمغامرة والمرونة والتكيف. فقد كان عليه أن يصنع لوازمة، وكانت المغامرة تدفعه إلى التحرك من مكان إلى مكان، وبالمرونة والتكيف كان يبدأ حياة جديدة بعد أخرى. حتى أن التحرك من مكان إلى مكان وبدء حياة جديدة، أصبح صفة مميزة للأمريكى. فالرغبة فى بدء حياة جديدة فى مكان جديد تجعل حوالى ٤٠ مليوناً فى الأمريكيين يغيّرون سكناهم سنويا، حتى أن الأمريكى يغير سكناه حوالى ٤٠ مرة خلال حياته فى المتوسط، كما أن الأمريكيين أكثر من أى شعب أخر يغيرون وظائفهم وأزواجهم.

ولعل الصفة الغالبة على الأمريكى أنه براجماتى (عملى) يرفض الأحكام والأفكار المسبقة والمبادىء النظرية الجامدة، ولا يؤمن إلا بما يثبت نجاحه ونفعه بالتجربة.

إن الأمريكى براجماتى أى عملى مصلحى (ليس بالمعنى الانتهازى) تجريبى. وينظر بحماس وإعجاب لكل ما هو مادى وملموس ونافع، أما التجريد أى التعميم، فينظر إليه باعتباره عقيماً. ولا يثق الأمريكى بالنظرية، ولا يعلق أهمية إلا على الأفكار التى تحل مشاكل محددة. ولذلك، فإن الرجال الذين يثيرون الإعجاب ليسوا من أولئك الذين لديهم أفكار نظرية، ولكن الذين يطبقون أفكارا عملية مثل إديسون وفورد وبيل جيتس. كما أن السياسى الناجح - عند الأمريكى - هو الذى يقدم أفكاراً عملية أو يطبق أفكاراً سياسية نافعة. وترتبط البراجماتية عند الأمريكى بالمصلحة. فالأمريكى لا يهتم إلا بما ومن يمثل أو يهدد له مصلحة. وهو يصادق ويشارك ويعادى من له معهم مصلحة، دونما اعتبار لاتفاقه أو اختلافه معهم فى المثل الأخلاقية.

وتمثل «الفردية » Individualism صميم نظام القيم الأمريكية. وهى فردية دينية ومدنية فالمسيحية الأمريكية، تعتقد فى أن الخلاص فردى وأن الفرد مسئول أمام ربه دون وصية من كنيسة، وأمام الإنجيل دون تفسير من كاهن. بل أن كل فرد تتحدد مكانته دينيا ودنيوياً بأعماله، حتى أن العمل أصبح تجسيدا مادياً للفضيلة. فالغنى هو من عمل وكان الله يحبه حتى وصل إلى الثروة (الفردوس الأرضى).

والاعتقاد بأن الفرد تتحدد مكانته بعمله، جعل الفرد-العصامى هو المثال الأمريكى. فلا أرستقراطية ولا طبقة صاحبة امتياز. والقول بأن الشخصية الأمريكية شخصية عصامية ينطوى على معنى حقيقى. فالأمريكى يدرك أن فى استطاعته أن يبدأ من الصفر وأن يصعد إلى أعلى الدرجات دون أن يعوقه ماضيه ودونما اعتقاد فى حتمية تاريخية. ولعل أهم عناصر حيوية المجتمع الأمريكى أن الفرد يعتقد أنه يصبح موضع تقدير جيرانه وجماعته، بسبب الثروة التى حصلها أو الشهرة التى حققها وليس بسبب أصله أو طبقته فقط.

إن صفات الأمريكى، أى الريادة، والبراجماتية، والفردية والعصامية، لم تكن لتنطلق وتبنى عظمة أمريكا، دون وجود نظام سياسى يكفل الحرية والمساواة والديمقراطية.

.. وبعد أن اكتشفَ أمريكا والأمريكيين، أصبح يفرق بين الشعب الأمريكى فى بساطته وبراجماتيته وتدينه وكرمه وعشقه للحرية، وبين السياسة الأمريكية التى اكتوت شعوب فى منطقته وفى العالم بلظاها.

أن الأمريكى بسيط وبراجماتى، ابتكر أسلوب حياة بسيطا وعمليا فى الملبس (الچينز والـ تى شيرت) والمأكل (الأكل السريع Fast Food)، وهو أسلوب حياة وإن كان لا يعكس فناً رفيعاً، إلا أنه انتشر فى العالم لبساطته.

كما أن الأمريكى متدين كريم خيِّر. ففى عام ١٩٩٥ بلغت التبرعات الخيرية من الأفراد والجمعيات والشركات ما يزيد عن ١٣٥ مليار دولار، كما يقدم الأمريكيون مساعدات اقتصادية لدول أخرى بحوالى ١٥ مليار دولار سنوياً. وسعى الأمريكيون إلى تحويل سكان جزر هاواى والفلبين إلى المسيحية الإنجيلية، وقدموا مليارات الدولارات لأطعام الإوربيين بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن السياسة الأمريكية مارست الإبادة والتطهير العرقى ضد الهنود الحمر، وكانت وراء اغتصاب أراضى المكسيك، وقتل ١٠٠ ألف فلبينى، وضرب اليابانيين بالقنابل النووية، والتدخل فى فيتنام، وتدمير العراق وغزو هاييتى والصومال.

وانتهى إلى أن التفرقة بين الشعب الأمريكى والسياسة الأمريكية، تجعل من «الخصومة» مع الشعب الأمريكى عمىً سياسياً وحضارياً وإنسانياً، وتفرض حقيقة أن التأثير فى السياسة الأمريكية يبدأ من التأثير فى الرأى العام الأمريكى. وذلك ما أدركه الإسرائيليون والأيرلنديون والڤيتناميون، وغاب عنا.

(٣) مسلم بين اليهود

انشغل بموضوع الدين.

ففى كل فندق ينزل به يجد فى خزانة حجرته نسخة من «الكتاب المقدس». ولاحظ أن الأمريكيين يعتبرون أنفسهم، فى غالبيتهم، متدينين. واستنتج هو أنهم متدينون وماديون فى آن معاً، يعملون لتحقيق «فردوس الدنيا» قبل «فردوس الآخرة». ورأى أن تجربة العلمانية الأمريكية وإن كانت تفصل بين الكنيسة والدولة، فإنها تحمى الدين من الدولة، ولا تفصل بين الدين والمجتمع (الحياة). وقارن التجربة الأمريكية بالتجربة الفرنسية فى العلمانية، التى فرضت فيها ظروف الثورة الفرنسية أن تدخل الدولة فى صراع مع الكنيسة لأنها وقفت مع الملكيين فى خندق أعداء الجمهوريين. فأصبحت العلمانية الفرنسية معادية للكنيسة وضد الدين، وليست فقط مجرد الفصل بين الدينى والزمنى أو بين الكنيسة والدولة.

وكان يقارن كل ذلك بما يروجه علم الاستشراق وأساطينه مثل برنارد لويس ودانييل بايبس وهانتجتون عن تلازم الدين والدولة فى الإسلام.

وبالطبع كان يدرك أنه فى مجتمعه لم يكتمل الفصل بين الدين والسياسة، إلا أنه كان يرفض استعصاء المجتمعات الإسلامية على القوانين التى تحكم السلوك البشرى فى المجتمعات الإنسانية. وكان يرى أن المستشرقين عندما يقولون بإن الإسلام دين وسياسة ومن ثم فإنه غير محابٍ للحداثة، فإنهم يلتقون فى «تحالف موضوعى» مع الأصوليين الإسلاميين الذين يضعون الإسلام فى منازعة مع الحداثة. كما أن المستشرقين والأصوليين الإسلاميين عندما يطرحون تلازم الدين والسياسة فى السياق الإسلامى، فإنهم ينكرون أن الغرب عاش ذلك التلازم تاريخيا فى السياق المسيحى، كما ينكرون أن الدين والسياسة بدئا الانفصال فى السياق الإسلامى منذ قيام الدولة الأموية. فمع خلافة معاوية بن أبى سفيان (٦٦١م) اكتسبت الخلافة سلطتها فعليا وبالقوة على أرض الواقع، وليس بالشرع والدين. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت السلطة «سلطة زمنية» وإن تسترت بالخلافة (بالمفهوم الدينى) لاسباغ المشروعية على سلطة السلطان. وبإلغاء الخلافة أصبحت السلطة زمنية بالكامل وإن تستر الرئيس أو الملك بمشروعية دينية. ولكن المعضلة فى السياق الإسلامى، الآن أن الدولة علمانية ولكن المجتمع غير علمانى بالكامل، أى لا يفصل تماماً بين المجال الدينى والمجال الزمنى.

***

لاحَظَ أن نيويورك ولاية يهودية أو هكذا بدت، عندما انتقل للدراسة بجامعة نيويورك. وأصبح له جيران يهود، وكان طبيبه يهوديا، وصديقته بالعمل يهودية. وبات شغوفاً بموضوع الدين،

وخصوصاً الدور اليهودى فى أمريكا. وكثيراً ما قرأ وسمع أن الثقافة الأمريكية ثقافة «يهو-مسيحية» أى يهودية مسيحية. فاليهودية والمسيحية تتشاركان فى الكتاب المقدس والوصايا العشر، كما أن يسوع المسيح ولد يهودى. فهل يكفى ذلك لتهويد المسيحية الأمريكية؟

ودرس أن أول مجموعة يهودية هاجرت إلى أمريكا جاءت من المكسيك عام ١٥٢٨، بسبب محاكم التفتيش التى أقامها الأسبان لليهود هناك. ثم جاءت أول مجموعة يهودية من أوربا إلى نيو أمستردام (نيويورك الحالية) عام ١٦٥٤، وكانوا يؤدون صلواتهم فى البيوت بسبب الاضطهاد الدينى، حتى أسسوا أول كنيس يهودى فى نيويورك (وأمريكا كلها) عام ١٧٢٩. وصحيح أن اليهود شاركوا فى تأسيس الولايات الثلاث عشر الأولى التى تألف منها الاتحاد، ولكن عدد اليهود لم يزد عن ١٥٠٠ من إجمالى عدد السكان -الذى ناهز أربعة ملايين فى تعداد ١٧٩٠- وكانوا فى معظمهم من الباعة والسماسرة وأصحاب الحرف الصغيرة، أى من أناس لم يكن لهم وزن كبير. بل أنهم كتبوا إلى الرئيس چورج واشنطن، أول رئيس للولايات المتحدة، فى العام نفسه ١٧٩٠، يعبّرون عن مخاوفهم من أن يلاقوا فى ظل الجمهورية الوليدة ما لاقوه من قبل من اضطهاد وتعصب. وأجاب عليهم واشنطن بقوله: لا تمييز بين الأمريكيين.. إننا لا نتكلم فقط عن تسامح، وإنما لأبعد من ذلك عن حقوق طبيعية أساسية.. إن حكومة الولايات المتحدة لن تدع فرصة للتعصب ولن تساعد الاضطهاد.. إن أحفاد إبراهيم (اليهود) مثل كل الأمريكيين لهم حق العيش والتمتع مثل باقى الأمريكيين..»

وأفاد اليهود من جو الحرية الدينية فى أمريكا، خصوصاً بعد أن صدرت التعديلات الدستورية العشرة عام ١٨٠١. وكانت العبارة الأولى فى التعديل الأول للدستور أن الكونجرس لن يصدر قانون بصدد ترسيخ مؤسسة للدين أو منع ممارسته بحرية. وبذلك، أصبح اليهود يعيشون لأول مرة فى تاريخهم فى دولة تفصل بين الكنيسة والدولة، وترفض الاعتراف بوضع قانونى لأية هيئة دينية ولا تفرض كنيسة قومية أو ديناً قومياً.

ولكن اليهود وعوا مبكرا أن الحرية الدينية الكاملة فى أمريكا، تهددهم بخطر الذوبان والتلاشى، ومن ثم كان سعيهم إلى وجود، و «ذاتية»، و «قوة» يهودية فى أمريكا. وعبر قرون من الزمان تزايد الوجود اليهودى من مجرد خمسة معابد على الساحل الشرقى الأمريكى إلى حوالى ثلاثة آلاف معبد تمتد من ولاية «مين» إلى «هاواى». وعبر ذلك، كانت هناك محاولات لا نهائية لتوحيد اليهود فى عمل مشترك، حتى أصبحت هناك ثلاثمائه منظمة يهودية قومية (على مستوى الولايات المتحدة)، لجمع التبرعات وتقديم الخدمات وإنشاء المدارس الدينية والمستشفيات. وهناك حوالى ثلاثين وكالة للمنظمة الصهيونية، وشبكة مجلس الاتحادات اليهودية، والمؤتمر اليهودى الأمريكى،

ومؤتمر الزعماء. أما منظمة (إيباك)، فهى لجنة العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية وتدافع عن مصالح إسرائيل داخل الكونجرس.

ولا يعرف أحد على وجه الدقة عدد اليهود فى أمريكا، ولكن الأرجح أن نسبتهم لا تتعدى ٢,٥ ٪ من الأمريكيين أى بمعدل يهودى واحد بين كل أربعين أمريكياً.

ولكن التأثير اليهودى فى أمريكا، متعاظم جداً بالقياس إلى نسبة اليهود بين الأمريكيين. فكان من بين اليهود، آرثر جولدبيرج، سفير أمريكا لدى الأمم المتحدة الذى صاغ وكان وراء صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧، ونص على انسحاب إسرائيل من «أراضٍ» احتلتها إسرائيل فى الحرب دون أن تعرّف كلمة أراضٍ بالألف واللام.

ومنهم هنرى كسينچر، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى فى إدارة نيكسون الذى أنقذ إسرائيل فى حرب ١٩٧٣.

وكان ضمن إدارة نيكسون -أيضا- من اليهود ليونارد جارمنت مستشار البيت الأبيض، وويليام سافاير كاتب خطب الرئيس وآرثر بيرنز وزير الخزانة، وهربرت ستاين كبير الجهاز الاستشارى الاقتصادى للرئيس.

ووصولاً إلى إدارة كلينتون، فإنها أصبحت أكثر الإدارات فى تاريخ الولايات المتحدة التى تغلغل فيها اليهود. فخلال فترته الرئاسية الأولى، ضم مجلس الأمن القومى رؤساء يهود لسبع من إداراته الإحدى عشر. وضم طاقم عملية السلام من اليهود دينيس روس وأهارون ديفيد ميللر ودانييل كيرتزر، وكان فى مكتب الرئيس حوالى عشرة يهود بارزين على رأسهم ريهم عمونويل أبرز مستشارى الرئيس. وخلال فترة رئاسته الثانية، ضم كلينتون إلى إدارته ثلاثة وزراء من اليهود (الخارجية والدفاع والخزانة)، إضافة إلى مستشار الأمن القومى صمويل بيرجر، ومساعد وزيرة الخارجية مارتن أنديك، وأصبح كيرتزر سفيراً للولايات المتحدة بالقاهرة.

ويتعاظم التأثير اليهودى فى الصحافة، فصحيفة «نيويورك تايمز» تمتلكها عائلة سولزبرج اليهودية، وأبرز كتابها يهود مثل ويليام سافاير، وايه. إم. روزنتال، وتوماس فريدمان. وصحيفة واشنطن بوست، تمتلكها كاترين مير جراهام إبنة رجل الأعمال اليهودى يوجين مير.

وفى هوليود، يبدو التأثير اليهودى أعظم. فقد وَعَت أمريكا على صناعة السينما وعلى يهودها فى الوقت نفسه تقريباً. ومنذ عهد بعيد وحفنة من اليهود تسيطر على السينما الأمريكية من أمثال صموئيل جولدن، ونيكولاى شنك، وديفيد سلزنيك ولويس ماير، وإيرنج ثالبيرج وهارى كوهين، وجيبى لاسكى، وويليام فوكس، والأخوة وارنر، وماردوخ.

اليهود، إذن، استفادوا من الحرية الدينية فى أمريكا، ونظموا أنفسهم بها، وأسهموا بنبوغ فى

ثقافتها وسياستها.

ولكن (الدين الأمريكى)، كان الأرضية لكل ذلك.

فالدين الأمريكى (المسيحية الأمريكية)، براجماتى (عملى)، مدنى، بروتستانتى.

لقد حمل المهاجرون الأول العقيدة الكالفينية، التى اضطهدوا بسبب ممارستها فى انجلترا. ولكن كالفينية أمريكا أصبحت براجماتية. فالأمريكيون يقولون إنه «إذا كان الإيمان هو الذى ينقذنا دائماً وأن تضحية المسيح هى التى تحررنا، فإن أعمالنا ضرورية -أيضا- لخلاصنا، لأنها تشهد وحدها على رغبتنا فى عمل الخير، وعلى جهودنا ونجاحنا وفشلنا، وعلى تقدمنا على الدروب المؤدية إلى الرب، وعلى أننا قادرون على تحسين أحوالنا إذا كنا نريد ذلك.»

وتتوافق الكالفينية الأمريكية مع الفردية الأمريكية، فلا وسيط بين الإنسان وربه، ولا أكليروس أو كهانة تفسر النص المقدس، ولا كنيسة أو مذهب دينى للدولة. وببراجماتيتها وفرديتها، تتوافق المسيحية الأمريكية مع الديمقراطية والسوق (الرأسمالية)، لتصبح ما أطلق عليه «الدين المدنى».

ولكن، لأن المسيحية الأمريكية بروتستانتية، فهى «مسيحية متهودة». فالكاثوليكية، تعتقد بأن ما يسمى بالأمة اليهودية قد انتهى، وأن اليهود طردوا من فلسطين عقابا على صلب المسيح، وأن عودتهم إلى أرض الميعاد تحققت بعودتهم إلى بابل، وأن القدس هى مدينة العهد الجديد وليست إرث اليهود. أما البروتستانتية، فى شكلها الكالفينى، فتعلى العهد القديم واليهود، ومن ثم أصبح العهد القديم المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتى، ومصدر المسيحية النقية الثابت، وجزءاً من طقوس العبادات والصلوات فى الكنائس، وكتاباً للتاريخ عن الأراضى المقدسة والأنبياء، والنبوات المتعلقة بنهاية الزمان والعصر الألفى السعيد مع المجيء الثانى للمسيح.

ولأن البروتستانتية، هى جذر الثقافة الأمريكية، اعتبرت ثقافة يهو-مسيحية.

ملاحظات فى بروكلين على سلام ممتنع

كانت أربع سنوات فارقة تلك التى بدأت فى أكتوبر ١٩٩١، وامتدت حتى نهاية ١٩٩٥.

وفى أثنائها التقى العرب والإسرائيليون فى مدريد، وكانت المصافحة التاريخية بين ياسر عرفات واسحق رابين فى البيت الأبيض، والتوقيع على إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن، وانعقاد مؤتمرين اقليميين اقتصاديين فى الدار البيضاء وعمّان، والانخراط فى مفاوضات سلام جدية بين إسرائيل وسوريا، إضافة إلى مبادرات من دول عربية عدة لإقامة علاقات مع الدولة اليهودية وزيارات رسمية إسرائيلية لعدد من الدول العربية.

وفجأة، تهددت مسيرة سلام الشرق الأسط باغتيال اسحق رابين، على يد يهودى متشدد، وبتفجيرات انتحارية، قام بها متشددون فلسطينيون إسلاميون.

وبدت الأمور كما لو أن شعوب الشرق الأوسط عادت إلى الوراء سنوات طويلة، وكأنما الحديث عن سلام بين العرب وإسرائيل ضرب من الحماقة.

فهناك وهنا، ارتفعت الأصوات بالتساؤل الاستنكارى عن جدوى عملية السلام. إذ أن العرب، الذين أعدوا أنفسهم لقبول الدولة اليهودية والاعتراف بحقها فى الوجود، أصبحوا لا يأملون فى «تسوية» لأنهم لا يجدون أحداً فى إسرائيل يعقد معهم «صفقة». ومن جانبهم تزايد الإسرائيليون الذين يعتقدون أن عملية السلام، لم ينتج عنها إلا تسارع الإرهاب وتوسيع الانقسامات المستمرة داخل إسرائيل. والأبعد من ذلك، أن نسبة من الإسرائيليين تعتقد أن العرب يتفاوضون من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧، وسيلجأون (العرب) بعد ذلك إلى استخدام تلك الأراضى فى إشعال صراع مسلح لتحرير بقية الأراضى وتدمير إسرائيل.

فى تلك الأثناء، كان قد تعود أن يمضى بين وقت وأخر عطلة نهاية الأسبوع فى ضاحية بروكلين، ليشترى بعض اللوازم الشرق أوسطية، ويجلس على مقهى فى «أتلانتيك أڤينيو»، يراقب الناس وما يجرى، وكانت أتلانتيك أڤينيو تفجر فيه «نوستالچيا» إلى الشرق الأوسط الذى ابتعد عنه. وذات مرة، قطع نادل المقهى خلوته وقدم له نفسه باعتبار أنه إسرائيلى قائلا إنه عرف أنه مصرى لأنه لاحظ تعود على قراءة جريدة «الأهرام»، وطلبه «الملوخية» دائماً.

وتناقشا حول تعايش العرب واليهود فى أتلانتيك أڤينيو وتعايش المسلمين والمسيحيين واليهود فى برو بارك فى بروكلين.

قال له نادل المقهى إن كلا من العرب واليهود، يتلقون العلاج فى المستشفى نفسه، ويلتقون للغداء أو العشاء فى مطاعم الفلافل أو فى مطعم مغربى أو لبنانى أو أميركى أو فى مطعم «كوشر» يهودى، وعندما يحدث صدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين أو العرب الآخرين، يتشاجر اليهود والعرب فى بروكلين.

وأخبره نادل المقهى، إزاك (اسحق) روبين، أنه كان قد هاجر لإسرائيل وحصل على جنسيتها، أملاً فى أن السلام سوف يثمر بين أحفاد ابراهيم، إلا أنه عاد إلى بروكلين معتقداً أن «السياسة الصراعية» فى الشرق الأوسط سوف تديم النظام القديم للمنطقة بعد أن سقطت فكرة «الشرق الأوسط الجديد».

وتساءل: لماذا يتعايش اليهود والمسلمون فى برو بارك فى بروكلين، ويمتنع السلام فى الشرق الأوسط؟ وبالطبع كان يدرك أن السلام يمتنع طالما ظلت حقوق مغتصبة وأراض محتلة إذا ما

تجاوزنا تاريخ العداء والحروب. وكان يدرك -أيضا- أن المسلمين واليهود يتعايشون فى بروكلين فى ظل قيم الحلم الأمريكى.

وكان طرح إزاك روبين أن السلام يلحق خسارة بالسياسيين والمثقفين فى إسرائيل والدول العربية، فالسلام يهدد «الحلم الصهيونى» كمصدر شرعية لساسة إسرائيل، إذ ماذا يبقى لهم بعد التنازل عن المشروع الصهيونى؟ وهناك بين ساسة إسرائيل من يعتقدون أن السلام يهدد إسرائيل كدولة يهودية غربية التوجه، إذ تتحول إلى دولة شرق أوسطية مشرقية التوجه، كما أن بينهم من يرون أن الصراع بين العرب والإسرائيليين سوف تكسبه إسرائيل فى النهاية، فلماذا التنازل؟

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك أنظمة عربية عدة تعطى الأولوية لهدف الاحتفاظ بالسلطة، وترى أن إبقاء إسرائيل كعدو يحقق لها هذا الهدف أكثر مما يحققه السلام.

كما أن السلام فى ظل «شرق أوسط جديد» سيفرض على تلك الأنظمة أن تغير «الأچندة السياسية» لها لتضمن الديموقراطية وتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان والازدهار الاقتصادى. وهناك بين القادة العرب من يعتقدون أن السلام قد يقوى المعارضة الإسلامية التى تهدف إلى إطاحتهم، ولذلك فإنهم يبتعدون إلى أن تأتى اللحظة التى يصبح فيها السلام مغرياً.

وأخيرا، هناك بين السياسيين والمثقفين العرب، من لا تغريهم نبوءة السلام خوفاً من سيف المعز أو طمعاً فى ذهبه، ورهبة من جمهور قد يضحى بهم عند أول مفرق.

وخلال ١٩٩٦ تأكد له أن طرح إزاك روبين كان صائباً تماما.

فخلال أشهر معدودات، أكد ذلك الطرح بنيامين نتانياهو الذى كسب الانتخابات الإسرائيلية فى نهاية شهر مايو من العام نفسه.

وكان الاستخلاص الرئيسى الذى خرج (هو) به من فوز نتانياهو أن إسرائيل مجتمع منقسم». فقد فاز بتضخيم «الإحباط الإسرائيلى» من أن السلام لم يحقق «الأمن الكامل» وتحول برنامج الحملة الانتخابية لتكتل ليكود إلى برنامج عمل للحكومة الجديدة، وهو لاءات ثلاث: لا للدولة الفلسطينية، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين ولا تنازل فى القدس كعاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

لقد بدت الأمور مع نتانياهو، وكأن إسرائيل تفضل أن تكون فى موقف جامد أقل خطراً، من أن تكون فى موقف متحرك أخطر.

وتوصل إلى أنه إذا جرت انتخابات حرة فى العالم العربى، فإن النتيجة لن تكون مختلفة.

ففى إسرائيل والعالم العربى، ستختار الأغلبية المرشح الذى يعدهم بسلام من دون تنازلات أو سلام بتنازلات تجميلية.

ولا يعنى ذلك، أن الديموقراطية قد تقضى على فرص السلام فى الشرق الأوسط، ولكن المعنى أن الديموقراطية لا يمكن أن تخلق السلام إلا أنها يمكن أن تصونه بصيانة اتفاقات السلام بين الأطراف المتعاقدة.

وديموقراطية إسرائيل، أتت بنتانياهو الذى رفع شعارات الأمن وردع القوة، والذى كان أشاع جواً عدائياً ضد رابين وسلام أوسلو انتهى باغتيال رابين وتجميد أوسلو.

بمعنى آخر، كان خيار المجتمع الإسرائيلى هو «الأمن». فمعضلة الأمن متجذرة فى تاريخ الدولة اليهودية، داخل اليمين واليسار، وبين العلمانيين والدينيين.

لقد ظل الصراع حول الأمن دفينا لمدة ٣٠ سنة بين ١٩٤٧ و١٩٧٧، بفضل الحروب المتوالية للدفاع عن «الدولة الجيتو» ضد دول الأغيار. وصعد الصراع إلى السطح مع مبادرة الرئيس السادات العام ١٩٧٧ بزيارة القدس.

إلا أن توقيع إعلان المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير لفلسطينية أدى إلى انقسام المجتمع والجيش حول أمن الدولة العبرية بل هويتها، وصعّد القوميون والدينيون المتشددون السؤال عن معنى الدولة اليهودية ومضمون الهوية اليهودية، وما إذا كانت إسرائيل دولة يهودية أو دولة اليهود أو دولة يهود.

أما الجيش فجرى داخله طرح السؤال عن توصيف العرب، هل هم اعداء أم هم شركاء؟ فالحرب لا تكون إلا ضد الأعداء.

ولذلك، فإن نتانياهو عندما رفع شعار الأمن، كان يخاطب جمهوراً أصابته «فوبيا الأمن»، وإن كان رجع بالشعار إلى عهد الصهيونية التصحيحية وجابوتنسكى.

بيد أن القضية الأكبر لم تعد متطلبات الأمن، بل أصبحت -لدى المجتمع الإسرائيلي- الإحساس بـ «تهديد البقاء».

ومن تابع السلوك الإسرائيلى، خلال كل ضربة أمريكية للعراق يدرك أنه رغم تطمينات الحكومة الإسرائيلية والقيادة العراقية، فإن الجمهور الإسرائيلى، عاش احساس «تهديد البقاء» باحتمال استخدام العراق لأسلحة بيولوجية أو كيماوية ضد الدولة اليهودية.

فهل إذا قلنا أن الأمن معضلة إسرائيلية بالأساس نكون أصبنا؟. بمعنى أخر، فإن السلام مسؤولية إسرائيلية بالأساس، ويتوقف الأمر على أى إسرائيل يريد الإسرائيليون، لكن للانصاف، فإن السلام مسؤولية عربية أيضا.

ففى مصر، يتساءل الجمهور عما إذا كانت إسرائيل تريد السلام حقاً، وينقسم المثقفون حول ذلك.

حتى أولئك المؤيدون لـ «التطبيع»، تصطدم جهودهم بصخرة تعنت إسرائيل.

وعندما كتب فؤاد عجمى مقاله «سلام الفراعنة والملوك»، فى «يو إس نيوز» كان استنتاجه أن المثقفين المصريين يقفون ضد السلام. وردّ (هو) عليه بمقال «أى سلام؟» معتبرا أن عجمى أصاب نصف الحقيقة، لأن المثقفين المصريين يرفضون أن يكون التطبيع مجانياً، فلا تطبيع من دون سلام يضمن الحقوق العربية.

ورغم ذلك، فإن البعض قد اعتقد أن السلام يتطلب المبادرة بل المغامرة وأسسوا التحالف العربي—الإسرائيلى من أجل السلام، المعروف بـ «جماعة كوبنهاجن».

وكانت أهم ثمار جهدهم أنهم دفعوا بقضية «الحوار» مع الإسرائيلين من أجل السلام إلى دائرة النقاش العام، وجاء أهم الانتقادات ضدهم أنهم ادعوا تمثيل الجماعة الثقافية المصرية وتفاوضوا باسمها مع الإسرائيليين، وتعرضوا بسبب ذلك إلى محاولات «اغتيال معنوى».

ولم يمنع ذلك من تأسيس «حركة القاهرة للسلام»، من ديبلوماسيين وكتاب صحافيين وجامعيين ومهنيين لنشر ثقافة السلام.

غير أن الإشكالية أمام انصار السلام فى مصر، أنهم لا يجدون يداً ممدودة لهم فى إسرائيل، مما يفقدهم صدقيتهم فى بلادهم ويصرف عنهم جمهورهم، ليصبحوا «جنرالات» من دون جنود.

(٤) غواية المرأة والجنس

غواية المرأة والجنس شغلته كثيراً، وهو من كانت لديه صورة غائمة عن المرأة فى الغرب، تكونت من أسفاره وقراءاته.

فالمرأة الغربية، لدى الشرقى، إمرأة مستباحة. تعرى ساقيها إلى ما فوق الركبتين، وتكشف نهديها، وتحتفى احتفاء عظيما بجسدها ومفاتنه. تسر الناظرين، وتطلق فيهم خيالات الحب والجنس. إلا أنها تظل للشرقى، موضوعاً للجنس والرجس فقط.

وطاف بخياله «تابو» المرأة والجنس فى بلاده وثقافتها. فالمرأة خلقت من ضلع أعوج، وتلى الأطفال في الوقوف إلى الصلاة، ولها نصف نصيب الرجل من الميراث.

وجسدها عورة يجب ستره وحجبه عن الآخرين، فيجب على النساء أن يضربن بخمرهن على جيوبهن [أى صدورهن]..، ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن..

وبصرها وفرجها وزينتها، فى الرمز والمسلك، تحت الضبط والتحصين. فالمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها.

وتشمل قواعد الضبط والتحصين التزام البقاء فى البيت. فالمؤمنات يقرن فى بيوتهن ولا يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى.

وجسد المرأة، مصدر للرجاسة والنجاسة يجب التطهر منه قبل الاقتراب من الصلاة.

فالرجال لا يقربون الصلاة وهم سكارى.. ولا جنبا حتى يغتسلوا.

كما يجب اعتزال المرأة إذا حاضت لأن حيضها أذى ونجاسة.

وتمتد قواعد الضبط والتحصين لتشمل جسد الإنسان عموماً. وليس جسد المرأة فقط. فجسد الإنسان، امرأة أو رجل، عورة، وقيم ضبطه وتحصينه وفروضة على النساء والرجال معاً. وورد فى القرآن الكريم: «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون..».

«إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والحافظين فروجهم والحافظات أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً».

***

دفعه تصور الحب فى الإسلام إلى المقارنة بتصوره فى المسيحية. فالجسد فى المسيحية مقدس «مؤله». لأن الإنسان صورة للرب. وورد فى سفر التكوين:

« .. وقال الرب لنصنع الإنسان على صورتنا كمثالنا.. فخلق الرب الإنسان على صورته. على

صورة الرب خلقه ذكراً وأنثى خلقهم..»

وجاء فى سفر المزامير:

«.. قد قلت إنكم آلهة وبنو العلى كلكم. إلا أنكم مثل البشر تموتون وكأحد الرؤساء تسقطون..»

وإذا كان جسد الإنسان مؤلها، فى المسيحية، فهو طاهر لا ينجسه أو يدنسه الإنسان.

وفى أعمال الرسل:

«.. ما طهره الرب لا تنجسه أنت..»

وما يتنجس فى المسيحية، الروح وليس الجسد.

ويقف المرء أمام حقيقة أن الإسلام كان أكثر اقتراباً من الجسد والجنس مقابل المسيحية التى نحت منحى تطهريا وتغاضت عن المنحى الجنسى للجسد. ويشير الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكو إلى أن الحضارة العربية الإسلامية، خلفت فنا جنسياً على نحو ما ظهر فى الكتب العربية الإيروسية (الشهوانية) مثل «الروض العاطر» و«عودة الشيخ إلى صباه»، والتى تضمنت فنون وطرائق اللذة والجنس، فى حين أن الحضارة الغربية، لم تخلف فنا جنسياً إلا بعد أن أنتجت معرفة جنسية بدءاً من القرن السابع عشر. فبعد حركة الإصلاح الدينى البروتستانتى، انفصل طقس الاعتراف عن التوبة، وأصبح طقس الاعتراف وسيلة من وسائل إنتاج المعرفة الجنسية عن النفس البشرية وما تتعرض له من فنون الغواية والرغبة والشهوة وعن طرائق الجنس ومظاهر الانحراف والشذوذ.

***

انشغل كثيراً بتحول أمريكا المسيحية البروتستانتية (التطهرية) إلى التحررية الجنسية.

فهو يشاهد أفلامها السينمائية، ويتصفح صحفها ومجلاتها ويتحول إلى برامج قنواتها التليفزيونية، ويتجول فى الشوارع بين المكتبات ومحلات أشطة الفيديو والأغانى، فيتكون لديه انطباع بأن أمريكا يتملكها «حواز الجنس».

ومن دراسته ومعاشه، عرف أن الجنس هو أقصى تعبير عن الحلم الأمريكى فى الحرية والتحرر والحراك، وأن الأمريكيين يتعاملون مع الجنس فى الحياة على أنه ما يؤخذ منها دون نقاش، ويسعون وراءه حتى لا يفوتهم، ويتفتحون له حتى يمتلئوا به، ويرون فيه إمكانية كبرى للانعتاق الفردى وموردًا للمتعة والتجدد.

وفى الخيال الجماعى للأمريكيين، فإن الجنس طاقة حيوية لا تحدها إلا قدرة الفرد، بل وكما تقول روزان أرنولد، فإن الإنسان الأمريكى «كائن جنسى».

ويعتقد الأمريكيون أن الزواج يمكن أن يكون ضرورياً، كمؤسسة اجتماعية، ولكنه يخمد

الجنس، وأنك إذا كنت تريد الجنس فابتعد عن الزواج.

ويقول الأمريكيون لأنفسهم أنهم يمارسون الجنس كثيراً، وأن من لا يمكنهم عمل ذلك إما محبطون أو تعساء. فكيف تحررت جنسياً أمريكا البروتستانتية التطهرية؟

من عجب، أن أمريكا خلال فترة المستعمرات، قبل الاتحاد الفيدرالي، كانت أكثر محافظة من إنجلترا التي قدم منها المهاجرون الأوائل. وخلال القرن الثامن عشر، لم يعرف المجتمع الأمريكي شيوع ظاهرة البغاء والشذوذ الجنسي، بعكس ما كان الحال في انجلترا، بالرغم من تواضع عدد النساء بالمقارنة بالرجال في أفواج الهجرة.

وفسرت «المحافظة» في السلوك الجنسي في المستعمرات الأمريكية حتى أوائل القرن التاسع عشر بتفسيرين. التفسير الأول هو الالتزام الديني للمستوطنين الأوائل من البروتستانت البيورتيان (التطهريين). والتفسير الثاني أن المجتمع الأمريكي، وقتئذ، كان لم يزل في بداية الانتقال إلى مرحلة الحضرية (سكنى المدن) والتصنيع. إلا أن بعد الحرب الأهلية في ستينيات القرن التاسع عشر، ومع تحول أمريكا إلى مجتمع (صناعي) و (حضري)، وتراجع الحملة التطهرية الدينية، بدأ تحول أمريكا إلى التحررية الجنسية. وأطلقت شرارة ذلك التحول ظهور وسائل منع الحمل والتي مثلت ثورة من جهة الفصل بين الجنس والإنجاب. ودعم تيار التحررية الجنسية، التعدد الإثني والثقافي في الولايات المتحدة، بما طور معارف وتقنيات وكيمياء جنسية، شكلت تحت هيمنة الثقافة الأنجلو-أمريكية للبيض المسيطرين، حالة جنسية متعدية للأعراق والثقافات التي تعيش في أمريكا. وتنامى تيار التحررية الجنسية، بالرغم من تأثير الحملات الدينية المحافظة ومؤثرات العصر الفيكتوري في بريطانيا في ذلك الوقت، والذى اتسم بالضبط الجنسي والتحريم والنظر إلى معظم الأفعال الجنسية باعتبارها «تابو» taboo.

ولذلك، عندما شرّع المجلس التشريعي لمدينة سانت لويس إباحة البغاء قانونياً عام ١٨٧٠، سرعان ما انتقل التشريع إلى معظم الولايات. كما شهدت فترة نهاية القرن التاسع عشر انتشار الكتابات الإيروسية (الشهوانية)، كما عبرت المحيط الأطلنطي إلى أمريكا، كتابات سيجموند فرويد في سيكولوجيا الجنس، التي اعتبرت الجنس القوة المحركة الأولى للسلوك الإنساني، وكتابات هافلوك إيليس عن الاختلاف الإنساني في الطبيعة الجنسية. وتدعم هذا التيار التحررى الجنسي، في ظل التغيرات الاجتماعية التي شهدتها أمريكا عقب الحرب العالمية الأولى. فقد اتسع مجال حرية المرأة اجتماعياً واقتصاديا، وشاع استخدام السيارات، وانتشرت موسيقى «الجاز» والتقاليع الجديدة في الأزياء والرقص والأدب، وانخرطت المرأة الأمريكية في هذا الاتجاه. ونشرت كاترين ديفز استطلاعاً عن الجنس في حياة ٢٢٠٠ إمرأة على حلقات في الفترة ٢٢-١٩٢٧، ثم في كتاب

بعد ذلك. وكتبت مارى ستوبس كتابها «دليل الأزواج». كما كتب ثيودور فان دى فيلد كتابه «الزواج المثالى»، لشرح تقنيات للجنس بين الزوجين، وعرض ممارسات جنسية لتحصيل اللذة دون جماع.

وأثرت هوليود، التى لم تكن قد تعدت فترة صباها بعد، بقوة متعاظمة فى التحرر الجنسى. فأصبح الأمريكيون يشاهدون ملكات جمال هوليود يرمزن إلى الإغراء الجنسى ويتعاملن مع الجنس بحرية.

ووفرت الرأسمالية للمرأة فى سنوات العشرينيات والثلاثينيات لوازمها من حمالات الصدر إلى مناشف الحيض والعطور ومستلزمات التجميل، وخصوصاً، وسائل منع الحمل. كما أدخلت الرأسمالية المرأة السوق جنباً إلى جنب الرجل.

وكانت الثورة الجنسية، وقتئذ، على بعد خطوة، لولا أزمة الكساد الكبير ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية فى نهاية الثلاثينيات، إلا أنه بنهاية الحرب عام ١٩٤٥، وعودة الرجال من ميادين الحرب، شهدت أمريكا طفرة جنسية. وعندما نشر ألفريد كينزى أبحاثه عن السلوكيات الجنسية لآلاف من الأمريكيين والأمريكيات، بنهاية الأربعينيات وأوائل الخمسينيات انتابت أمريكا صدمة من سلوكياتها الجنسية.

فبين الذكور، أجاب ٨٣٪ منهم بأنهم عرفوا الجنس قبل الزواج، و ٥٠٪ من المتزوجين كانت لهم علاقات جنسية خارج مؤسسة الزوجية، وأكثر من الثلث كانت لهم تجاربهم فى الشذوذ الجنسى.

وبين النساء، كانت نسبة ٥٠٪ منهن جربن الجنس قبل الزواج، و ٢٥٪ كانت لهن علاقات جنسية خارج مؤسسة الزوجية. وهكذا أصبحت الأخلاقية الجنسية الأمريكية «أسطورة» بنهاية الخمسينيات.

واجتاحت أمريكا فى الستينيات الثورة الجنسية، وتزامنت مع حركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوثر كينج، ومعارضة حرب فيتنام، وارتبطت بموسيقى البوب والروك والسياسة والمخدرات. وكان فى طليعة الثورة الجنسية فلاسفة وكتاب ومثقفون مثل فيلسوف الفوضوية هربرت ماركيوز وأستاذ الأدب الإنجليزى نورمان أو براون ومعهما رايت ميلز عالم الاجتماع وبول جودمان فيلسوف الفوضوية وكثيرون ممّن عرفوا بمثقفى «اليسار الجديد». فقد جعل ماركيوز من الإباحية الجنسية تمرداً ضد المجتمع الذى يوظف لذة الجنس فى حين أنها هدف فى حد ذاتها. وكتب براون عن الحاجة العاجلة لإحياء الجسد من أجل تجاوز المجتمع الذى يدمر ذاته بأعباء القهر الجنسى والقمع الفائض. ثم انطلقت حركة «تحت الأرض» بقيادة أستاذ هارفارد السابق تيموثى ليرى، وضمت

الكتاب والفنانين، وحرضت مطبوعاتها ضد النفاق وسلطة الدولة والحروب واحتفلت بالجنس والمخدرات والسياسة والموسيقى والإبداع.

ومن داخل حركة «تحت الأرض»، انطلقت حركة «الهيپيز» (الخنافس) وأطلقت العنان للحرية الذهنية والجنسية، ومثلت إشباعا للشباب فى مجالات الحب والجسد والشبقية، وشجعت على التمرد والغضب فى مواجهة القيم المحافظة، ووعدت بالعودة بالحالة الجنسية إلى عصر البرارى.

بيد أن أهم ما رسخته الثورة الجنسية فى الستينيات، لدى التيار العام الثقافى والسياسى، أن الجنس قوة فاعلة لها قدرة كبرى على إعادة تشكيل العلاقات الإنسانية فى المجتمع. وأصبح المجتمع يشهد ثورة فى السلوكيات الجنسية، ارتبطت بانتشار أقراص منع الحمل، والتحرر الشبابى والنسوى، وإشاعة حرية التعبير الجنسى. فملايين النساء أصبحن يتناولن أقراص منع الحمل، وبما جعل الفصل بين الجنس والانجاب ممكناً، وأزال المخاوف من ممارسة الجنس قبل الزواج، وسهّل الرفقة دون زواج (بوى فريند وجيرل فريند). ومع التحرر الشبابى والنسوى فى ظل حرية التعبير، انتشرت الأفلام والمطبوعات الجنسية، والمراقص، ونوادى التعرى (الاستريتيز) وعروض الجنس (حتى فى مسارح برودواى). ودخلت القاموس الأمريكى تعبيرات جنسية مثل الزواج المفتوح (زواج مع الحرية) والجنس الشفهى (الوصال الفمى)، ونادى الشواذ، ونادى العزاب، ورفيق أو رفيقة نهاية الأسبوع.

وفى تلك الأجواء، أصبح الجنس مطلوباً لذاته. أى الجنس للجنس. فالأمريكيون أصبحوا يمارسون الجنس لأنه «ممتع» أو من الممكن أن يكون كذلك. ولأنه فن، فيمكن الاستمتاع به ليلاً بدلاً من الفيلم أو المسرحية. وظهرت فى تلك الأثناء، دراسة «ماسترز آند جونسون» عن طرائق ممارسة الأمريكيين للجنس، ثم كان صدور كتاب بهجة الجنس عام ١٩٧٢ -والذى ما زال يطبع حتى الآن- عن أوضاع اللقاء الجنسى.

واستقرت فى السبعينيات التحررية فى سلوكيات الجنس، بفعل تأثيرات عديدة، منها انتشار المعاشرة دون زواج، وحكم المحكمة العليا عام ١٩٧٣ بإباحة الإجهاض، والتسامح مع الشذوذ الجنسى بعد أن كان يعد اضطرابا ذهنياً. واستمرت التحررية الجنسية فى الثمانينيات، حتى صدمت الأمريكيين عام ١٩٨٤، الأنباء عن مرض «الإيدز».

وشهد المجتمع الأمريكى محافظة جنسية، بسبب التنبؤات المخيفة عن «الإيدز» من جهة، ومن جهة أخرى بسبب صعود اليمينية المسيحية المحافظة التى دعت إلى العفة الجنسية وتحريم الإجهاض والشذوذ الجنسى. ولكن المجتمع الأمريكى، لاعتقاده فى الجنس كرمز للحرية والسعادة الإنسانية، طور تقنيات جديدة من أجل «جنس صحى» و «جنس آمن»، مثل استخدام الواقى الذكرى،

وتحصيل اللذة الجنسية بطرائق مختلفة غير الجماع.

ووصولا إلى التسعينيات، فإن حالة الجنس فى أمريكا، أصبحت تعكس التحررية الجنسية مع الميل إلى المحافظة. ففى المسح الوطنى للصحة والحياة الاجتماعية عام ١٩٩٤ ، انخفضت نسبة من يعتبرون أنفسهم شواذا جنسياً إلى ٢,٨ ٪ بين الرجال و ١,٤ ٪ بين النساء. كما انخفضت نسبة من يمارسون الجنس خارج المؤسسة الزوجية إلى ٢٣ ٪ بين الرجال و١٢ ٪ بين النساء. وأظهر ٨٦ ٪ من الرجال و٨٢ ٪ من النساء اهتماماً بانتقال الأمراض الجنسية. ولكن ظلت نسبة من يمارسون الجنس قبل الزواج عند مستوى ٨٠ ٪.

***

بعد أن خبر وضعية المرأة والجنس فى بلاده وفى أمريكا، أصبح أكثر ميلاً وحباً واحتراماً للمرأة.

زالت عنه كثير من الأفكار والتصورات والسلوكيات التى تربط المرأة بالخطيئة والدنس.

وزاد احتفاؤه بالجسد الإنسانى، أيا كان لرجل أو إمرأة، وأيقن أن تدنيس الجسد إنما يكون بالحط منه أو إيذائه أو قمعة.

وكان يقارن بين تعرض المرأة فى بلاده، فى الشارع والعمل والأتوبيس، للاستباحة بالقول والفعل، واحترامها فى شوارع وحانات ومطاعم أمريكا فى العموم إلا فى حالات التحرش الجنسى.

وتوصل إلى أن مرد ذلك، أن المرأة الأمريكية حرة ومسئولة فيما يتعلق بجسدها وحياتها، تهبهما لمن تشاء وتمنعهما عمن تشاء. وفى المنح والمنع تطلق «لغة الجسد» صادقة دون أن تضطر كالشرقية لأن تصبح غانية، تقول غير ما تريد وتريد غير ما تقول. فالجسد الحر والعقل الحر صنوان فى إنسان حر.

وانتهى إلى أنه لا تحرر لمجتمع دون تحرر المرأة. فتاريخ الحرية فى أمريكا هو تاريخ حرية المرأة الأمريكية.

الفصل الثانى

رسائل الغربة والحنين

«أنتم يا من ستظهرون بعد الطوفان الذى غرقنا فيه
اذكروا حين تتحدثون عن ضعفنا الزمن الأسود الذى نجوتم منه
لقد مضينا نغير بلداً ببلد أكثر مما نغير حذاء بحذاء»

بريخت

(١) مصريون.. والله أعلم! (*)

نيويورك مدينة طاغية حانية، تفجر فى البشر الغرائز والحلم، بناطحاتها وبورصاتها ومسارح «برودواى» المجاورة لجيوب العنف والمخدرات والبطالة فى هارلم وسوهو وكوينز.

وتتمازج فوق أرضها كل الأعراق والألوان والألسنة، ليس فقط من خلال منظمة الأمم المتحدة، وإنما -أساساً- بجاذبية «الحلم الأمريكى» .. حلم النجاح المادى والثروة.

وهكذا، بدت لى نيويورك، بعد أن قررت الإقامة بها صحفياً وكاتباً.

فى اليوم التالى لوصولى، دعتنى للعشاء زميلة دراسة، جمعنى بها ضمن جيل كامل «الحلم المصرى» بوطن حر مستقل، ثم افترقت بنا السبل بعد أن اختارت الإقامة فى أمريكا.

حدثتنى بمرارة وانجراح عن مصر وأهلنا وثقافتنا، وبانبهار ووله عن أمريكا والأمريكيين والحياة الأمريكية. وحاولت -على مضض- التسامح مع مضيفتى فى نقدها لكل ما هو مصرى وعربى وإسلامى. وعذرت عشقها لكل ما هو أمريكى. واستنتجت أن حديثها قد يكون نقداً للذات أو تباريح أزمة شخصية أو أزمة وطن، أو محاولة للتكيف مع واقعها الجديد، إلا أنى لم أستطع إخفاء ضجرى وسأمى من دفاعها عما وصفته بتأديب أمريكا للعراق على غزو الكويت، ومعاقبة أمريكا للإرهاب الليبى، وتدخل أمريكا «الإنسانى» فى الصومال. واستنكرت عليها أن يضطرها «الحلم الأمريكى» إلى الدفاع عن الموقف الأمريكى فى قضايا أقل ما يقال بشأنها أنها خلافية وملتبسة حتى بين الأمريكيين أنفسهم. وعادت للحديث بأسى وحنق، لتخبرنى بأنها قطعت علاقتها بمصر، حتى أنها أخلت مسكنها وتركت زوجها فى القاهرة بانتظار الانفصال، وانخرطت فى علاقة بعشيق من بلاد العم سام، ولا تستطيع الزواج منه لأنه متزوج. ولم يعد لها بمصر ما ترجع إليه إلا كسائحة! وإذا أنكرتها أمريكا، فإنها لن تعدم الحيلة فى الهجرة إلى مهجر آخر.

وفجأة سألتنى -باكية- عما إذا كنت أحضرت لها معى كتاب «شخصية مصر» لجمال حمدان، وأغانى عبد الحليم حافظ والشيخ إمام.

وأحسست من سؤالها بضياعها بين الحلم المصرى والحلم الأمريكى.

***

جاك أوديا، أحد أهم خبراء بورصات نيويورك من خلال موقعه فى شركة دين ويتر العالمية. تصادقنا قبل سنوات، صداقة بين أمريكى ليبرالى يعشق الشرق الأوسط بثقافاته وأديانه وأساطيره

(*) الأهالى ٢٣ / ٣ / ١٩٩٤

وبين صحفي مصرى اختار متابعة أسواق رأس المال فى نيويورك. اصطحبنى إلى البورصات والشركات المالية وتعلمت منه الكثير.

وعندما قررت الإقامة فى نيويورك، فكرت فى توثيق صداقتى به. إلا أنى اكتشفت أنه يتهرب منى. وبعد محاولات عديدة التقينا.

بادرنى قائلاً: أنتم شعب مجنون.

كتمت غيظى، وتظاهرت بالبرود، وسألته: هل تغير رأيك -كذلك- فى المصريين؟

أجاب: من أدرانى أنك لست منهم؟

قلت: من هم؟

أجاب: الذين فجروا «وورلد تريد سنتر»! ثم سألنى عن مغزى أن يأتى المصريون لتفجير مركز التجارة العالمى، فتكون النتيجة استعداء الأمريكيين والمسيحيين عموماً.

قلت له: إن سلوك قلة من المصريين لا ينسحب على سائر المصريين، ولا ينبغى أن يبرر العداء للمصريين. وأجاب بأن خمسة من المتهمين مصريون، وأن زعيمهم «عمر عبد الرحمن» مصرى.

ورددت عليه بأن المتهمين وزعيمهم كانوا ومازالوا «لعبة أمريكية» وأداة استخدمتها المخابرات المركزية والمباحث الفيدرالية... وأن القضية مازالت أمام القضاء، وليس له أن يصدر الحكم.

وسار بى جاك فى بهو شركته، ثم قال لى مستنكراً: كيف تطالبنى أن أنسى أننى يوم تفجير المبنى هرولت جرياً من الطابق الثالث والستين بين أصوات التفجير وهلع الناس وأتربة المبنى، فاراً بحياتى من الموت ذعراً أو تحت الأنقاض؟!.

واختتم لقائى به قائلاً: يا صديقى إن الأمريكيين يعشقون الحياة، وأنتم تسترخصون الموت كالمجانين. إننى مندهش مما يفعله المصريون بأنفسهم!

***

أقوم برحلة شاقة، من مسجد أبى بكر فى بروكلين إحدى ضواحى نيويورك حيث قبض على الشيخ عمر عبد الرحمن، إلى اوكسفيل حيث السجن الذى استقر به المقام فيه، على بعد حوالى ١٢٠ كيلو متر. أحس بضيق سكان «أوكسفيل» بوجود الشيخ فى بلدتهم ... أسأل عاملاً كورياً فى بقالة عن الطريق للسجن الموجود به الشيخ، يصيح فىّ قائلاً:

يبدو من ملامحك أنك مصرى من مواطنيه.. تهربون من مشاكلكم، وتنفجرون عنفاً هنا، عودوا إلى بلادكم أفضل لكم ولنا..!

التقيت بعمدة البلدة إدوارد ماكجلاد، أخبرنى بلهجة أكثر تأدباً. إن أهل هذه البلدة مرتبطون بها ولايخشون الغرباء الذين يقبلون نمط حياتها، أما الذين لا يقبلون فليس لهم مكان بيننا... هل فهمت؟

***

مصر حاضرة غائبة، لغز فى كل أركان نيويورك وضواحيها.

فى الشوارع والحدائق والأسواق، المصريون حاضرون تميزهم لهجتهم وبشرتهم النيلية والشعر الأجعد والأمل المنكسر. وعلى الأرصفة، تشم روائح الطعمية والفول والكباب المصرى. وفى معظم انتقالاتك، تجد سائق التاكسى مصرياً.

لقد أصبح منظراً مألوفاً، أن تجد على أرصفة شوارع نيويورك الرئيسية، مصريين يقفون وراء عربات أشبه بعربات الفول والكشرى فى شوارع القاهرة، يبيعون سندوتشات الطعمية والفول والكباب مع الهامبرجر والهوت دوج والأطعمة الأمريكية. ولا يدانى باعة الأطعمة الجائلين فى الانتشار، إلا سائقو سيارات التاكسى من المصريين، ومنهم من لديه «تاكسى» أو أكثر حتى أصبحت سيارات التاكسى وعربات الأطعمة فى شوارع نيويورك احتكاراً مصرياً – تقريباً. أطباء ومهندسون ومحاسبون وخريجون جامعيون من مختلف التخصصات، جذبهم «الحلم الأمريكى» وسراب الثروة. وعندما اقتربت منهم، وجدتهم ضائعين بين الحلم المصرى المنكسر والحلم الأمريكى السراب. هامشيون فى مصر يحركهم الشوق إليها ولا يريدون العودة إلى هامشها. هامشيون فى أمريكا يتسرب من بين أيديهم سراب الثروة ويتجسد فى نفوسهم الحلم الأمريكى «وهماً» ولا يستطيعون الاندماج فى مجتمع يعتبرونه منحلاً ومعادياً، وكل ما يحاولونه هو البقاء على هامشه. وكان الاعتصام بالدين المنقذ من الضياع. لذلك تراهم قد أطلقوا لحاهم وانفصلوا عن موطنهم ومهجرهم لأنهم هامشيون فى الوطن وهامشيون فى المهجر.

***

أزور القنصلية المصرية فى نيويورك، أجدها مكتظة بمصريين وتعبيراً عن الأزمة.

متسللون من كندا عبر نفق طويل متخفين فى سيارات مبردة تجمد الحياة، متسللون من المكسيك عبر عصابات حدود فى عمليات هروب قد تكون نهايتها الموت نفقاً أو ضرباً بالرصاص. متسللون عبر زيجات تجارية من أمريكيات. متسللون عبر تأشيرات دخول مزورة. متسللون عبر الاحتيال والنصب والجريمة أحياناً، لدخول «الجنة الأمريكية».. وكأن القيامة قد قامت فى مصر.

أزور واشنطن، لحضور الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى. أرى حضوراً بارزاً لممثلى دول أمريكا اللاتينية، خاصة البرازيل والأرجنتين والمكسيك وشيلى، لا يدانيه حضور الدول المصنعة حديثاً فى آسيا مثل تايوان وسنغافوره وأندونيسيا وماليزيا، وكنت فى غنى عن معرفة أن مصير العالم يتحدد هناك – فى واشنطن.. وأن تلك الدول قفزت فى حلبة العالم الجديد.

وسررت حينما شاهدت المسئولين المصريين وفى مقدمتهم د. كمال الجنزورى، نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ود. صلاح حامد محافظ البنك المركزي–وقتها– وآخرين. شاهدتهم فى

أحد أفخم فنادق واشنطن–فندق ووترجيت–وفى حفلات الاستقبال والمتاجر، إلا أنى لم أر أحدهم حضر اجتماعاً واحداً من اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولى.

وكان السؤال: أين مصر؟

***

أزور جامعة نيويورك، لأحضر ندوة تحت عنوان: «مصر فى مفترق الطرق» باحثاً عن جواب للسؤال السابق. تصورت أن تمتلئ القاعة بالحضور من المصريين المقيمين فى نيويورك والولايات المجاورة. وفجعت عندما اكتشفت أن أحوال مصر لا تهم إلا نفرا قليلاً من المصريين، والآخرون متفرجون كالعادة.

***

بنهاية عام ١٩٩٣، احتفى الأمريكيون احتفاءً منقطع النظير بإخناتون وزوجته نفرتيتى وكليوباترا... مع يوسف شاهين وشادى عبد السلام ومحمد خان. وكانت المناسبة احتفال نيويورك بافتتاح الجناح الفرعونى فى متحف بروكلين الشهير والذى كلفته الولاية ٣١ مليون دولار.

وأفردت الولاية دليل نيويورك السياحى للحدث، واختارت له عنوان: «كنوز أسطورية من مصر». وتصدر المتحف ملصق كبير لتمثال «إخناتون».. وفى إطار الاحتفال، شهد المتحف أسبوعين للسينما المصرية – الجديدة، حيث عرضت أفلام ليوسف شاهين وشادى عبد السلام ومحمد خان، إضافة إلى شرائط تسجيلية لعطيات الأبنودى.

صورة أسطورية عظيمة لمصر من خلال الآثار الفرعونية والسينما المصرية الجديدة، طغت على الصورة الكئيبة لمصر الغارقة فى الحرب الدينية والفساد والتعذيب التى يلح عليها الإعلام الأمريكى. زرت المتحف مرات، مزهواً بالحضور الأمريكى وتهافت السياح الأجانب على الجناح المصرى وغاب المصريون عن الحدث، كما كان الحضور المصرى الرسمى دون الحدث.

ووجدتنى أسائل نفسى: ماذا حدث لمصر؟ وماذا حدث للمصريين؟

وإذا كانت الأزمة تمسك بخناق المصريين فى مصر فماذا عن المصريين خارجها؟

وحرت جواباً، إلا أننى توصلت إلى قناعة بخطل الحديث عن شخصية مصرية «سرمدية» لا تتغير بتغير الزمان والمكان. ويبقى على عاتق المهمومين بمصر، الإجابة عن السؤال: ماذا حدث للشخصية المصرية؟!

(٢) لوسى والحلم المصرى (*)

عن بعد، وخصوصاً فى بلاد العم سام، تبدو الصورة وكأن الحلم المصرى يتبدد. الحلم الذى لخصه رفاعة الطهطاوى، منذ بداية القرن الماضى، فى «أن تكون مصر مكان سعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع». يتبدد بنماذجه المختلفة التى رسمها أبناء رفاعة الذين خرجوا من عباءته وتابعوه.

نموذج «تجديد الإسلام» كما عبر عنه محمد عبده والأفغانى والكواكبى. والنموذج «الليبرالى» كما تعلق به لطفى السيد وطه حسين وإسماعيل مظهر. ونموذج «التحديث الاشتراكى» كما بشر به سلامة موسى، والحزب الاشتراكى القديم وحاول تجسيده جمال عبد الناصر.

يتبدد «الحلم المصرى» فى الصورة المرئية والمسموعة والمكتوبة، فى بلاد العم سام عن مصر، لتبدو «المحروسة» وكأنها مكان للفتنة والفساد والعنف. فتنة بين المسلمين والمسيحيين، وبين المسلمين والعلمانيين، وبين المسلمين والمسلمين.

وفساد يأكل الأخضر واليابس ويغرق الكل كالطوفان. وعنف فى الشوارع والمساجد والكنائس وبطول مجرى نهر النيل. لدرجة أن يخال المرء أنه ابتعد عنها ألف عام، وما ابتعدت عنها أبداً أكثر من عام واحد. ثم كانت الرحلة لرؤية الصورة عن قرب.

***

فى مطار جون كيندى بولاية نيويورك، وقبل أن ألحق بطائرة مصر للطيران أوقفنى شرطى أمريكى وقدم لى نفسه بأنه من المباحث الفيدرالية. قدمت له جواز سفرى وأوراق إقامتى فى أمريكا. ردها إلىّ ووجه لى أسئلة عن مصر وعمن وصفهم بالأصوليين الإسلاميين فى أمريكا ومصر. ثم سألنى عن الموضوعات والصحف التى أكتب فيها عن أمريكا. ولما لاحظ ضجرى اعتذر لمضايقتى، وتعلل بتفهمى لواجبه ووظيفته بالنظر لما يحدث فى مصر وما حدث فى نيويورك على أيدى الأصوليين الإسلاميين، ونصحنى بالحذر لدى نزولى مصر، متمنياً لى رحلة سعيدة. وعندما نبهته إلى أنه يتجاوز مهام الوظيفة وحدود اللياقة بتحذيره لى من بلدى، أجابنى قائلاً: سوف ترى.

***

كأنى غبت عنها ألف عام. تذكرت مسحراتى المحروسة فؤاد حداد ينشد:
كل شبر من بلدى.. حتة من كبدى.. حتة من موال

(*) الأهالى ١ / ٦ / ١٩٩٤

كنت مشوقاً لأن أرى كل شبر وأصافح كل فرد فيها. مررت من بوابات الجمارك والجوازات بمطار القاهرة دون مضايقات. خرجت إلى خارج المطار، ملأت صدرى بنسيم دافئ، أنسانى جليد ورطوبة نيويورك. طلبت من سائق التاكسى أن يطوف بى فى شوارع القاهرة، وفى مخيلتى أنى سأسمع قعقعة السلاح وفقاً للصورة التى يلح عليها الإعلام الأمريكى.

وكانت المفاجأة أن الشوارع أهدأ مما تركتها، والسيطرة الأمنية أعلى مما عرفتها.. أو هكذا بدت الأمور لأول وهلة.

وكما عشقتها، القاهرة هى القاهرة «بيت من لحم» حسب تعبير مبدعنا الراحل يوسف إدريس، حميمة يفوح منها «عطر الأحباب» بتسمية الراحل العظيم يحيى حقى. وفى داخل البيت وفى الشوارع، شكوى بواح من «الغلاء» و«الفساد» و«البطالة» و«حرب الاستنزاف» بين الجماعات الإسلامية والدولة.

وبين فينة وأخرى، صدام بين الشرطة والإسلاميين فى الصعيد أو هجوم من الجماعة الإسلامية على باخرة فى النيل. ومن وقت لآخر، تطالعنا الصحف بوقائع «فساد»، نجومها من أبناء المسئولين وأصحاب النفوذ.

وتاهت منى الحقيقة.. ورحت أبحث عنها. قابلت عشرات الشخصيات من المثقفين والصحفيين المهمومين بمصر، من مختلف الاتجاهات والتيارات. تناقشت مع الأساتذة والأصدقاء د. سعيد النجار، إبراهيم نافع، د. مصطفى السعيد، د. حازم الببلاوى، عماد الدين أديب، إبراهيم المعلم، راوية عبد العظيم، محمد عودة، راجى عنايت، صالح مرسى، د. أسامة الغزالى حرب، د.عبد المنعم سعيد، نبيل عبد الفتاح، جلال السيد، د. رؤوف عباس، حسين أحمد أمين، د. سيد القمنى، مع حفظ الرتب والألقاب.

شاركت فى بعض الندوات واستمعت إلى كاتبنا الكبير محمد حسنين هيكل ود. عصمت سيف الدولة ود. جلال أمين ود. محمود وهبة ود. مصطفى الفقى. وكان سؤال المناقشات والندوات:

ماذا يحدث فى مصر؟ وماذا يحدث لمصر؟

وبعدد من قابلتهم ومن استمعت إليهم تعددت الإجابات، بيد أن الكل يجمع على أن «الحلم المصرى» فى أزمة. إلا أن الآراء، تتباين تباين الليل والنهار، لدى تحديد طبيعة الأزمة. وما من أحد لديه تصور كامل للخروج من المأزق.

وذات يوم دعانى صديقى للعشاء فى منزله، قائلاً إن «لوسى» ستكون موجودة. وفى البداية، تصورت الشخصية المقصودة لوسى الراقصة، إلا أنه صحح تصورى بأن الضيفة هى «لوسى آرتين»

الفتاة الأرمينية التى سرقت الأضواء بعلاقاتها بأشخاص نافذين استغلوا نفوذهم من أجل عينيها.

رحبت على الفور قائلاً إنها فرصة سانحة أن يرى المرء «السيدة» التى استطاعت لم شمل الشامى على المغربى، كما يقولون، من القضاء إلى البوليس وغيرهما... والتقينا على العشاء.. لنسمع من «لوسى» حقيقة ما يحدث فى مصر.

سيدة على عتبة الثلاثينيات من عمرها. تشع عيناها بذكاء حاد. تترقق فى التحدث بالعربية والإنجليزية ولغات أخرى. لها حضور نافذ دون انفعال، وجمال واضح دون إثارة. ذكاء على جانب من الجمال، وقع فى أسره كبار. بدأت بتعريف نفسها، بأنها فتاة مصرية «عادية».. تزوجت من رجل أعمال دون أن تكمل دراستها الجامعية وأنجبت منه ثم دب الخلاف بينهما.

لخصت قضيتها فى أنها «قضية نفقة شرعية»، تعج محاكم مصر بالآلاف منها يومياً. ودافعت عن نفسها بأنها لم تقم ببناء عمارة سكنية انهارت على سكانها أو تقاضت خلوات ومقدمات تمليك وهربت للخارج أو كونت شركة توظيف أموال ونصبت على المودعين وحولت أموالهم لحسابها فى الخارج. وأدانت نفسها بأن المخالفة القانونية الوحيدة التى ارتكبتها، أنها قامت بتجديد «جواز سفرها» ولم تغير فيه حالتها الاجتماعية «آنسة» إلى «متزوجة».

وعن استغلال نفوذ الكبار قالت إنها عرفت المشير أبو غزالة من خلال والدها الذى كان يرتبط به بعلاقة «بيزنس». وعرفت حلمى الفقى مدير الأمن العام، وفادى حبشى مدير المباحث الجنائية عن طريق وزير الداخلية عبد الحليم موسى عند تجديد جواز سفرها. وتعرفت على القاضى المكلف بنظر قضيتها بتوسط المشير أبو غزالة.

حكت عن مسئول يفترض أنه المؤتمن على «الأحوال والملفات» خارج جهاز البوليس، وأسمعها مكالمات هاتفية عاطفية لممثلات ومطربات لمحاولة ابتزازها.

وروت عن التقارير التى كان يتبارى رجال البوليس فى تقديمها لها عن تحركها ومواجهات الشرطة ضد الجماعات الإسلامية قبل وبعد تنفيذها.

وقصت قصة القاضى الآتى من السويس إلى القاهرة لمجرد أن تتجول به بسيارتها فى مصر الجديدة. هى تلخص المسألة فى أن «الرجالة الكبار اتهبلوا عليها» لأنهم «فى حالة مراهقة متأخرة».

وبمعنى آخر لكلامها، فإن سيدة ذكية على قسط من الجمال استطاعت أن توقع كبار رجال دولتنا فى شباكها وتسخرهم لمصالحها، بغض النظر عن التفاصيل.

***

قد تبدو قضية «لوسى» على أنها قضية «وساطة». فى بلد يتعذر فيه إجراء أى معاملة دون «واسطة» بدءاً من استخراج بطاقة شخصية أو رخصة سيارة وانتهاءً بالحصول على فرصة عمل سواء

لدى الحكومة أو القطاع الخاص.

ولكن خطورة «لوسى» تمثلت فى أن «واسطتها» كانت كبار رجال الدولة.

وما فجر قضية «لوسى» أن شكوى والد زوجها من فساد الكبار وجدت طريقها إلى أعلى مستوى. فكان بدء التحريات والتحقيقات. غير أن القضية لم تنته فصولها. فالمشكو فى حقهم، بعد فترة، فتحوا النار على «الواسطة» التى أبلغت شكوى والد زوج لوسى، فيما يعرف بقضية حوت مدينة نصر. وبدأ الأمر، كذلك، وكأن النخبة الحاكمة فى مصر انخرطت فى حرب معلنة، عبرت عن نفسها –فيما بعد– فى الاتهامات المتبادلة والدعاوى القضائية بين وزيرى الداخلية السابقين زكى بدر وعبد الحليم موسى. وهكذا، نجد أنفسنا أمام نخبة مملوكية عجزت عن التراضى فيما بينها، ولذلك تلجأ للسيطرة الأمنية ولا تسمح بمبدأ تداول السلطة، خوفاً من قفز الآخرين على الحكم.

وعلى الجانب الآخر، تشهر الجماعات الإسلامية «الدين» كشريعة بديلة، وتلجأ إلى العنف كآلية لفرض إسلامها – دينها السياسى.

ويفاقم من المأزق عجز النخبة المثقفة السياسية، لغياب فاعليتها وجماهيريتها، عن فرض مبدأ تداول السلطة، على النخبة الحاكمة وجماعات العنف الإسلامى.

ووسط كل ذلك، يتبدد الحلم المصرى، حلم رفاعة الطهطاوى وتابعيه، بنماذجه: التجديد الإسلامى والليبرالى، والاشتراكى.

ولكن ما تبقى الآن لمن يؤرقهم المأزق المصرى ويحرقهم شوق الخلاص منه، الدعوى لطريق ثالث خارج الاستقطاب الحادث بين الحكومة والجماعات الإسلامية، هو طريق الديمقراطية وتداول السلطة.

ما يبقى الآن هو «الحلم الديمقراطى».

(٣) مصر... الأونكل سام (*)

أعيش منذ سنوات فى نيويورك كمنفى اختيارى، حيث تتقاطع هناك حركة الاقتصاد ومشاهد السياسة الكونية، وتتحدد مصائر البشر، ففى جنوبها، حى المال وول ستريت، تتدفق منه وإليه رؤوس الأموال الساخنة بمليارات الدولارات. وفى شرقها، منظمة الأمم المتحدة، تديرها واشنطن، كإحدى إدارات وزارة الخارجية الأمريكية، لأن من يملك يحكم. وفى وسطها، مجلس العلاقات الخارجية، العقل المفكر للكونجرس (الجمهورى حالياً)، وأحد معاقل اللوبى اليهودى.

وهناك أيضاً، الشيخ عمر عبد الرحمن ومحاكمته وجماعته، إلى جانب عصابة مائير كاهانا والمتشددين اليهود. وهناك دائماً، أرى صورة أخرى لمصر «المحروسة».

***

قبل عامين، التقيت وزير خارجية مصر الموهوب النشط عمرو موسى فى أحد فنادق نيويورك.. أبديت له مخاوفى -مما علمت- من احتمال خفض المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر، مع إتمام عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل... سألته عن التصور المصرى المقابل للتصور الإسرائيلى عن الشرق الأوسط الجديد كما طرحه وزير الخارجية الإسرائيلى بيريز فى كتابه.. وسألته عن وجهة نظر مصر الرسمية فى مشروعات إسرائيل الإقليمية، التى بحثتها جامعة هارفارد والبنك الدولى.

واستطرد الوزير فى طمأنتى، على أساس أن مصر بتاريخها ومثقفيها وصناعتها واقتصادها الواعد بعد الإصلاحات المالية والنقدية، لا تخاف مما يقال عن الهيمنة الإسرائيلية.. وأنه ليس من مصلحتنا أن نقف مكتوفى الأيدى، فى حين تسعى الدول العربية الأخرى فى هرولة للتطبيع مع إسرائيل. وأكد الوزير أن مصر لديها مشروعات مثل إسرائيل، وتقوم بحصرها الوزارت والهيئات.

وكان المعنى الذى خرجت به وقتها، أن الدولة المصرية لديها مشروعات دون تصور للشرق الأوسط الجديد، وأننا ننساق إلى الفخ الإسرائيلى.

***

فى نهاية أكتوبر ١٩٩٤، دعانى المنتدى الاقتصادى العالمى ومجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك، لحضور مؤتمر كازا بلانكا- أى الدار البيضاء الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

.. لبيت الدعوة، كمثقف مصرى غطت سنوات عمره أحداث وحروب المواجهة مع إسرائيل، تختزن ذاكرته مشاهد الهزائم والانكسارات وميراث العداء، ويتحرق قلبه شوقاً لسلام عادل.

(*) الأهالى ١ / ٣ / ١٩٩٥

ومنذ الجلسة الافتتاحية، بدا المؤتمر حفل عرس أسطورى لإسرائيل، خططت ودعت له واشنطن وتل أبيب، وانساق إليه العربان من كل فج عميق .. انعقد فى حاضرة عربية، وأدارته أمريكا، حتى أن سجل تشريفات القصر الملكى الذى استضاف المؤتمر، كانت تقف عليه موظفة أمريكية، كما أن البيان الختامى تمت صياغته فى نيويورك للتوقيع عليه فى كازا بلانكا.

فقط، كان الشغل الشاغل لكاميرات الصحف وشبكات التلفزة الأمريكية والإسرائيلية، تسجيل لحظة العرس وعقد القران بين العربان والإسرائيليين. ظهر العربان بعقالاتهم وعباءاتهم البدوية منكسرين منقادين، والإسرائيليون يتقدمهم بيريز يجوبون القصر الملكى وفنادق وأسواق الدار البيضاء، يطاردون أعداء الأمس وشركاء اليوم بالقبلات والأحضان والصفقات فى لحظة شبق تاريخية تجسد حلمهم القومى وأطماعهم الإقليمية.

وفجر عمرو موسى المؤتمر، عندما رد مهاجماً رئيس الوزراء الإسرائيلى، بأنه لا تعاون اقتصاديا دون سلام شامل.. ولا سلام دون حل مشكلة القدس التى أعلنها رابين فى حضور الوفود العربية عاصمة أبدية لإسرائيل.

عندئذ، فهمت أن المصريين تنبهوا إلى الفخ الإسرائيلي، وعرفوا أن الشرق الأوسط معناه دور متواضع لمصر، إلى جانب إسرائيل الكبرى.

ولما سألت وزير الخارجية عن المشروعات الإسرائيلية المقترحة التى تضر بالمصلحة القومية المصرية، مثل القنوات البحرية وأنابيب الغاز، أجاب: سنعارض تلك المشروعات. وحاولت استفزاز ريتشاد ميرفى مستشار مجلس العلاقات الخارجية ومساعد وزير الخارجية الأسبق للشرق الأوسط.

قلت له: إن أمريكا تسوق العرب للتعاون مع إسرائيل.. وتضعف مصر. قال: لم نضغط على أحد.. ومصلحة أمريكا القومية فى إنهاء مقاطعة إسرائيل والاستثمار مع إسرائيل وفيها.

***

فى الشهور الأخيرة، وجدتنى مدعواً -بصفتى صحفياً مصرياً يعيش فى نيويورك- من جهات بحثية عديدة لمؤتمرات وندوات وحلقات دراسية عن مصر.. وفاجأنى العدد الكبير من المصريين المدعوين للإدلاء بدلوهم عما يحدث فى مصر، من صحفيين وباحثين ، مصرفيين واقتصاديين ونقابيين، ولفت نظرى أن تلك المؤتمرات والندوات والحلقات وإن كانت تتعدد موضوعاتها من الخصخصة إلى الإدارة المحلية إلى المجتمع المدنى إلى الحركة الإسلامية والعلاقات مع إسرائيل، إلا أنها كانت تنتهى إلى موضوع واحد.

ففى كل مرة، كان السؤال الأول: ماذا يحدث فى مصر فى حالة غياب مفاجئ للرئيس مبارك؟ وماذا سيكون رد فعل الجماعات الإسلامية المسلحة؟

وماذا سيكون مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية؟ وكان المشاركون الأمريكيون من الباحثين وموظفى الخارجية، يتميزون غيظاً من الإجابات المصرية التقليدية من نوع: لا أحد يعرف، أو الله أعلم، أو إن شيئاً لا يحدث، وكانوا يبدون ارتياحاً لاقتراحات من قبيل: ضرورة تعيين نائب للرئيس أو أكثر، ومثل خفض مستوى العنف عن طريق مشاركة الإسلاميين فى السلطة!

وفى إحدى الندوات، ألفيت نفسى محاصراً بسؤالين. بادرنى السائل الأول: هل تعتقد أن خفض المعونة الأمريكية لمصر يمكن أن يجعل النظام أكثر انفتاحاً داخلياً وخارجياً! وسألنى ثان: هل تتصور أن صيغة الجنرال الشيخ مثل ضياء الحق فى باكستان، يمكن أن تحقق الاستقرار؟

وأجبت، وغصة فى حلقى: إن ذلك لعب بالنار. وسرت من الشارع الثامن والستين حيث يقع مجلس العلاقات الخارجية، إلى شقتى فى الشارع الأربعين، شارداً منقبض القلب، أتساءل: ماذا يدبر الأونكل سام لمصر... أو أى مصر يريدها الأونكل سام!!

***

أثناء ذلك، بدأ هجوم الصحافة الأمريكية على الحكومة المصرية.. أطلق الرصاصة الأولى جيم هوجلاند كاتب «واشنطن بوست» اللامع فى شئون الشرق الأوسط بمقاله «عصابة الأبناء» وتلاه إدوارد باوند فى يو إس نيوز بتحقيق عن خرق مصر للعقوبات المفروضة على ليبيا من خلال بيزنس أولاد النخبة. وشارك روبرت كابلان فى «آتلانتك مانثلى» بمقاله «مأكول من الداخل» مبشراً بأنه لا مستقبل لمصر إلا لدى الجماعات الإسلامية.

وانضمت للهجوم «نيويورك تايمز» و«لوس أنجلوس تايمز» و«كريستيان ساينس مونيتور»، ثم مجلة نيويوركرمؤخراً. سألت وزارة الخارجية فى واشنطن، عما إذا كانت هناك حملة، وجاء الجواب بالنفى. وعندما استوضحت بأن المعلومات مصدرها الوزارة، كانت الإجابة أن من حق أى صحفى طلب المعلومات.. كما تفعل أنت الآن.

واستنكر لى جيم هوجلاند -مستعرضاً تاريخه كصحفى ليبرالى- أن يكون طرفاً فى حملة حكومية، معتبراً أن المعلومات ليست هى القضية، فهو يكتب عن مصر منذ عشرين عاماً، وأن ما كتب من معلومات، كان الرئيس كلينتون قد أبلغه للرئيس مبارك.

أما إدوارد باوند، فقد أنكر حرجه من الحصول على المعلومات من أية جهة وإن كانت المخابرات المركزية، وشدد على أنه عرض المعلومات (لتدقيقها) على وزير مهم فى الحكومة المصرية، وأبلغها للسفير المصرى فى واشنطن لعرضها على مكتب الرئيس مبارك، إلا أنه لم يتلق جواباً .. وروى فى غضب أنه طلب مقابلة الدكتور أسامة الباز لدى وجوده بواشنطن -خلال الأزمة- ولم يستجب لطلبه.

لقد جمع بين تلك المقالات، التشهير بفساد المسئولين، والتلويح بالبديل الإسلامى، والتهديد بإلغاء المعونة الأمريكية، والسبب وراء كل ذلك: التعاون المصرى-الليبى، والتوجه المصرى العروبى- عموماً. ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى فرملة مصر عجلة التطبيع مع إسرائيل .. وهما سببان مرتبطان.

وانخرطت الصحافة المصرية فى الرد على الصحافة الأمريكية، ربما بهدف الدفاع عن الحكم المصرى أمام الرأى العام المحلى.. وأغفلنا تماماً الرأى العام الأمريكى الذى أصبح مقتنعاً بعقاب مصر.. فقط، رأينا ردود موظفين موجهة للرئيس المصرى لا للقارئ الأمريكى، على طريقة رئيسنا أطهر من الطهارة وأولاد المسئولين أنظف من الصينى بعد غسيله. وكأننا عدمنا صحفياً أو كاتباً من المحسوبين على النظام، يمكن أن يرد بمقال فى الصحافة الأمريكية.. وذلك حق مكفول قانوناً (هناك). وكان الأفدح من ذلك، محاولة توجيه دعوات مدفوعة.. لصحفيين أمريكيين لزيارة مصر.. وذلك ما يعتبر رشوة فى تقاليد الصحافة الأمريكية. ولأننا نجهل فهم لغة الأونكل سام من حيث هى رموز وأفكار وصور ومعان وطريقة تفكير ونظام حياة، جاء رد الفعل عصبياً ومتهوراً أحياناً. ولأننا لم نقرأ ما تضخه مراكز بحوث الإدارة والخارجية والكونجرس فى أمريكا، لم نفهم ماذا يريده الأونكل سام، ففى بحث لجريجورى أفتندليان (وزارة الخارجية) قدم لصانع القرار جاء فيه أنه رغم دور مصر فى عملية السلام، إلا أنها لم تعد طرفاً محايداً فى المفاوضات العربية-الإسرائيلية .. ورغم مشاركتها فى حرب الخليج إلا أنها تدعم ليبيا وتسعى لقيادة العرب. ولذلك يقترح افتندليان وقف المساعدات الاقتصادية والعسكرية لردع مصر!

وفى بحثه لمعهد بروكنجر، استنتج وليم كوانت مستشار الأمن القومى الأسبق أن مصر تعيش مشكلة مزدوجة، فهى تريد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية ولا ترضى بمعاملتها كعميل أمريكى!

***

عندما زرت القاهرة فى فبراير ١٩٩٥، اندهشت للضجيج المتصاعد فى القاهرة. فقد بات واضحاً، أن الأونكل سام يضغط بإلغاء المعونة ووقف خفض الديون وتعويم الجنيه المصرى، والتهديد بالإسلاميين وعمر عبد الرحمن وحقوق الإنسان. والمطلوب من القاهرة، التسليم بالقيادة الإقليمية لإسرائيل فى المنطقة، وانعزال مصر داخل حدودها. وسبب الدهشة، أن مصر أدركت ذلك متأخراً..

فقد بدأنا عملية السلام مع إسرائيل - فى كامب ديفيد - تحت مظلة التفوق النوعى العسكرى الإسرائيلى النووي، ثم اكتشفنا أنها لم توقع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وتسرعنا فى دفع العرب للتسوية مع إسرائيل، فهرولوا، لنفاجأ بأن الدور الذى كانت جائزته

المساعدات الأمريكية -الوساطة- قد انتهى.

وشاركنا فى تدمير العراق، ثم تنبهنا إلى أن أمريكا ربطت عملية خفض الديون بتطبيق برنامج صندوق النقد والبنك الدولى، وليس بدورنا فى حرب الخليج، وأنها (أمريكا) لن تسقط الشريحة الثالثة من الديون إلا بعد تعويم الجنيه المصرى.

ربما نكون قد أحسنا الظن بالأونكل سام.. وربما يكون الأمر ضيق أفق منا، جعلنا لا نرى إلا تحت أقدامنا كالعادة، دون تخطيط للمستقبل.

إنها خطيئتنا، وليست خطأ الأونكل سام، الذى يحدد -دائماً- مصالحه ويعمل من أجلها، ولم يزعم يوماً أنها تتحقق بدور قومى أو مستقل لمصر. والمعضلة، أنه ليس أمامنا من بديل للأونكل سام فى المدى المنظور.

وأخشى أن يتراجع أولو الأمر منا، بعد الضجيج العالى، لأن ذلك قد يعقد الأمور داخلياً وخارجياً. وأخشى أكثر، من مواقف عنترية غير محسوبة.. والأفضل، نقل المعركة إلى الساحة الأمريكية، داخل الكونجرس وجماعات الضغط والصحافة التى تنفرد بها إسرائيل.. ولعلها فرصة تاريخية لنعيد ترتيب بيتنا -مصر- من الداخل، من خلال انفتاح ديمقراطى وتخفيف المعاناة الاقتصادية ومحاصرة الفساد حتى لا تكون مصر الأونكل سام، ولكن لكى تكون مكان سعادتنا أجمعين نبنيه بالحرية والفكر والمصنع.

(٤) مصر.. وحملات الصحافة الأمريكية (*)

إذا ما كان خيار المستقبل فى مصر هو: نمو وتحديث الاقتصاد، وديمقراطية السياسة، والتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، فإن كاتب هذه السطور ممن يرون ضرورة أن تكون العلاقات المصرية–الأمريكية (وثيقة)، ولكن على أساس التمييز فى التعامل – مع الغرب عموما – بين الوجه الاستعمارى والوجه الحضارى وبين التبعية والاعتماد المتبادل.

بيد أن العلاقات المصرية–الأمريكية فى مدها وجزرها، تأثرت دوما بعلاقاتنا مع إسرائيل حربا أو سلما. وما من جديد يضاف فى باب الحسرة على الانحياز الأمريكى لإسرائيل والتهجم عليه إلا فهم أسباب ذلك الانحياز.

هناك دافع ثقافى دينى أخلاقى، يجد أساسه فى العقيدة البروتستانتية، حيث يفترض فى كل بروتستانتى أمريكى أن يكون مؤمنا بالعهد القديم اليهودى، وبفكرة أرض الميعاد.

وهناك الدور اليهودى، خصوصا فى ولايات الساحل الشرقى، فى دوائر المال فى وول ستريت، وفى الصحف الكبرى مثل نيويورك تايمز ونيويورك بوست وواشنطن بوست وواشنطن تايمز والمجلات الذائعة مثل «يو إس نيوز.» والأهم من ذلك الصوت الانتخابى اليهودى الذى يراهن عليه كل مرشح للرئاسة أو الكونجرس.

وثالثا نجاح اللوبى اليهودى فى أمريكا، والدولة العبرية، فى تحويل السياسة الخارجية الأمريكية والكونجرس باتجاه الاعتماد على إسرائيل كقاعدة استراتيجية فى الشرق الأوسط لمحاصرة النفوذ السوفييتى، بدلا من الدول العربية بعددها وسكانها ومساحاتها وبترولها!

ويشير كتاب براندز: فى داخل الحرب الباردة، إلى أن الدبلوماسية الأمريكية اكتشفت مبكرا أن المصلحة القومية الأمريكية تفرض الانحياز للجانب العربى فى مشكلة فلسطين. وقال الدبلوماسى لوى هندرسون عام ١٩٤٣ : إن الأمر ليس محل جدال، فالعرب يملكون البترول والمواقع الاستراتيجية والأعداد من البشر. ومما يستتبع السؤال: وما عدد الآبار التى يملكها اليهود فى كل حال؟ ثم يكتب البروفيسور والدبلوماسى الأمريكى كيلجور بعد حوالى ٤٠ عاما: «من الخطأ والانحراف أن تعمد عناصر متعصبة ضمن الاثنين ونصف بالمائة من سكاننا ممن هم يهود، إلى ارتهان السياسة الأمريكية لمصالحهم».

ويلحظ المراقب للسياسة الأمريكية أن إدارة كلينتون أصبحت أكثر الإدارات فى تاريخ الولايات المتحدة التى تغلغل فيها اللوبى اليهودى. فقد ضم مجلس الأمن القومى التابع للبيت الأبيض

(*) العالم اليوم ٥ / ١٢ / ١٩٩٤

رؤساء يهودا لسبع من إداراته الإحدى عشرة بدءا من مارتن أنديك الذى عين سفيرا لدى إسرائيل (إدارة الشرق الأوسط) إلى دان شيفيز (أوربا الغربية) ودون ستينبرج (إفريقيا) وريتشارد فاينبرج (أمريكا اللاتينية) وستانلى روث (آسيا). وساندى بيرجر مساعد مستشار الأمن القومى، إضافة إلى ذلك، هناك طاقم عملية السلام دينيس روس ومساعداه دانييل كيرتزر وأهارون ديفيد ملير. وفى مكتب الرئيس، حوالى عشرة يهود بارزين على رأسهم ريهم عمانويل أبرز مستشارى الرئيس. والقائمة طويلة! ولإدراك مدى ضعف الرئيس كلينتون أمام اليهود الأمريكيين، فإن مساندته لشيمون بيريز فى الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، جعلت بنيامين نيتانياهو بعد فوزه برئاسة الوزراء يستدعى رئيس اللجنة العامة للعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية «إيباك»، وطلب منه تجميد أى نشاط مالى أو سياسى أو إعلامى يمكن أن يدعم كلينتون فى انتخابات الرئاسة الأمريكية. فسارع كلينتون إلى لقاء مع المنظمات اليهودية الأمريكية ليذكرهم بالخدمات التى قدمها لإسرائيل خلال حكمه ماليا وعسكريا ويتعهد أمامها بدعم أمن إسرائيل، كما أرسل كلينتون وزير خارجيته كريستوفر إلى إسرائيل ليعلن فى حضور نيتانياهو أن استراتيجية السلام الأمريكية سوف تتعدل لتتضمن خطط زعيم الليكود النافذ فى دوائر «إيباك» والمنظمات اليهودية والصحف الأمريكية.

وكان من الطبيعى، أن تفاجأ القاهرة التى كانت قد استضافت قبيل زيارة كريستوفر، مؤتمرا للقمة العربية لتحديد رؤية عربية لمواجهة التغيير الحاصل فى عملية السلام، بأن السياسة الأمريكية تبنت طروحات نيتانياهو. ومثلما يحدث فى كل أزمة بين مصر وإسرائيل، تبارت الأقلام المهاجمة للعرب مثل جيم هوجلاند فى «واشنطن بوست» وروزنتال ووليام سفاير فى «نيويورك تايمز»، إلى جانب توماس فريدمان وألين سيولينو وكريس هيجيز ولانكستر وغيرهم. وسربت المخابرات المركزية والخارجية الأمريكية تقريرا عن حصول مصر على معدات لتطوير صواريخ «سكود» من كوريا.

وكما حدث خلال أزمة نهاية عام ١٩٩٤، تكرر اتهام مصر بتخفيف أثر العقوبات الدولية على ليبيا، والتهديد بتقليص أو وقف المساعدات الأمريكية لمصر بسبب دورها فى عقد القمة العربية فى القاهرة. فهل هى حملة من الإدارة الأمريكية؟ أم حملة إسرائيلية على مصر؟

عادة ما تنفى وزارة الخارجية الأمريكية أى تأثير لها فى ما ينشر فى الصحف الأمريكية، وذلك ما أعلنته بخصوص ما نشر عن صواريخ سكود. وعندما سألت جيم هوجلاند -قبل سنتين- عمن وراء حملته على مصر فى «واشنطن بوست»، اعتبر سؤالى اتهاما وأنه أكبر من أن يوظف فى حملة، وأنه يعرف عن مصر أكثر من كثير من الصحفيين المصريين (عمل مراسلا لمدة طويلة فى القاهرة). ولما سألت إدوارد باوند المتخصص فى شئون الشرق الأوسط فى «يو. إس. نيوز»، أنكر أنها حملة، وأكد حرية الصحفى فى الحصول على المعلومات عن البيت الأبيض أو المخابرات المركزية أو

الخارجية. ولم تخرج عن ذلك إجابة روبرت كابلان. وبشكل عام، تتوزع انتماءات الصحف والمجلات الأمريكية، غير أنها فى مجملها تتوافق مع البيت الأبيض وبالتالى مع وزارة الخارجية فيما يتعلق بالقضايا الخارجية (أى المصلحة القومية الأمريكية) إلا فى حالات استثنائية.. وذلك ما يبرر التوافق بين الإدارة الخارجية والصحافة، فيما يتعلق بالخلافات المصرية-الأمريكية-الإسرائيلية.

إلى هنا، يظهر تشابك العلاقات المصرية-الأمريكية-الإسرائيلية، وبما يستتبع نتيجة مؤداها أن إسرائيل وراء كل أزمة فى العلاقات المصرية-الأمريكية، وقد وضح ذلك جيدا -العام الماضى- لدى تعبئة الدبلوماسية المصرية، الضغوط الدولية لانضمام إسرائيل إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية. ولدى انعقاد قمة الإسكندرية التى ضمت مبارك وفهد والأسد عام ١٩٩٤، وأخيرا لدى انعقاد القمة العربية فى القاهرة خلال الشهر الماضى. وقد تكون مهمة، القراءة المتأنية للبحث الذى نشره مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك -المرتبط بالكونجرس الأمريكى- تحت عنوان «مزايدة مصر من أجل القيادة العربية».

يقول البحث إن التطور الحادث فى التسعينيات أن مصر أغراها التوازن بين مصالحها الأمريكية ومصالحها العربية، وازدادت استجابتها لإغراء دور القيادة العربية، فقد أعادت مصر تأسيس علاقاتها مع العالم العربى بينما حافظت على معاهدة السلام مع إسرائيل، وعلى روابط وثيقة مع الولايات المتحدة. وقال الرئيس مبارك لمجموعة من الصحفيين عام ١٩٩٢: إن مصر لا تستخدم سياسيا أو عسكريا إنها قائد وتأخذ قراراتها بنفسها، ومنذ ذلك الحين تسعى مصر لتخفيف أثر الحصار الاقتصادى على ليبيا، ولم تعد طرفا محايدا فى المفاوضات العربية-الإسرائيلية بل أصبحت «طرفا عربيا» وتستنتج القراءة المتأنية لبحث مجلس العلاقات الخارجية الذى كتبه جريجورى أفتندليان أن أساس الخلافات المصرية-الأمريكية هو «استعادة دور مصر العربى فى مواجهة إسرائيل». والنصيحة التى يقدمها مؤلف البحث لصانع القرار الأمريكى «خفض المعونة الأمريكية لمصر لتعتقد أكثر باستقلاليتها واتساع مجال المناورة الإقليمية أمامها»!

ولا يبتعد عن ذلك كثيرا، بحث معهد بروكنجز الذى كتبه وليام كوانت مستشار الأمن القومى الأسبق، تحت عنوان «الولايات المتحدة ومصر»، بقوله: «تعيش مصر مشكلة مزدوجة فهى تريد الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى لا يمكن التزود بها إلا من الولايات المتحدة، ولكنها لا ترضى بمعاملتها كعميل، وتريد كبح العوائق على استقلالها كما أن لها مطامع إقليمية واسعة».

والسؤال المطروح، حاليا، هل يمكن لمصر أن تحتفظ بدورها العربى، وبعلاقات «وثيقة» مع أمريكا فى آن معا، وأن تتجنب الحملة الإسرائيلية لتأزيم العلاقات المصرية-الأمريكية؟ والإجابة أنه

من الممكن حدوث ذلك.

لقد كتب المؤرخ الخلاق پول كيندى عن «مصر الدولة المحورية» فى نجاح أو تهديد الاستراتيجية الأمريكية العالمية دون أن يذكر إسرائيل – فى القرن القادم. كما كتب أرفين روكى رئيس كلية الدفاع الوطنى الأمريكية، عن تضاؤل القيمة الاستراتيجية لإسرائيل وتزايد الوزن الاستراتيجى لمصر بعد نهاية الحرب الباردة وحرب عاصفة الصحراء. والمؤكد أن استعادة مصر لدورها الإقليمى العربى يضاعف من وزنها الاستراتيجى.

ويتفق المصريون والأمريكيون على أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر لن تدوم إلى الأبد، وبما يعنى ضرورة تطوير الإمكانات الذاتية للاقتصاد المصرى. وتفيد شهادات صندوق النقد والبنك الدوليين بنجاح إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى باتجاه المشاركة فى الاقتصاد العالمى. وفى حين أن مصر تسعى لاتفاقية مشاركة مع أوربا، ولم ترفض صيغة السوق الشرق أوسطية فى ظل تحقق السلام، فإنها تأمل أن تنشأ اتفاقية تجارة حرة عربية «آفتا مثل اتفاقية «نافتا» لدول شمال أمريكا.

وليس هناك من ينكر أن مصر هى الشريك الأساسى فى التسوية السلمية مع إسرائيل وأنه لا سلام بدون مصر، وتبذل دبلوماسيتها كل جهد لإنجاز السلام على المسار الفلسطينى واستئناف المحادثات على المسارين السورى واللبنانى.

وتلعب مصر دورا إقليميا واسعا فى مواجهة الإرهاب، وضد الجماعات الأصولية التى تحاول تغيير أنظمة عربية بالقوة.

وتتفهم مصر عقلية «الهولوكست» الإسرائيلية، التى تغلب «بارانويا» الأمن و «فوبيا» انعدام الأمان لدى الشعب الإسرائيلى، إلا أنها لا ترى أن الأمن يتحقق بتكديس أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل، وحرمان الآخرين من تعزيز قدراتهم الدفاعية، ولكن الأمن يتحقق بالسلام العادل والشامل لكل الأطراف.

وباختصار، يجب على مصر أن توضح، وعلى أمريكا (الإدارة والكونجرس والصحافة) أن تفهم أن استعادة دور مصر الإقليمى، ليست ضد المصلحة القومية الأمريكية، بل من أجل دعم رسالة مصر كدولة محورية، ومن أجل نمو الاقتصاد المصرى استعدادا لمرحلة ما بعد المساعدات الأمريكية، وبهدف إنجاز السلام وفق صيغة مدريد التى تحاول أن تسقطها حكومة إسرائيل الجديدة تحت دعاوى الأمن، إضافة إلى أن دور مصر الإقليمى «حاسم» فى مواجهة الإرهاب والأصولية المتشددة. ولا ينبغى أن تثنى مصر عن عزمها، الحملة الإسرائيلية التى تهدف لتأزم العلاقات المصرية–الأمريكية.

الفصل الثالث

أمريكا من الداخل

«أمريكا آخر وأعظم أمل على وجه الأرض»
أبراهام لنكولن

«أمريكا يمكن أن تصبح مكاناً يستحيل
العيش فيه مع نهاية القرن العشرين»
توماس فليمنج

(١) من بوش إلى كلينتون.. وفضائح البيت الأبيض

بدأ العقد الأخير من القرن العشرين مع الرئيس بوش الذى شهدت فترة رئاسته تأكيد أن القرن العشرين هو القرن الأمريكى. ففى رئاسته سقطت الشيوعية وانتهت الحرب الباردة، وانتصرت أمريكا فى حرب الخليج لتحرير الكويت. وبرغم كل ذلك لم يستطع بوش الفوز بمدة رئاسة ثانية وانهزم فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢.

فبوش الذى خدم كنائب للرئيس لمدتين متتاليتين، وكان مستثمراً بترولياً وعضوا بالكونجرس (١٩٦٧-١٩٧٠)، وسفيراً لأمريكا بالأمم المتحدة (٧١-١٩٧٢) ولدى الصين (٧٤-١٩٧٥) ومديراً للمخابرات المركزية الأمريكية (١٩٧٦).. كان رجلاً طارئا، يعانى من خلل أساسى هو أنه لا يجيد فن البقاء.

وبعد انتصاره الكاسح فى حرب الخليج، توسم بوش فى نفسه «البطولة القومية» بين شعب مولع بتحطيم الأصنام ولا يعبد الأبطال، بل إن ذلك الشعب «الأمريكى» بعد برهة اكتشف أن حرب الخليج لم تكتمل، إذ ظل الديكتاتور العراقى فى الحكم، وظلت صورة بوش أنه رئيس «غير حاسم» كما ظهر من قبل فى تعاطيه مع ديكتاتور بنما نورييجا الذى كاد يغرق الولايات المتحدة بالمخدرات.

ثم كان تحدى ملياردير تكساس روس بيرو، الذى ساهم فى تحطيم صورة بوش.

فروس بيو، الذى ولد عام ١٩٣٠ وتخرج من أناپوليس، كان قد خرج من البحرية الأمريكية عام ١٩٥٧، ليؤسس شركة أنظمة معلومات لتصل ثروته إلى ما يزيد عن مليارى دولار مع نهاية الثمانينيات، وصمم بيرو حملته الانتخابية، مستهدفاً خفض العجز فى الميزانية الفيدرالية وتصفية الدين القومى، وهو بذلك وجه الجهود إلى «الاقتصاد» وأصبح بنفسه حزباً ثالثاً. وفى النهاية حصل على ١٩٪ من الأصوات.

وكان كل ذلك فى صالح المرشح الديمقراطى ويليام «بيل» چيفرسون كلينتون، حاكم ولاية آركنساس. فكلينتون الذى ولد عام ١٩٤٦، جاء من خلفية عائلية متواضعة، وتخرج فى كلية القانون فى جامعة ييل عام ١٩٧٣، وقام بتدريس القانون فى جامعة آركنساس، وكانت الانتقادات فى حق كلينتون أنه «متمرد» من الجيل الستينى، و«معارض» للحرب، من ڤيتنام إلى حرب الخليج، لكنه «مراوغ» يجيد السباحة فى المياه العكرة. فقد أصبح عضوا بالكونجرس فى الثانية والثلاثين من عمره، كما كان أصغر حاكم ولاية فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٨، وبرغم أنه انهزم فى الانتخابات كحاكم ولاية عام ١٩٨٠، إلا أنه انتزع الفوز بعد ذلك فى أعوام ١٩٨٢

و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ وفاز فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢ ليصبح أصغر رئيس للولايات المتحدة.

لقد فاز كلينتون بالرئاسة عام ١٩٩٢ باعتباره ممثلا للتيار الليبرالى «بالمفهوم الأمريكى يماثل التيار الديمقراطى الاجتماعى فى أوربا» أو ما عرف فيما بعد بالطريق الثالث، ولذلك استقطب فئات الطبقة الوسطى وغير الأنجلو ساكسون وغير البيض وغير البروتستانت، كما استقطب كلينتون من استهواهم برنامج هيلارى «زوجته» للرعاية الصحية، وبرنامجه لمخصصات الضمان الاجتماعى وإعانات التعليم وزيادة النمو الاقتصادى وخفض معدل البطالة وتخفيض عجز الميزانية الفيدرالية.

وبدأ كلينتون ولايته الأولى «كلينتون الأول» بحملة رسولية لنشر حقوق الإنسان والسلام كونياً، وبوعود للمواطن الأمريكى بتوفير الضمان الصحى للجميع والرعاية الاجتماعية للمحتاجين، وزيادة مشاركة الأقليات والفئات المحرومة – لاسيما الزنوج – فى العملية السياسية.

وركز كلينتون الأول هجومه على سياسات ريجان وبوش «اليمينية» باعتبارها سياسات تهدف لتقويض برامج التشريعات الاجتماعية التى كان قد سنها الرئيس روزفلت تحت اسم «الصفقة الجديدة».

وفى عام ١٩٩٤، اكتسح الجمهوريون مجلسى الكونجرس، فيما يشبه الثورة على كلينتون، والاتجاه بالسياسة الأمريكية نحو اليمين. واستهدف هجوم الائتلاف المسيحى اليمينى الذى قاده نيوت جينجريش رئيس مجلس النواب تحت لافتة «العقد مع أمريكا» خفض مخصصات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى وإعانات التعليم، وزيادة الإعفاءات الضريبية لأصحاب الدخول المرتفعة وزيادة الإنفاق العسكرى.

وأمام ثورة اليمين الجمهورى، وللحيلولة دون شلل النظام السياسى، قدم كلينتون تنازلات اعتبرت لصالح الجمهوريين، وانتقل تدريجيا باتجاه الوسط. وبعد أن أدى الصراع على تخفيضات الميزانية عام ١٩٩٥ إلى أن تغلق الحكومة الفيدرالية أبوابها مرتين، أصبح كلينتون أكثر قبولا للاتجاه إلى الوسط.

ووصولا إلى انتخابات ١٩٩٦، كان كلينتون قد فشل فى تمرير قانون الضمان الصحى الذى اقترحته زوجته هيلارى، وأمام سيطرة الجمهوريين على الكونجرس، اضطر إلى المساومة على وعوده للمحرومين اجتماعياً والعمال والزنوج. وكان المستفيد من إنعاش الاقتصاد وبورصة «وول ستريت» التى ارتفع مؤشرها «داو جونز» إلى ٦٥٠٠ نقطة لأول مرة فى تاريخه. وعلى الصعيد الخارجى لا يبدو أن اتفاق دايتون فى البوسنة، واتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، مثار إعجاب أو دليل نجاح، ويمكن أن يكون السبب وراء استمرار كلينتون وفوزه بالرئاسة لفترة ثانية عام ١٩٩٦، هو اقترابه الشديد من أجندة الجمهوريين التى عارضها، وقدرته كسياسى محترف

على المناورة والمساومة.

بيد أن هناك سببا رئيسياً آخر، لفوز كلينتون عام ١٩٩٦.

لقد احتشدت فئات الطبقة الوسطى التى تعتبر عماد المجتمع الأمريكى، وجماعات المصالح من أنصار البيئة وحقوق المرأة والنقابات خلف كلينتون كمرشح للرئاسة، خوفا من سيطرة اليمين على النظام (البيت الأبيض والكونجرس). كما تجمع الائتلاف المسيحى المحافظ وراء المرشحين الجمهوريين للكونجرس، حتى لا ينفرد الديمقراطيون بالنظام، والارتداد به إلى الفلسفة الليبرالية. ولذلك كانت الفئات التى صوتت لكلينتون من النساء (٥٨٪ من الأصوات) والروم الكاثوليك وذوى الاتجاه الليبرالى وأصحاب الدخول الوسطى. وشمل تحالف الجمهوريين الأكثر غنى والأشد بياضا والبروتستانت والمحافظين، ومن يعطون أهمية كبرى لعجز الميزانية والإعفاءات الضريبية. وباختصار، فإن النتيجة النهائية للانتخابات الأمريكية ١٩٩٦، هى وقف زحف اليمين المحافظ وانتصار الاتجاه نحو الوسط.

وأيا ما كانت إنجازات وإخفاقات كلينتون الداخلية والخارجية، فإن عقد التسعينيات يعتبر عقد فضائح البيت الأبيض.

فمنذ فضيحة «ووتر جيت» التى انتهت باستقالة الرئيس نيكسون، كانت الصحافة الأمريكية – لاسيما واشنطن بوست ونيويورك تايمز – تضيف «جيت» لكل فضيحة سياسية مثل «إيران جيت» خلال الثمانينيات، إلا أنه مع قدوم كلينتون إلى البيت الأبيض كثرت الفضائح السياسية المنتهية بلفظة «جيت» مثل «وايت ووتر جيت» و «ترافلر جيت» و «فوستر جيت» ونهاية بـ «مونيكا جيت».

فمع بداية توليه الرئاسة عام ١٩٩٢، انفجرت الفضائح فى وجه كلينتون عن مسلكه وقت أن كان حاكما لولاية أركنساس، فقد اتهم بالفساد المالى وسوء استخدام السلطة والتحرش الجنسى.

فمن ناحية، اتهم كلينتون بالتورط فى «وايت ووتر جيت» لأنه كان مشاركا لزوجته فى شركة وايت ووتر التى انتهت بفضائح مالية.

ومن ناحية ثانية، اتهم كلينتون بالتحرش الجنسى مع كثيرات مثل جنيفر فلاورز، وكونى هانرى، وسالى بوردو، وباولا كورين، وباولا جونز.

ومن ناحية ثالثة، جرت الإشارة إلى كلينتون فى حادث الانتحار الغامض لمساعده وصديق العائلة فينس فوستر. وأخيرا، أدين كلينتون بالكذب وإقامة علاقة جنسية مع مونيكا لوينسكى، وهى الفضيحة التى كادت تطيح به بعزله.

(٢) الإعصار الجمهورى نحو اليمين (*)

سيادة الرئيس، هل مازلت مصمما بعد نتائج انتخابات ١٩٩٤ على الاستمرار فى تنفيذ برامجك؟

تلعثم الرئيس كلينتون فى الرد على هذا السؤال خلال مؤتمره الصحفى بعد إعلان النتائج النهائية، وقال: هناك نقطتان لا.. ثلاث نقاط، ربما ثلاثمائة نقطة للإجابة على السؤال، وفى النهاية لم يجب..

وقد عكس رد كلينتون مستوى الذهول الذى أصابه من جراء الإعصار الذى أطلقه الجمهوريون للسيطرة على مجلس الشيوخ وتهديد نفوذ استمر ٤٠ عاما للديمقراطيين على مجلس النواب فيما يراه آخرون «إعصاراً جمهوريا» لخلع الرئيس الديمقراطى من البيت الأبيض.

وسيطر الذهول الذى أصاب كلينتون من الإعصار الجمهوى أيضا على أغلبية الأمريكيين، وتبدو المفارقة من أن الرئيس نفسه هو المسئول باعتباره الرئيس، كما قال فى مؤتمره الصحفى، رغم أن الأمريكيين هم الذين اختاروا ذلك بالتصويت ولكنها مفارقات السياسة الأمريكية.

ولئن كان وصف ما حدث بـ «الإعصار الجمهورى» فذلك لأن الجمهوريين أنفسهم لم يسهل عليهم تصديق ما حدث. خذ مثلا السناتور الجمهوى بيل جرام «تكساس» قال أثناء الانتخابات: إنه يتوقع أن الجمهوريين سوف يفوزون بالسيطرة على مجلس الشيوخ، ولكنه اندهش حينما انهالت أصوات الناخبين لصالح الجمهوريين فى مجلس النواب ولتغيير حكام ولايات ديمقراطيين. وقال بعد إعلان النتائج: أعتقد أننا لم نكن نرى «تصويتا» وإنما كنا نرى «ثورة انتخابية».

وقد تمخضت الثورة الانتخابية –أو الإعصار الجمهورى– عن التالى:

بعد أن كان الوضع فى مجلس الشيوخ يشكل أغلبية للديمقراطيين من ٥٦ عضوا للديمقراطيين، مقابل ٤٤ للجمهوريين، انقلب الوضع ليصبح: ٥٣ عضوا للجمهوريين مقابل ٤٧ عضوا للديمقراطيين، أى أن الديمقراطيين خسروا ٩ مقاعد.

كان الوضع فى مجلس النواب أيضا أغلبية للديمقراطيين من ٢٥٦ عضوا مقابل ١٧٨ للجمهوريين وأصبح ٢٢٠ عضوا فقط للديمقراطيين مقابل ٢٢٣ عضوا للجمهوريين، «وهناك عضوان مستقلان».

وبالنسبة لحكام الولايات، كان هناك ٢٨ حاكما من الديمقراطيين و١٩ حاكما من

(×) العالم اليوم ١١ / ١١ / ١٩٩٤

الجمهوريين وحاكم مستقل، وانقلب الوضع ليصبح ٣٠ حاكما جمهوريا مقابل ١٨ حاكما ديمقراطيا، وإن الإعصار الجمهوري كذلك ليعصف بحكام ولايات ديمقراطيين «فوق المنافسة» مثل ماريو كومو حاكم ولاية نيويورك، وآن ريتشارد «تكساس» كما عصف الإعصار بمقعد نائب الرئيس آل جور في مجلس الشيوخ عن ولاية تينيسي.

ومن الواضح أن التصويت في انتخابات ١٩٩٤ كان تصويتا ضد كلينتون، وخاض الحزب الجمهوري حملاته الانتخابية على أساس أن كلينتون هو الهدف، كما أن الرئيس كلينتون أدرك ذلك وقال عشية بدء الانتخابات إن تركيز حملة الجمهوريين على السلبيات لا يعكس حقيقة ما تم إنجازه خلال ٢١ شهرا من توليه الحكم من نمو الاقتصاد، وانخفاض معدل البطالة، وخفض عجز الميزانية، وتقييد حيازة الأسلحة للحد من الجريمة، ودعم السلام والديمقراطية خارجيا.

وبعد إعلان نتائج الانتخابات اعتبرها رئيس الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري هال باربو دليلا على أن الناخبين رفضوا أهداف كلينتون ويتطلعون لمبادئ الحزب الجمهوري.

كما أن هناك سببا رئيسا وراء التصويت ضد كلينتون والإعصار الجمهوري، هو الشعور على المستوى القومي بعدم الرضا، بل لدرجة الشكوى على صعيد الاقتصاد، والمفارقة هنا، أنه ليس هناك من ينكر تحسن حالة الاقتصاد الأمريكي، والمؤشر على ذلك هو تزايد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي «النمو الاقتصادي»، وانخفاض معدل التضخم، والتحكم في عجز الميزانية الفيدرالية بأفضل مما كان عليه الوضع خلال السنوات الاثنتي عشرة أثناء حكم الرئيس الجمهوري ريجان. وبوش. ولكن كل ذلك بالنسبة للملايين من الأمريكيين لم يَعْنِ شيئا، أو ظل شيئا نظريا، فالحزب الذي وعد بالرخاء الاقتصادي «طبعا الحزب الديمقراطي» لم يترجم ذلك في تحسين مستويات المعيشة، والحزب الذي خاض رهانا ضخما من أجل مشروع الرعاية الصحية انتهى بقبول إنجاز محدود في هذا المجال.

صحيح أنه كانت هناك إنجازات على صعيد مكافحة الجريمة واتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا «نافتا» والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية «جات» إلا أنها لم تشكل كثيرا من حسابات المواطن الأمريكي «البراجماتي بطبعه والباحث عن المنفعة دائما».

وربما لم ينجح الرئيس كلينتون في ترويج إنجازاته أمام الرأي العام الأمريكي –كما يقال– إلا أنه حتى لو فعل فإن المواطن الأمريكي تحسس جيبه، وطالَعَ حسابه المصرفي، وقد أحبط في «الرئيس الجديد» الذي أعطاه ثقته قبل سنتين بناء على برنامجه الائتماني.

وهناك سبب آخر وراء التصويت ضد كلينتون والإعصار الجمهوري، هو السلوك الانتخابي للمواطن الأمريكي، فما حدث هو أن الناخب الأمريكي وزع الحكومة بين الحزبين، فقد أعطى

للحزب الجمهورى السيطرة على مجلس الشيوخ وتأثيرا أكبر فى مجلس النواب وعددا أكبر من حكام الولايات، لأن رئيس الولايات المتحدة من الحزب الديمقراطى.

وحدث ذلك بشكل عكسى أثناء حكم الرئيس نيكسون حيث كانت الأغلبية فى الكونجرس من الحزب الديمقراطى والرئيس من الحزب الجمهورى.. وتكرر ذلك أثناء حكم الرئيس بوش.

وقد تكون انتخابات ١٩٩٤ مؤشر الاتجاه للسياسة الأمريكية بوجه عام على مشارف القرن الحادى والعشرين. قبل عامين كان انتخاب الرئيس كلينتون يشكل نقلة نوعية إلى الاتجاه «الليبرالى» بناء على برنامجه الانتخابى وإلى الالتزام الاجتماعى، وبخاصة الضمان الصحى والرعاية الاجتماعية ومكافحة الجريمة وتحت شعار «الاستثمار فى المواطن»، وفاز كلينتون فى تلك الانتخابات باعتباره داعية للتغيير، إلا أن الشعور الأمريكى العام السائد الآن هو أنه أخفق فى إنجاز وعوده وظلت الأوضاع «محلك سر».

وجاءت نتائج الانتخابات لتدفع بالنظام السياسى الأمريكى إلى مسافة أبعد باتجاه اليمين وأقرب إلى ما كان عليه أيام حكم ريجان.

وعلى صعيد الحزب الجمهورى تبدو أهم المؤشرات فى تنامى نفوذ اليمين المسمى المتطرف وتغلغله واخد منظمات الحرب وجماعات الضغط بداخله، مثل جورة باتاكى الذى فاز بمنصب حاكم ولاية نيويورك، وجورج بوش الابن الذى فاز بمنصب حاكم ولاية تكساس.

وبسبب تفضيل الحزب الجمهورى تقليدا لمصالح كبار رجال الأعمال والشركات الكبرى فى فهم سوق يتبنون تلك المصالح لدى عرض قضايا كثيرة للتصويت مثل الضرائب والميزانية والدفاع كما حدث لدى عرض مشروع الضمان الصحى الذى قاوموه بشدة.

ويبدو التغير الأهم هو تغير قيادات الكونجرس طبقا لهذه الانتخابات، وفى جميع لجان مجلسى الشيوخ والنواب، ليتولاها أعضاء من الحزب الجمهورى.

وأهم منصب فى هذا التغيير كله كان منصب رئيس مجلس النواب، فعندما سقط النائب توم فولى رئيس مجلس النواب السابق فى دائرته بولاية واشنطن. كان أول رئيس للمجلس يسقط فى دائرته منذ ١٣٤ عاما. وسيتولى مكانه النائب نيوت جينجريش (٥١ سنة) وهو «دينامو» التيار المحافظ للحزب الجمهورى، وعقله المدبر فى الوقت نفسه. وذلك أنه هو الذى رسم استراتيجية الانتخابات للحزب، وخاض المعركة مع كل نواب الحزب على أساس أنها معركة ضد الوضع الراهن، وضد الأعضاء القدامى فى الكونجرس، وضد الديمقراطيين، وهو صاحب فكرة العقد مع أمريكا، وهو الذى جعل من الحزب الجمهورى أهم قوة.

ونادى برنامج جينجريش - والجمهوريين - بتحقيق موازنة الميزانية، وزيادة الإجراءات ضد

الجريمة، وتخفيض الانخفاض الحكومى على برامج الضمان الاجتماعى، ووضع حد عدد خدمة النواب والشيوخ، وتخفيض الضرائب على عدة شرائح.

كما نادى جينجريش كذلك بإصلاح نظام عمل الكونجرس نفسه، ونظام اللجان داخل الكونجرس.

وعلى صعيد الحزب الديمقراطى فإن سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ وازدياد نفوذهم بمجلس النواب سوف يجعلان الديمقراطيين أضعف سياسة، كما أن الرئيس كلينتون سوف يواجه موقفا صعبا لإقرار مشاريعه الداخلية الطموحة إذا أخذنا فى الاعتبار أنه حتى فى ظل الأغلبية الديمقراطية مرر بعض مشاريعه فى مجلس النواب بأغلبية هزيلة، وقد يلجأ الجمهوريون إلى إزالة كل ما حققه الرئيس الديمقراطى منذ توليه السلطة، وبالتالى لن يكون أمام كلينتون إلا أحد طريقين: إما الصدام المستمر مع الكونجرس وإما تغيير موقفه باعتباره ليبراليا إلى موقع أقرب لليمين، وذلك حتى لا يحكم عليه الكونجرس بالشكل خصوصا وأن عددا كبيرا من نواب الحزب الديمقراطى الذين فازوا فى الانتخابات الأخيرة هم أقرب إلى الاتجاه «المحافظ» منهم إلى الاتجاه «الليبرالى».

والواضح – أن الأغلبية «اليمينية» فى الكونجرس قد توجه دفة الحكم فى الولايات المتحدة، ولن تعطى الفرصة لكلينتون لتحقيق إنجازات كبرى(*).

(*) في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦و حافظ الجمهوريون على سيطرتهم على الكونجرس بمجلسيه. إذ كان للجمهوريين في مجلس الشيوخ ٥٥ مقعدا مقابل ٤٥ مقعدا للديمقراطيين، وفى مجلس النواب ٢٢٧ مقعدا مقابل ٢٠٦ مقعدا للديمقراطيين، واستمر نيوت جينجريش رئيسا لمجلس النواب.

وفى انتخابات التجديد النصفى عام ١٩٩٨، ظلت الأغلبية فى مجلس الشيوخ للجمهوريين (٥٥ مقابل ٤٥ مقعدا للديمقراطيين)، وكذلك فى مجلس النواب برغم خسارتهم خمسة مقاعد، فأصبح للجمهوريين ٢٢٢ مقعدا وللديمقراطيين ٢١٢ مقعدا. وقد عكست تلك النتيجة استياء الرأى العام الأمريكى من الطريقة التى أدار بها الجمهوريون قضية «إدانة» كلينتون فى فضيحة «مونيكا جيت» وهى الطريقة التى كشفت عن «حزبية» صاخة و «مكارثية أخلاقية» ومحاولة شل الرئيس المنتخب شعبيا، وبما أدى إلى نتائج عكسية. وانتهى الأمر بإفلات كلينتون من العزل واستقالة زعيم الأغلبية فى مجلس النواب نيوت جينجريش.

(٣) مونيكا جيت والمكارثية الجنسية

لم يشذ الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة «حماس» عن السياسيين والمعلقين العرب فى اعتبار اتهام الرئيس كلينتون مع مونيكا لوينسكى، بأنه مؤامرة يهودية (*).

ولدى أصحاب نظرية المؤامرة الكثير من الشواهد التى تؤكد اعتقادهم .. فمونيكا لوينسكى -البطلة الرئيسية فى الفضيحة- يهودية لأبوين يهوديين، والمحامى ويليام جينسبرج يهودى، ونقل عنه أنه يدافع عن مونيكا لأنه يهودى مثلها. ولوسيان جولدبرج، التى اقترحت على ليندا تريب صديقة مونيكا تسجيل محادثاتها، هى الأخرى يهودية.

غير أن حديث السيدة الأولى «هيلارى كلينتون» دفاعاً عن الرئيس الزوج عن «المؤامرة» لا يقصرها على أنها مؤامرة يهودية. فقد أشارت إلى لقاء بين نيتانياهو والقس جيرى فالويل أحد زعماء اليمين المسيحى، قبل قمة كلينتون-نيتانياهو. وما لم تقله هيلارى -كما نشرت الصحف الأمريكية- أن قادة المنظمات اليهودية الأمريكية ومنهم مالفين سالبرج رئيس مجلس المنظمات اليهودية الأمريكية، اتصلوا برئيس الوزراء الإسرائيلى نيتانياهو، وطلبوا منه ألا يلتقى بزعيم اليمين المسيحى «فالويل» قبل لقائه بالرئيس كلينتون، لأن اللقاء سيكون مستفزاً للرئيس الأمريكى، ولكن نيتانياهو، توجه بعد وصوله إلى واشنطن مساء الإثنين ١٩ يناير، إلى فندق «ماى فلاور»، حيث التقى بمئات من المسيحيين الأصوليين الإنجيليين، وعلى رأسهم فالويل الذى اختلى بنيتانياهو لمدة نصف ساعة، بعد ذلك الحشد المسيحى الأصولى.

والقس العجوز جيرى فالويل، هو مؤسس منظمة «الأغلبية الأخلاقية» عام ١٩٧٩، وهى منظمة أصولية إنجيلية، مثلت ركيزة حركة اليمين المسيحى، الذى تحالف مع اليمين السياسى فى الحزب الجمهورى. وكحركة أصولية، تبنت منظمة الأغلبية الأخلاقية بزعامة جيرى فالويل، عصمة الكتاب المقدس (بمعنى حرفية النص الدينى)، ودعت إلى إقامة الصلاة فى المدارس (محظور قانوناً) وتجريم الإجهاض ومعارضة الشذوذ الجنسى. ولذلك فهى تناصب كلينتون العداء، باعتباره ليبرالياً علمانياً يرفض الأجندة التشريعية لهم، فضلاً عن أنه سمح للشواذ جنسياً بدخول الجيش.

بيد أن انقضاض اليمين المسيحى، بالاتفاق مع نيتانياهو، بتفجير فضيحة مونيكا، استغل السيكولوجيا الجماعية للشعب الأمريكى.

فالشعب الأمريكى أكثر محافظة من أسلافه الأوربيين بوجه عام. فحوالى ٩٥٪ من الأمريكيين يعتقدون بوجود الله، كما أن ٨٢٪ من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم أشخاصاً متدينين مقابل ٥٥٪

(*) الأهرام ١٨ / ٢ / ١٩٩٨

فى بريطانيا و٥٤ ٪ فى ألمانيا و٤٨ ٪ فى فرنسا (ناشيونال تايمز، نوفمبر ١٩٩٥).

وبعكس ما هو شائع، فإن الأمريكيين والأمريكيات يقدسون العائلة عموماً، وأظهر المسح الوطنى للصحة والحياة الاجتماعية (١٩٩٤)، أن نسبة الرجال الذين يمارسون الجنس خارج المؤسسة الزوجية ٢٢ ٪ فى حين انخفضت النسبة بين النساء إلى ١٢ ٪.

وقد تتناقض سمات التدين-المحافظة، مع الشواهد التى تبرزها أفلام هوليوود أو الصحافة الأمريكية، إلا أنها ترتبط بالنشأة البيوريتانية (التطهرية) لأمريكا، التى أساسها الرواد البيوريتانيون المهاجرون من إنجلترا من أجل النقاء الدينى والحرية. وقد استغل المحافظون سمات التدين-المحافظة فى تقييد سلوك الشخص العام، كما استغلها الليبراليون فى ضبط «السلطة العامة» منذ بداية القرن التاسع عشر، مع تفجر فضيحة جنسية للرئيس توماس جيفرسون (الرئيس الثالث وواضع الدستور)، حتى أنه قال عبارته الشهيرة: «إنهم يريدون خصياً فى البيت الأبيض».

غير أن العنصر الأهم فى فضيحة (كلينتون-مونيكا)، ليس السلوك الجنسى للرئيس الأمريكى. فقبل فضيحة مونيكا، كان كلينتون يواجه فضيحة بولا جونز، وقبلها جنيفر فلاورز، بل إنه اعترف خلال مقابلة تليفزيونية فى أثناء الحملة الانتخابية الأولى للرئاسة (١٩٩٢) أجريت معه إلى جانب زوجته بأن زواجهما لم يكن مثالياً. ولكن العنصر الرئيسى فى فضيحة (كلينتون-مونيكا) هو اتهام الرئيس بالكذب. فكلينتون أتهم بأنه حث مونيكا لوينسكى على الكذب، ونفى وجود علاقة بينهما، كما واجه الرئيس تهمة الكذب وهو تحت قسم اليمين، لأنه نفى خلال استجوابه فى دعوى بولا جونز ضده بالتحرش الجنسى أن يكون قد أقام علاقة جنسية مع مونيكا.

أى أن كلينتون قد حث مواطنا آخر على الكذب (عرقلة العدالة)، وكذلك ممارسة الكذب خلال تحقيق قضائى بعد قسم اليمين.

وبمعنى ما، القضية ليست مجرد فضيحة أخلاقية (الجنس)، فهذه عقابها أخلاقى، وإنما القضية تغطية الفضيحة الأخلاقية بالكذب. وهنا وجه الشبه بين فضيحة (كلينتون-مونيكا) وفضيحة (نيكسون-ووتر جيت)، فالرئيس نيكسون ضبط وهو يحاول التغطية على الفضيحة الأصلية (التجسس على الحزب الديمقراطى).

لقد أرسى الأمريكيون تقليد أن «الرئيس لا يكذب» منذ أن اعترف جورج واشنطن (الرئيس الأول) بأنه قطع شجرة كرز عندما كان صبياً، وقال: لا أستطيع أن أكذب. ويقبل الأمريكيون أن يكذب الرئيس فى تعاملاته فى الخارج (الأجنبى)، ولكن كذب الرئيس على المواطنين «خطأ»، وعندما يتعلق الأمر بالقضاء. فكذب الرئيس «خطيئة» لأنه يعرقل العدالة ويهدم المبدأ الديمقراطى. ولذلك أفاد استطلاع للرأى نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، أن ٦٣ ٪ من الأمريكيين يريدون أن

يستقيل كلينتون إذا ثبت أنه كاذب.

ولذلك أيضاً، لم يبن كلينتون دفاعه على حكاية المؤامرة، وإنما ركز دفاعه على أنه لم يكذب، ليكسب «الجدل القانونى» مثبتاً أنه لم يكذب.

ما قاله كلينتون هو: لم أقم معها أى علاقة جنسية ولم أطلب منها أن تكذب.

والنص القانونى لتعريف العلاقة الجنسية. هو: الجماع لمرات، على امتداد عدة أسابيع، وراهن كلينتون على ما قالته لوينسكى بأن الرئيس كان يفضل الوصال الفمى (الجنس بالفم)، كما راهن على أنه شخصياً لم يطلب منها الكذب، وإنما أرسل إليها فيرنون جوردان!! فإذا انتهى الجدل القانونى إلى أن الرئيس لم يكذب، ولـيفلت من العقاب. لتصبح القضية (سياسية قانونية).

وما تبرزه الفضيحة -ضمن ما تبرزه- مسألة الفصل بين السلطات واستقلالية السلطة القضائية فى النظام الأمريكى، ليتساوى الرئيس مع أى مواطن أمام القضاء. وألقت الفضيحة الضوء على دور «النائب العام المستقل» وهو المنصب الذى أضاف إلى القضاء الأمريكى -بعد فضيحة ووتر جيت- ذراعاً جديدة تراقب السلطة التنفيذية، وتحقق مع شاغلى الوظائف الرئيسية. فهو مستقل عن المؤسسة القضائية، إلا أنه يحقق فى قضايا تمس المصالح العليا للدولة، وإن كان تحقيقاً لأغراض سياسية باسم القانون.

وضمن أبعاد فضيحة (كلينتون-مونيكا) دور الحركة النسائية الأمريكية، فى جعل موضوع التحرش الجنسى وموضوع السلوك الجنسى للرجل -الرئيس- موضوعين قوميين. وفى حين أن الحركة ساندت كلينتون لمواقفه المؤيدة للسماح بالإجهاض والشذوذ الجنسى، إلا أن كثرة فضائحه لم تمنعها من الانقلاب عليه وعلى زوجته هيلارى (النشطة فى الحركة) لأنها تدافع عنه .. ضد المرأة.

وأخيراً، تبرز فضيحة (كلينتون-مونيكا) دور الإعلام الأمريكى، فلم تفجر فضيحة مونيكا الصحافة اليهودية (جويش ويك أو كومينترى)، أو حتى الصحافة اليمينية (واشنطن تايمز أو أمريكان سيكتاتور)، أو صحافة التابلايويد (نيويورك بوست أو ديلى نيوز). ولكن من فجر الفضيحة فى ٢١ يناير، صحيفتا «واشنطن بوست» و«لوس أنجلوس تايمز» وهما من كبرى الصحف القومية الليبرالية، وكانتا ضمن الحملة الانتخابية لكلينتون ومؤيدتين له. وكما لعب الإعلام دور الرقيب الديمقراطى على الرئيس، فإنه جعل من الرئيس «مادة للإثارة».

لقد أعمانا تفسير المؤامرة عن ملاحظة أدوار اليمين المسيحى (الأصولى) وسيكولوجية الشعب الأمريكى والقضاء والحركة النسائية والإعلام، فى قضية (كلينتون-مونيكا) ورؤية ما بعد المؤامرة.

«مونيكا جيت».. والثقافة الشعبية الأمريكية (*)

فى يوم واحد، تجلت تناقضات أمريكا، وعاش الأمريكيون تقاطعات ثالوث الدين والجنس والسياسة فى الثقافة الشعبية الأمريكية.

ففى يوم الجمعة ١١ سبتمبر ١٩٩٨، اصطحب الرئيس كلينتون قرينته هيلارى إلى «صلاة إفطار» فى كنيسة البيت الأبيض مع القيادات الروحية للولايات المتحدة. وهناك اعترف بأنه اقترف «الخطيئة» وطلب «الغفران» من عائلته وأصدقائه ومساعديه وأعضاء حكومته ومونيكا لوينسكى وعائلتها والشعب الأمريكى. وأكد الرئيس توبته لارتكابه خطيئة إقامته «علاقة غير لائقة» -حسب توصيفه- مع مونيكا.

وبعد حوالى ساعتين من إعلان الرئيس كلينتون توبته، صوت مجلس النواب على نشر تقرير المحقق المستقل كينيث ستار، ووضعه على «الإنترنت»، وخلال ساعات كانت الملايين فى أركان الكرة الأرضية الأربع، تتابع على «الإنترنت» تقرير ستار، وتضمن التقرير الذى ضم ٤٤٥ صفحة ١١ اتهاماً لكلينتون، أهمها أنه كذب بعد أداء اليمين فى قضية بولا جونز عندما نفى علاقته بمونيكا، ثم عندما أنكر أنه ربطته بها «علاقة جنسية» خلال شهادته أمام هيئة المحلفين العليا فى ١٧ أغسطس ١٩٩٨.

ولكى يثبت تقرير ستار اتهام الرئيس بالكذب وإساءة استخدام السلطة وعرقلة العدالة، خصص ٥٠ صفحة للتاريخ الجنسى للرئيس مع مونيكا، تضمنت تفاصيل ١٢ لقاء جنسيا بينهما فى ممر مكتبه الملحق بالمكتب البيضاوى بالبيت الأبيض، وشملت التفاصيل كيف كانت مونيكا تمارس «الأورال سكس» (أى الاتصال الجنسى دون جماع) مع الرئيس، حتى عندما كان كلينتون يتحدث هاتفياً مع أعضاء بالكونجرس، بالإضافة إلى الجنس بالتليفون. ووجد الأمريكيون أنهم أمام تقرير (خلاعى) أقرب إلى الروايات والأفلام الخلاعية (البورنو) الرديئة، أو كما قال هوارد كيرتز فى «واشنطن بوست» كان التقرير «ووترجيت ولوليتا»، فى إشارة إلى فضيحة ووترجيت التى دمرت رئاسة نيكسون، ورواية لوليتا للروائى فلاديمير نابوكوف عن علاقة رجل مسن بالصبية لوليتا.

وفى اليوم نفسه، ١١ سبتمبر، تزايد تأييد الأمريكيين للرئيس كلينتون، ففى استطلاع للرأى أجرته شبكة (سى. إن. إن) التليفزيونية الأمريكية. بعد ساعات من نشر تقرير ستار- ظهر أن ٦٢٪ من الأمريكيين يعتقدون أن كلينتون يؤدى واجبه وعمله «بشكل جيد»، وأنه لم يرتكب «جريمة»، ولم يعرقل العدالة، وأنه لا مبرر لعزله أو إجباره على الاستقالة.

(*) الأهرام ٢٤ / ٩ / ١٩٩٨

وهنا، تبدو تقاطعات الدين والجنس والسياسة فى الحياة الأمريكية، وتناقضات التدين والحواذ الجنسى والبراجماتية فى الشخصية الأمريكية.

لقد قال الكاتب المسرحى البريطانى الشهير برنارد شـو، إن أمريكا وبريطانيا بلدان بينهما لغة مشتركة، إلا أن الاختلافات الثقافية بينهما عميقة. فأمريكا أسسها مهاجرون متدينون فروا من الاضطهاد الدينى، ليجعلوا بلدهم الأكثر ورعاً فى العالم الغربى، ولم تزل أمريكا تعتبر نفسها أرض الميعاد.

وفى الحق أن الشعب الأمريكى يعتبر الأكثر تديناً فى الغرب، وقد انعكس «التدين» لدى الشعب الأمريكى، فى تنامى «التيار المحافظ» اجتماعياً وسياسياً. ذلك التيار الذى ينتمى إليه كينيث ستار ابن القس المسيحى الواعظ بمدارس الأحد، والائتلاف اليمينى المسيحى المسيطر على الكونجرس. ولذلك تضمن التقرير تفاصيل مقززة عن «الأورال سكس» بين الرئيس ومونيكا فى البيت الأبيض، ليصدم الأمريكيين المحافظين والمتدينين.

بيد أن الشعب الأمريكى يتنازعه تناقض بين التدين والمحافظة من جانب، والتحرر الجنسى من جانب آخر. فالتسامح الدينى يقابله تسامح جنسى يقبل الجنس قبل الزواج والإجهاض والمثلية الجنسية. ويذكر تقرير المسح الوطنى للصحة والحياة الاجتماعية (١٩٩٤)، أن الجنس هو أقصى تعبير عن الحلم الأمريكى فى الحرية، والتحرر، والحراك.

وقد صدم الأمريكيين عام ١٩٩٣، صدور تقرير جينس، الذى اعتبر أهم بحث عن الجنس فى أمريكا. فقد كشفت نتائج التقرير أنه على الرغم من أن ٩٠٪ من الأمريكيين يقدسون المؤسسة الزوجية ويعتبرونها أهم مؤسسة فى المجتمع الأمريكى، فإن ٧٣٪ من الرجال و٥٦٪ من النساء يقبلون ممارسة الجنس خارج المؤسسة الزوجية. ثم جاء المسح الوطنى للصحة والحياة الاجتماعية ليرصد تنامى ظاهرة «الأورال سكس» (الجنس دون الجماع) إذ مارسه ٢٦٪ من الرجال و٢٠٪ من النساء.

وقد ارتبط تنامى «الأورال سكس» لدى «الجيل الجديد» من الأمريكيين مع صعود تيار المحافظة أخلاقياً، وظهور مرض «الإيدز»، وقد وصل هذا الجيل الجديد إلى البيت الأبيض ممثلاً فى الرئيس كلينتون!

ولذلك يعتقد كلينتون ومحاموه أن التفاصيل المملة التى أوردها تقرير ستار عن «الأورال سكس»، وإن أزعجت الوسط الأمريكى، فإن أغلبية الأمريكيين يلومون ستار أكثر مما يلومون كلينتون. فالمدعى ستار الذى أمضى ٤ سنوات وأنفق ٤٠ مليون دولار ليحقق فى مخالفات الرئيس المالية فى قضية وايت ووتر وقضية انتحار محاميه، خرج بتقرير «خلاعى» عن السلوك الجنسى

للرئيس، ولينضم كلينتون إلى أصحاب الفضائح الجنسية من الرؤساء الأمريكيين بدءاً من الرئيس الأول جورج واشنطن الذى خان زوجته مع صديقتها، وتوماس جيفرسون الذى أنجب أبناء غير شرعيين من إحدى عبيداته، وانتهاء بعلاقات كيندى مع نساء عديدات بينهن مارلين مونرو.

ويدرك الأمريكيون أن رئيسهم قد كذب لإخفاء علاقة اعتبرها غير لائقة مع المتدربة لوينسكى، لكن القضية تبدو مثل محاولة «انقلاب قصر» من المحافظين ضد البيت الأبيض والديمقراطيين، ناهيك عما يقال عن «مؤامرة يهودية» وراء القضية. ويفرق الأمريكى (العادى) بنظرة براجماتية بين كلينتون الرجل وكلينتون الرئيس، ويضع فى اعتباره أنه عندما أعاد انتخاب كلينتون لم يكن يعتقد أنه ملاك.

ويرى الأمريكيون بالنظرة البراجماتية ذاتها أنه فى عهد كلينتون ازدهر الاقتصاد الأمريكى، وأصبحت الميزانية الأمريكية دون عجز لأول مرة، وحققت بورصة «نيويورك» أكبر مكاسب فى تاريخها. ومعنى كل ذلك أن الرئيس يؤدى وظيفته بما يرضيهم، ولئن كان الرئيس ينتخب من الشعب ككل وليس من دائرة انتخابية، فإن إدانته لابد أن تكون جماعية. إن الرأى العام الأمريكى بتدينه وتحرره وبراجماتيته هو الذى يحدد مصير الرئيس.

وإذا كان الرئيس قد طلب الغفران عن خطيئته... فماذا عن العقاب القانونى؟ يبدو أن القضية ستصبح أقرب إلى قصة المسيح (عليه السلام) مع المرأة الزانية. فالمسيح لم يعف المرأة الزانية من العقاب القانونى وهو الرجم بالحجارة، ولكنه التفت إلى الراجمين وطالب كل من كان بلا خطيئة أن يرميها بحجر، ولأنهم خاطئون كلهم، لم يحرك أحد منهم ساكناً، فقال المسيح للزانية، أن تعود إلى بيتها وألا تقرب الخطيئة بعد ذلك. وهكذا سيكون مصير كلينتون. وكل ذلك يفسر لماذا زاد التأييد للرئيس إلى ٦٦٪ بعد إذاعة شريط فيديو شهادته أمام هيئة المحلفين.

إنها تناقضات أمريكا المتدينة والمتحررة والبراجماتية فى آن معاً.

مكارثية جنسية ! (*)

وصف وزير الخارجية الفرنسى هوبير فيدرين، المشهد الأمريكى بخصوص فضيحة «مونيكا جيت»، بأنه «مكارثية جنسية مدعومة بحب التلصص».

لقد كانت مكارثية الخمسينيات التى أطلقها السيناتور جوزيف مكارثى «مكارثية سياسية» ارتبطت بملاحقة الشيوعيين واليساريين الأمريكيين من الكتاب والفنانين، إلى حد إيداعهم السجن

(*) الأهرام الدولى ٢٦ / ٩ / ١٩٩٨

بتهمة الخيانة والعمالة للإتحاد السوفييتى (السابق) .. واستطاع السيناتور مكارثى أن يثير الرعب فى أوساط الصحافة والفكر، ووصل مده إلى وزارة الخارجية حيث استطاع فصل أكثر من ١٥٠ دبلوماسياً أمريكيا، ثم انتقل إلى الجيش الأمريكى، فلقى حتفه إذ رفض الضباط الأمريكيون أن يطعنهم أحد فى وطنيتهم.

وكانت القوة التى تدعم مكارثى أنه بحد ذاته تحول إلى سلطة، بتشكيل لجنة تحقيق فى الكونجرس تحولت إلى محكمة تفتيش فى ضمائر الفنانين والمثقفين والسياسيين الأمريكيين عن «الشيوعية»، أما مكارثية التسعينيات فى أمريكا فموضوعها «الجنس».

فمقابل السيناتور جوزيف مكارثى، نجد المحقق المستقل كينيث ستار، الذى عين للتحقيق فى شبهات مالية حول الرئيس كلينتون، خاصة بالمشروع العقارى «وايت ووتر» عندما كان كلينتون حاكماً لولاية أركانسو، أمضى ٤ سنوات، وأنفق ٤٠ مليون دولار، يتعقب التفاصيل والتاريخ الجنسى «للرئيس الأمريكى» وانشغل الرأى العام الأمريكى مع ستار بفضيحة «بولا جونز» التى اتهمت الرئيس بالتحرش الجنسى، وانتهت القضية دون إدانة كلينتون. وفى مجرى قضية جونز، انفجرت فضيحة «مونيكا لوينسكى» متدربة البيت الأبيض التى أقام الرئيس معها اتصالات جنسية.

وأمضى ستار سبعة أشهر، من يناير إلى أغسطس، فى تعقب تفاصيل اللقاءات الجنسية بين كلينتون ومونيكا، ليخرج بتقرير ضم ٤٤٥ صفحة ووثائق وصلت إلى ٣١٣٨ صفحة، وخصص التقرير ٥٠ صفحة عن الاتصالات الجنسية بين كلينتون ومونيكا فى ممر مكتب الرئيس الملحق بالمكتب البيضاوى وحمام الرئيس فى البيت الأبيض. وشملت التفاصيل تكنيكات «الأورال سكس» واستخدام «السيجار» فى أغراض جنسية، والجنس بالتليفون.

وكما كان الكونجرس القوة الداعمة لمكارثى، تكرر الأمر مع ستار. فقرر الكونجرس نشر تقرير ستار على الملايين من خلال «الإنترنت» وفى خطوة لاحقة قرر الكونجرس إذاعة شريط الفيديو الذى تضمن شهادة الرئيس أمام هيئة المحلفين العليا، ونشر الوثائق الملحقة بتقرير ستار.

وليس الغرض من نشر التقرير وإذاعة الشريط مع الوثائق إلا فضح وتحقير السلوك الجنسى للرئيس كلينتون أمام الرأى العام الأمريكى، فى مكارثية موضوعها «الجنس».

بيد أن مكارثية التسعينيات «الجنسية» فى أمريكا، تعكس صراعاً حول «روح أمريكا» أى حول أى أمريكا تكون فى المستقبل؟

لقد تحدث كثيرون عن «مؤامرة يهودية» وراء مونيكا جيت بحكم أن مونيكا وستار وليندا تريب (التى سجلت شهادات مونيكا) وغيرهم من اليهود.

وتحدثت هيلارى كلينتون عن «مؤامرة يمينية» تستهدف الاغتيال المعنوى للرئيس الليبرالى.

والحق، أن كلينتون فاز فى انتخابات ١٩٩٢ بأجندة ليبرالية، وتضمنت بنودها الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحى ومساندة الأقليات والسود واتحادات العمال ومناصرة حقوق المرأة والإجهاض والمثلية الجنسية.

وبالرغم من أن كلينتون، أمام اكتساح الجمهوريين للكونجرس فى انتخابات التجديد النصفى عامى ١٩٩٤ و١٩٩٦ تحول فى انتخابات الرئاسة ليكون ديمقراطياً فقط وليس ليبرالياً لحشد الأصوات من أجل فوزه بفترة رئاسية ثانية، وبالرغم من تنازلات كلينتون فى موضوعات الرعاية والتأمين الصحى والضرائب والميزانية، فإن الائتلاف اليمينى المسيحى الذى سيطر على الكونجرس، يعتبر وجود الديمقراطيين فى البيت الأبيض عقبة كأداء أمام أجندتهم التشريعية.

إن الائتلاف اليمينى المسيحى الذى يضم اليمين السياسى واليمين الدينى (المسيحية الأصولية) يخوض حرباً حول «روح أمريكا» فهم يرفعون برنامج «قيم العائلة» ويطالبون بإعادة الصلاة فى المدارس (بما يتعارض وعلمانية الدستور الأمريكى) وتحريم الإجهاض وتجريم المثلية الجنسية، وتقليص كل البرامج الاجتماعية التى تتبنى مصالح الفئات الأفقر والأضعف فى أمريكا.

وقد رأى اليمين السياسى والدينى، أن إطلاق «مكارثية جنسية» لاغتيال الرئيس والديمقراطيين معنوياً، هو الطريق لسيطرته على الكونجرس والبيت الأبيض.

إلا أن الرأى العام، بتأييده للرئيس -حتى الآن- يؤكد أن الصراع لم يحسم بعد، وأن المكارثية الجنسية، قد تنفجر فى وجه اليمينيين حتى لا تصبح «أمريكا محجبة».

تأملات عربى.. فى «مونيكا جيت» (*)

يهتم العرب من الخليج (الثائر فيما سبق) إلى المحيط (الهادر فقط على الجانب الغربى) بالفضيحة المتهم فيها الرئيس الأمريكى بإقامة علاقة جنسية مع متدربة البيت الأبيض مونيكا لوينسكى، وأصبح عنوانها إعلامياً وسياسياً «مونيكا جيت».

وفاق اهتمام العرب بـ «مونيكا» اهتمامهم بالمسرحية الهزلية المملة حول انسحاب (أو إعادة انتشار) إسرائيل فى الضفة الغربية بنسبة ١٣٪ أو ١٠٪ وبإعلان أو عدم إعلان ياسر عرفات الدولة الفلسطينية. كما تجاوز الاهتمام العربى بمونيكا، التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى، والحرب الأهلية فى الجزائر، والمجاعة فى السودان وحتى بانقلاب محمد هنيدى ضد عادل إمام.

ربما تكون فضيحة مونيكا أهم موضوع أدخل العرب فى قلب «العولمة» سواء من خلال نشر

(*) الأهرام الدولى ٣ / ١٠ / ١٩٩٨

تقرير ستار الخلاعى على شبكة «الإنترنت» أم من خلال متابعة شهادة كلينتون أمام هيئة المحلفين العليا على الفضائيات من «سى. إن. إن» إلى القنوات العربية الدولية الثرثارة والمملة.

وبالتأكيد، هناك فى المقام الأول اهتمام بالجانب الخلاعى فى الموضوع... كيف خلع الرئيس كلينتون النصف الأول من فستان مونيكا؟ وماذا حدث حتى كانت بقعة الفستان الأزرق؟ وحكاية «الأورال سكس» (الجنس دون جماع، والجنس التليفونى، واستخدام «السيجار» فى أغراض جنسية!).

وكان الاهتمام بالجانب الخلاعى ذا شقين، شق تعلق بالتسلية والتسرية، وشق تعلق بالأخلاق واتهام أمريكا بالانحلال (مقارنة بالتمسك العربى بالأخلاق المرتبطة بالجنس، بالتأكيد!)

وبارى الاهتمام بالجانب الخلاعى، اهتمام بالبعد اليهودى فى القضية، والبحث عن خيوط مؤامرة يهودية وراء الفضيحة، والحجة هنا أن أطرافاً عديدة فى الموضوع يهودية، ثم يأتى الربط بين القضية الفلسطينية ومونيكا، بادعاء أن الهدف من الفضيحة شل يد الرئيس الأمريكى حتى لا يضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلى نيتانياهو لقبول المبادرة الأمريكية حول المرحلة الثانية من إعادة الانتشار الإسرائيلى فى الضفة (وكأن كلينتون كان يضغط من قبل على نيتانياهو!).

بيد أن هناك اهتماماً من نوع آخر، يشد «العربى» إلى القضية، غير الجنس والمؤامرة اليهودية.

فالعربى أصبح يعرف أن الرئيس الأمريكى، رئيس الدولة قائدة العالم يأكل «البيتزا» من المحلات العامة مثله مثل المواطن الأمريكى العادى، فى حين يبدو الحكام العرب وكأنهم من نوع مختلف من مخلوقات الله لا يعرف أحد ماذا يأكلون.

وأصبح العربى يشاهد الرئيس الأمريكى متهماً من مواطنة عادية فى العشرينات من عمرها، ويوفر لها النظام القضائى الأمريكى «محققاً مستقلاً» غير المدعى العام.

وشاهد العربى الرئيس الأمريكى وهو يقف أمام هيئة محلفين، تسائله عن أفعاله، وتوجه إليه أصعب الأسئلة عن «اتصالاته الجنسية» لمدة قاربت أربع ساعات، وبعد ذلك شاهد القاصى والدانى فى العالم كله «شريط» فيديو شهادة الرئيس.

وعرف العربى أن الرئيس كلينتون عجز عن إيجاد وظيفة لآنسة أقام معها اتصالات جنسية، كما عرف «العربى» أن الشعب الأمريكى قد يسامح الرئيس على سلوكه الشخصى، ولكنه لن يسامحه إذا كان قد كذب على المواطنين الأمريكيين لأنهم انتخبوه وأعادوا انتخابه، فكيف يخل بثقتهم به.

ويحار «العربى» وهو يقرأ إنجازات كلينتون فى مجالات القضاء على عجز الميزانية الأمريكية، وزيادة فرص العمل وخفض معدل التضخم، وفتح أسواق العالم أمام البضائع الأمريكية، وتحقيق بورصة «وول ستريت» للأسهم أكبر مكاسب فى تاريخها.. وبرغم كل ذلك يقف الرئيس موقف المتهم لزلة ارتكبها.

وحيرة العربى راجعة لأن كثيراً من حكامه دون إنجازات، وحتى دون شرعية، ينظرون إليه «كرعية» وليس «كمواطن» وهو كرعية لا يستطيع التفكير فى مقاضاة رئيس بلدية، فما بالك بسلوك الحاكم، ويرى أنه إذا كان الرئيس الأمريكى قد أقام «علاقة غير لائقة» مع مواطنة (واحدة) فإن علاقات كثير من حكامه برعيتهم غير لائقة فى عمومها.

ولكل ذلك، ينظر «العربى» إلى الأمريكيين على أنهم «مجانين».. لأنهم يغالون فى فضح رئيسهم ذى الإنجازات والشرعية .. ولكنها الديمقراطية فى وجهها الآخر.

(٤) تراجع الطبقة الوسطى

هل أمريكا التسعينيات هى بلد الطبقة الوسطى؟

إن حوالى ٦٠ ٪ من الأمريكيين يملكون منازلهم.

و ٢٠ ٪ منهم يتملكون الأسهم والسندات، بالرغم من أن نصف تلك النسبة لا تزيد ملكية الفرد فيها عن ١٠ آلاف دولار.

و ٧٧ ٪ من الأمريكيين أتموا الدراسة الثانوية.

و ٤٤ ٪ منهم يشغلون وظائف مهنية وفنية وإدارية. ولا يمثل أصحاب الياقات الزرقاء (الحقيقيون) سوى ٣٣ ٪، ويعمل ٢,٣ ٪ فقط فى المزارع.

وفى أمريكا ٣٥٠٠ جامعة وكلية للتعليم العالى.

وبموجب لائحة التعليم العالى ١٩٦٧ و ١٩٦٩، والتشريع الذى أقر عام ١٩٧٢، تقدم الحكومة الفيدرالية دعما لطلاب التعليم العالى المحتاجين، ليزيد عدد طلاب الجامعات والتعليم العالى من ٦ ملايين طالب عام ١٩٦٥ إلى ١٦ مليون طالب عام ١٩٦٦، يمثل السود بينهم نسبة ٩,٢ ٪ وذوو الأصول الأمريكية اللاتينية ٥,٧ ٪، وذوو الأصول الآسيوية ٤,٢ ٪ بينما تمثل الإناث من كل الأعراق نسبة ٥٢ ٪ من طلاب الجامعات والتعليم العالى[1].

بيد أن كل ذلك لا يخفى أنه بمنتصف التسعينيات، أصبح ١٢ ٪ من الأمريكيين (حوالى ٣٢ مليونا) تحت خط الفقر، ولا يخفى -كذلك- أن الشريحة الأكثر غنى تزداد غنى والشريحة الأكثر فقراً تزداد فقراً وتتباعد كلاهما عن الأخرى.

فخلال العقدين الماضيين، زاد الدخل الحقيقى لشريحة الـ ١٠ ٪ الأكثر غنى بنسبة ١٨ ٪، بينما انخفض الدخل الحقيقى لشريحة الـ ١٠ ٪ الأكثر فقراً بنسبة ١١ ٪.

وفى عقد التسعينيات، كانت شريحة الـ ١ ٪ الأكثر غنى والتى تضم ٩٣٢ ألف عائلة، تتملك ما يزيد عما يتملكه ٩٠ ٪ من السكان، وتحصل على دخلها عن الأسهم، والسندات وأرباح الشركات والبنوك، والعقارات.

وبمقارنة الدخول، فإن دخل المدير الإدارى فى الشركات يماثل ١٥٧ مرة دخل العامل، بالمقارنة بتفاوت لا يزيد عن ١٧ مرة فى اليابان.

وعندما قدمت «لجنة الفقر والمساعدة العائلية» تقريرها إلى الكونجرس عام ١٩٩٥، أوردت أن نسبة الفقراء تبلغ ١٨ ٪ من الأمريكيين، وإذا ما استخدمنا تعبير خط الفقر أى الحد الأدنى

---

(1) Paul Johnson, A History of the American People, Phoenix, London, 1998, p. 968

للحاجات الإنسانية، فإن تقرير «فيرست ناشيونال» يورد أن ١٤,٢ ٪ من الأمريكيين تحت خط الفقر، أى حوالى ٢١,٨ ٪ من إجمالى الأطفال الأمريكيين، إضافة إلى أن هناك ٣٥ مليوناً من الأمريكيين يعيشون دون تأمين صحى.

وفى كتابه «الحلم الأمريكى فى خطر»[1] يرصد إدوارد إن لوتوارك، الظاهرة ذاتها. فيتحدث عن ١٥ مليون أمريكى يعيشون فى ظروف اجتماعية واقتصادية مماثلة لظروف العالم الثالث، إضافة إلى ٢٨ مليون أمريكى ينحدرون إلى الظروف نفسها. ومقابل تلك الملايين من الأمريكيين، هناك العائلات الممثلة نسبة الـ ١ ٪ الأكثر غنى، وتمتلك ما قيمته ١,٢٥ تريليون دولار (التريليون ألف ألف مليون دولار) فى شكل عقارات و ١,١٢ تريليون دولار فى الأسهم، و ٢٢١,٩ مليار دولار فى صناديق للتأمين، و ٥٢٤,٦ مليار دولار فى حسابات مصرفية أى بإجمالى ٣,١ تريليون دولار بينما تبلغ استثمارات تلك العائلات ٢,٥ تريليون دولار.

ويذكر لوتوارك أن «ريع» الأصول التى تمتلكها تلك العائلات، يمثل نسبة ٥٠ ٪ من دخلها السنوى البالغ ٥,٣ مليار دولار سنويا.

إن الحلم الأمريكى أصبح مهدداً، وقد يتحول إلى كابوس بفعل النخبة الطفيلية - الريعية الجديدة.

لقد تعايش المجتمع الأمريكى مع اختلال توزيع الدخل. كما أن انكماش الطبقة الوسطى لم يصب أفرادها باليأس من الحلم الأمريكى، وإن أصبح عسير المنال، بل ظل الاعتقاد فى تحسن الاقتصاد فى قادم الأعوام.

غير أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور دراسات تتحدث عن ظهور نخبة جديدة أنانية تعمل لنفسها، من المديرين والمهنيين والطفيليين. ويقول كريستوفر ليش فى كتابه «ثورة النخب» إن مشكلة النخبة الجديدة ليست أن الطبقة الوسطى والطبقة الأدنى لا تأملان فى تنازل من جانبها، ولكن النخبة الجديدة تحاول زيادة نصيبها من الثروة القومية دون زيادة رفاهية المجتمع، بل إن أعضاءها أبعدوا أنفسهم عن الحياة العامة، وبعضهم لا يعتقد أنه «أمريكى» ويربط نفسه بثقافة عالية للـ «بيزنس» والمتعة وينفصل عن الانهيار الحادث فى أمريكا.

ويؤكد ليش أن بعض أعضاء النخبة الجديدة، من مستثمرى «وول ستريت» على استعداد للاقلاع بطائراتهم الخاصة، إذا حدث انفصال للسود أو انفصال من البيض، أو حرب أهلية أو إرهاب عالمى أو محلى، حتى أن أمريكا ستكون أول أمة تسقط ضحية أبنائها.

---

(1) Edward N. Lutwark, The Endangered American Dream, Simon Schuster, New York, 1993, p. 126

(٥) بلد القانون أم القانونيين؟

أمريكا التسعينيات قد تكون أو لا تكون «بلد القانون»، لكنها بلا شك بلد «المحامين». فالقانونيون الأمريكيون لهم قوة وتأثير لا تضاهيهم فيهما قوة أخرى فى المجتمع، لا سيما بعد توسع دور المحاكم مع توسع الإدارة والتشريع. وفى عقد التسعينيات كان الرئيس وزوجته محاميين. و٤٢٪ من أعضاء مجلس النواب و ٦١٪ من أعضاء مجلس الشيوخ من القانونيين (مقارنة بنسبة ١٨٪ فقط فى الدول الغربية الصناعية). وفى الحق أن القانونيين الأمريكيين سيطروا على أول كونجرس فيدرالى وقادوا حركة الاستقلال ووضع الدستور، ولكن تزايد أعداد وقوة القانونيين فى أمريكا فى الربع الأخير من القرن العشرين كان ضخماً. ففى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٧٠ كان عدد المحامين ١,٣ لكل ألف من السكان، مقارنة بمعدل ١,٨ طبيب لكل ألف من السكان. إلا أنه بعد عام ١٩٩٧ تزايد معدل المحامين مقارنة بالأطباء، بالرغم من تحسن الخدمة الصحية والرعاية الطبية وتزايد الوعى الصحى. فزاد معدل المحامين إلى ٢,٩ فى الألف عام ١٩٨٧ وإلى ٣ فى الألف عام ١٩٩٠. وفى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥، زاد عدد المحامين بمعدل ١٣٠٪ بينما اقتصرت الزيادة فى إجمالى السكان على ٣٠٪. وفى واشنطن وحدها زاد عدد القانونيين المقيمين من ١١ ألفا إلى ٤٥ ألفاً فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٧.

وترجع الزيادة فى الطلب على الخدمات القانونية إلى عاملين أساسيين، العامل الأول هو زيادة الوعى بالحقوق، وفى وقت أصبحت فيه المحاكم، لاسيما المحكمة العليا، تعلى الحقوق وتردها لأصحابها. والعامل الثانى هو تسارع عملية التشريع، لاسيما تشريعات الإجراءات التى تضمن الوفاء بالالتزامات سواء فى المجال الفردى أو فى مجال الأعمال والبيزنس.

ويبين السجل الفيدرالى، الزيادة الكبيرة فى التشريعات من ٢٤١١ صفحة حتى عام ١٩٣٦ إلى ١٢٧٩٢ صفحة عام ١٩٦٠، لتزيد إلى ٢٠٠٣٦ صفحة خلال عهدى جونسون وكينيدى، و٨٧٠١٢ صفحة خلال السبعينيات و ٣٥ ألف صفحة فى عهد ريجان ثم ٦٧٧١٦ فى عام ١٩٩١.

أما زيادة عمليات التضامن، فتنكشف من زيادة عدد صفحات طعون المحاكم الفيدرالية من ٦١٣٨ صفحة عام ١٩٣٦ إلى ٤٩٩٠٧ صفحة عام ١٩٩١. وذلك يعنى تزايد عدد من يلجأون إلى التقاضى نتيجة زيادة عدد السكان وزيادة الدخول، ومن ثم زيادة دخول المحامين، فقضية نجم كرة القدم الأمريكية أو. جى. سمسون كلفته ما يزيد عن ٨ ملايين دولار، وقضية

مونيكا جيت تكلفت ما يزيد عن ٤٠ مليون دولار.

وفي أمريكا ٦٠٠ قاضي فيدرالي، و ١٥٠ قاضي استئناف و ٢٥٠ ألف قاضي محكمة ابتدائية(١).

(1) Marc Galanter and Thomas Palay, Tournament of Laws: The Transformation of the Big Law Firm, New York, 1992, p. 37.

(٦) الحرب العنصرية

منذ بداية التاريخ الأمريكى، كانت التفرقة العنصرية بين السود والبيض معضلة الحلم الأمريكى، فى نزوعه نحو التساوى بين البشر. وبالرغم من «تسويات» ثلاثة قرون من الزمان، لم تزل التفرقة العنصرية هى «المعضلة الأمريكية» بتعبير جونار ميردال، والدلالة الصارخة على ازدواجية أمريكا، سياسياً وأخلاقياً.

لقد تضمن إعلان الاستقلال الأمريكى «أن جميع الناس يولدون متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقا ثابتة، منها حق الحياة والحرية وطلب السعادة».

ولكن توماس جيفرسون، عندما وضع إعلان الاستقلال، وضع مسئولية «العبودية» على كاهل إنجلترا التى تقوم بحرب قرصنة، إن جيفرسون الذى أسس العقيدة الأمريكية فى المساواة والحرية، بإدانته العبودية وتحميل مسئوليتها على كاهل إنجلترا وليس أمريكا (سوق النخاسة)، عكست رؤيته التى عبر عنها بتشككه فى أن العنصرين الأبيض والأسود يمكن أن يعيشا تحت حكومة واحدة متساوين فى الحرية - هذه الرؤية التى عكست الواقع الاجتماعى والسياسى فى الدولة الوليدة وقتئذ، ما لبثت أن توثقت فى نص الدستور الأمريكى. فالأسود لم يذكر له أى وضع فى الدستور.

وبمجيء الرئيس ابراهام لنكولن، كان عليه أن يواجه هذه الازدواجية. ففى عام ١٨٦٠ وجه لنكولن إلى العبودية إدانة أخلاقية، إلا أنه فى الوقت ذاته أكد احترامه لحق الولايات الجنوبية الدستورى فى ممارسة العبودية، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٨٦٥، عندما وافق الكونجرس على تعديل دستورى لحظر الرق، إلا أن إلغاء العبودية لم يكن معناه أن يصبح السود أحراراً.

وفى حين أن التعديل الدستورى الرابع عشر ضَمِنَ حَقَّ الأسود فى محاكمة قانونية، وأن التعديل الخامس عشر ضَمِنَ له حق التصويت والانتخاب، إلا أنه حتى عام ١٩٤٤ ظل شرط أن يكون مرشح الحزب من البيض.

وحتى عام ١٩٥٤، ظلت المحاكم تحكم بالفصل العنصرى، حتى اتخذت المحكمة العليا قرارها بإلغاء التمييز العنصرى فى المدارس. ولكن قرار المحكمة العليا لم ينه التمييز العنصرى السائد فى كل مكان، والإذلالات التى يلقاها السود كل يوم. فكان الأسود إذا ما صعد إلى «الأوتوبيس» لا يحق له أن يجلس فى الصفوف الأربعة الأولى التى تحمل لافتة تقول إنها محجوزة للبيض فقط. وإذا امتلأت تلك الصفوف الأربعة وصعد راكب أبيض إلى جانب أسود، كان على الأخير أن يقف، لأن أنظمة شركة النقل كانت تحظر جلوس البيض والسود متجاورين. وفى عام ١٩٥٥ رفضت سيدة زنجية فى مونتجمرى (ألباما) التخلى لراكب أبيض عن مكانها، واستدعى السائق

الشرطة وسجنت السيدة لانتهاكها قوانين المدينة بشأن الحافلات.

وعلى أثر تلك الحادثة، نظم القس مارتن لوثر كينج مقاطعة للحافلات التى تنقل السود والبيض، ما دام السود يعاملون فيها معاملة مواطنين من الدرجة الثانية. وكان ذلك الحادث مطلع حركة الحقوق المدنية بقيادة كينج والنضال دون عنف ضد التمييز العنصرى، حتى كان صدور قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٨، وهو العام الذى اغتيل فيه لوثر كينج، وانتخب فيه ريتشارد نيكسون للرئاسة.

ومنذ صدور قانون الحقوق المدنية، اتخذت تدابير عديدة لمواجهة المشكلة العنصرية، مثل برامج الإعانة، وأهمها برنامج العمل الإيجابى Affermative Action الهادف إلى المساواة العرقية عبر بعض الإجراءات التفصيلية للأقليات.

إلا أنه بعد مُضىّ ١٣٥ عاما على إلغاء العبودية، تظل المعضلة هى المساواة مع الفصل، أى المساواة القانونية مع الفصل العنصرى اجتماعياً وسياسياً.

فالسود ينعزلون فى مناطق وأحياء على امتداد الولايات المتحدة، لدرجة يصدق فيها الحديث عن «جيتو زنجى». فهم ينعزلون فى هارلم (نيويورك) ومونت كلير (نيوجرسي). وكولومبيا (ميريلاند) ورستون (فرجينيا) وشكارهايتس (كليفلاند) وأوارك بارك ويونيفرستى بارك (ألينوي).

ولا يقتصر الانعزال على الجيتو، بل يشمل العمل أيضاً. فالسود ينعزلون فى أعمال الخدمات والتمريض، والتنظيف ومكاتب البريد ومخازن البيع، والنقل وخدمات التليفونات. وفى حين أنهم يمثلون أكثر من نسبة ١٠ ٪ من قوة العمل إلا أن النسبة بين الأطباء والمحامين لا تصل إلى ٣ ٪ وبين المهندسين ١ ٪، وبالمقابل فإن نسبة السود فى الجيش الأمريكى، تفوق نسبتهم فى السكان حوالى مرتين ونصف مرة. إذ إن نسبة السود فى الجيش تصل إلى ٣٠ ٪ فى حين أنهم يمثلون ١٣ ٪ من عدد السكان.

و «الجيتو الزنجى» هو جيتو فقر وعطالة ومرض وعنف، فى انفصاله عن مجتمع الوفرة الأمريكى الأبيض، فاحتمالات وفاة الأطفال السود ضعفها عند الأطفال البيض. والسود يعيشون أقل من العمر المتوقع للبيض، ولديهم ثلث فرص البيض فى العيش فوق مستوى الفقر. ونصف فرص البيض، فى التخرج فى المدارس العليا، والمتخرجون السود يحصلون على أجور أقل من أجور نظرائهم البيض.

وعدد السود الذين يموتون فى حوادث قتل يبلغ ٧ أضعاف نظرائهم البيض، أما من يموتون بمرض الإيدز، فهم ٣ أضعاف من يموتون من البيض. والمؤشر الأخير أن نسبة ٢٥ ٪ ممن أعمارهم بين ٢٠ عاما و ٢٩ عاما من السود فى السجون.

لقد تخرج فى الجيتو الزنجى، فى الثلاثين سنة الأخيرة، بعض الساسة مثل المرشح الرئاسى الأسبق جيسى جاكسون ورئيس هيئة الأركان كولن باول. كما ظهر روائيون مثل أليكس هالى صاحب رواية «جذور» وتونى موريسون الحاصلة على جائزة نوبل فى الأدب. هناك أيضا مغنى البوب مايكل جاكسون والمذيعة التليفزيونية الشهيرة أوبرا ونفرى، والممثل بيل كوسبى بطل العرض التليفزيونى المعروف باسمه، إلى جانب أبطال الرياضة مثل مايكل جوردون وتايسون، وارفت جونسون (ماجيك).

ولئن كانت سيكولوجية الجيتو الزنجى، هى تعبير عن الحفاظ على «الذات الاثنية» فى مواجهة الآخر، فإن أمريكا تشهد الآن تمجيد الذات الاثنية فى مواجهة الاثنيات الأخرى، وهو ما يطلق عليه عالم الاجتماع الأمريكى تشارلز كرو ثامر «القبلية الجديدة» وتقود القبلية الجديدة إلى حرب اثنية ثقافية. فالسود اليوم يسخرون اليوم من البيض بوصفهم عرقاً بارداً وأنانيا، ومن الثقافة البيضاء باعتبارها ثقافة جليد وكهوف وهيمنة ودمار. وفى عنصرية معاكسة، يمجد السود العرق الأسود الذى يتفوق -برأيهم- على العرق الأبيض، الذى يعجز عن توليد كروموسومات الميلانين Mela-nine التى تلون الجلد، وبما يؤثر سلبياً على النمو الدماغى للبيض.

ولا تتوقف عنصرية السود المعاكسة، عند هذا الحد، بل باتت تطالب بالانفصال الثقافى. فبعد أن كانت حركة الحقوق المدنية تطالب بفتح مدارس وجامعات البيض أمام السود، يطالب السود اليوم بمدارس وجامعات وبيوت جامعية لهم ويحرم على البيض دخولها.

والحرب الإثنية بين السود والبيض فى أمريكا ليست ثقافية فقط، بل أصبح «العنف» بعداً مميزاً لها. وبعد أن كان السود لحوالى ثلاثة قرون هم ضحايا العنف العنصرى أصبح العنف العنصرى متبادلاً بين السود والبيض.

وتدلنا بيانات مكتب الإحصاءات القضائية الأمريكى عام ١٩٩٣، على أن جرائم العنف العنصرى بلغت ٦٥٢٧٧٥٩ جريمة فى عام ١٩٩٣، بينها ٤٨١٤٧٠ جريمة اعتداء، ١٧٤٩٥٥ جريمة سرقة و ٢٠٣٠٤ جريمة اغتصاب[1].

(١) رضا هلال، تفكيك أمريكا، الإعلامية للنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

(٧) بوتقة غليان

في كتابه «الديمقراطية الأمريكية» الذى صدر فى جزأين عامى ١٨٣٥ و ١٨٤٠، كتب القاضى الفرنسى أليكس دى توكفيل أن أمريكا: «مجتمع جرى تشكيله من كل أمم العالم.. شعب من مختلف اللغات والمعتقدات والآراء، وبكلمة: مجتمع دون جذور ودون ذكريات ودون تحيزات ودون روتين ودون أفكار مشتركة ودون شخصية قومية».

وتساءل توكفيل عن الكيمياء التى تربط بينهم، ثم أجاب بأن تلك الكيمياء هى التزام الأمريكيين بالديمقراطية والحكم الذاتى، إنها المشاركة المدنية المعلم الأعظم والموحد الأكبر للأمريكيين. وقال إن المهاجرين أصبحوا أمريكيين من خلال ممارسة الحقوق السياسية والواجبات المدنية الواردة فى إعلان الاستقلال والدستور.

وبعد ٦٠ عاماً، أطلق الشاعر والكاتب المسرحى والروائى إسرائيل زنجويل تعبير «بوتقة الانصهار»، واصفاً به أمريكا. ففى مسرحيته «بوتقة الانصهار» التى عرضت فى نيويورك عام ١٩٠٨، يقول على لسان ديفيد أحد شخصيات المسرحية:

«أمريكا هى بوتقة الله، بوتقة الانصهار العظيمة حيث تنصهر فيها كل أجناس أوربا ويعاد تشكيلها.. إنكم الألمان مع الفرنسيين والأيرلنديون مع الإنجليز، واليهود مع الروس، فى البوتقة، ويخلق الله منكم الأمريكى..»

ويتقدم جيمس برايس خطوة فى كتابه «الكومنولث الأمريكى» ليؤكد أن المؤسسات والعادات والأفكار الأمريكية يمارسها القادمون من كل الأعراق، وسرعان ما تجتذب وتصهر الأجسام الغريبة داخلها.

وفى عام ١٩٤٤، كتب جونار ميردال كتابه «العقيدة الأمريكية»، وقال فيه: إن الأمريكيين من مختلف الأصول والمناطق والعقائد والألوان تجمع بينهم الأفكار المثالية عن الكرامة والمساواة لكل الإنسانية، والحقوق غير المنقوصة فى الحرية والعدل وتكافؤ الفرص. كما أن المدارس والكنائس والمحاكم تعلم تلك «العقيدة» لكل الأمريكيين.

وفى الحق أن فكرة «بوتقة الصهر» «Melting Pot» حكمت التوجهات الأمريكية خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، بمعنى رفض التعددية الثقافية أولا، وبمعنى سيطرة ثقافة واحدة عامة ثانيا.

لقد قصد بعملية الصهر، الأمركة، سيطرة الثقافة الأنجلو أمريكية، أو بمعنى آخر، الهيمنة الأنجلو أمريكية.

ويقول بنجامين شوارتز فى مقالته «أسطورة التنوع»: إن الأمركة كانت عملية صهر لا بمعنى التطريز وإنما بمعنى السبك. فالمجتمع الأمريكى لم يكن ينظر إليه على أساس أنه نتاج قطعة من روسيا وثانية من إيطاليا وأخرى من بولندا جرى تطريزها معا، وإنما نتاج صهر كصهر خام الذهب لتحويله إلى سبيكة، والأمركة لم تكن تعنى تطهير الأقليات العرقية، بل تطهير الأقليات من عرقيتها.

بيد أنه إذا كانت أمريكا قد ظلت «بوتقة انصهار» حتى منتصف القرن العشرين، فإنها الآن لم تعد كذلك. فالهيمنة الأنجلو أمريكية، التى وحدت أمريكا تدنت إلى أدنى مستوياتها ثقافيا ولغويا وعنصريا.

ومقابل وصف «بوتقة الانصهار». تستخدم الكاتبة الأمريكية سوزان راموس، وصف «سلطانية - صحن السلاطة» للتعبير عن التعددية الإثنية والثقافية فى أمريكا.

غير أن تعبير سلطانية السلاطة Salad Bowl، لا يقنع كثيرين مثل توماس ديوى، عمدة نيويورك الأسبق، الذى قال إن أمريكا تحولت من بوتقة انصهار إلى بوتقة غليان Boiling Pot.

والحقيقة أن الولايات المتحدة هى الدولة الأولى فى تعدد الاثنيات والثقافات، أو كما وصفها بين واتينبرج «الدولة العالمية الأولى» التى تضم أعراق وثقافات العالم.

إن أمريكا اليوم، أكثر من أى وقت مضى، متعددة الإثنيات والثقافات.

وفى إحصاءات لمكتب الإحصاءات الفيدرالية (١٩٩٤)، فإن البيض يمثلون نسبة ٧٥٪ من السكان، والأفارقة الأمريكيين ١٣٪ والهيسپانيين (ذوى الأصول الأمريكية اللاتينية) ٩٪ والآسيويين ٣٪ أى أنه بعد أن كان البيض ذوو الأصول الأوربية يمثلون ٩٠٪ من السكان عام ١٩٠٠ أصبحوا الآن يمثلون نسبة ٧٥٪ ولا يتوقف الأمر عند ذلك، ففى ١٨٦ مقاطعة على المستوى القومى، يمثل السود والهيسپانيون والآسيويون نسبة ٥٠٪ من السكان.

وفى ولاية كاليفورنيا، لا يمثل البيض ذوو الأصول الأوربية سوى ٥٧٪ من سكانها، مقابل أكثر من ٢٥٪ من الهيسپانيين و ١٠٪ من السود، كما أن ٥,٥ مليون شخص من سكان الولاية يتحدثون الإسبانية فى المنازل.

وفى ولاية نيويورك، وكما قال العمدة توماس ديوى، فإن شركة تليفون نيويورك اضطرت إلى إدخال خدمة صيانة يتحدث العاملون بها ١٤٠ لغة لمقابلة التعدد الاثنى واللغوى بين المشتركين فى الخدمة. كما أن نسبة ٢٠٪ من سكان الولاية يتحدثون لغات أخرى غير الإنجليزية فى المنازل. بل إن نصف هذه النسبة لا يتحدثون الإنجليزية مطلقاً.

وتقدم ولاية نيويورك مثالا على أن الاثنية أصبحت «جغرافية». فإلى جانب تشاينا تاون (الحى

الصينى) وليتل إيتالى (الحى الإيطالى)، يعيش الألبانيون فى بيدفورد بارك بمنطقة برونكس. والمهاجرون من الدومينكان فى واشنطن هايتس - جنوب مانهاتن، واليهود السوفييت فى برايتون بيتش ثم كونى آيلاند فى بروكلين، والهيسپانيون فى لاور إيست سايد - الجانب الشرقى الأدنى من مانهاتن، والعرب فى آتلانتيك آفينيو فى بروكلين.

والآن تتحرك الجغرافيا الاثنية، بمعنى تركز الاثنيات فى مناطق جغرافية محددة إلى المستوى القومى. فالهيسپانيون أغلبية فى ولاية نيومكسيكو، واليهود يتركزون فى ولاية نيويورك، والبيض أقلية فى ولاية هاواى، ونسبة ٢٥ ٪ من الآسيويين الذى يعيشون فى الولايات المتحدة موجودون فى ولاية كاليفورنيا، وحتى الآن فإن البيض ذوى الأصول الأوربية مازالوا يشكلون الأغلبية بين الأمريكيين، إلا أن هيمنة الثقافة الأنجلو أمريكية أصبحت تواجه ما بات يعرف بـ «التعددية الثقافية».

ويقول آرثر. إم شليزنجر إن تصاعد (الإثنية) هو نوع من المعارضة للثقافة (المركزية الإنجليزية) ويعتبر أن الإثنية هو (انشقاق) وتهدد بأن تصبح ثورة مضادة ضد نظرية أن أمريكا (شعب واحد).. ثقافة مشتركة .. أمة واحدة.

غير أن ما يقلق أمريكا -الآن- مؤشرات النمو السكانى. فخلال العقد بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات كان معدل الزيادة السكانية بين الآسيويين ١٠٨ ٪ والهيسپانيين ٥٣ ٪ والسود ١٣ ٪ فى حين لم يزد البيض إلا بنسبة ٦ ٪.

ويرجع ذلك التباين لغير مصلحة البيض، إلى تزايد معدلات الهجرة من الآسيويين والهيسپانيين، إضافة إلى تزايد معدلات النمو السكانى الطبيعى بينهم مقارنة بالبيض.

إن نسبة السكان من الآسيويين والهيسپانيين والسود، سترتفع بحلول عام ٢٠٢٠ إلى ٣٥ ٪ بينما تنخفض نسبة السكان البيض إلى ٦٥ ٪ وبحلول عام ٢٠٩٠ فإن البيض ذوى الأصول الأوربية سيصبحون أقلية فى أمريكا، بافتراض سيناريو خطّىّ لمعدلات النمو السكانى والهجرة فى العقد الأخير (١).

---

(1) Ethel Tiersky , Martin Tiersky, The U.S.A.: Customs and Institutions, Prantice-Hall Inc., 1990, p. 176-177

(٨) الجريمة وانحطاط المجتمع الأمريكى

لم تصبح إحصاءات الجريمة على المستوى القومى متاحة إلا عام ١٩٦٠، عندما كشف النقاب عن أن معدل الجرائم هو ١٩٠٠ جريمة بين كل ١٠٠ ألف نسمة. وقد تضاعف هذا المعدل فى الستينيات، وأصبح ثلاثة أضعافه فى السبعينيات. وبعد انخفاض طفيف فى الثمانينيات، تزايد المعدل إلى ٥٨٠٠ جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة فى عام ١٩٩٠.

وأعلنت وزارة العدل الأمريكية عام ١٩٨٧ أن سبعة بين كل ١٠ أمريكيين يمكن أن يصبحوا ضحايا لجرائم العنف مرة فى حياتهم، وفى عام ١٩٩٢ كان ربع الأمريكيين عرضة لجرائم لم يستخدم فيها العنف. وقد أطلق على هذه الظاهرة «انحطاط المجتمع الأمريكى».

ففى حين أنه خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠، كانت الزيادة فى عدد السكان بمعدل ٤١ ٪، إلا أن جرائم العنف زادت فى الفترة نفسها بمعدل ٥٦٠ ٪ وانتحار الأطفال بمعدل ٢٠٠ ٪ وزيادة حالات الطلاق بمعدل ٢٠٠ ٪ وزيادة المواليد خارج مؤسسة الزواج بمعدل ٤٠٠ ٪، وزيادة عدد الأطفال الذين يعيشون فى أسر «الأب الواحد» – أى دون أم أو دون أب بنسبة ٣٠٠ ٪. وكان معنى كل ذلك نمو مشاركة الأطفال فى الجريمة، بالرغم من زيادة الإنفاق الاجتماعى بنسبة ٦٣٠ ٪ والإنفاق على التعليم بنسبة ٢٢٥، بالأسعار الحقيقية، خلال الفترة نفسها [(١)].

لقد تصاعد منحنى الجريمة حتى وصل أعلى نقطة عام ١٩٩١، حيث وصل إجمالى عدد الجرائم إلى ١٤ مليونا و٨٧٢ ألفا و ٩٠٠ جريمة، كان بينها مليون و٩١١ ألف و٧٧٠ جريمة عنف و١٢ مليون و٩٦١ ألف و ١٠٠ جريمة ممتلكات، وكان عدد جرائم القتل ٢٤٧٠٠ جريمة.

ويبين آخر تقرير لمكتب المباحث الفيدرالية (صدر فى ٣١ أكتوبر ١٩٩٨)، أن إجمالى عدد الجرائم قد انخفض عام ١٩٩٢ بمعدل ٣ ٪ وعام ١٩٩٣ بمعدل ٢ ٪ وعام ١٩٩٤ بمعدل ١ ٪ وعام ١٩٩٥ بمعدل ١ ٪ وعام ١٩٩٦ بمعدل ٣ ٪. ووصل إجمالى عدد الجرائم عام ١٩٩٦ إلى ١٣ مليونا و٤٧٣ ألف و٦٠٠ جريمة منها مليون و ٦٨٢ ألف و ٢٨٠ جريمة عنف و ١١ مليون و ٧٩١ ألف و ٣٠٠ جريمة ممتلكات وكان عدد جرائم القتل ١٩٦٥٠ جريمة.

وتفيد الإحصاءات أن أمريكا تشهد سنويا أكثر من ١٠٠ ألف عملية اغتصاب أو شروع فى اغتصاب. وفى دراسة لجامعة ثاوث كارولينا صدرت عام ١٩٩٣، تبين أن ١٢,١ مليون امرأة بالغة تعرضت للاغتصاب، منها ٦,٨ مليون امرأة تعرضن للاغتصاب مرة واحدة و ٤,٧ مليون امرأة

---

(١) لمزيد من التفاصيل:

- William J. Bennett: Index of Leading Cultural Indicators, New York, 1993.
- Gerturd Himmelfarb, The De-Moralization of Society, London, 1995.

تعرضن للاغتصاب أكثر من مرة فى حياتهن و ٦٠٠ ألف امرأة غير متأكدات من عدد المرات التى تعرضن فيها للاغتصاب.

وفى بحث أجرى على ٤ آلاف امرأة تعرضن للاغتصاب، كان منهن ٢٩٪ اغتصبن من الجيران والأقارب، و ١٦٪ من الأصدقاء، و ١١٪ من الآباء أو أزواج الأمهات و ١١٪ من العشيق أو العشيق السابق و ٩٪ من الزوج أو الزوج السابق.

والواضح أن جرائم الاغتصاب ليست محل حصر دقيق من البوليس، لأن أكثر اللاتى يتعرضن للاغتصاب لا يبلغن عن حوادث اغتصابهن. فقد كشف المسح السابق أن ١٦٪ فقط أبلغن البوليس عن اغتصابهن.

ويرتبط باغتصاب النساء، انتشار التحرش الجنسى..

بيد أن التحرش الجنسى لم يعد قاصراً على النساء، فالأولاد والبنات أصبحوا ضحايا للتحرش الجنسى.

وحسب بيانات مؤسسة المرأة العاملة الأمريكية فإن ٢٧٪ من النساء تعرضن للتحرش الجنسى مقابل ٤٥٪ من النساء العاملات.

ووفقا لتقرير «هوستايل هالويز» عام ١٩٩٣، فإن بين كل ١٠ تلاميذ تعرض ٨ منهم للتحرش الجنسى.

وتعد أهم أشكال التحرش الجنسى -حسب التعريف القانونى- التعرض لفعل تهجمى، أو أى لمس، أو احتكاك غير مرغوب فيه.

ومن الطبيعى أن يؤدى انتشار الجريمة فى أمريكا إلى زيادة عدد المسجونين. ففى عام ١٩٩٤، وصل عدد الأمريكيين فى السجون إلى ما يزيد عن مليون سجين، يقضون عقوبات سجن للمرة الأولى، وزاد العدد بنسبة ٩٪ فى عام ١٩٩٥. ويتدنى جدا عدد المسجونين بالنسبة لعدد الجرائم. ففى عام ١٩٩٢ على سبيل المثال، زاد عدد جرائم العنف عن ١٠,٣ مليون جريمة. ووصل عدد المدانين فيها إلى ١٦٥ ألفاً إلا أن عدد المسجونين فى تلك الجرائم لم يزد عن ١٠٠ ألف مسجون.

ولئن كان انتشار الجريمة فى أمريكا، هو الوجه الآخر للانحطاط القيمى فى المجتمع الأمريكى، إلا أن هناك سببا آخر للظاهرة الإجرامية هو انتشار الأسلحة النارية. فالمجتمع الأمريكى مجتمع مدجج بالسلاح أصلاً. وإذا كان يعيش فى الولايات المتحدة ٢٦٥ مليون نسمة فإن بين أيدى هؤلاء أكثر من ٢٠٠ مليون قطعة سلاح فردى، تزيد بمعدل ٣ ملايين قطعة سلاح سنوياً. وتقف وراء انتشار السلاح صناعة ضخمة تزيد استثماراتها عن ٢٥ مليار دولار وتصل مبيعاتها إلى ٩ مليارات دولار سنويا. ويقف وراء تلك الصناعة «لوبى» يعد من أكبر جماعات الضغط فى النظام

السياسي الأمريكي هو «الاتحاد الوطني لحملة السلاح» الذي تأسس عام ١٨٧١، وفقا للتعديل الثاني من الدستور الذي ينص على أنه «حيث إن وجود ميليشيات حسنة التنظيم ضروري لأمن أية ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء الأسلحة وحملها».

ولا يعترف أعضاء جمعية حملة السلاح بالربط بين حمل السلاح (الدستوري) والجريمة. منهم من يرون أن التاريخ الأمريكي صنعه أمريكيون عاديون حملوا السلاح من أجل الاستقلال عن بريطانيا والدفاع عن أمن الولايات. وهم يرون أيضا أن السلاح لا يقتل الإنسان وإنما الإنسان هو الذي يقتل الإنسان.

وخلال السنوات الأخيرة، انضم الآلاف من الأمريكيين إلى «الميليشيات» التي تعارض اتجاه الحكومة لتحريم حمل السلاح، بعد القانون الذي أقره الكونجرس عام ١٩٩٤ بحظر ١٣ نوعاً من الأسلحة الهجومية. وتنتشر تلك «الميليشيات» في حوالي ٣٠ ولاية أمريكية، ويعتبر أعضاؤها أنفسهم سليلي من خاضوا حرب الاستقلال وأن مهمتهم المزدوجة هي الدفاع عن حق حمل السلاح ومواجهة السلطة (الفيدرالية) التي تحاول التغول على حقوق الولايات والأفراد.

فعندما هاجمت قوات فيدرالية، مقر أتباع ديفيد قوريش في «واكو» بتكساس عام ١٩٩٣، وهو الهجوم الذي انتهى بحريق هائل قتل فيه زعيمُ تلك الطائفة الدينية ونحو ٨٠ من أتباعه.. اعتبرت الميليشيات الهجوم النموذج الأبشع لتغول السلطة الفيدرالية.

وإحياء لذكرى هجوم واكو، قام تيموثي ماكفي بتفجير المبنى الفيدرالي في أوكلاهوما في ١٩ أبريل ١٩٩٥، وهو الحادث الذي راح ضحيته أكثر من مائتين من الموظفين الفيدراليين والمواطنين العاديين. ونسب إلى ماكفي قوله إنه يؤمن بقوة، بحقّ المواطن على حمل السلاح وبأن الحكومة الفيدرالية تعمل من أجل غاية شريرة هي تدمير حريات المواطن الأمريكي.

ولا يستوعب الأجنبي قيام ميليشيات مسلحة داخل أمريكا، على غرار ميليشيا ميتشجان التي انطلق منها مفجرو «أوكلاهوما»، وهي ميليشيا وصفت بأنها إرهابية، نازية جديدة، داعية إلى التفوق العنصري الأبيض. وتعتقد ميليشيا تكساس بأنها قد تصبح جزءا من جيش أمريكي لاستعادة (أو تحرير) الولايات المتحدة. أما ميليشيا مونتانا، فتعتقد أن المسيحيين البيض وحدهم هم المواطنون الكاملون.

إن الربط بين الجريمة وحمل السلاح والميليشيات، يقود إلى استنتاج مفاده أن العنف مكون هيكلي في الثقافة والمجتمع في أمريكا منذ نشأتها، أي منذ عنف إبادة الهنود الحمر.. والعنف ضد السود، وهو عنف جرى تأصيله في الدستور، وروجت له هوليود والتليفزيون، وزادت منه البطالة والفقر والعنصرية.

(٩) الأمريكى القبيح (*)

الفيلم الذى أخرجه المخرج الكبير سيرجيو ليون، بعنوان «الطيب والشرير والقبيح» لم يزل الأكثر تعبيرا عن أمريكا فى الفترة الفيتنامية وما بعدها.. بل إن والتر ماكدوجال رئيس تحرير دورية «أوربس» للشئون العالمية، اعتبر أن شخصيات الطيب والشرير والقبيح تتصادم فى السياسة الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال عام ١٧٧٦، وتتصارع داخل كل أمريكى. فالطيب «كلينت ايستوود» كانت قيمه النظام والقانون، والشرير «لى فان كليف» كان مفتونا بالقوة، والقبيح «إيلى والاش» لا يعنيه إلا المال.

وقد ظل التصادم بين قيم الطيب «النظام والقانون» وقيم الشرير والقبيح «القوة والمال» وراء الأداء المتناقض للسياسة الخارجية الأمريكية، خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

وجاء فيلم «الأمريكى القبيح» للممثل الشهير مارلون براندو عام ١٩٥٨، ليعكس نمطا من السلوك الأمريكى، فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، التى خرجت منها الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى. فظهر الأمريكى القبيح الذى يثير الأزمات والاضطرابات فى العالم. فتدخلت أمريكا للإطاحة بنظم الحكم فى إيران (١٩٥٣) وجواتيمالا (٥٤ و ١٩٦٣) والدومينيكان (٦٣ و١٩٦٥) والبرازيل (١٩٦٥) وشيلى (١٩٧٣). وبعد هزيمتها فى فيتنام، قامت أمريكا بغزو جرينادا (١٩٨٣) وضرب ليبيا (١٩٨٦) ودخول بنما (١٩٨٩).

وبسقوط الاتحاد السوفييتى ١٩٨٩، أصبحت أمريكا القوة العظمى (الوحيدة) فى العالم، لأول مرة فى التاريخ، وتدخلت أمريكا، فى التسعينيات، لتدمير العراق ويوغوسلافيا وغزو هاييتى والصومال.

والآن، تتعدد صور «الأمريكى القبيح».

هو المضارب فى أسواق المال، مثل سورس الذى تسبب فى انهيار الجنيه الإسترلينى قبل سنوات، وتسبب أمثاله من المضاربين الأمريكيين على العملات الآسيوية فى أن تفقد العملة الوطنية لماليزيا ٣٦٪ من قيمتها.

وهو عضو الكونجرس، الذى يشرع القوانين لفرض عقوبات اقتصادية على الدول والشركات، مثل داماتو وهيلمز صاحبى القانون الشهير لفرض عقوبات على الشركات التى تتعامل مع إيران وليبيا، ومثل من أقاموا الدنيا بعد صفقة شركة «توتال» الفرنسية لاستثمار مليارى دولار فى الغاز الإيرانى.

(*) الأهرام ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧

وهو السياسى الأمريكى، الذى يزايد على الحرية الدينية من أجل طموحه السياسى، مثل جينجريش وسبيكيتر وفرانك وولف، وإن كان ثمن ذلك بث الفتنة الطائفية فى الصين وروسيا والدول الإسلامية.

وهو المخطط السياسى الأمريكى، الذى يرفض التوقيع على اتفاقية حظر الألغام الأرضية، ويدعم الحظر الاقتصادى ويتسبب فى وفاة أطفال ومرضى العراق.

وهو أخيرا، الكاوبوى الأمريكى الذى يغزو العالم بسلاح حرية التجارة، ويحصن تجارته واقتصاده بسلاح الحماية.

والطبيعى أن ترتفع الأصوات احتجاجا على «الأمريكى القبيح» من الصين إلى أوربا، كما قال ديفيد سانجر الكاتب الأمريكى الليبرالى (نيويورك تايمز ٥/١٠). هكذا فعل محاضر محمد رئيس وزراء ماليزيا، وليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا، ويلتسين الرئيس الروسى.. وتراجعت أمريكا، كما حدث فى صفقة توتال، وفى حالة قانون الأديان فى روسيا، وأمام الصين من قبل.

وصحيح أن «الأمريكى القبيح» يقوى، ولكن أمريكا تخسر!

الفصل الرابع

أرض ميعاد أم دولة صليبية
صعود وانحطاط أمريكا

«التاريخ الأمريكى دورات من الحرب بين الواقعية والمسيحانية»
آرثر شليزنجر

«القرن العشرون هو القرن الأمريكى..
قرن الرجل العادى»
أرنولد توينبى

(١) أرض الميعاد

أرض الميعاد والدولة الصليبية (*)... قال عنه هنرى كسينجر إنه يقدم مراجعة عميقة لسلوك أمريكا فى الشئون العالمية خلال مائتى عام، ويلقى الضوء على المبادئ المتعددة التى حكمت العلاقات الدولية لأمريكا، ويمثل دليلا مفيدا لصناع السياسة اليوم.

ومؤلف الكتاب هو والتر ماكدوجال، الحائز على جائزة بوليتزر فى التاريخ عام ١٩٨٦، وأستاذ العلاقات الدولية والتاريخ فى جامعة بنسلفانيا، وأستاذ أبحاث فى معهد أبحاث السياسة الخارجية، ورئيس تحرير دورية «فوربس» للشئون العالمية.

وكما هو واضح من عنوان الكتاب: أرض الميعاد والدولة الصليبية، يلجأ المؤلف إلى الاستعارة الدينية. فتعبير «أرض الميعاد» مستعار من العهد القديم «اليهودى»، وتعبير «الدولة الصليبية» قصد به الإشارة إلى العهد الجديد «المسيحى» وإلى الصليب كرمز للتضحية من أجل خلاص البشرية. ومن ثم فإن أمريكا أرض الميعاد تعكس فكرة المهاجرين الأوائل، وكذلك الأمريكيين حتى نهاية القرن التاسع عشر عن أمريكا. أما فكرة الدولة الصليبية فتعكس تصور الأمريكيين عن أنفسهم وسلوك أمريكا فى الشئون العالمية خلال القرن العشرين، من منطلق أن أمريكا لها رسالة لخلاص البشرية. رسالة لنشر الحرية والتقدم.

وبمعنى آخر، فإن أمريكا القرن التاسع عشر، وظفت سياستها الخارجية من أجل الحرية فى أرض الميعاد – أمريكا. أما أمريكا القرن العشرين، فكانت سياستها الخارجية «توسعية» لنشر الحرية فى العالم.

التناقض الأمريكى

لجوء ماكدوجال إلى الاستعارة الدينية، لا يعنى أنه يقدم رؤية دينية لدور أمريكا فى العالم، أو أنه يركز على العامل الدينى فى السياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه يحاول أن يمايز بين العهد القديم للسياسة الخارجية الأمريكية والذى استهدف الحرية الأمريكية فى الداخل، والعهد الجديد الذى حاولت فيه أمريكا نشر الحرية فى العالم ولو بالقوة.

وهو بذلك يبدأ كتابه بمقدمة عنوانها «الكتاب المقدس الأمريكى للشئون الخارجية». وكما هو معروف فإن الكتاب المقدس يشمل العهدين القديم والجديد. وفى العهد القديم الأمريكى، فإن

(*) والتر أ. ماكدوجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية: صِدام أمريكا والعالم منذ ١٧٧٦، (ترجمة رضا هلال)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.

مؤسسى أمريكا اعتبروها «إسرائيل الجديدة» التى هاجروا إليها من أجل الحرية، وأرسوا قواعد سلوك الأمريكى الخارجى من أجل أن ينعموا بالحرية فى الداخل. وفى العهد الجديد «الأمريكى» بعد عام ١٨٩٨ «عام اكتمال الاستيطان حتى الساحل الغربى» تحرك الأمريكيون من أجل تشكيل العالم وفق تصورهم، من خلال قواعد جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، يأتى ضمنها تبرير التوسع واستخدام القوة فى شكل أقرب إلى الحملة الصليبية لتحضير العالم «على الطريقة الأمريكية».

بميراث العهد القديم «الأمريكى» الذى كانت أهم قيمه العزلة، اصطدم العهد الجديد الذى أهم قيمه التوسعية، وانعكس ذلك فى أداء السياسة الخارجية الأمريكية، التى بات يحكمها التناقض بين المثالية والواقعية. بين الأخلاق والقوة. بين القومية والعالمية، وهو التناقض الذى انفجر فى حرب فيتنام، ثم أصبح يسم السياسة الخارجية بالتردد والعجز أحياناً، وهذا التناقض يجعل السياسة الخارجية الأمريكية تستغلق على الفهم أحياناً، أو يشجع «الفهم العام» السائد بأنها سياسة خارجية «شريرة». ووصف «شريرة» هنا لا يعنى مجرد الهيمنة العسكرية. فالمؤرخون الراديكاليون يذكرون أن الولايات المتحدة مارست «التطهير العرقى» و«الإبادة» ضد الهنود الحمر، كما أن ربع مساحة الولايات المتحدة جرى اغتصابه من المكسيك، إضافة إلى أن أمريكا مارست الاستعمار وراء البحار وقتلت ١٠٠ ألف فلبينى، ويذكرون أن العزلة الأنانية للولايات المتحدة جعلتها تغض الطرف عن الهولوكوست، وأن عنصرية أمريكا جعلتها تستخدم القنابل النووية ضد اليابان.

غير أن السياسة الخارجية الأمريكية فى أحيان أخرى، كشفت عن «أمريكا طيبة» مقابل «أمريكا الشريرة»، من سياسة مونرو لإبعاد الاستعمار الأوربى عن أمريكا الجنوبية إلى النقاط الـ ١٤ للرئيس ويلسون، ثم سياسة روزفلت وإنشاء الأمم المتحدة، حتى خطة مارشال لإنعاش أوربا، ثم نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً. وقد حاول المؤرخون والمحللون السياسيون إرجاع ذلك التناقض إلى «التاريخ» فالمؤرخ الشهير آرثر شليزنجر، يصور التاريخ الأمريكى على أنه دورات من الحرب بين الواقعية والمسيحانية، بين التجريب والقدرية. وتحدث كسينجر عن الازدواجية بين العزلة والعالمية، بين المثالية والقوة. كما أن المؤرخ مايكل كامن وصف الشعب الأمريكى بأنه «شعب متناقض». والسياسة الأمريكية بأنها سياسة «البراجماتية-الطوباوية» أى «المثالية».

العهد القديم

بعد المقدمة، ينقسم كتاب أرض الميعاد والدولة الصليبية إلى قسمين أولهما يتناول مبادئ ومراحل العهد القديم فى السياسة الخارجية الأمريكية، بينما يتعرض القسم الثانى لمبادئ ومراحل

العهد الجديد.

ويشمل القسم الأول من الكتاب، أربعة فصول، تغطى العهد القديم الذى حكمته مبادئ ومراحل:

- الحرية أو الاستثنائية الأمريكية.
- الانفرادية أو العزلة - كما قيل.
- النظام الأمريكى أو مبدأ مونرو - الشهير.
- التوسعية أو المصير المبين.

ولكن ماذا يقصد بالاستثنائية الأمريكية؟

هذا ما يتناوله الفصل الأول من الكتاب. ويشير المؤلف إلى أن الآباء المؤسسين لأمريكا، واجهوا أربعة تحديات. كان التحدى الرئيسى هو الصراع من أجل الاستقلال. فحرب الاستقلال التى بدأت بثورة الاستقلال حتى لا يدفع الأمريكيون الضرائب لبريطانيا، انتهت بإعلان الاستقلال ١٧٧٦، والذى كان مضمونه أن الاستقلال عن الاستعمار الخارجى يعنى الحرية فى الداخل. وكان التحدى الثانى، هو اندلاع الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. ففى حين أن فرنسا كانت حليفة لأمريكا من أجل الاستقلال عن بريطانيا، إلا أن مؤسسى أمريكا وقفوا موقف الحياد من الثورة الفرنسية فى الخارج واستيعاب شعاراتها حول الحرية والإخاء والمساواة فى أمريكا. وكان التحدى الثالث، هو استئناف الحرب عام ١٨٠٢ فى أوربا، خصوصاً بين فرنسا وبريطانيا، واتخذت أمريكا موقف صيانة الاستقلال من جهة والحياد من جهة أخرى. أما التحدى الرابع، الذى واجهه مؤسسو أمريكا، فكان اندلاع ثورات أمريكا اللاتينية، والذى رتب حقيقة أنه إذا كانت سياسة أمريكا الخارجية تجاه القارة القديمة «أوربا» هى الحياد فإن أمريكا لا تملك ترف الحياد إذا تهددت مصالحها عند حدودها الجنوبية «أمريكا اللاتينية».

وبذلك فإن «الاستثنائية» الأمريكية فى السياسة الخارجية، لم يكن معناها أنه ينبغى على أمريكا ألا تدخل فى تحالفات أو حروب. ولكن ظروف أمريكا خلال الفترة ١٧٧٦ - ١٨٢٠، فرضت عليها أن تأخذ بالحكمة الرومانية القائلة بأنه إذا كنت ترغب فى السلام فإن عليك أن تستعد للحرب أى التحصن بالقوة. وفى حين أن الآباء المؤسسين كانت تحكمهم مبادئ مثالية، إلا أنهم كانوا محكومين أيضاً بواقعية الدفاع عن المصلحة القومية الأمريكية وفى تلك الفترة أيضاً، وبرغم أن مسألة الحرية كانت مسألة أمريكية، إلا أن ما ميز السياسة الخارجية الأمريكية عن سياسات القوة الأوربية، أن أمريكا لم تجعل «الحرية» موضوع سياستها أو أساساً لصداقتها، بل كان ما يعنيها حتى

ذلك الوقت حرية أمريكا ومصالح الشعب الأمريكي. وبمعنى آخر، فإن الاستثنائية الأمريكية، قصد بها الآباء المؤسسون أن توظف السياسة الخارجية الأمريكية للدفاع عن حرية أمريكا.

عزلة مونرو والمصير الأمريكي

عن مبدأ ومرحلة الانفرادية الأمريكية «أو العزلة»، يخصص الكتاب الفصل الثاني. ويشير المؤلف والتر ماكدوجال إلى أن تعبير «العزلة» دخل الاستخدام العام خلال ثلاثينيات القرن العشرين، برغم وروده فى كثير من الوثائق التى يرجع عهدها إلى الفترة الاستعمارية «المستعمرات الأمريكية» إلا أن تلك الوثائق كانت تقصد العزلة الجغرافية.

ولكن الانفرادية «التى يقال عنها عزلة» فى السياسة الخارجية الأمريكية لها معنى آخر، فإذا كان جوهر الاستثنائية الأمريكية هو «الحرية فى الداخل»، فإن جوهر الانفرادية الأمريكية هو أن يكون لأمريكا الحرية فى صنع سياسة خارجية باستقلال عن مطامع القوى الأوربية. وبمعنى آخر فإن الانفرادية الأمريكية – وكما حددها جيفرسون وهاملتون – أن يكون لأمريكا القدرة الذاتية فى تجنب التحالفات الدائمة وفى الوقوف موقف الحياد من الحروب الأوروبية إلا عندما تتعرض «الحرية الأمريكية» للخطر. والسؤال هو: كيف أصبحت لأمريكا القدرة على «الانفرادية» طيلة تاريخها؟

أولاً: حصلت أمريكا من القوة، وبشكل سريع، ما جعل القوى الأوربية تتردد فى تحديها فى القارة الأمريكية. فمع منتصف القرن التاسع عشر أصبحت القوة البحرية الأمريكية تساوى القوة البحرية لبريطانيا وفرنسا معاً، وأصبح بمقدور أمريكا تعبئة قوات بعدد أكبر مما تستطيعه قوة أوربية.

ثانياً: اتساع الولايات المتحدة. فحتى إذا استطاعت القوات الأوربية الوصول لأمريكا، فإنه لم يعد بمقدورها مجتمعة غزو أمريكا.

ثالثاً: انشغال فرنسا وبريطانيا بالثورات الداخلية والحروب الخارجية فى شرق أوربا والشرق الأوسط والشرق الأقصى.

وأيا كان الأمر، فإن تلك القدرة على الانفرادية، وجهت السياسة الخارجية الأمريكية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى نحو الحياد فى أوربا وحماية أمريكا والمصالح الأمريكية.

أما الخطر الذى كان جائز الوقوع، فى ذلك الوقت، فهو أن تتدخل القوى الأمريكية فى شئون أمريكا اللاتينية. وهنا صدر مبدأ مونرو، الذى يخصص له الكتاب الفصل الثالث تحت عنوان «النظام الأمريكي – المسمى مبدأ مونرو». لقد صدر مبدأ مونرو عام ١٨٢٣، وسط مخاوف من تدخل فرنسا وإسبانيا وروسيا فى شئون الأمريكتين، بعد اندلاع ثورات الاستقلال فى أمريكا اللاتينية، فأعلن الرئيس جيمس مونرو بياناً بسياسة أمريكا، قال فيه: «إن الظروف الحالية مناسبة

لنعلق أنه لا يجوز من الآن لأية دولة أوربية أن تعد القارتين الأمريكيتين مكاناً صالحاً للاستعمار فى المستقبل، وأننا نعد هذا كمبدأ لنا».

وتضمن بيان مونرو، بالنسبة للأمريكتين، ثلاثة مبادئ، أولها: لا استعمار جديد. وثانيها: لا نقل لمستعمرات من قوة أوربية لأخرى. وثالثها: لا لإعادة فرض الاستعمار على الدول التى تحررت منه.

كما حدد بيان مونرو العلاقة بين الولايات المتحدة وأوربا، بقوله إننا لم نتدخل قط فى الحروب التى قامت بين دول أوربا. أما إذا اعتدى على حقوقنا، أو هددها خطر، فإننا حينئذ نعد العدة للدفاع عن أنفسنا. ونحن مرتبطون ارتباطاً مباشراً بكل ما يحدث فى الأمريكتين الشمالية والجنوبية.

واعتبر البيان أن ذلك هو النظام الأمريكي، وبمعنى آخر، كان مبدأ مونرو نظاماً للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوربا وفى الأمريكتين. وهى لم تكن سياسة عزلة، كما أشيع عنها، وذلك ما يتعرض له الكتاب فى الفصل الرابع تحت عنوان: التوسعية أو المصير المبين. إن تعبير «المصير المبين» الذى صكه چون أو سوليفان، يعنى أن القدر فرض على الأمريكيين أن مصيرهم الاستكشاف والغزو باتجاه الساحل الغربى وصولاً إلى المحيط الهادى. وانبنى ذلك على اعتقاد بأن الله اختار الأمريكيين ووعدهم بأرض الميعاد التى هى شمال أمريكا. لقد كانت فكرة المصير المبين وراء غزو وضم كاليفورنيا وتكساس ونيومكسيكو وأوريجون وأريزونا الجنوبية وهاواى، ومحاولة غزو كندا فى الشمال وكوبا وبنما فى الجنوب. وانتهى العهد القديم لأمريكا عام ١٨٩٨، باكتمال غزو أرض الميعاد فى شمال أمريكا بين ساحل الأطلنطى شرقاً وساحل الهادى غرباً، من خلال سياسة خارجية حكمتها مبادئ الاستقلال عن أوربا، والقدرة الأمريكية، وفرض النظام الأمريكى فى شمال وجنوب أمريكا، والمصير المبين.

(٢) الدولة الصليبية

خلال العهد الجديد لأمريكا، والذى بدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر، حكمت السياسة الخارجية أربعة مبادئ، هى: الإمبريالية التقدمية، والويلسونية (أى الليبرالية العالمية)، والاحتواء، ثم الدور العالمى.

ويخصص كتاب «أرض الميعاد والدولة الصليبية» لمؤلفه والتر ماكدوجال، أربعة فصول من الخامس إلى الثامن، لأمريكا صاحبة الرسالة «الدولة الصليبية» ليستعرض فيها مبادئ ومراحل السياسة الخارجية الأمريكية خلال القرن العشرين، والذى أصبح يسمى «القرن الأمريكى».

الإمبريالية التقدمية

فى الفصل الخامس، وتحت عنوان «الإمبريالية التقدمية»، يقول المؤلف والتر ماكدوجال: إنه بحلول القرن العشرين، أصبحت أمريكا قوة عالمية، ففى عام ١٩٠٠ أصبح تعداد السكان يزيد على ٧١ مليون نسمة، وبما يفوق تعداد سكان روسيا أو أى أمة أوربية، ووصل إنتاج الفحم إلى ٢٤٤ مليون طن سنوياً (بما يساوى إنتاج بريطانيا)، وإنتاج الحديد ١٠ ملايين طن سنوياً (ضعف إنتاج ألمانيا الدولة الثانية عالمياً فى إنتاجه)، وبواسطة المخترعين الأمريكيين مثل أديسون، وبيل، والإخوة رايت، والممولين مثل روكفلر ودى بونت، أصبحت أمريكا رائدة الثورة على الكهرباء والكيماويات والبترول...

ومن خلال وفرة الأراضى الزراعية وشبكة السكك الحديدية الهائلة، أصبحت أمريكا «سلة خبز للعالم»، وفى ذلك الوقت أيضاً، تحولت أمريكا إلى قوة تصديرية عالمية، وكان كل ذلك حافزاً للأمريكيين على القيام بدور عالمى. وجاءت التغيرات العالمية لتشجيع ذلك، فالقوى الأوربية التقليدية كانت قد دخلت مرحلتها الاستعمارية الأخيرة، فى الوقت الذى بنت فيه أمريكا قوة بحرية عالمية، لحماية مصالحها والوصول إلى أسواقها.

وهنا برزت فكرة «الداروينية الاجتماعية» أى الانتخاب الاجتماعى (وليس البيولوجى كما عند داروين). وكانت الفكرة تعنى للأمريكيين أنهم مختارون لتحضير البشرية، أو بمعنى آخر «الإمبريالية التقدمية» أى استعمار شعوب أخرى لنقل التقدم إليها، وفى هذا الإطار، كان ضم ألاسكا ثم هاواى، باعتبارها «أراضى ملحقة» أى مناطق يطبق فيها الدستور الأمريكى كاملاً، إلا أنه جرى ضم جوام والفلبين وبورتريكو باعتبارها مناطق غير ملحقة تابعة. وتغطت «الإمبريالية التقدمية الأمريكية» بتبريرات مثل مكافحة المرض الأصفر (الملاريا) فى كوبا وبنما والفلبين

وبورتوريكو، أو بشق قناة بنما، أو بناء اقتصاديات تلك الدول أو تحريرها من الاستعمار الإسبانى ونشر المسيحية البروتستانتية. وجاءت الحرب العالمية الأولى، لتقدم لأمريكا الفرصة التاريخية من أجل دور عالمى.

وفى الفصل السادس، بعنوان «الويلسونية أو العالمية الليبرالية»، يقول المؤلف إن الرئيس وودرو ويلسون قاد أمريكا إلى الحرب العالمية الأولى، من أجل أن يكون العالم أكثر سلماً وديمقراطية، فالرئيس ويلسون صب هجومه على نظام الأحلاف الأوربى القائم على توازن القوى والتسلح والدبلوماسية السرية، والحكومات التسلطية، ووضع ويلسون ١٤ نقطة بها يمكن أن يسود السلام فى العالم، وتضمنت النقاط: الدبلوماسية المفتوحة، وحرية الملاحة، وحرية التجارة، وخفض التسلح، وأن يكون الحكم الاستعمارى فى مصلحة الشعوب (الإمبريالية التقدمية) وتقرير المصير للدول الأوربية (النقاط من ٦ إلى ١٣) ثم إنشاء جمعية عامة من الأمم (أصبحت عصبة الأمم فيما بعد). وهكذا خطط ويلسون لدور أمريكى عالمى ليبرالى ومثالى، غير أن الولايات المتحدة لم تنضم إلى عصبة الأمم، وكان مصير «الحلم المثالى» لويلسون هو الفشل، ليس لأنه مثالى، ولكن – أيضاً – لأنه لم يستطع حشد الكونجرس (الجمهورى) والرأى العام خلفه، وبدلاً من سياسة الباب المفتوح (عالمياً) كما كان يحلم ويلسون، اتجه الكونجرس نحو إغلاق الباب من خلال إقرار سياسة تجارية حمائية عام ١٩٢١ ثم إصدار قانون الهجرة عام ١٩٢٤ والذى وضع قيوداً شديدة على الهجرة لأمريكا، وكثرت المناداة مرة أخرى، بعزلة أمريكا، وظل الأمر كذلك حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية، وهاجمت اليابان أمريكا فى پيرل هاربر (١٩٤١).

من العزلة إلى العالمية

كان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بمثابة بداية لنصف قرن (١٩٤١–١٩٩١) من الانخراط الأمريكى فى شئون العالم، وهو مدى زمنى يمثل ربع عمر الولايات المتحدة، وحكم سلوك السياسة الخارجية خلال ذلك المدى الزمنى مبدآن هما: الاحتواء والعالمية.

ويخصص الكتاب فصله السابع لسياسة الاحتواء، ويرى المؤلف أنه بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال السنوات (١٩٤٦–١٩٥٠) تبلورت إستراتيجية الاحتواء، أى مواجهة التهديد الشيوعى دون وقوع حرب عالمية والقيام بالمهام التى لا تستطيعها الأمم المتحدة، ولكن تعبير «الاحتواء» الذى صكه جورج كينان أصبح مقرونا بتعبير « الحرب الباردة» الذى ابتدعه والتر ليبمان .. ولكن ماذا دفع الولايات المتحدة للرجوع إلى الويلسونية والانخراط فى الشئون العالمية؟ ولماذا الحرب الباردة ضد الإتحاد السوفييتى حليف أمريكا فى الحرب؟

الإجابة السهلة طبعاً هى التهديد الشيوعى. فقد تجمعت حوادث فى الأسابيع الستة أو الثمانية الأولى من عام ١٩٤٦ قادت إلى ذلك التحول. إذ ظهر أن ستالين لم يكن راضياً عن نفوذ الإتحاد السوفييتى فى أوربا الشرقية، بل كان يتطلع إلى تركيا واليونان وإيران وحتى الصين وكوريا واليابان، وفى ٩ فبراير ١٩٤٦، أعلن ستالين فى كلمة له استحالة التعاون بين المعسكر الإمبريالى والمعسكر الاشتراكى المحب للسلام. وفى اليوم التالى، زار رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل البيت الأبيض، والتقى بالرئيس ترومان، واقترح عليه التعاون العسكرى بين بريطانيا وأمريكا، وفى ١٦ فبراير، أعلنت السلطات الكندية عن القبض على ٢٢ جاسوساً سوفييتياً نقلوا معلومات عن التعاون النووى البريطانى الأمريكى إلى المخابرات السوفييتية، وفى ٢٢ فبراير أبرق الدبلوماسى الأمريكى جورج كينان من موسكو، محذراً من أن الإتحاد السوفييتى يحاول السيطرة على أوربا الوسطى من خلال دعم الشيوعيين المحليين، وفى ٤ مارس التقى تشرشل وترومان، وتحدث تشرشل فى اليوم التالى، عن «الستار الحديدى فى البلطيق إلى الأدرياتيك» معتبراً أن ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا وإيران فى خطر وأن الجيش الأحمر (السوفييتى) والطابور الخامس الشيوعى يمثلان تحدياً متنامياً للقضاء على الحضارة المسيحية.

وهكذا أصبحت «الشيوعية» لواشنطن ليست مجرد ذريعة لتدخل أمريكا فى أوربا، ولكن لتبرير برنامج كامل من أجل السيطرة الأمريكية. وبمعنى آخر، جعلت سياسة الاحتواء من أمريكا «إمبراطورية لا تغرب الشمس عنها ولا ينام حكامها فى مواجهة التهديد الشيوعى». وفى حين أن سياسة الاحتواء، ارتبطت بالتهديد الشيوعى، فإنها لم تنته بسقوط الشيوعية، بل استمرت بعد انهيار الإتحاد السوفييتى، واستخدمتها أمريكا خلال وبعد حرب الخليج كما استخدمتها ضد الصين.

وفى الفصل الأخير من الكتاب، يتناول المؤلف ماكدوجال ما يسميه «التطورية الكوكبية» أى التعبير الاقتصادى الاجتماعى والسياسى الثقافى فى رسالة أمريكا لجعل العالم أحسن، ولكن متى بدأ يعتقد الأمريكيون أن لهم رسالة لتغيير المجتمعات الأخرى؟

ويجيب ماكدوجال، بأن ذلك كان عام ١٨١٠، عندما قرر المجلس الأمريكى للإرساليات الخارجية تحويل سكان جزر هاواى إلى المسيحية الإنجيلية، وبعد الحرب العالمية الأولى دخلت الإرساليات التبشيرية والخيرية ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، حيث وجهت أمريكا ملايين الدولارات لإطعام الأوربيين والأمريكيين الجنوبيين. وأصبح ذلك تقليداً مع الرئيس هوفر، وهو ما تجسد بعد الحرب العالمية الثانية فى مشروع مارشال لإنعاش أوربا اقتصادياً، وفى مشروع النقطة الرابعة بتقديم مساعدات اقتصادية لبعض الدول حتى لا تقع فى الفلك الشيوعى، ثم فى برنامج المساعدات الخارجية، وبمجىء الرئيس كيندى كان الربط بين المساعدات الاقتصادية والتحول

الديمقراطى، بمعنى أن النمو الاقتصادى يقود إلى الديمقراطية، ويحول دون انتشار الشيوعية، حتى إن المساعدات الاقتصادية الأمريكية للدول الفقيرة اعتبرت البديل عن التورط العسكرى الأمريكى كما حدث فى فيتنام، فتورُّط كيندى فى فيتنام كان بسبب التخوف من أن انتصار الشيوعية فى فيتنام قد يصبح مثالاً عالمياً، حتى إن مجلس الأمن القومى الأمريكى أعلن فى مايو ١٩٦١، أن هدف سياسة أمريكا فى فيتنام الجنوبية أن تُوجدَ فى هذا البلد مجتمعاً قابلاً للنمو الاقتصادى والديمقراطى، وكان التدخل الأمريكى فى فيتنام خلال حكمى كيندى وجونسون، مثالاً لمحاولة أمريكا وإخفاقها فى أن تكون لها رسالة عالمية (الازدهار والديمقراطية)، أو أن تكون شرطى العالم.

هذه النزعة التطورية العالمية، لاقت دفعة خلال حكم الرئيس كارتر، الذى جعل من رسالة أمريكا نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنه خلال حكمى ريجان وبوش عادت السياسة الخارجية الأمريكية إلى الاحتواء لمحاصرة الشيوعية والدول الحمراء (مثل العراق وإيران وليبيا) بذريعة أن الاحتواء هو من أجل تأمين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجاء صوت التطورية العالمية أعلى خلال حكم «كلينتون»، ولكن ظل التناقض بين المثالية والواقعية.

ما بعد الحرب الباردة

كيف تغير العالم وتبدلت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة؟

الواضح أن الاختلافات كانت عديدة لدى الإجابة على هذا السؤال.

فرانسيس فوكوياما كتب عن النصر النهائى لديمقراطية السوق الحرة على كل الأيديولوجيات التى ظهرت منذ الثورة الفرنسية، وقال إننا وصلنا إلى نهاية التاريخ. ولكن هنرى كسينجر قال: لا.. وأكد أن الجغرافيا السياسية مازالت تشكل النظام العالمى، وأن تشتت القوة العسكرية والاقتصادية (عالمياً) يعنى أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتجه لأن يكون عالماً متعدد الأقطاب.

كما أن صموييل هانتنجتون لا يعتبر أن انتصار الليبرالية الديمقراطية أو أن توازن القوى التقليدى يمكن أن يحدد شكل الحقبة الجديدة، بل سيحدد شكلها صدام الحضارات، واعتبر إدوارد لوتوارك أن الجغرافيا الاقتصادية هى التى ستشكل المنافسة العالمية فى القرن الحادى والعشرين، بينما اعتبر بول كيندى وجاسيكا توخمان وروبرت كابلان أن تحديات القرن الحادى والعشرين تتضمن انتشار أسلحة الدمار الشامل ومشكلات النمو الديموجرافى والبيئة وما تؤدى إليه من انتشار المجاعات والهجرة الجماعية وحروب الإبادة المحلية.

بيد أن تعدد التصورات فى المستقبل العالمى، يقابله تعدد الخيارات السياسية لأمريكا، فهناك من يتحدثون عن «لحظة أحادية القطبية» وجدت فيها أمريكا نفسها القوة العظمى الوحيدة عالمياً وبما

يوفر لها فرصة نشر الديمقراطية على الطريقة الأمريكية عالمياً، وبما يخدم القيم التى ظلت أمريكا تستمسك بها، وهناك الواقعيون مثل كسينجر وبيتر رودمان وجين كيركباتريك (مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة فى الثمانينيات) وفريد زكريا (مدير تحريرفورين أفيرز) وغيرهم، ممن يرون أن تظل الولايات المتحدة منخرطة فى الشئون العالمية باعتبارها «أمة عادية» بمفهوم أقرب إلى أفكار روزفلت الواقعية من أفكار ويلسون المثالية. وهناك «قوميون أمريكيون» من اليمين واليسار مثل باتريك بوكنان وروس بيرو وريتشارد جيبهارت، الذين يرون أن تتخلى الولايات المتحدة عن اليابان وأوربا فى مجال الدفاع، وحماية مصالح تلك الدولة، بل يرون أن تتخذ أمريكا سياسات «حمائية». وهناك أخيراً، الانعزاليون الجدد، كما عبّر عنهم نوردلنجر الذى يرى أن الأمن الأمريكى لم يعد مهدداً من الفاشيين كما حدث عام ١٩٤١ أو من الإتحاد السوفييتى كما حدث عام ١٩٤٥، ويدعو إلى خفض حاد للإنفاق الدفاعى الأمريكى والاستغناء عن القواعد العسكرية الأمريكية فى الخارج.

ويورد كتاب «أرض الميعاد والدولة الصليبية» أنه بعد سقوط الإتحاد السوفييتى، أصبح أمام السياسة الخارجية الأمريكية أربعة خيارات هي: العالمية، والواقعية، والقومية، والانعزالية الجديدة، إلا أن أيا من تلك التيارات لم يقدر له أن يصبح المسيطر فى «التطبيق»، فالرئيس بوش، تحدث عن «نظام عالمى جديد» إلا أنه لم يتح له الوقت أو الحدث لاختبار أى من تلك التيارات، وعندما جاء الرئيس كلينتون كان واضحاً أنه أقرب إلى الدور المثالى العالمى لأمريكا، فإدارة كلينتون عاودت إرسال القوات الأمريكية للخارج فى إطار الدور العالمى لأمريكا مثلما حدث فى الصومال والبوسنة وهاييتى، ووجهت السياسة الخارجية لكلينتون انتقادات عديدة، منها أن التدخل الخارجى لأمريكا يجب أن يحدث فقط عندما تتهدد المصالح الأمريكية، وعلى الجانب الآخر اتهم الليبراليون السياسة الخارجية لكلينتون بـ «التردد» فى التدخل العسكرى فى البوسنة لتحريرها، وانتقد كارتر كلينتون، لأن الأخير لم يتدخل عسكرياً فى رواندا وبوروندى والسودان. والواضح أن كلاً من بوش وكلينتون تأثر بالتناقض الأمريكى الرئيسى بين الواقعية والمثالية، أو بين المصلحة القومية والدور العالمى، وبمعنى آخر: بين العهد القديم والعهد الجديد، بين أرض الميعاد والدولة صاحبة الرسالة (الدولة الصليبية).

(٣) القرن الأمريكى

بعد انهيار الإتحاد السوفييتى عام ١٩٨٩ ، وانتصار أمريكا فى حرب الخليج ١٩٩١ ، راجت الكتابات التى اعتبرت أن القرن العشرين هو «القرن الأمريكى» ، وصدر كتاب فرنسيس فوكوياما، الذى حمل عنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» ليسجل النصر المؤزر النهائى لأمريكا، باعتبارها القوة العالمية الوحيدة.

ومؤخراً، صدر كتاب «القرن الأمريكى: صعود وانحطاط أمريكا كقوة عالمية» لمؤلفه دونالد وايت، أستاذ التاريخ فى جامعة نيويورك[١] . وبعكس ما هو شائع، وعلى خلاف النزعة الانتصارية التى سجلها كتاب فوكوياما، فإن دونالد وايت يتحدث عن أفول القرن الأمريكى وانحطاط أمريكا كقوة عالمية، بالرغم من سقوط الإتحاد السوفييتى وانتصار أمريكا فى حرب الخليج.

عندما أصدر مؤرخ الحضارة البريطانى آرنولد توينبى، فى الخمسينيات كتابه الضخم «دراسة التاريخ» ، فى عشرة أجزاء، اعتبر أن تأثير أمريكا فى الحضارة الغربية، يعتمد على أن القرن العشرين هو «القرن الأمريكى» أو «قرن الرجل العادى» . وتعبير «القرن الأمريكى» يرجع إلى هنرى لوس ناشر مجلتى «تايم» و«لايف» ، فقد كتب فى افتتاحية مجلة «لايف» ، فى فبراير ١٩٤١ ، أن القرن الأمريكى (القرن العشرين) ، شهد صعود أمريكا كقوة مسيطرة عالمياً. أما تعبير «قرن الرجل العادى» ، فقد صكه هنرى والاس نائب الرئيس الأمريكى (خلال فترة رئاسة أيزنهاور) ، ففى محاضرة له أمام جمعية العالم الحر، فى ٨ مايو ١٩٤٢ ، قال: «إن القرن الذى سيلى الحرب العالمية الثانية، هو قرن الرجل العادى، أو قرن الفلاحين والعمال الباحثين عن الحرية، والتعليم، وتكافؤ الفرص» .

والحقيقة أنه، مع منتصف القرن العشرين، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية تتمتع بثروة وازدهار لم تعرفهما دولة أخرى، ووصلت إلى أعلى مراتب القوة، ووسعت من مصالحها وتأثيرها إلى ما هو أبعد كثيرا من حدودها. فالتجارة الأمريكية، بالسفن والطائرات، كانت تصل إلى أبعد المدن. والدولار الأمريكى أصبح مقياس العملات العالمية. والبنوك الأمريكية والاستثمارات الأمريكية أصبحت فى كل مكان. والأغذية والملابس والأفلام السينمائية والآلات الأمريكية أصبحت منتشرة فى العالم، والمساعدات الاقتصادية والقواعد العسكرية الأمريكية، أصبحت فى أماكن كثيرة من العالم وبشكل غير مسبوق من قوة عالمية أخرى.

---

(1) Donald W. White, The American Century: The Rise and Decline of the United States as a World Power, Yale University Press, 1997.

وارتبط خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية، كقوة عظمى، باختلال توزيع القوة عالمياً، أو بإعادة هيكلة توزيع القوة. فقد أصبحت أمريكا مسيطرة على القوة الآسيوية الأكبر (اليابان)، وعلى أقوى أمة أوربية محتملة (ألمانيا)، بينما كان الإتحاد السوفييتى فى مرحلة بناء القوة الاقتصادية، ودخلت الدولة المستعمَرة (بفتح الميم الثانية) فى مرحلة فراغ قوة. أى أن قوة الولايات المتحدة ارتبطت بضعف القوى الخارجية.

غير أن ضعف القوى الخارجية، لا يخلق – وحده – قوة عظمى، فعناصر القوة الأمريكية كانت عناصر داخلية بالأساس. فالولايات المتحدة تمتعت بحجم قارى وبوفرة فى الموارد الطبيعية، إلى جانب القوة السكانية (الشابة والمتنوعة)، وتقدم العلم والقوة العسكرية. ففى عام ١٩٤٩، أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأولى فى متوسط دخل الفرد الذى وصل إلى ١٤٥٣دولار سنوياً مقابل ٧٠٠ دولار فى بريطانيا و٣٠٨ دولارات فى الإتحاد السوفييتى. وأصبح متوسط استهلاك الفرد الأمريكى يومياً ٣١٦٨ سعراً حرارياً مقابل ٢٧٠٠ فى بريطانيا وأقل من ١٨٠٠ فى الإتحاد السوفييتى. وكان الفرد الأمريكى، الأعلى استهلاكاً للسيارات والتليفونات والمكانس الكهربائية والكهرباء، والأكثر نصيباً فى أفلام السينما والمسارح والمستشفيات. وكان الأمريكيون يشترون ٦ أضعاف ما يشتريه غير الأمريكيين من ملابس وأحذية، ويستخدمون ٧٠٪ من السيارات و٣٥٪ من الطرق و٧٠٪ من الطائرات المدنية فى العالم.

لقد تسارع نمو الاقتصاد الأمريكى ٤٠ ضعفاً خلال الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩٥٠، كما تزايد عدد السكان من ٤٠ مليوناً إلى ١٥٠ مليوناً. وأصبحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٩/ ١٩٥٠ تنتج ٥٠٪ من الإنتاج العالمى للسلع والخدمات، وزاد احتياطى رأس المال من ٤٥ مليار دولار إلى ٨٩٥ مليار دولار. والأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة استطاعت تحقيق معجزة اقتصادية خلال الحرب، بمضاعفة الناتج المحلى الإجمالى من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٤٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٤٥. كما استطاعت الولايات المتحدة – بفضل القوة الاقتصادية – زيادة ميزانية الدفاع من مليار دولار عام ١٩٤٠ إلى ٨١ مليار دولار عام ١٩٤٥، ثم خفضت نفقات الدفاع بعد الحرب إلى حدود ١٣–١٤ مليار دولار حتى لا تتأثر القدرة الاقتصادية. ولاحظ آرنولد توينبى، الذى اعتبر أن القرن العشرين هو القرن الأمريكى، أن الولايات المتحدة حققت تفوقاً لا يضاهى فى الإنتاج الصناعى واحتكار تكنولوجيا القنبلة النووية، وكتب فى مجلة «فورين آفيرز» أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتعرض لضربة عسكرية من الإتحاد السوفييتى، معتبراً أن أمريكا تضم عدداً ضخماً من السكان ذوى الأصول الأوربية، وتحوى موارد طبيعية ضخمة بامتداد القارة، وأراضى شاسعة تفوق مساحة أوربا فيما عدا روسيا، وتحتل مركز أكبر دولة دائنة فى العالم. ولذلك

فإن أمريكا ألقت بأوربا فى «الظل الأمريكى». وإلى جانب فكرة تعاقب الحضارات والنظرة العالمية، فإن هناك من أرجعوا توسع الدور العالمى لأمريكا، إلى فكرة الاتفاق العام أو التراضى الأمريكى. وفى نظر هذا الفريق، أن الأمريكيين طوّروا مجتمعاً أكثر انفتاحاً، واقتصاداً أعظم إنتاجاً، وحكومة أكثر حرية، بقوة الظروف الداخلية. وكتب ريتشارد هوفستادتير أن المجتمع الأمريكى متفرد ومتفوق لأنه «عملى»، العملية «البراجماتية» أوجدت اتفاقاً عاماً. وكتب دانييل بورستاين أن أمريكا لديها شيء تعلمه لكل الرجال ليس من خلال توقع وإنما من خلال نموذج، وليس من خلال ما يقال ولكن من خلال ما يعاش، وتتلخص فكرة التراضى العام فى أن السمات الأمريكية التى يتفق عليها الأمريكيون، يمكن نشرها فى العالم. وتحدث المؤرخ الأمريكى آرثر شليزنجر عن الديمقراطية الأمريكية المتفردة، وأشار المؤرخ لويس هارتز فى جامعة هارفارد، إلى الليبرالية الأمريكية المتفردة كمحتوى لدور أمريكى عالمى. وقد شمل الاتفاق العام أو التراضى الأمريكى، توسع الدور الأمريكى عالمياً.

وإلى جانب ضعف القوى الخارجية وعناصر القوة الداخلية الاقتصادية والعسكرية، فإن صعود الولايات المتحدة كقوة عالمية ارتبط بالشخصية الأمريكية، فالأمريكيون مهاجرون انحدروا من أمم أخرى وجاءوا للقارة الجديدة للهرب من القهر ولتطوير أوضاعهم المادية، وبالاستيطان فى القارة الواسعة غيروا طرائقهم فى الحياة إلى الطريقة الأمريكية فى الحياة والتى تتسم بالتجديد والتنظيم والنزوع إلى الثروة والتفاؤل والمساواة والحرية كسمات مميزة للشخصية الأمريكية، فالأمريكى مغرم بالابتكار والتجريب والعملية، وبمعنى ما، فإن صعود أمريكا كقوة عالمية ارتبط بطبيعة المجتمع الأمريكى (العملية والمثالية) أكثر مما ارتبط بالوزن المادى.

لقد قال الرئيس روزفلت عشية دخول أمريكا الحرب العالمية الثانية ضد اليابان وألمانيا: إن قوة أمريكا لا تقاس بحدود القدرة الاقتصادية فقط، ولكن المقياس الحقيقى هو النظام الاجتماعى الديمقراطى. وقال للأمريكيين: إنكم يمكن أن تبنوا السفن وتصنعوا الطائرات والدبابات والمدافع، ولكن ذلك لا يكفى، ولكنكم يجب أن تستندوا إلى إيمان لا يتزعزع فى المؤسسات التى بنيناها (يقصد المؤسسات الديمقراطية) حتى إن روزفلت برر دخول أمريكا الحرب بالدفاع عن الحرية والسلم، لأن الأمريكيين لا يستطيعون أن يعيشوا منعزلين عن العالم.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح أمراً أقرب إلى المستحيل، الفصل بين القضايا الداخلية والانخراط فى الشئون الخارجية، فكان التوسع فى الدور العالمى لأمريكا بدافع احتواء التهديد السوفييتى، ومقاومة الشيوعية خلال فترة الحرب الباردة، وأورد تقرير لجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب عام ١٩٤٨ أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تعتبر أن الشيوعية وراء كل

مشكلة أو موقف، ولعل أهم الأسئلة التى يطرحها كتاب «صعود وانحطاط الولايات المتحدة كقوة عالمية» هو السؤال عما إذا كانت المواجهة مع الإتحاد السوفييتى واجبة الوقوع.

لقد عقدت الولايات المتحدة -بعد أن قررت دخول الحرب العالمية الثانية- تحالفاً مع الإتحاد السوفييتى عام ١٩٤١، بل إن الرئيس روزفلت أوضح فى مؤتمر صحفى عام ١٩٤٢ أن الإتحاد السوفييتى سيحاول نشر أيديولوجيته من خلال الكومنترن وليس من خلال الغزو العسكرى. وكان روزفلت يعتقد فى إمكان تطور المجتمع السوفييتى بطرق ديمقراطية، وأشار إلى أن المادة ١٢٤ من الدستور السوفييتى تتضمن حرية التعبير والحرية الدينية والحرية فى استخدام الدعاية ضد الدين، على نحو ما هو موجود فى أمريكا، كما كان يعتقد روزفلت أنه من خلال الدبلوماسية الشخصية يمكن أن يتعاون مع المارشال ستالين، كما أن هنرى والاس الذى عمل مع روزفلت وزيراً للتجارة ثم نائباً للرئيس (خلال حكم أيزنهاور) كان يرى أن أعداء السلام هم الذين حاولوا وضع العراقيل أمام التعاون بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى، واعتبر والاس أن الشعب السوفييتى ليس كما يروج أعداء السلام شعباً عدائياً وليس مهووساً بنشر الشيوعية، ولكن السوفييت لديهم مخاوف أمنية تاريخية، خصوصاً فيما يتعلق بالحدود مع بولندا التى قام الألمان بغزوها مرتين خلال جيل واحد، وكان هنرى والاس يعتقد فى أن على الأمريكيين أخذ زمام المبادرة من أجل التفاهم المتبادل مع الشعب السوفييتى، وكان يروج لسياسة تحيل العداء والشكوك إلى تعايش بين النظامين الاجتماعيين فى أمريكا والإتحاد السوفييتى. وفى عام ١٩٥٢ صرح والاس بأنه لو قدر للرئيس روزفلت أن يظل حياً لتغير وجه التاريخ. إلا أن وجهة نظر الرئيس روزفلت والوزير والاس فى إمكان التعايش والتعاون بين أمريكا والإتحاد السوفييتى كانت تقابلها وجهة نظر أخرى تعتقد أن الإتحاد السوفييتى دولة ثورية ملتزمة بإشعال حرب أيديولوجية، وتتحرك من أجل السيطرة على العالم. ووفقاً لوجهة النظر الثانية فإن الإتحاد السوفييتى يمثل خطراً قائماً على الولايات المتحدة ودورها العالمى، حتى أن أيزنهاور الذى كان يعتبر عين الرئيس روزفلت كتب عام ١٩٤٨ - معبراً عن شكوكه - عن إمكان التعاون مع السوفييت، وعندما خلف ترومان أيزنهاور كرئيس للولايات المتحدة تصاعدت المواجهة الأمريكية مع الإتحاد السوفييتى. غير أن تردى العلاقات كان قد بدأ عام ١٩٤٦ بتهديد ستالين لتركيا وتأخيره لانسحاب القوات السوفييتية من إيران وإقامة حكومات شيوعية فى بولندا وألمانيا الشرقية ورومانيا، عندئذ ظهر ترومان مع رئيس الوزراء البريطانى تشرشل فى فولتون ميسورى، وأطلق رئيس الحكومة البريطانية الأسبق قولته الشهيرة إن الاتحاد السوفييتى قد فرض «الستار الحديدى» فى أوربا.

وفى ذلك العام (١٩٤٦) كتب چون فوستر دالاس مقاليه عن السياسة الخارجية السوفييتية فى

مجلة «لايف»، محذراً من أن السوفييت يقومون بفرض السلام السوفييتى Pax Sovietica على العالم، وأن على الأمريكيين أن يوقفوا ذلك، مشيراً إلى أن الخلافات الأمريكية - السوفييتية لا يمكن أن تحل ما دام السوفييت فرضوا نظماً شمولية بالقوة فى إطار السيطرة على العالم. وبحلول عام ١٩٤٨ كانت الشيوعية فى نظر الرئيس ترومان هى التحدى لكل ما يعتقد فيه الأمريكيون، ولذلك اعتبر تقرير لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب عام ١٩٤٨ أن الشيوعية خطر وراء كل مشكلة تواجه أمريكا. فى العام نفسه صدر تقرير لمجلس الأمن القومى أورد أن الهدف النهائى للشيوعية العالمية الخاضعة للسيطرة السوفييتية هو السيطرة على العالم وأن «ستالين» أصبح على مقربة من تحقيق ما حاوله هتلر»، وصدرت مذكرات داخلية لمجلس الأمن القومى أوردت أن القادة السوفييت يعتقدون فى أن الحزب الشيوعى هو الحرس الحديدى للطبقة العاملة فى صعودها كقوة سياسية، والإتحاد السوفييتى هو القاعدة للحركة الشيوعية العالمية، وأن استمرار ذلك يتطلب الحد من قوة وعدد الدول غير الشيوعية. وهكذا تغلبت وجهة النظر التى رأت فى الإتحاد السوفييتى تهديدا للدور العالمى لأمريكا، لتدخل الدولتان اللتان حاربتا معا خلال الحرب العالمية الثانية إلى أتون الحرب الباردة.

وسواء أكان التهديد السوفييتى حقيقيا أم وهميا (وجهة نظر هنرى والاس) فإن صناع السياسة الخارجية الأمريكية جعلوا من الإتحاد السوفييتى العنصر الأهم وراء التوسع فى الدور العالمى لأمريكا.

(٤) التـوسـع

كان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، مجالا لتوسع القوة الأمريكية. ذلك ما يرويه كتاب «القرن الأمريكي: صعود وانحطاط الولايات المتحدة كقوة عالمية».

ويقـول مـؤلفـه المؤرخ دونالد وايت: إن توسع الدور العـالمى لأمـريكا، كـمـا ارتبط بالتـهـديد السوفييتى، ارتبط بعوامل اجتماعية محلية، فالأمريكيون هم أحفاد «الفرونتييرز» أى الرواد المكتشفين، الذين تحركوا من الساحل الشرقى إلى الغرب الأوسط ثم أقصى الغرب، وأكملوا غزو القارة. وباستكمال الغزو –الاستيطانى– فى نهاية القرن التاسع عشر، كانت فكرة الفرونتيير دافعا للأمريكيين باتجاه دور عالمى.

وارتبطت بفكرة الفرونتيير فكرة «المصير المبين» التى صاغها چون أو سوليفان فى منتصف القرن التاسع عشر، بمعنى أن الرب قدر للأمريكيين مصيرا هو نشر الحرية فى العالم، وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية، وبسقوط النظام العالمى الذى كانت تسيطر عليه أوربا، سيطرت على الأمريكيين فكرة انتقال القوة –الحضارة عبر التاريخ. وكتب كارل بيكر عام ١٩٤٧ عن تعاقب الإمبراطوريات من بابل إلى روما إلى إسبانيا إلى بريطانيا، وتساءل: لماذا نتحدث عن أمريكا كإمبراطورية؟ وألقى رالف فلاندرز سلسلة محاضرات فى جامعة هارفارد عام ١٩٥٠، عن تعاقب القوى والحضارات، فاليونان أعقبت حضارة وادى النيل والفرات، وروما أعقبت اليونان، وأوربا الغربية أعقبت روما، وفى أوربا أعقبت فرنسا إسبانيا، وأعقبت إنجلترا فرنسا، حتى أصبحت عجلة التاريخ بين أيدى الأمريكيين. وتحدّث الرئيس ترومان عن دورات التاريخ التى صعدت وانهارت خلالها حضارات من فارس إلى اليونان إلى روما إلى بريطانيا، وعن أن أمريكا فاقت فى إنجازاتها الحضارات البائدة من حمورابى إلى رمسيس إلى روما إلى عصر النهضة الأوربية وحتى الآن.

القـوة الاقتصادية

تواصل ازدهار الاقتصاد الأمريكى، بعد الحرب العالمية الثانية، فارتفع الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٥٤ إلى ٣٦٤ مليار دولار، ثم وصل إلى ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٦٠. كما تضاعف الدخل الشخصى، وانخفض معدل البطالة إلى ٢,٩ ٪، وبعد أن كان عدد المنازل المزودة بأجهزة تليفزيونية حوالى ٨ آلاف، وصل العدد عام ١٩٦٠ إلى ٤٥ مليونا و٧٥٠ ألفا، وقامت الحكومة بأكبر مشروع لنظام الطرق السريعة لربط المدن الكبرى، ونتيجة للازدهار الاقتصادى أصبح الأمريكيون يعرفون أنفسهم بأنهم «شعب الوفرة» وهو التعبير الذى أطلقه ديفيد بوتر من جامعة يـيل.

وأصبحت أمريكا قوة تجارية عالمية. ففى عام ١٩٤٧ بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إلى العالم ١٤ مليار دولار، مقابل واردات بقيمة ٥ مليارات فقط، وأصبح العالم يعتمد على البضائع الأمريكية بأكثر مما كان عليه الأمر من قبل الحرب، فتضاعفت طلبات بريطانيا من السلع الأمريكية، وزادت كندا من طلباتها بنسبة ٣٠٠٪، وآسيا بحوالى ٤٠٠٪، وأصبح الناس فى كل مكان يطلبون السيارات والثلاجات وأجهزة التليفزيون وأفلام السينما الأمريكية، حتى أن الاقتصادى جون كاندليف أطلق عبارته القائلة بأن «العالم كله جائع للبضائع الأمريكية». وكان تقدم أمريكا فى بناء السفن والطائرات التجارية، مما ساعد الولايات المتحدة على أن تصبح «أكبر تاجر فى التاريخ». كما أصبحت الولايات المتحدة «بنك العالم» لتغطية ائتمان التجارة الأمريكية، بالإضافة إلى إقراض دول ومشروعات وراء البحار.

وتسابقت الشركات الأمريكية فى الاستثمار فى الخارج، فارتفعت الاستثمارات الخارجية (الخاصة) من ١٩ مليار دولار عام ١٩٥٠ إلى ٤٩ مليار دولار عام ١٩٦٠. وأصبحت شركات مثل إسو، وستنجهاوس، جنرال موتورز، فورد – تشيّد مصانعها وترفع العلم الأمريكى فى أنحاء المعمورة.

المعونات الخارجية

جعلت الولايات المتحدة من المعونات الخارجية أداة جديدة لتعامل دولة مؤثرة مع أمم العالم. فالإمبراطوريات السابقة كانت تغزو الدول الضعيفة طمعا فى الثروة. كما أن الإتحاد السوفييتى استولى على موارد ومصانع وإمدادات غذائية من ألمانيا ودول أوربا الشرقية بعد الحرب.

واعتمد مفهوم المعونات الخارجية على «ثراء» أمريكا، التى أصبحت الدولة الوحيدة فى العالم التى لديها الموارد الكافية التى يمكن أن تشاركها فيها أمم أخرى، كما اعتمد على صفة «الخيرية» ومساعدة الفقراء لدى الأمريكيين منذ أيام الرأسماليين الأوائل، مثل أندرو كارنجى وجون روكفلر وهنرى فورد.

وقد بدأت أمريكا سياسة المعونات الخارجية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ الرئيس روزفلت برنامج التأجير الإقراضى Lease Lend، الذى بموجبه قدمت أمريكا قروضا بحوالى ٥٠ مليار دولار لبريطانيا ومصر والصين وروسيا وغينيا الجديدة والهند وشمال إفريقيا، فى شكل مصانع ومعدات وأغذية وأسلحة، ثم تخلت عن أقساط تلك القروض.

وبعد الحرب العالمية الثانية، قادت الولايات المتحدة UNRWA وبلغت المساهمة الأمريكية فى أنشطتها ٩ مليارات دولار.

وفى عام ١٩٤٧، صدر مبدأ مونرو لمساعدة تركيا واليونان حتى لا يقع البلدان فى الفلك الشيوعى. وفى العام نفسه قدم وزير الخارجية جورج مارشال للكونجرس الخطة التى عرفت باسمه لإعادة إعمار أوربا، بما يزيد على ١٠ مليارات دولار. وفى عام ١٩٤٩، أعلن الرئيس ترومان مشروع النقطة الرابعة لتقديم المساعدات الفنية للدول الأخرى.

وقد بلغت جملة المعونات الخارجية التى قدمتها الولايات المتحدة حتى السبعينيات ١٥٠ مليار دولار، ذهب أكثر من ثلثيها خارج أوربا الغربية.

الدور الثقافى

بعد أن ظلت الولايات المتحدة لقرون، مستوردة للثقافة (أو مستعمرة ثقافية) فإن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى جعل من أمريكا دولة مصدرة للثقافة أيضا. فتطور وسائل الاتصال الحديثة من السفن إلى الطائرات وخطوط «الكابل» والتليفونات والمحطات الإذاعية والشبكات التليفزيونية، ساعد أمريكا على أن تصبح قوة ثقافية عالمية، وأن تنشر نموذجها فى العالم.

وقدمت أمريكا صورتها كدولة مزدهرة، ليس هذا فقط، بل دولة تتمتع بالديمقراطية السياسية، والحرية الدينية وحرية السفر. لقد أصبحت «الإنجليزية» من خلال القوة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا لغة العالم، بعد أن كانت بريطانيا قد نشرتها من خلال الإمبراطورية.

وبحلول الخمسينيات أصبحت الإنجليزية لغة الطيران والعلم والتجارة والدبلوماسية والثقافة الشعبية، ويتحدث بها ٣٧٠ مليون نسمة يتزايدون يوميا.

وتدفقت الكتب والمجلات تحمل أفكار الديمقراطية والحداثة إلى كل مكان فى العالم من الهند إلى جنوب إفريقيا، وغدت روايات فوكنر وهمنجواى شعبية. وبنهاية الخمسينيات ازدهرت صادرات الكتب لتتضاعف ٤ مرات عما كانت عليه خلال الحرب العالمية الثانية.

وبواسطة التسجيلات الصوتية، انتشرت الموسيقى الأمريكية خصوصا «الجاز» حول العالم، ووصلت إلى الإتحاد السوفييتى، وقدمت «هوليود» الصورة الأكثر حداثة عن أمريكا للعالم. وقدرت صادرات الأفلام الأمريكية للخارج بحوالى ٢,٥ مليار دولار. ومع بدء الإرسال التليفزيونى عام ١٩٤٨ أصبحت الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية تشاهد فى أوربا وأمريكا اللاتينية. وفى العام نفسه أُنْشِئَتْ وكالة الإعلام الأمريكية USIS لترويج صورة الولايات المتحدة فى الخارج من خلال إذاعة صوت أمريكا والنشرات المطبوعة عن الولايات المتحدة وشعبها وسياساتها.

الأحلاف العسكرية

قاومت الولايات المتحدة الإمبراطوريات الأوربية، اعتمادا على مبدأ تقرير المصير، الذى عرفته مبكرا فى أثناء الثورة الأمريكية ضد بريطانيا، وعرفته بعد ذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما أعلن الرئيس ويلسون نقاطه الأربع عشرة التى فى مقدمتها حق تقرير المصير لشعوب الإمبراطورية الألمانية، والنمساوية المجرية، والعثمانية والروسية. وبعد الحرب العالمية الثانية تضمن تصور الرئيس روزفلت لعالم ما بعد الحرب أربع حريات هى : حرية التعبير، وحرية العبادة، والحرية من العوز، والحرية من الخوف. وفى أكتوبر ١٩٤٥ حدد الرئيس ١٢ نقطة للسياسة الخارجية الأمريكية، تضمنت احترام الحدود ورفض تغييرها دون رغبة شعبية، وعدم الاعتراف بالحكومات التى تفرض من قوة خارجية.

لقد اقتضى الدور العالمى لأمريكا مقاومة الإمبريالية الأوربية. فمطالبة الولايات المتحدة بحق تقرير المصير للمستعمرات، كانت تعنى- فى اعتقاد روزفلت نفسه- إتاحة الإمكانية للتجارة الأمريكية للوصول إلى تلك المستعمرات، وبمعنى آخر، فإن تقرير المصير للمستعمرات، يعنى استبدال الإمبريالية الأوربية بالاختراق الأمريكى.

وهذا التناقض الأمريكى بين المطالبة بحق تقرير المصير والحلول محل الاستعمار الأوربى، جرى تسويغه من خلال مقولة إن أمريكا ديمقراطية وليست إمبريالية.

وتطلب الدور العالمى لأمريكا أشكالا مؤسسية فى أثناء الحرب وبعدها. ففى عام ١٩٤١، نشأ التحالف الأنجلوأمريكى بين الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب إفريقيا، كرد فعل على اجتياح هتلر لأوربا.

وفى آخر سنوات الحرب، نشأت الأمم المتحدة كإحياء لفكرة عصبة الأمم التى كان قد اقترحها الرئيس ويلسون ورفضها الكونجرس. وبعد أزمة التهديد الشيوعى لتركيا واليونان، وإحباط الرئيس ترومان من عجز الأمم المتحدة إزاء المشكلة ومواجهة الإتحاد السوفييتى، كان قيام حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩، لحماية أوربا الغربية والبحر المتوسط من النفوذ الشيوعى. واعتبرت أمريكا «الناتو» أداة لإعمال المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة حول حق الدفاع الجماعى. وفى الحقيقة أن حلف «الناتو» كان أداة/ مؤسسة عسكرية. وفى الخمسينيات مد الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس التحالفات العسكرية إلى ما بعد شمال الأطلنطى. ففى عام ١٩٥٤ نشأ حلف جنوب شرق آسيا SEATO وأعقبه حلف CENTO عام ١٩٥٥، الذى أصبح حلف بغداد عام ١٩٥٩، وهكذا طوقت الولايات المتحدة العالم بالأحلاف العسكرية فى إطار احتواء الإتحاد السوفييتى.

وبالمؤسسة العسكرية للدور العالمى، توسع الدور العسكرى لأمريكا إلى جانب التوسع اقتصاديا

وتجاريا وثقافيا، على مستوى العالم. ففى عام ١٩٤٧ وصل الجيش الأمريكى إلى اليونان لتدريب القوات الحكومية لمواجهة الاضطرابات الشيوعية. وفى عامى ١٩٤٨ و١٩٤٩ وجدت الطائرات العسكرية الأمريكية فى برلين. أما فى الشرق، فظلت قوات البحرية الأمريكية فى الصين بعد الحرب العالمية الثانية لمساعدة قوات الصين الوطنية ضد الثوار الشيوعيين، وظل الخبراء العسكريون فى الصين لحين قيام ثورة عام ١٩٤٩. إلا أنه فى عام ١٩٥٠ هاجمت القوات الشيوعية لكوريا الشمالية كوريا الجنوبية التى كانت خارج الأحلاف العسكرية الأمريكية.

واعتبر الرئيس ترومان ووزير خارجيته أشيسون «الهجوم» تهديدا للسلام ولميثاق الأمم المتحدة وللأمن الأمريكى، فكان إرسال القوات الأمريكية إلى بؤرة الصراع. وبدءا من الحرب الكورية، أصبحت الولايات المتحدة تنشر قواتها خارج حدودها (بقرار أمريكى وليس جماعيا)، كما أصبحت تنشر قواعدها العسكرية بامتداد المعمورة.

وإلى جانب محاولة السيطرة العسكرية الأمريكية عالميا، دخلت الولايات المتحدة فى سباق تسلح، بعد الحرب الكورية. وكان أن وصل عدد الرءوس النووية إلى ١٨٥٠٠ عام ١٩٦٠. كما طورت الولايات المتحدة فى منتصف الخمسينيات برنامج الصواريخ البالستية طويلة المدى.

(٥) الانـحـطـاط

ما مظاهر وأسباب انحطاط أمريكا كقوة عالمية؟

الإجابة عن هذا السؤال، يخصص لها المؤرخ الأمريكي دونالد وايت الجزأين الرابع والخامس، من كتابه «القرن الأمريكي: صعود وانحطاط الولايات المتحدة كقوة عالمية».

لقد تعرض الدور العالمى لأمريكا إلى أزمة خلال الستينيات، فمنذ عام ١٩٦٠، ثارت مشكلة الهدف القومى، فى المجلات وأعمدة وافتتاحيات الصحف والتليفزيون، وصولا إلى حملة الانتخابات الرئاسية بين المرشحين كيندى ونيكسون.

وكانت إثارة مشكلة الهدف القومى، استجابة لضعف الثقة فى قدرة أمريكا على حل المشكلات العالمية، ومول الأخوان روكفلر دراسة صدرت عام ١٩٦١، لتحديد الأهداف القومية الأمريكية، وأوضحت الدراسة أن أمريكا التى أصبحت الأمة الأقوى والديمقراطية فى عالم متفجر، تتعرض لأزمة.

وفسر مرشح الرئاسة ريتشارد نيكسون، إثارة مشكلة الهدف القومى، بأن أمريكا لم ترد الرد الكافى على التحدى الذى تمثله الشيوعية للمجتمع الحر. وفى الحق أن صعود الإتحاد السوفييتى كقوة اقتصادية وعسكرية، كان وراء إثارة مشكلة الهدف القومى، ومثلما مثل الإتحاد السوفييتى تهديدا، فإن أمريكا تعرضت لمنافسة اقتصادية من اليابان التى جعلت من جنوب شرق آسيا سوقا لها بل وتطلعت إلى السوق الأمريكية. وبتولى كيندى الرئاسة، تحدد الهدف القومى أولا فى تسريع النمو الاقتصادى للحفاظ على المركز القيادى لأمريكا فى السوق العالمية، وثانيا، فى بناء القوة النووية الأمريكية لمواجهة أى قوى معادية على أية جبهة، وليس الفارق بين كيندى ونيكسون، إلا أن الأخير كان يركز على المواجهة العسكرية أمام التحدى السوفييتى.

كيف حدث الانحطاط؟

اعتبر كيندى أن استعادة الدور العالمى لأمريكا سياسيا وعسكريا، أمر يعتمد على نمو القوة الاقتصادية الأمريكية وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات، بيد أن الأمور سارت فى اتجاه ما كان يهدف إليه نيكسون، أى التصعيد العسكرى، بل يمكن القول إن الأمور كانت تسير فى هذا الاتجاه قبل رئاسة كيندى، إذا استرجعنا أن الرئيس روزفلت فى خطبة الوداع (١٧ يناير ١٩٦١)، كان قد نبه إلى خطورة تصاعد الإنفاق العسكرى على حساب القوة الاقتصادية الأمريكية، إضافة إلى انخراط ٣ ملايين ونصف مليون أمريكى فى المؤسسة العسكرية وخلال رئاسة كيندى، كما

ذكر فى آخر خطبة له قبل اغتياله (٢٢ نوفمبر ١٩٦٣).

وتسببت أزمة الدور الأمريكى العالمى خلال الستينيات، بما رتبته من تضخم القوة العسكرية، فى إحداث انشقاقات داخل المجتمع الأمريكى وإضعاف التراضى العام، وقاد تلك الانشقاقات «اليسار الجديد» الذى عارض الوجود العالمى الأمريكى. وفى حين أن اليسار الجديد الأمريكى كما عبر عنه اوبتون سنكلير وجاك لندن وجون ريد، لم يكن ماركسيا أو مؤيدا للإتحاد السوفييتى، إلا أنه يرفض الدور الأمريكى العالمى والمؤسسة العسكرية المدافعة عنه. كما كان يرفض التوسع الأمريكى فى التجارة والاستثمار خارج أمريكا، ويعارض استخدام القوة من خلال الأحلاف والقواعد والأسلحة النووية. وقد شمل اليسار الجديد الطلاب المحتجين النشطين الذين كانوا يعتقدون أن أمريكا لا يمكن أن تكون امبراطورية وديمقراطية فى الوقت نفسه، واعتبروا أن الإمبريالية الأمريكية تفسد الديمقراطية. كما ضم اليسار الجديد، حركة الهيبيون التى كانت تبشر بالحب والسلام وجمال الزهور، إلا أن الانشقاق الأكبر داخل اليسار الجديد تمثل فى حركة الحقوق الدينية بقيادة القس مارتن لوثركنج، الذى اعتبر صراعه ضد التفرقة العنصرية جزءا من التطور العالمى، موضحا أن تصميم الزنوج الأمريكيين على الحصول على الحرية جزء من تصميم الشعوب على نيل حريتها فى كل أرجاء العالم، وأن أمريكا الدولة الأغنى والأقوى فى العالم لا يمكن أن تقود العالم إلى الحرية وهى عنصرية فى الداخل.

إن المفارقة التى تبرزها أمريكا هى أن الدور العالمى لها واجه أزمة بمجرد صعودها إلى القمة، ولكن كيف حدث انحطاط أمريكا كقوة عالمية؟

فى عام ١٩٦٤، قدم الرئيس جونسون كشف حساب عن القوة الأمريكية قائلا إن أمريكا -وقتئذ- أصبحت أقوى مما كانت عليه فى أى وقت سابق، غير أنه لم يرجع القوة الأمريكية إلى الاقتصاد أو الشخصية القومية، فقد كان يتحدث عن القوة العسكرية، وخصوصا التفوق النووى. وفى عام ١٩٧٠، أعلن الرئيس نيكسون أن أمريكا هى الأمة الأغنى والأقوى فى تاريخ العالم، وقال هنرى كسينجر مساعده للأمن القومى ثم وزير خارجيته: إن أمريكا أعظم قوة مادية فى العالم. إلا أنه بعد مرور أقل من عام، وفى أغسطس ١٩٧١، أعلن الرئيس نيكسون فى خطاب فى البيت الأبيض أن هناك مشاكل خطيرة تواجه قوة الأمة الأمريكية هي: البطالة، وانخفاض إنتاج بعض الصناعات، وتصاعد التضخم، مما يزيد من تكاليف المعيشة، وتراجع الدولار، والعجز الخطير فى ميزان المدفوعات الأمريكية مع الخارج. وفى ديسمبر ١٩٧١، نشرت «نيويورك تايمز» على صفحتها الأولى، بقلم ماكسى فرانك أن الولايات المتحدة قد لا تصبح الدولة المسيطرة فى علاقات القوة عالميا، وأن القوة الأمريكية فى انحطاط. ونشرت مجلة «لايف» عام ١٩٧١، أن النظام العالمى

لم يعد به مركز وحيد للقوة، وأن أمريكا أصبحت تواجه نقص الموارد وانحدار السمعة وضعف الدولار، لقد بدأ انحطاط أمريكا كقوة عالمية، من أبعد نقطة فى نظام الأحلاف الأمريكى، حيث حارب الفيتناميون الشماليون والفايتكونغ للسيطرة على المنطقة الجنوبية لوطنهم، بعد أن غادر الفرنسيون المستعمرة.

أى أن حرب فيتنام التى دخلها الأمريكيون مترددين فى البداية، كانت علامة انحطاط أمريكا كقوة عالمية. فالرئيسان كيندى وجونسون قادا الأمة الأمريكية إلى حرب فيتنام، رغبة فى الحفاظ على وحدة الأمة الأمريكية فى معاداة الشيوعية. ويدل مجرى الأحداث على أن الفيتناميين عندما حاربوا الفرنسيين عام ١٩٤٥، طلب الزعيم الفيتنامى «هوشى منه» مساعدة أمريكا، إلا أن الرئيس ترومان لم يستجب للطلب، كما أن الرئيس أيزنهاور قرر ألا يتدخل بالقوة العسكرية لمنع هزيمة القوات الفرنسية فى «ديان بيان فو» عام ١٩٥٤، ووافق على اتفاق جنيف لتقسيم فيتنام، ولكن الرئيس كيندى، ساند الانقلاب فى فيتنام الجنوبية، وخلال مدة رئاسته (٦٠ -١٩٦٣) زاد عدد القوات الأمريكية فى فيتنام إلى ١٧ألفاً ثم بدأت الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ فى قصف فيتنام الشمالية، وتزايد عدد القوات الأمريكية إلى ٧٥ ألفاً حتى وصل ٥١٠ آلاف عام ١٩٦٨.

ومن المفارقة أيضاً، أن الولايات المتحدة دخلت حرب فيتنام، من داخل الاتفاق أو الرضا الأمريكى العام، بأن الولايات المتحدة، قائدة الحرية، لا يمكن أن تسمح للقوات الشيوعية بالسيطرة على جزء من العالم وأن دخول الحرب يصون الاتفاق العام غير أن ما حدث هو أن الاتفاق العام تعرض لمزيد من الانشقاقات، لتصبح الحرب ليس فقط خارج أمريكا وإنما داخلها أيضاً، فقصف فيتنام الشمالية أصبح يحمل معنى الإمبريالية الأوربية، ونشطت المعارضة الراديكالية للحرب فى فيتنام، ففى منتصف الستينيات، كتب آلان جينسبرج كتابه «سقوط أمريكا» وأصبح «الهيبيون» قوة اجتماعية ضد الحرب. فهم قد نزعوا إلى اللاعنف والهروب، وبتأثير العجز والإحساس بالعار والغضب أمام الحرب والتدمير فى فيتنام، لجئوا إلى المخدرات والجنس، ومثل نشيطى اليسار، سخر الهيبيون من زعمائهم واتخذوا من ماوتسى تونغ وجيفارا وكاسترو زعماء لهم، وعارض مارتن لوثر كنج الحرب فى فيتنام ساخراً من أن الأمريكيين السود مطالبون بالحرب على بعد ٨ آلاف ميل من أجل الحرية فى جنوب شرق آسيا، بالرغم من أنهم لم يشهدوا الحرية فى جنوب غرب جورجيا وشرقى هارلم، ودعا كنج إلى استخدام اللاعنف لإحلال السلام، وتوحد اليسار الجديد مع الهيبيين مع حركة القوة المدنية مع الحركة النسائية فى تظاهرات لوقف الحرب فى فيتنام، وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ تجمع أكثر من ٥٠ ألفاً من المتظاهرين أمام البنتاجون (وزارة الدفاع).

ولكن لماذا كانت حالة عدم الرضا داخل أمريكا؟

لقد تضخمت القوة العسكرية الأمريكية، وهو الأمر الذى تسارع خلال حرب فيتنام، فزاد عدد السفن الحربية من ٨١٢ عام ١٩٦٠ إلى ٩٧٦ عام ١٩٦٨، ووصل عدد الطائرات إلى ١٥٣٢٧، وفى المجال النووى تضاعفت القدرة النووية حتى وصل عدد الرءوس النووية إلى ٣٢ ألفاً، وارتفع عدد الصواريخ البالستية من ٩٣٤ عام ١٩٦٥ إلى ١٠٥٤ عام ١٩٧٠. وكانت التكلفة الاقتصادية لتضخم القوة العسكرية تتبدى فى زيادة الإنفاق العسكرى إلى نسبة ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، إذ أصبحت الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة عام ١٩٧٠ تصل إلى ٨٣ مليار جنيه وبما يزيد على الناتج القومى لبلجيكا والسويد معاً، أو إيطاليا، وانعكست التكلفة اجتماعياً، بأن أصبح حوالى ١٠ ملايين أمريكى يعانون الجوع عام ١٩٦٩/٦٨ وحوالى ٤٠,٧٪ من الرجال البالغين غير مؤهلين -صحياً- للخدمة العسكرية وأصبح ٣٠ مليون أمريكى يعملون فى القطاع غير النامى فى المجتمع.

مظاهر الانحطاط

ولكن ما مظاهر الانحطاط الذى صاحب القوة الأمريكية؟ لقد كانت الولايات المتحدة، بنهاية الحرب العالمية الثانية، تنتج ٥٠٪ من الإنتاج العالمى، وبحلول عام ١٩٧١ هبطت النسبة إلى ٣٠٪ وبحلول السبعينيات، أيضاً، أصبحت الولايات المتحدة تستهلك من الطاقة ما يفوق استهلاك اليابان وبريطانيا وألمانيا وروسيا مجتمعة، كما أصبحت تستهلك ٥٧٪ من الغاز العالمى و٤٢٪ من الفضة و٣٥٪ من الألومنيوم، وكانت المشكلة أن أمريكا أصبحت تستهلك أكثر مما تنتج، وبما يهدد الاكتفاء الذاتى، بل أصبحت أمريكا تعتمد على الخارج فى التزود بالبترول والقصدير والبوكسيت والكوبالت والبلاتين والألماس، ولدى الحظر العربى للبترول، خلال حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية، جربت أمريكا -الأمة الأقوى والأغنى- العيش فى بيوت باردة بلا تدفئة والوقوف فى طوابير طويلة لتزويد سياراتهم بالوقود.

وكان من مظاهر الانحطاط أيضاً، أن الشخصية الأمريكية التى اتسمت بالعمل الجاد والالتزام بالنوعية، والولاء، والمهارات، والذاتية مع التعاونية، أصبحت تواجه بمنافسة من الشخصية اليابانية فى الإنتاجية والمهارة العالية والولاء، وأوضح تقرير اللجنة القومية للتعليم، أن الأمة الأمريكية التى كانت خارج المنافسة فى التجارة والصناعة والعلم والتكنولوجيا، أصبحت أمة فى خطر، بل أصبح هناك ٢٣ مليون أمريكى من الأميين.

وعلى صعيد الانحطاط الخارجى، فإن الولايات المتحدة - التى حققت بعد الحرب العالمية الثانية فائضاً ضخماً فى ميزان التجارة، ومخزوناً من الذهب يفوق بقية المخزون العالمى حتى أصبح

الدولار مقياس العملات فى العالم – تدهور وضعها الاقتصادى الخارجى.

ففى عام ١٩٧١ أصبحت أمريكا تواجه عجزاً فى الميزان التجارى للمرة الأولى منذ عام ١٨٩٣، ولم تكن خطورة عجز ميزان التجارة، تتمثل فقط فى تدهور قيمة الدولار، وإنما أيضاً فى تدهور القدرة التنافسية فى العالم. فمقابل صادرات للعالم بقيمة ٤٢ ملياراً و٧٧٠ مليون دولار، أصبحت واردات أمريكا بقيمة ٤٥,٥ مليار دولار فى عام ١٩٧١. ونتيجة لزيادة عجز ميزان التجارة وتدهور الدولار، أعلن الرئيس نيكسون فى صيف عام ١٩٧١، وقف تحويل الدولار إلى الذهب، ولم يعد الدولار قاعدة احتياطى للعملات العالمية، وخلال السبعينيات، واصل الدولار تدهوره، ثم تدهور خلال الثمانينيات إلى ١,٧ مارك وإلى ١٠٠ ين مقابل ٣,٦٥ مارك وأكثر من ٣٥٧ يناً عام ١٩٧٠. وبعد أن كانت الولايات المتحدة أكبر دائن للعالم، أصبحت بحلول عام ١٩٨٥ دولة مدينة للمرة الأولى منذ عام ١٩١٤، ثم تحولت إلى أكبر دولة مدينة فى التاريخ. إن الحساب الختامى للدور العالمى لأمريكا منذ الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات يبين أن أمريكا حققت تمويلات ضخمة من التجارة، إلا أن تلك التمويلات عجزت عن أن تواجه نفقات الدفاع والمساعدات والمنح.

ومع توسع الولايات المتحدة كقوة عالمية – الحرب الكورية، حرب فيتنام، حلف الأطلنطى، المساعدات العسكرية – اتجهت أمريكا إلى تسييل الأصول التى راكمتها، ثم اتجهت –فيما بعد– للاستدانة، وتزامن ذلك مع «انحطاط» تنافسية المجتمع الأمريكى بتدهور عوامل الإنتاج (المواد الخام، التكنولوجيا، رأس المال) كما ارتبط بتحول المجتمع الأمريكى إلى إساءة استخدام الموارد وزيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار وهبوط نوعية وكفاية الإنتاج. والمعنى أن تمويل توسع الدولار الأمريكى (الحرب) وتدهور تنافسية المجتمع والاقتصاد، كانا وراء انحطاط الولايات المتحدة كقوة عالمية. وترافق مع انحطاط القوة الأمريكية، ظهور قوى عالمية أخرى، وكما قال الرئيس نيكسون، فإنه بدلاً من أن تكون أمريكا القوة الوحيدة المسيطرة وبدلاً من وجود قوتين عظميين (أمريكا والإتحاد السوفييتى) أصبحت هناك ٥ مراكز للقوة الاقتصادية عالمياً هي: أمريكا، وغرب أوربا، واليابان، وروسيا والصين.

لقد أعقبت حرب فيتنام، جملة مشاكل، قادت لانحطاط القوة الأمريكية، وتمثلت تلك المشاكل فى الآثار السياسية للهزيمة العسكرية، وركود الاقتصاد بما أدى إلى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل البطالة، ثم تعمقت الانشقاقات فى الاتفاق العام (العقيدة الأمريكية) فأحلام الرئيس چونسون عن «المجتمع العظيم»، غاصت فى رمال حرب فيتنام، وخلفه الرئيس نيكسون الذى فقد السيطرة على الرئاسة بعد فضيحة ووترجيت، وورث عنه فورد، ثم كارتر رئاسة ضعيفة، ترددت

خلالها الولايات المتحدة فى ممارسة دور عالمى. وجاء الرئيس ريجان عام ١٩٨٠، ليحاول حشد الاتفاق العام الأمريكى وراء دور أمريكا العالمى، إلا أن الأمريكيين تخلوا عن سياسة ريجان الخارجية بعد مقتل قوات المارينز فى لبنان ثم فضيحة إيران-كونترا.

وكما أن العودة إلى «سياسة العزلة» أصبحت مستحيلة، فإن حشد الاتفاق العام وراء «الدور العالمى» لأمريكا أصبح غير ممكن. فخلال الثمانينيات، تراجعت الولايات المتحدة عن دعم المنظمات العالمية التى قادت إنشاءها بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الولايات المتحدة مدينة للأمم المتحدة واليونسكو، وهددت بسحب اعترافها بمحكمة العدل الدولية، بل إن الرئيس ريجان أعلن أن الأمم المتحدة حرة فى أن تنتقل من نيويورك إلى دولة أخرى.

وخلال حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت ١٩٩١، طلبت الولايات المتحدة - لأول مرة فى تاريخها منذ الثورة الأمريكية - مساعدات مالية وقتالية من الدول الأخرى، لكى تشن الحرب.

درس الانحطاط

الدرس الذى يستخلصه المؤرخ دونالد وايت، فى خاتمة كتاب «القرن الأمريكي: صعود وانحطاط الولايات المتحدة كقوة عالمية» أن السياسة الأمريكية حكمتها أسطورتان، أولاهما أسطورة «القرن الأمريكى» والثانية أسطورة «قرن الرجل العادى»، ولكن السلوك الأمريكى اختار أن يكون القرن العشرون هو القرن الأمريكى دون أن يكون قرن الرجل العادى.

أى أن مجرى التاريخ سار فى عكس الاتجاه الذى بشر به الرئيس روزفلت ونائبه هنرى دالاس (صاحب تعبير قرن الرجل العادى)، وهو الاتجاه الذى أراد أن تكون القوة الأمريكية العالمية اقتصادية، ديمقراطية، ثقافية، تقدم الدعم الاقتصادى والسياسى لكل الدول الصديقة، وتعتقد فى إمكان التعايش مع الإتحاد السوفييتى، أى تكون أمريكا قوة عالمية لمصلحة الرجل العادى فى أمريكا والعالم، ولكن التاريخ سار فى اتجاه آخر، هو اتجاه ترومان ودالاس الذى جعل من القوة الأمريكية العالمية قوة عسكرية نحو المواجهة العسكرية مع الإتحاد السوفييتى والحرب فى كوريا وفيتنام وتطويق العالم بالأحلاف العسكرية، فيما بات يسمى بالحرب الباردة. وتسبب توسع القوة العسكرية، فى انحطاط أمريكا اقتصادياً وأخلاقياً كقوة عالمية وداخلياً. ولو أن السلوك الأمريكى اختار أن يكون القرن العشرون قرن الرجل العادى، لكان «القرن الأمريكى»، بدلاً من أن يكون قرن صعود وانحطاط الولايات المتحدة كقوة عالمية.

الفصل الخامس

الدين والسياسة

«إن هدف التعديل الأول للدستور هو إنشاء
حائط فاصل بين الكنيسة والدولة»
توماس چيفرسون

«تأمين إسرائيل المعاصرة هو تحقيق للنبوءة التوراتية»
چيمى كارتر

(١) من الحرية الدينية إلى الأصولية المسيحية

عندما دخل المهاجرون البروتستانت الأوائل، أولى المستعمرات «نيو إنجلند»، اعتبروا أمريكا هى «أورشليم الجديدة» أو «كنعان الجديدة». وشبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين فروا من ظلم فرعون «الملك الإنجليزى جيمس الأول» وهربوا من أرض مصر «إنجلترا» بحثاً عن أرض الميعاد الجديدة».

وعندما اجتمعت وفود الولايات الثلاث عشرة فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧ للنظر فى مسودة إطار الحكم الفيدرالى، تضمنت المادة السادسة من مشروع الدستور أنه لا اختبار دينياً سيكون مطلوباً لشغل أى منصب فيدرالى ... وأنه لا اشتراط لحلف اليمين ... وأنه لا تحديد لمرجع دينى. وأرسل جيمس مادسون، الذى وضع المسودة، نسخة منها إلى چيفرسون فى باريس، ولكن چيفرسون نبه إلى خلو ديباجة الدستور من الإشارة إلى ضمان الحريات الإنسانية التى تبدأ بالحرية الدينية «بتعبير جيفرسون». وخلال عملية الحصول على الموافقة على مسودة الدستور «دولة بدولة» اكتشف مادسون أن آخرين يشاركون چيفرسون الرأى، ولذلك فإنه وعد فى حالة التصديق على الدستور، بإعداد «لائحة الحقوق» لتقدم إلى الكونجرس الجديد، وقدم مادسون اللائحة للكونجرس عام ١٧٨٩، وجرت الموافقة عام ١٨٠١ على التعديلات الدستورية العشرة، وكانت العبارة الأولى فى التعديل الأول للدستور أن الكونجرس لن يصدر أى قانون بصدد ترسيخ مؤسسة للدين أو منع ممارسته بحرية.

وقد كتب چيفرسون فى عام ١٨٠٢ «خلال فترة رئاسته الأولى» رسالة إلى جماعة من رجال الدين فى إحدى كنائس ولاية كونيتكت: إن هدف التعديل الأول فى الدستور هو «إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة». وفى الحق، إن الفصل بين الدولة والكنيسة فى التجربة الأمريكية، كما ورد فى التعديل الأول للدستور، كان جهداً لحماية الدين من الدولة وليس حماية الدولة من الدين. فالتعديل الأول للدستور، قصد به السماح بأقصى حرية للـ «متدين». لقد كان الدين هو أول موضوع لتعديل الدستور «التعديل الأول» لإبعاد الدولة عن المجال الدينى، ويبدأ نص التعديل بـ «المؤسسة» الكونجرس لينفى تدخلها فى الدين بإنشاء مؤسسة دينية أو بمنع ممارسته بحرية. ولكن الحائط الفاصل بين الدولة والكنيسة «بتعبير جيفرسون»، قد يعلو أو ينخفض. ويتوقف الأمر على مدى تدين الأمريكيين ومدى علمانية الدولة والسياسة. وتنعكس هذه الحقيقة فى أحكام

---

(١) ورد فى:

Saul K. Padover, ed., The Complete Jefferson, Seul, Salon & Pierce, 1943.

المحكمة العليا الأمريكية، باعتبارها حامية الدستور، فقد حكمت المحكمة العليا فى ١٩٢٩ و١٩٤٠ بدستورية القوانين التى أجبرت أعضاء جماعة «الكويكرز» على أداء الخدمة العسكرية والاشتراك فى العمليات الحربية، وتلك التى ألزمت جماعة «شهود يهوه» تحية العلم الأمريكى، والتى قضت بفصل كل من يرفض المشاركة فى التحية الجماعية من تلاميذ المدارس. ورفضت المحكمة دفع تلك الجماعات الدينية بأن هذه القوانين تتعارض مع الدستور فى حرية الممارسة الدينية. غير أن المحكمة العليا قد أعادت النظر فى أحكامها السابقة. فبعد حكم ١٩٢٩ بمنع الجنسية عمن لا يحملون السلاح دفاعاً عن الولايات المتحدة، حكمت المحكمة العليا عام ١٩٤٦ بأحقية الشخص التجنس بالجنسية الأمريكية وإن لم يكن راغباً فى حمل السلاح دفاعاً عن الولايات المتحدة لأسباب دينية. وفى عام ١٩٤٣ تراجعت عن حكمها بالإلزام بتحية العلم الأمريكى. أى أن المحكمة العليا استجابت للطبيعة المتدينة للشعب الأمريكى. وبالمثل فعل الرؤساء فى العقدين الأخيرين. فالرئيس كارتر، اعتبر نفسه أنه «مسيحى مولود ثانية»، وركز حملته الانتخابية عام ١٩٧٦ على القيم الدينية والتقاليد المحافظة وإعادة بناء العائلة الأمريكية على هذا الأساس. أما الرئيس ريجان فقد أقحم الدين فى السياسة أكثر من أى رئيس آخر، حتى أنه فاز على كارتر المولود ثانية مسيحياً عام ١٩٨٠، فكان –ريجان– فى حملته الانتخابية الولايات المتحدة الأمريكية، حاملاً الإنجيل معلناً أن فيه الحلول ليس فقط فى موضوعات الصلاة فى المدارس ومنع الإجهاض وتحريم الشذوذ الجنسى، بل إنه منح إعفاءات ضريبية للمدارس الدينية (١).

لقد قدمت أمريكا للحضارة الغربية خبرة الفصل بين الكنيسة والدولة، منذ إقرار اللائحة الدستورية لولاية فيرجينيا عام ١٧٧٧ «قبل الثورة الفرنسية بعقدين»، والتى لم تحدد كنيسة رسمية أو ديناً رسمياً للولايات المتحدة، وكان التعديل الأول للدستور الأمريكى عام ١٨٠١، يستهدف كما قال الرئيس توماس چيفرسون «إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة»، بيد أن الفصل بين الدين والدولة فى التجربة الأمريكية، لم يتحول يوماً إلى فصل بين الدين والمجتمع «الحياة». فأكثر من ٩٠٪ من الأمريكيين يعتقدون فى الله، وجمعت «المسيحية الأمريكية» بين الخلاص الفردى المادى والدينى أيضاً. وبرغم أن الكونجرس يفرض حائطاً بين الكنيسة والدولة فإن ذلك لم يحل دون استخدام الحكومة للرموز والطقوس الدينية. فنقرأ على الدولار عبارة «فى الله نثق»، وكانت تحية العلم خلال الحرب الباردة تتضمن عبارة «بأمر الله». وللقوات المسلحة «قسس» برتب

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن التاريخ الدينى للولايات المتحدة:

- Sydy E. Ahlstorm, A Religious History of the American People, Image Books, New York, 1975.
- Harold Bloom, The American Religion, Simon & Schuster, New York, 1992.

عسكرية تدفع أجورهم الحكومة وليس الكنيسة، وبكل مجلس من مجلسي الكونجرس مكتب قس، كما تلعب الكنائس دوراً مهماً في الجنازات الرسمية وتضيء شجرة عيد الميلاد خلف البيت الأبيض كل عام. وبين آخر ٨ رؤساء للولايات المتحدة كان هناك ثلاثة منهم اعتبروا متدينين واثنان اعتبرا نفسيهما مسيحيين ولدا ولادة ثانية. وعادة ما يظهر الرؤساء الأمريكيون بمظهر من لا يتحدون الشعور الديني لدى الأمريكيين، مثل تجنب تقديم الخمور في المناسبات الدينية، وحضور الصلوات في الكنائس.

وهكذا، فإن المسيحية في الحياة اليومية في أمريكا، توافقت مع الفردية والديمقراطية والبراجماتية لتصبح ما أطلق عليه «الدين المدني». غير أن الفهم المدني لم يمنع ظهور «الأصولية الدينية» في أمريكا. ونعني هنا بـ «الأصولية» التيار الذي يعتقد في «عصمة الكتاب المقدس» أي الأخذ بالمعنى الحرفي للإنجيل والعهد القديم. وقد أطلق على هذا التيار لدى ظهوره في سبعينيات القرن التاسع عشر تيار «اللا أدرية» أو «من لا يدرون» حتى ظهر تعبير «الأصولية» في الصحافة الأمريكية في عشرينيات القرن الحالي بمناسبة انقسام الكنائس حول نظرية دارون. واستطاع الأصوليون الإنجيليون أن يشغلوا الرأي العام بقضية جون سكوبز أحد مدرسي ولاية تنيسي الذي اخترق المنع الحكومي بتدريس نظرية دارون حول نشوء الإنسان. إلا أن الأصولية الإنجيلية ظلت غير ذات سمعة، لأنها كانت توصف بأنها ضد الحداثة وضد الإنتلجينسيا وبالتعصب(١).

وبرغم استفادتها من ظروف الكساد العظيم (١٩٢٩) إلا أن الأصولية الإنجيلية وجدت فرصتها التاريخية خلال الأربعينيات. فقد هاجم الأصوليون السياسات الاجتماعية التي اعتمدها الرئيس روزفلت لمواجهة الكساد تحت مسمى «الصفقة الجديدة». إلا أن معاداة الشيوعية هي البيئة التي جعلت من الحركة الأصولية الإنجيلية حركة شعبية. فقد نشطت الجمعية الوطنية للإنجيليين التي شكلت عام ١٩٤٢، لتضم ٢٢ مجموعة كنيسة و١٠٠ كنيسة، ودخلت في مواجهة مع المجلس الأمريكي للكنائس المسيحية. وبعد الحرب العالمية الثانية، اهتمت الجمعية الوطنية للإنجيليين بثلاث قضايا شملها برنامج الاتحاد الإنجيلي، وهي: معارضة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والڤاتيكان والتلطيف من معاداة الكاثوليكية، والهجوم على مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة، والضغط لمنع موافقة مجلس الشيوخ على منح المدارس العامة ثلاثة ملايين دولار، على أساس أن ذلك سيؤدي إلى سيطرة واشنطن على العملية التعليمية وتعليم الأجيال الصاعدة على أسس ليبرالية وعلمانية. واتخذت الجمعية الوطنية للإنجيليين، خطًّا أيديولوجيا يتفق مع الإجماع القومي على

---

(1) Louis Gasper, The Fundanemtalism Movement. The Hauge, 1963, p. 7.

معاداة الشيوعية، ولذلك اعتبرت الحركة الإنجيلية المبكرة «موالية للنظام»، كما سعت للحصول على تأييد الحكومة في الحصول على موجات بث إذاعي ديني مستقل. وكونت الجمعية الوطنية للإنجيليين ما سمى «اتحاد المذيعيين الدينيين» والذى ضم ١٥٠ من الوعاظ الإذاعيين، وبدأ المؤتمر السنوى فى واشنطن عام ١٩٥٦ ثم أصبح يعقد صلوات إفطار مع الكونجرس، وأحياناً ما كان الرئيس الأمريكى بنفسه يحضر المؤتمر السنوى. ونجح الإنجيليون فى الضغط على لجنة الاتصالات الفيدرالية والتى أعلنت عن تغيير فى سياستها عام ١٩٦٠، وبموجب ذلك التغيير أصبح للإذاعات الدينية حق شراء أى وقت من البث الإذاعى بدلاً من نظام الحصة السابق. وبذلك تمكن اتحاد المذيعيين الدينيين «الإنجيلى» من شراء أوقات البث على الشبكات المحلية. ثم اتجه المذيعون الإنجيليون إلى برامج استعراض الكلام Talk Show التى بدأتها شبكة بات روبرتسون مع بداية الستينيات.

وإلى جانب البث الإذاعى والتليفزيونى، أسس الإنجيليون إرساليات للتبشير مثل منظمة «شبان المسيح» للتبشير بين شباب أمريكا الشمالية، ولتدريب جيل تال من الإذاعيين للعمل على الموجات القصيرة وراء البحار. وكان أحد «شبان المسيح» القس بيلى جراهام، الذى جذبت شعبيته الملايين فى المدن الرئيسية من لوس أنجلوس إلى نيويورك حتى أن مجلة «تايم» خصصت له غلاف عدد ٢٥ أكتوبر ١٩٥٤ باعتباره «الإنجيلى الجديد».

وكان ضمن مصادر قوة الحركة الإنجيلية الصحافة الإنجيلية مثل مجلة الاقتصادات المسيحية «كريستيان إيكونوميكس Christian Economics التى تأسست عام ١٩٥٠، للدعوة للحرية الاقتصادية والرأسمالية. كما تأسست عام ١٩٥٦ مجلة المسيحية اليوم «كريستيانتى توداى Christianity Today» وكتب مؤسسها بيلى جراهام فى أول افتتاحية أن رسالة المسيحية اليوم هى تطبيق وحى الكتاب المقدس فى كل المسائل الاجتماعية المعاصرة واستحضار معانى الرسالة الإنجيلية فى كل جوانب الحياة. وفى إطار العداء للشيوعية خلال الستينيات اعتبرت الحركة الإنجيلية الأصولية حركة شعبية، ونظمت الجمعية الوطنية للإنجيليين برامج لمعاداة الشيوعية فى الكنائس الأعضاء بالجمعية التى أصبحت تضم ٤١ مجموعة كنيسة وتخدم ١٠ ملايين من البروتستانت وقتئذ. وبتركيز الإنجيلية الأصولية على معاداة الشيوعية وحركة الحقوق المدنية كان التضامن بين اليمين المسيحى واليمين السياسى «الحزب الجمهورى» كما ظهر –على استحياء– فى الحملة الانتخابية الرئاسية للمرشح بارى جولد ووتر عام ١٩٦٤، إلا أن أجندة اليمين المسيحى ركزت حتى منتصف السبعينيات على مسائل قيم العائلة ومعارضة الإجهاض والشذوذ

الجنسى[1]. لقد كانت برامج ومحطات البث التليفزيونى الإنجيلى التى أطلق عليها «الكنائس المرئية» وسيلة حشد للجمهور وأداة لتوفير التمويل من خلال اتحاد الوعاظ الدينيين. وبعد أن كانت منظمة شبان المسيح للتبشير – والتى كان يقودها القس بيلى جراهام– هى الأنشط داخل الحركة الأصولية الإنجيلية فإن برامج المذيعين الوعاظ الإنجيليين أمدت الحركة بزعامات جديدة. فظهر جيرى فالويل فى برنامج «ساعة من إنجيل زمان». وجيمى سواجارت فى الحملة الصليبية الأسبوعية، وبات روبرتسون «نادى السبعمائة»، وجيمس روبنسون «حديث جيمس روبنسون»، وبول كراوتش «لنمجد الرب». وأسست الزعامات الجديدة تنظيمات أصولية إنجيلية مثل «الأغلبية الأخلاقية» و«رعوية المغامرة الكبرى» و«منظمة مايك إيفانز» و«التجمع المحافظ» و«السفارة المسيحية الدولية» و«الكونجرس المسيحى الوطنى».

وكشفت استطلاعات جالوب أن حوالى ٧٠ مليوناً من الأمريكيين يشاهدون الشبكات التليفزيونية الإنجيلية «الكنائس المرئية» التى بلغ عددها ١٠٤ محطة تليفزيونية، إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية بنظام الشفرة «الكابل». وفى إطار ذلك الإحياء الإنجيلى تزايد عدد دور النشر المسيحية إلى ١٣٠٠ دار نشر متخصصة فى العناوين المسيحية، إضافة إلى ٧ آلاف مكتبة لتوزيع الكتب المسيحية وتقدر مبيعاتها بحوالى ٣ مليارات دولار سنويا[2]. ونشأت صناعة للموسيقى المسيحية تشمل موسيقى البوب والروك والراب والميتال، وتقدر مبيعاتها بحوالى مليار دولار سنوياً، كما انتشرت الدوريات الإنجيلية مثل أسبوعية «المسيحية اليوم»، و«أسبوعية العالم» و«شهرية الوعاظ» إضافة إلى «الأشياء الجديدة» و«الأبوية المسيحية» و«التاريخ المسيحى» إلى جانب دوريات للرياضة والموسيقى ورعاية الكلاب على الطريقة الإنجيلية. ومع الإحياء الإنجيلى أصبحت هناك ٢٠ ألف مدرسة مسيحية ابتدائية وثانوية وألف كلية للتعليم بعد الثانوى. ودخل الإحياء الإنجيلى إلى السوق بمنتجات «مسيحية» مثل قمصان الـ تى شيرت والقبعات وأدوات المطبخ ولوازم الرحلات وبرمجيات الكمبيوتر[3]..

واستفادت الأصولية من الثورة التكنولوجية، حيث نشهد الآن على الإنترنت «المسيحية على الخط». كما أصبحت الكنائس المختلفة لها خطوط على الشبكة الدولية. وبهذا الزخم، قرر الأصوليون الإنجيليون دخول «الحلبة السياسية» بعد أن جربوا ذلك فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٤. ويعتبر عام ١٩٧٦ عام الإنجيليين بدخولهم «السياسية التصويتية» بدعم المرشح الرئاسى

(1) Sara Diamond, Road to Dominion: Right-Wing Movements and Political Power in the United States, The Gulford Press, New York, 1995
(2) U.S. News & World Report, March 13, 1995.
(3) The America Enterprise, Nov., Dec. 1995.

الديمقراطى جيمى كارتر والذى اعتبر نفسه «مسيحياً ولد ثانية». وبعد معارضة كارتر لصدور تشريع لمنع الإجهاض نشط اليمين الإنجيلى على المستوى المحلى بدلاً من المستوى القومى لدعم المرشحين للكونجرس ومقاعد حكام الولايات، وتكونت شبكة قومية تحت مسمى «الأغلبية الأخلاقية» عام ١٩٧٩ لحشد ٣ ملايين ناخب لانتخابات عام ١٩٨٠. وبالفعل أصبح الإنجيليون قوة تصويتية مؤثرة فى فوز الرئيس ريجان وبعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل جيسى هيلمز وأورى هاتش فى انتخابات عام ١٩٨٠. واختار ريجان عدداً من النشطاء من الإنجيليين لمراكز هامة فى الإدارة. كما دعم بعض أعضاء الكونجرس أجندة الإنجيليين التشريعية فى الكونجرس لمنع الإجهاض والسماح بالصلاة فى المدارس، إلا أن سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس حالت دون مرور تلك التشريعات. ولذلك اتخذ اليمين الإنجيلى تكتيكات جديدة مثل الاستخدام المتزايد للمظاهرات واللجوء للعنف تجاه عيادات الإجهاض، إلى جانب الاستمرار فى زيادة قدرته التصويتية لدعم مرشحى الرئاسة والكونجرس. وعندما فشل فى دفع القس بات روبرتسون للفوز بترشيح الحزب الجمهورى تحول اليمين الإنجيلى إلى دعم المرشح جورج بوش فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٨، حيث صوت ٨٠٪ من الإنجيليين لبوش. ومع بداية التسعينيات أصبح الائتلاف المسيحى بزعامة روبرتسون، قلب اليمين المسيحى، ودخل فى تحالف مباشر مع الحزب الجمهورى، وليكون ما سمى الائتلاف اليمينى المسيحى.

لقد شهدت السياسة الأمريكية مع انتخابات عام ١٩٩٢، ما أصبح يعرف بمسمى «حزب الله» وهو تعبير أطلقته مجلة «كريستيان سينشرى» على الإنجيليين والجمهوريين اليمينيين. فالأصوليون ومن اعتبروا أنفسهم ولدوا ثانية شكلوا ١٧٪ من القاعدة التصويتية و٢٥٪ من القاعدة المؤيدة للرئيس بوش .. غير أنه بفوز المرشح الديمقراطى بيل كلينتون بالرئاسة فى انتخابات ١٩٩٢، تحولت حركة اليمين المسيحى للسيطرة على الكونجرس. وكشف استطلاع شمل اللجنة القومية للحزب الجمهورى عام ١٩٩٣، عن سيطرة أجندة اليمين المسيحى على أعضائها، حيث أيد ٩٢٪ الصلاة فى المدارس، وعارض ٩٣٪ الشذوذ الجنسى، ورفض ٨٤٪ استخدام الأموال الفيدرالية فى المدارس[1]. وفى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس عام ١٩٩٤، سيطر الجمهوريون على مجلسى الكونجرس للمرة الأولى، منذ ما يزيد عن ٤٠ عاماً. وأصبح الإنجيليون حكام ولايات وأعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وذلك ما تكرر فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس وحكام الولايات عام ١٩٩٦. وهكذا، أصبحت الأصولية الإنجيلية قوة محركة فى النظام السياسى الأمريكى، وبما أهلها لدور مؤثر فى السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية.

---

(1) National Review, April 4, 1994.

(٢) الحرية الدينية ولعبة أمريكا المزدوجة (*)

عندما أصبحت الدولة العثمانية رجل أوربا المريض، فرضت عليها روسيا معاهدة ١٨٥٣ ، ليصبح لها حق حماية رعايا السلطان من الأرثوذكس. وبعدها تعاهدت فرنسا وبريطانيا والنمسا مع الدولة العثمانية على «الخط الهمايونى» وصلح باريس لإقرار حقوق المسيحيين فى الأراضى العثمانية. ومثلما اقتسمت بريطانيا وفرنسا قيادة النظام العالمى بعد الحرب العالمية الأولى، تنافستا أيضاً على التدخل لحماية المسيحيين فى المشرق العربى الإسلامى. ولئن كانت الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية قوة عظمى، إلا أن الإتحاد السوفييتى نازعها قيادة النظام العالمى خلال حقبة الحرب الباردة. وبانهيار الإتحاد السوفييتى أصبحت أمريكا القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وصاحبة السلطان المطلق. وهى المرة الأولى فى تاريخ البشرية التى تحدث فيها هذه الظاهرة، كما يقول بول مارى دى لاغورس فى كتابه «آخر الإمبراطوريات». وكان المشرق العربى (الإسلامى)، أول ميدان لحروب الإمبراطورية الأمريكية البازغة، لطرد دولة عربية إسلامية (العراق) من أراضى دولة جارة شقيقة (الكويت). غير أن حرب الخليج الثانية كانت آخر مناسبة احتاجت فيها أمريكا للمجتمع الدولى (ممثلاً فى الأمم المتحدة)، لتوفير تغطية قانونية تمكنها من التدخل من أجل مصالحها. بل أصبحت أمريكا تتطلع إلى إدارة الكرة الأرضية، حسب معاييرها ولتحقيق مصالحها، من دون إبداء اهتمام كبير بالمجتمع الدولى ومنظماته. بل إن المنظمات الدولية القديمة والمستحدثة غيرت أهدافها لتواكب الخطة الأمريكية وأصبحت تبشر بالخطاب الأمريكى عن حرية التجارة والديمقراطية وحقوق الإنسان. والآن تتحرك واشنطن على أساس أن التشريع الأمريكى يجب أن يطبق أيضاً خارج الولايات المتحدة، كما حدث مع قانون «بيرتون-هيلمز» الذى استهدف تشديد الحصار على كوبا، وقانون «داماتو» القاضى بفرض عقوبات اقتصادية على الشركات المتعاملة مع كل من إيران وليبيا. ومن العجب، أن ذلك يحدث فى الوقت الذى ترفع فيه واشنطن خطاباً أيديولوجياً عن حرية التجارة والعولمة واقتصاد السوق. غير أن حرية التجارة تصبح غير ذات معنى عندما تتعارض مع المصالح الأمريكية، بل إن التهديد بالعقوبات الاقتصادية يشهر ضد أقرب الحلفاء كما حدث مع اليابان.

احتاج تطبيق التشريع الأمريكى خارج الولايات المتحدة إلى ذريعة دائمة ومقبولة داخلياً، كانت هى الشيوعية فى حال كوبا، والإرهاب فى حال كل من إيران وليبيا، ثم أصبحت الذريعة الحاضرة دائما هى الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتحت هذه الذريعة، عرض على الكونجرس الأمريكى مشروع قانون لحماية «الحرية الدينية»، باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً. وبنى

(*) الحياة ١٦ / ٩ / ١٩٩٧

التشريع على تقرير من ٣٠ صفحة تحت عنوان «الاضطهاد الديني» أشرف عليه السيناتور جو ليبرمان، اعتبر أن المسيحيين يتعرضون للاضطهاد من دول عدة، من بينها مصر. ويرى ليبرمان أن الكونجرس لديه التزام موحد للتحرك ضد التمييز الديني أينما يجده.

والحق أن تقرير ليبرمان جاء ضمن حملة مكثفة تحت عنوان «الدفاع عن حقوق المسيحيين ضد الاضطهاد»، شملت مقالات إم. إيه روزنتال في «نيويورك تايمز»، إضافة إلى مشروع رئيس مجلس مدينة نيويورك بيتر فالوني وعمدتها رادولف جولياني بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع ١٥ دولة، بزعم أنها تضطهد المسيحيين. ثم صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالحرية الدينية في ٧٨ دولة، ليؤكد أن هذه الحرية «أولوية» للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وعممت وزارة الخارجية الأمريكية تعليمات على مختلف بعثاتها الدبلوماسية تقضي بأن تعير اهتماماً أكبر للحرية الدينية. إلى ذلك، شكلت الإدارة الأمريكية لجنة خاصة تعنى بشئون الحرية الدينية، برئاسة وكيل الخارجية لشئون الديمقراطية وحقوق الإنسان «ون شاتاك» بهدف جمع المعلومات والبحث مع الحكومات والمؤسسات في قضية الاضطهاد الديني. وعلى صعيد عملي، ستحدد اللجنة الأمريكية (الحكومية) للكونجرس الدول التي تمارس الاضطهاد الديني. وهي الدول التي ستتعرض للعقوبات الاقتصادية. هنا ستجد الإدارة الأمريكية، نفسها في مواجهة مع عدد غير قليل من الدول، وتحت ضغط من الشركات والبنوك الأمريكية التي ستتعرض مصالحها للضرر.

وفي حين أن الدول المستهدفة ستعتبر التشريع تدخلاً سافراً في شئونها الداخلية وعودة إلى عصور الاستعمار بل والحروب الصليبية، فإن جماعات مسيحية ترفض مثل ذلك التدخل، وذلك ما عبر عنه البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط الأرثوذكس في قوله «إن الولايات المتحدة لا يجب أبداً أن تطلق علينا أقلية لأننا جزء من النسيج الوطني المصري». والأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة هي آخر من يجوز له أن يتحدث عن الاضطهاد. فإلى جانب التمييز العنصري على أساس عرقي، وكما يقول جان بيير فيشو، فإن التمييز هناك ليس بعيداً عن الدين أيضاً، طالما توجد كنيستان معمدانيتان، إحداهما سوداء والثانية بيضاء، وطالما أن «المورمون» لم يقتنعوا أبداً بأن الزنوج مثل البيض هم أبناء الله. ويعني كل ذلك، أن التشريع الأمريكي لن يطبق إلا بطريقة انتقائية لخدمة المصالح الأمريكية. وكل مدافع عن حقوق الإنسان، والحرية الدينية ضمنها، لن يتفاءل كثيراً أمام ازدواجية أمريكا التي تضحي بالقيم على صخرة المصالح. ولعله سيصدم بأن الدول، التي تمارس التمييز الديني، ستطلق صرخات الخصوصية الثقافية والحضارية ومقاومة التدخل الأجنبي، للتغطية على تعصبها. وستبقى المسئولية على كاهل المدافعين عن حقوق الإنسان، في إشاعة ثقافة مدنية حديثة في مجتمعاتهم تعلي قيمة المواطنة وحرية العبادة والإخاء الإنساني. أما الذين يحرقهم شوق الخلاص الأمريكي، فسرعان ما سيكتشفون أن تدخل أمريكا من أجل الحرية الدينية قد يشعل الفتنة الطائفية.

(٣) وحدتنا الوطنية... والحملة الصهيونية (*)

عندما يرتضى مجتمع ما الدخول إلى عالم «الكوكبية»، فإنه يصبح فى مهب أفكار ومؤسسات الكوكبية «العولمة». فلا يمكنه تجاهل أفكار مثل حقوق الإنسان والأقليات وحماية البيئة وحرية التجارة واقتصاد السوق، بل يفرض عليه تدخل مؤسسات العولمة بدءاً بمنظمات حقوق الإنسان ومروراً بصندوق النقد والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وانتهاء بالكونجرس والبيت الأبيض فى الولايات المتحدة باعتبارها قائدة نظام العولمة. وفى حالة كهذه، وبحجة أن أحداً لا يمكنه أن يرفض أفكار العولمة، تتدخل مؤسسات العولمة تحت ستار أنها تفرض قيم العالم الجديد التى هى قيم العالم الغربى. وإن اختلفت معها المجتمعات غير الغربية.

وتحت ستار العولمة، بأفكارها ومؤسساتها، فجرت إسرائيل موضوع الأقباط فى مصر، ضمن حملة صهيونية أكبر اتخذت عنوان «الدفاع عن حقوق المسيحيين فى العالم العربى والإسلامى». هذه الحملة، تعددت أدواتها وساحاتها، من الكتابة فى الصحف الكبرى مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست، إلى تنظيم المؤتمرات، ثم عقد جلسات استماع والدفع بتشريعات أمام الكونجرس الأمريكى. ففى مقال كتبه إيه. إم. روزنتال فى نيويورك تايمز (١٩٩٧/٤/٢٧)، بدأ بأن عدد المسيحيين فى القدس، انخفض من ٣٠ ألفاً عام ١٩٤٨ إلى ٨ آلاف حالياً، يتعرضون للاضطهاد كل يوم. ثم أشار إلى تصريح مرشد جماعة الإخوان المسلمين المحظورة مصطفى مشهور عن فرض جزية على الأقباط فى مصر. واستشهد بحديث للقس كيث رودريك من الائتلاف الأمريكى لحقوق الإنسان قال فيه: إن الحكومة المصرية خلقت وضعاً من التحامل والكره تجاه الأقلية المسيحية وسمحت بأن يصبح الأقباط صمام أمان للمتطرفين الإسلاميين.

وفى مقال ثان فى نيويورك تايمز (١٩٩٧/٥/١٣) -أيضاً- طالب الأمريكيين بالعمل على دعم مشروع القرار، الذى سيتقدم به السيناتور آرلين سبيكتر، لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الدول التى تضطهد المسيحيين وتعذبهم ومنها ٨ دول عربية وإسلامية.

وفى مقال ثالث (١٩٩٧/٦/١٥) هاجم روزنتال من يعارضون مشروع رئيس مجلس نيويورك بيتر فالونى وعمدتها رادولف جوليان بمقاطعة الشركات التى تتعامل مع ١٥ دولة بزعم أنها تضطهد المسيحيين، معتبراً أن مصالح «البيزنس» تعمى الأمريكيين عن حقائق الاضطهاد الدينى.

وشملت الحملة الصهيونية، أيضاً، مؤتمراً عقد فى واشنطن تحت عنوان «أثر الأسلمة على

(*) الأهرام ٢٦ / ٧ / ١٩٩٧

العلاقات الدولية وحقوق الإنسان». وشارك فى المؤتمر ستيفن أمرسون التليفزيونى الأمريكى المتعصب، صاحب الفيلم التسجيلى الشهير المقزز والمعادى للإسلام «الجهاد فى أمريكا». كما شاركت فيه الباحثة اليهودية المتعصبة نيناشيا مؤلفة كتاب «فى عرين الأسد» حول وضع المسيحيين فى مصر والسودان وإيران والسعودية وباكستان باعتبارها الدول الأكثر اضطهاداً للمسيحيين، وباعتبار الإسلام كالشيوعية فى اضطهاد المسيحيين. وامتدت الحملة الإسرائيلية، كذلك، إلى الكونجرس، حيث عقدت جلسات استماع لأنصار إسرائيل للإدلاء بدلوهم فى الاضطهاد العربى الإسلامى للمسيحيين، وتقديم مشروعات قوانين لقطع المساعدات الاقتصادية عن دول من بينها مصر. وانتهت الحملة الصهيونية، أخيراً، لتنشط فى بعض أوساط المسيحيين العرب والأقباط المصريين، بترويج أنهم ليسوا عرباً وأن العرب المسلمين يذبحون أقرانهم.

لقد شهد العقد الأخير ترابطاً بين الدولة العبرية والائتلاف اليمينى المسيحى الأمريكى، الذى يتبنى أصولية مسيحية أقرب ما تكون إلى الأصولية اليهودية حول عودة اليهود إلى فلسطين وحق إسرائيل فى القدس وفى إعادة بناء الهيكل فوق قبة الصخرة قبل المجيء الثانى للمسيح. وقد التقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لدى زيارته لأمريكا فى أبريل الماضى، مع ممثلى الائتلاف اليمينى المسيحى «حزام التوراة المسيحى» سيراً على سنة سلفه الليكودى مناحم بيجن. ومن عجب، أن هناك تناقضاً بين المسيحية الأمريكية البروتستانتينية، واليهودية. فالتفسير المسيحى البروتستانتى لتنبؤات العهد القديم تتضمن أن اليهود سيعودون إلى فلسطين ثم يصبحون مسيحيين، حتى وإن مات منهم كثيرون فى معركة «هرمجدون» الفاصلة ولم يبق منهم إلا ١٤٤ ألفاً مع المجيء الثانى للمسيح ليشملهم الخلاص فى الألف عام السعيدة. لذلك، منعت إسرائيل التبشير المسيحى واعتناق اليهود للمسيحية، إلا أنه جرى حل هذا التناقض، بتأجيله لما بعد عودة اليهود إلى القدس وبناء الهيكل، أى الوصول إلى تحقيق النبوءة التوراتية بعودة اليهود إلى القدس. إن الصهيونية قد نجحت فى تهويد المسيحية البروتستانتنية. وبعد صراع طويل مع الكنيسة الكاثوليكية، نجحت الصهيونية فى دفع الفاتيكان إلى إعلان تبرئة اليهود من صلب المسيح وإصدار حكم بوجوب إنهاء تعاليم العار والاحتقار لليهود، خلال المجمع المسكونى الثانى عام ١٩٦٥. ثم اعترف الفاتيكان بإسرائيل وأقام علاقات دبلوماسية معها. ولأن الكنيسة القبطية تقود الكنائس غير البروتستانتية الأمريكية، فى الاعتراف بحقوق المسلمين فى القدس، تهدف الحملة الصهيونية إلى استغلال الورقة القبطية لإقناع المسيحيين الأمريكيين والأقباط بأنه لا يمكن تسليم القدس للمسلمين المتعصبين الذين يضطهدون المسيحيين فى بلادهم، وأن إسرائيل هى الوحيدة التى ستؤمن وصولهم إلى القدس. لقد كان المسيحيون العرب، رواد فكرة القومية العربية كمشروع مناهض للقومية

اليهودية، كما وقفت الكنيسة المصرية ضد التطبيع مع إسرائيل، وضد أن تكون القدس إسرائيلية، وتحاول إسرائيل بحملتها إثبات أنها المدافع عن حقوق المسيحيين العرب فى مواجهة المسلمين العرب.

وترى إسرائيل أن حسم قضية القدس قد اقترب أوانه. ولذلك فإنها بحملتها تستهدف تأمين الدعم المسيحى الأمريكى والعالمى لسيطرتها على القدس، كعاصمة أبدية لإسرائيل، وإضعاف الموقف العربى-الإسلامى بخصوص قضية القدس.

وإذا كانت إسرائيل فى حملتها، توظف خطاب العولمة حول حقوق الإنسان والأقليات، يصبح علينا، وبمنطق الخطاب نفسه، كشف الحملة الإسرائيلية وتوصيل صور التعايش فى الدول العربية والإسلامية لمن لا يعلم، وأهمها أن اليهود عندما طردوا من الأندلس عام ١٤٩٢، لم يجدوا إلا دول الإمبراطورية العثمانية ملاذاً لهم، وأن الاضطهاد الغربى لليهود دفع ثمنه العرب، ويتوجب على شيوخنا وقسسنا ومثقفينا، كشف مزاعم وأكاذيب إسرائيل لمن لا يصدق. ومن الخطورة بمكان، أن تحمل الكنيسة مسئولية تصرفات بعض أقباط المهجر. والأهم من ذلك، ألا ننصرف إلى شتم الكونجرس ومنظمات حقوق الإنسان، وأن نبتعد عن فكرة أن نأخذ من «العولمة» جوانبها الاقتصادية فقط وإنما نأخذ بأفكارها ومؤسساتها أيضاً. فماذا يمنعنا من مناقشة موضوع بناء دور العبادة للمسلمين والمسيحيين؟ وماذا يحظر نقاش الحقوق المدنية للمواطنين! ولماذا نصر على ذكر دين المواطن فى بطاقته الشخصية وجواز سفره؟ وبالتأكيد، إننا إذا ناقشنا تلك المسائل وغيرها، سنتوصل إلى حلول تعضد وحدتنا الوطنية، دون انزعاج، من أن يتناولها الكونجرس أو جهة أخرى. وبما يجعلنا نفوت الفرصة على الحملة الصهيونية.

(٤) أقباط مصر يصدّون حملة جينجريش «الصليبية» (*)

أما جينجريش فهو رئيس مجلس النواب الأمريكى. وقد صعد إلى منصبه هذا، بدعم الائتلاف المسيحى الأمريكى، وهو الدعم الذى أدى إلى سيطرة الحزب الجمهورى فى انتخابات عام ١٩٩٤ على الكونجرس للمرة الأولى منذ ٤٥ عاماً. ويتبنى الائتلاف المسيحى الأمريكى بتحالفه مع اليمين الجمهورى فى الكونجرس، دعوى أن أمريكا «أمة مسيحية»، وأن الأخلاق «اليهودية-المسيحية» ينبغى أن تشكل نظام القيم فى المجتمع الأمريكى. ولذلك فإن التحالف اليمينى المسيحى فى أمريكا يدعو إلى مراجعة مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، وإلى إقامة الصلاة فى المدارس وتحريم الإجهاض .. وخارجياً، يتجه اليمين المسيحى الأمريكى إلى اعتبار «الدين» إحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، أو بمعنى آخر أداة للتدخل الأمريكى فى تشكيل سياسات الدول، تحت راية حماية «حرية الاعتقاد الدينى» أو مكافحة «التمييز الدينى». وفى جلسة استماع للكونجرس وقف جينجريش ليقول: إن مكافحة التمييز الدينى ستكون من أولويات مهام الكونجرس الأمريكى. وفى اليوم ذاته، استقبل فى مكتبه بالكونجرس قادة التنظيمات المسيحية الأمريكية، ومنهم رئيس الائتلاف المسيحى. وكانت المناسبة، مناقشة التشريع المقترح من عضو مجلس النواب عن ولاية فيرجينيا فرانك وولف وسيناتور ولاية بنسلفانيا آرلين سبيكتير، بفرض عقوبات على دول منها مصر، بزعم أنها تمارس التمييز ضد المسيحيين. ولم تكن مفاجأة أن يدعم الائتلاف المسيحى، الذى يضم عشرات ملايين الأمريكيين، التشريع المقترح، إلا أن المفاجأة جاءت من الأقباط المصريين... ففى خطاب مفتوح، وجهه المجلس الوطنى لكنائس المسيح (أكبر تنظيم للكنائس الأمريكية)، إلى لجنة العلاقات الدولية فى مجلس النواب، جاء فيه أنه تلقى رسائل من الأقباط المصريين، رافضة لتشريع وولف-سبيكتير. وأوردت رسائل الأقباط المصريين للمجلس الوطنى للكنائس الأمريكية أن الأمريكيين يجب ألا يفرضوا مثلهم على الآخرين، وأنهم (أى الأمريكيين) لابد أن يأخذوا فى الاعتبار اختلاف القيم الثقافية.

واعتماداً على موقف الكنيسة القبطية المصرية، الذى يعد موقفاً وطنياً يضاف إلى رصيدها الوطنى، كان رد مجلس الكنائس الأمريكى، بأن أمريكا لا يمكن أن تتخذ موقفا ضد رغبة من تعتبرهم «مضطهدين» واتساقاً مع ذلك، أرسل ممثل الكنيسة الكاثوليكية شهادة مكتوبة للجنة العلاقات الدولية، قال فيها: إن فرض العقوبات يمكن أن يؤذى المسيحيين ضمن مجمل شعوب الدول التى ستفرض عليها. وكانت المفاجأة الكبرى، أن الإدارة الأمريكية، أعلنت معارضتها

(*) الأهرام ١٦ / ٩ / ١٩٩٧

التشريع المقترح على لسان مساعد وزيرالخارجية الأمريكى لحقوق الإنسان جون شاتلوك، بقوله أمام لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب، إن التشريع المقترح قد يضر أكثر مما ينفع. ففرض العقوبات قد يثير ثائرة الأصوليين الإسلاميين، ويضر بالعلاقات الثنائية بين أمريكا ودول حليفة لها، كما يهدد التسويات الإقليمية مثل التسوية السلمية فى الشرق الأوسط. وهكذا، صد أقباط مصر حملة جينجريش «الصليبية» برفضهم التدخل الأمريكى تحت ستار حماية المسيحيين، لأنها دعوى استعمارية سلكها من قبل المستعمر البريطانى.

(٥) المزايدة الأمريكية على حماية المسيحيين! (*)

«طريق إلى النصر»..

ذلك كان شعار المؤتمر السنوى لمنظمة «الائتلاف المسيحى» الأصولية الأمريكية، الذى عقد فى أتلانتا الأسبوع الماضى. وفى الوقت ذاته، وفى واشنطن عاود الكونجرس الأمريكى جلسات الاستماع حول قانون «الحرية من الاضطهاد الدينى» لفرض عقوبات على الدول التى ترى أمريكا أنها تمارس الاضطهاد الدينى. وبعد ذلك بأيام، كان آل جور نائب الرئيس الأمريكى فى زيارة إلى موسكو، ليبحث مع الرئيس الروسى يلتسين ورئيس حكومته تشيرنوميردين «قانون الأديان فى روسيا»، واعتراض أمريكا وإسرائيل على تزويد روسيا لإيران بأسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ. وربما لا يكون هناك ترتيب زمنى مسبق يربط بين الأحداث الثلاثة، إلا أن تواترها يطرح قضية البعد الدينى فى السياسة الخارجية الأمريكية. لقد حشد مؤتمر الائتلاف المسيحى، فى أتلانتا، صقور اليمين الأمريكى مثل رئيس مجلس النواب نيوت جينجريش والمرشحين الجمهوريين لانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ وهم ستيف فوربس ولامر ألكسندر وآلان كيز، بالإضافة إلى المرشح الرئاسى فى انتخابات ١٩٨٨ مؤسس الائتلاف المسيحى القس بات روبرتسون. وهذا الأخير بدأ ظهوره على المسرح السياسى الأمريكى من خلال البرامج والمحطات التليفزيونية الدينية، التى أطلق عليها «الكنائس المرئية»، واشتهر ببرنامجه التبشيرى «نادى السبعمائة» الذى اجتذب ملايين الأمريكيين الإنجيليين، ثم قام بتأسيس «اتحاد المبشرين الإذاعيين الإنجيليين»، وعندما فشل فى الفوز بترشيح الحزب الجمهورى لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨، أسس «منظمة الائتلاف المسيحى» التى دخلت فى تحالف مع اليمين فى الحزب الجمهورى، لتكوين ما يسمى «الائتلاف اليمينى المسيحى» الذى سيطر على مجلسى الكونجرس فى انتخابات التجديد النصفى عامى ١٩٩٤ و١٩٩٦.

وتنطلق منظمة «الائتلاف المسيحى الإنجيلية الأصولية» من مبدأ «عصمة الكتاب المقدس» أى الأخذ بالمعنى الحرفى لجزئى الكتاب المقدس: العهد القديم، والإنجيل. ولذلك فإن «الأچندة» الأصولية للمنظمة تتضمن مراجعة مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، وهو المبدأ الذى أرساه التعديل الأول للدستور الأمريكى، والضغط من أجل إصدار تشريعات للسماح بالصلاة فى المدارس ومنع الإجهاض والعودة إلى القيم الدينية. بيد أن أخطر ما فى الأجندة الأصولية الإنجيلية، هو الاعتقاد فى النبوءات التوراتية حول نهاية العالم وإحلال مملكة جديدة مع المجيء الثانى للمسيح (معركة هرمجدون) وضرورة تجميع اليهود فى الأرض المقدسة قبل عودة المسيح.

(*) الأهرام ٢٩ / ٩ / ١٩٩٧

وقد أعرب مؤسس منظمة الائتلاف المسيحى روبرتسون عن صهيونيته بقوله: إن الله يقف إلى جانب إسرائيل وليس إلى جانب العرب الإرهابيين... إن الله يبارك أمريكا لأنها تدعم إسرائيل. ولذلك بارك روبرتسون الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، والعدوان الأمريكى على ليبيا ١٩٨٦ والعراق ١٩٩١، وشارك فى عملية تهجير يهود أثيوبيا (الفلاشا) إلى إسرائيل. وفى مؤتمر أتلانتا، قبل أيام، وبمناسبة اختيار دون هولد (الوزير السابق فى إدارة ريجان) رئيساً جديداً لمنظمة الائتلاف المسيحى، قال روبرتسون: لقد آن الأوان لتنظيف البيت الأبيض، كما أننا لن نسمح لليبراليين بالسيطرة على الكونجرس فى انتخابات ١٩٩٨. أى أن الائتلاف المسيحى يسعى للسيطرة على البيت الأبيض والكونجرس معاً.. أما الرئيس الجديد للائتلاف دون هولد، فقد أطلق صرخات وصيحات أن أمريكا «أمة مسيحية»، ودعا إلى تخصيص المعونة الأمريكية لحماية المسيحيين (المضطهدين) فى الدول التى تتلقى المعونة. وأعاد رئيس مجلس النواب نيوت جينجريش على مسامع حضور مؤتمر الائتلاف المسيحى، قوله بأن مكافحة التمييز الدينى ستكون من أولويات مهام الكونجرس. وكان أن وجه مؤتمر «الائتلاف المسيحى» باسم ٢٥ مليون أمريكى، رسالة إلى الكونجرس يعلن فيها دعمه للتشريع المقترح بفرض عقوبات على الدول التى يرى الكونجرس أنها تمارس «الاضطهاد الدينى» ضد المسيحيين.

بيد أن خطورة حملة منظمة الائتلاف المسيحى الأصولية الإنجيلية، تتمثل فى أنه رغم أن أعضاء ومؤيدى الائتلاف لا يشكلون إلا نسبة ١٠٪ من الأمريكيين، إلا أنهم يتحكمون فى ٣٠٪ من القاعدة التصويتية الأمريكية، وذلك ما يفسر محاولات المرشحين المحتملين للرئاسة والكونجرس وحكام الولايات لاسترضاء الائتلاف المسيحى والخضوع لابتزازه. ولذلك نجد الكونجرس، تحت ضغط الائتلاف المسيحى يدفع بالتشريع الذى اقترحه عضو مجلس النواب (عن فيرجينيا) فرانك وولف والسناتور آرلين سبيكتر (عن بنسلفانيا)، والذى يستهدف فرض عقوبات على روسيا، والصين، والدول الإسلامية بزعم أنها تضطهد المسيحيين. ومن عجب، أن سبيكتر يهودى ليبرالى، وكان يهاجم الائتلاف المسيحى من قبل، إلا أنه يسعى لاسترضاء الإنجيليين للترشيح للرئاسة عام ٢٠٠٠، وكان طبيعيا أن يزايد عليه جينجريش رئيس مجلس النواب فى دعم التشريع المقترح.

أما فى موسكو فإن آل جور الذى يسعى لترشيح نفسه هو الآخر للرئاسة عام ٢٠٠٠، كان يمارس الضغط على الحكومة الروسية لتعديل مشروع قانون الأديان.

واستبق كل أولئك الرئيس كلينتون بتشكيل لجنة خاصة تعنى بشئون الحرية الدينية برئاسة وكيل وزاة الخارجية، بهدف جمع المعلومات والبحث مع الحكومات والمؤسسات فى قضية الاضطهاد الدينى، غير أن كلينتون يعارض الآن مشروع القانون المقترح أمام الكونجرس بعد أن

حمى وطيس حرب المزايدات بين السياسيين الأمريكيين باسم الدين. إضافة إلى أن التشريع المقترح ينقل مسئولية حماية المسيحيين من وزارة الخارجية إلى البيت الأبيض، أى أن الرئيس سيصبح مسئولا أمام الكونجرس مباشرة. وإذا ما انتهت تلك الحرب بانتصار الائتلاف المسيحى، فسيكون على أمريكا -كما تريد- أن تدير العالم وفق قيمها ومصالحها، ليصبح العالم إزاء صدام أديان وليس صدام حضارات فقط، كما تنبأ هانتنجتون.

(٦) «أصولية أمريكا».. والاضطهاد الدينى (*)

عندما وصف المؤرخ الأمريكى «مايكل كامن» الشعب الأمريكى بأنه «شعب التناقض» وعندما وصف هنرى كسينجر السياسة الأمريكية بالازدواجية، فإنهما قد أصابا الحقيقة، فأمريكا خرجت منها نقاط ويلسون الأربعة عشرة حول تقرير المصير ومعاداة الاستعمار ثم سياسة روزفلت وإنشاء الأمم المتحدة وخطة مارشال ونشر حقوق الإنسان عالمياً. وهى أمريكا نفسها التى مارست «التطهير العرقى» و«الإبادة» ضد الهنود الحمر، واغتصبت ربع مساحتها من المكسيك، وقتلت ١٠٠ ألف فى الفلبين وأكثر منهم فى فيتنام، واستخدمت القنبلة النووية ضد اليابان، وأمريكا التى تتحدث عن «الحرية من الاضطهاد الدينى» هى آخر من يجوز له أن يتحدث عن الاضطهاد، فإلى جانب التمييز العنصرى على أساس عرقى -وكما يقول المفكر الفرنسى جان بيير فيشو- فإن التمييز هناك ليس بعيداً عن الدين أيضاً، مادامت هناك كنيستان معمدانيتان، إحداهما للسود والثانية للبيض، ومادام «المورمون» لم يقتنعوا أبداً بأن الزنوج مثل البيض، هم أبناء الله، والآن تتحرك أمريكا على أساس أن التشريع الأمريكى يجب أن يطبق أيضاً خارج الولايات المتحدة، كما حدث مع قانون «بيرتون-هلمز»، الذى استهدف تشديد الحصار على كوبا، وقانون «داماتو» القاضى بفرض عقوبات اقتصادية على الشركات المتعاملة مع كل من إيران وليبيا. والغريب أن ذلك يحدث فى الوقت الذى ترفع فيه واشنطن خطاباً أيديولوجياً عن حرية التجارة. وقد احتاج تطبيق التشريع الأمريكى خارج الولايات المتحدة إلى ذريعة دائمة ومقبولة داخلياً وأصبحت الذريعة الحاضرة هى الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، وتحت هذه الذريعة يناقش الكونجرس مشروع قانون «الحرية من الاضطهاد الدينى» باعتبار الحرية الدينية حقاً من حقوق الإنسان. ويستهدف مشروع القانون الذى اقترحه عضو مجلس النواب فرانك وولف «عن فيرجينيا» والسيناتور آرلين سبيكتر «عن بنسلفانيا» فرض عقوبات على عدد من الدول من بينها مصر بزعم أنها تضطهد المسيحيين.

وفى الحق أن تشريع وولف-سبيكتر جاء ضمن «حملة صليبية-صهيونية» تعددت أدواتها وساحاتها، وبدأت الحملة فى ٢٧ أبريل من العام الماضى بمقال كتبه الأمريكى «الليكودى» إيه إم روزنتال فى صحيفة نيويورك تايمز عن اضطهاد المسيحيين فى مصر، ودول عربية وإسلامية أخرى. وتلاه بمقالين فى الصحيفة نفسها، مبشراً بتشريعات قادمة بعقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد ٨ دول عربية وإسلامية منها مصر، بزعم أنها تضطهد المسيحيين. وأعقب مقالات روزنتال مؤتمر عقد فى واشنطن تحت عنوان «أثر الأسلمة على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان» وشارك فى المؤتمر

(*) الأهرام ٤ / ٤ / ١٩٩٨

«ستيفن أمرسون» التليفزيونى الأمريكى المتعصب، صاحب الفيلم التسجيلى الشهير المقزز والمعادى للإسلام «الجهاد فى أمريكا» كما شاركت فيه الباحثة اليهودية المتعصبة نيناشيا مؤلفة كتاب «فى عرين الأسد» حول وضع المسيحيين فى مصر وإيران والسودان والسعودية وباكستان التى تزعم أنها تضطهد المسيحيين.

وفى تلك الأثناء تقدم بيتر فالونى رئيس المجلس البلدى لمدينة نيويورك بمشروع قرار يقضى بمقاطعة الشركات التى يثبت أنها تتعامل مع الدول التى وصفها بأنها «تضطهد» المسيحيين، ثم صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالحرية الدينية فى ٧٨ دولة، ليؤكد أن هذه «الحرية» أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية. وطلبت وزارة الخارجية من بعثاتها الدبلوماسية فى الخارج أن تعير اهتماما أكبر للحرية الدينية، ثم شكل «البيت الأبيض» لجنة خاصة تعنى بشئون الحرية الدينية برئاسة وكيل الخارجية لشئون الديمقراطية وحقوق الإنسان جون شاتاك. وعقدت لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب جلسات استماع لمناقشة اضطهاد المسيحيين فى الدول الإسلامية. واستعرضت اللجنة تقريراً من ٣٠ صفحة تحت عنوان «الاضطهاد الدينى» أشرف عليه السيناتور «جو ليبرمان» الذى دعا الكونجرس إلى التحرك ضد التمييز الدينى. واستغلت المناسبة قلة من أقباط المهجر المتشددين بدعم من اللوبى الصهيونى، لترفع إلى لجنة مجلس النواب تقارير عن اضطهاد الأقباط فى مصر، وتطالب بقطع المعونة الأمريكية عن مصر «وإنقاذ» الأقباط من «الأخطار» التى يتعرضون لها، وحملت تلك التقارير أسماء هيئات مثل «الاتحاد العالمى للأقباط» و«الهيئة القبطية» و«مجلس مسيحيى الشرق الأوسط»، وانتهت الحملة الصليبية بتقديم تشريع للكونجرس تحت مسمى «الحرية من الاضطهاد الدينى» أو مشروع قانون «وولف-سبيكتر».

ومن المفارقات أن الجماعات التى تدّعى أمريكا أن التشريع يهدف لحمايتها ترفض مثل ذلك التدخل، وعبر عن ذلك البابا شنودة بطريرك الأقباط الأرثوذكس بقوله: إن الولايات المتحدة يجب ألا تطلق علينا صفة «أقلية» لأننا جزء من النسيج الوطنى المصرى. وفى سبتمبر الماضى وجه المجلس الوطنى لكنائس المسيح «أكبر تنظيم للكنائس الأمريكية» خطاباً مفتوحاً إلى لجنة العلاقات الدولية فى مجلس النواب، جاء فيه أنه تلقى رسائل من الأقباط المصريين ترفض قانون وولف-سبيكتر. وأوردت رسائل الأقباط المصريين للمجلس الوطنى للكنائس الأمريكية أن الأمريكيين يجب ألا يفرضوا مثلهم على الآخرين، وأنهم «أى الأمريكيين» لابد أن يأخذوا فى الاعتبار اختلاف القيم الثقافية. واعتماداً على موقف الكنيسة القبطية المصرية كان رد مجلس الكنائس الأمريكية بأن أمريكا لا يمكن أن تتخذ موقفاً ضد رغبة من تعتقد أنهم مضطهدون. كما أرسل ممثل الكنيسة الكاثوليكية شهادة مكتوبة للجنة العلاقات الدولية، قال فيها إن فرض العقوبات يمكن أن يؤذى

المسيحيين ضمن مجمل شعوب الدول التى ستفرض عليها. وعندما دعا الرئيس مبارك وفد مجلس كنائس نيويورك لزيارة مصر، للتحرى عن اضطهاد الأقباط، تضمن تقرير الوفد أن الشعب المصرى بكل طوائفه يفضل أن يعالج مشاكله بنفسه، وكشعب مصرى واحد، دون تمييز بين مسلم وقبطى. وخلال مقابلة الوفد للبابا شنودة، أكد البابا أن الحوار بين الأقباط والمسلمين يجب أن يجرى داخل مصر لا خارجها، وأن «القلة المتشددة من أقباط المهجر» يجب أن تمتنع عن التحدث مع الجهات الأجنبية بالنيابة عن الأقباط فى الداخل. وبالرغم من كل ذلك فإن موافقة الكونجرس على تشريع «وولف–سبيكتر» أصبحت وشيكة، بعد أن وافقت عليه لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب، والسبب أن التشريع أصبح مجال مزايدة من الائتلاف اليمينى المسيحى الذى سيطر على الكونجرس ومن اللوبى الصهيونى. ويتكون الائتلاف اليمينى المسيحى من منظمة الائتلاف المسيحى الإنجيلية الأصولية التى أسسها القس بات روبرتسون ودخلت فى تحالف مع اليمين السياسى فى الحزب الجمهورى.

وفى ١٣ سبتمبر –وخلال المؤتمر السنوى لمنظمة الائتلاف المسيحى– أطلق رئيسها الجديد دون هولد صرخات وصيحات أن «أمريكا أمة مسيحية» ودعا إلى تخصيص المعونة الأمريكية لحماية المسيحيين «المضطهدين» فى الدول التى تتلقى هذه المعونة. وفى المؤتمر ذاته أعاد رئيس مجلس النواب نيوت جينجريش على مسامع الحضور قوله إن مكافحة التمييز الدينى ستكون من أولويات مهام الكونجرس، وانتهى المؤتمر بتوجيه رسالة باسم ٢٥ مليون أمريكى «مؤيدى الائتلاف المسيحى» إلى الكونجرس يعلن فيها دعمه لتشريع «وولف–سبيكتر».

وتتبدى خطورة الائتلاف المسيحى فى الحياة السياسية الأمريكية فى أنه يستطيع حشد ٣٠٪ من القاعدة التصويتية من جانب، وفى تحالفه مع اللوبى الصهيونى من جانب آخر. وذلك ما يفسر محاولات المرشحين المحتملين للرئاسة أو الكونجرس لاسترضاء الائتلاف المسيحى.

ومن الناحية العملية، فإن اللجنة الأمريكية «التابعة للبيت الأبيض» سترفع إلى الكونجرس تقارير عن الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى، تمهيداً لفرض عقوبات عليها. هنا ستجد الإدارة الأمريكية نفسها فى مواجهة مع الشركات والبنوك الأمريكية التى ستتعرض مصالحها للخطر بسبب العقوبات، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الدول المستهدفة ستعتبر تطبيق التشريع الأمريكى تدخلاً استعماريا فى شئونها الداخلية، علاوة على أن التدخل الأمريكى قد يشعل صراعات دينية فى تلك الدول وضد أمريكا ذاتها، ويعنى ذلك من الناحية العملية أن التشريع الأمريكى لن يطبق إلا بطريقة انتقائية أو لخدمة مصالح أمريكية. ومرة أخرى نجدنا أمام ازدواجية أمريكا!

(٧) مصالحة بين الڤاتيكان وأورشليم... أو: مسيحية-صهيونية صاعدة! (*)

كانت الكنيسة الكاثوليكية، قبل عهد الإصلاح الديني، تأخذ بالتفسير اللاهوتي (المجازي) وليس التفسير الحرفي للتوراة. فالفقرات الواردة في التوراة، والتي تشير إلى عودة اليهود إلى الأراضي المقدسة، كانت الكنيسة تعتقد بأنها لا تنطبق على اليهود بل على الكنيسة المسيحية مجازاً. أما اليهود فإنهم، طبقاً للعقيدة الرسمية، اقترفوا إثماً فطردهم الله من فلسطين إلى منفاهم في بابل. وعندما أنكروا أن يسوع هو المسيح المنتظر نفاهم الله ثانية، وبذلك انتهى وجود ما يسمى «الأمة اليهودية» إلى الأبد.

تلك كانت فكرة De civitate dei كما وضعها القديس أوغسطين في القرن الخامس الميلادي، والتي مثلت العقيدة المسيحية الكاثوليكية حتى القرن السادس عشر. وعلى أساسها كانت فترة العصور الوسطى تميل إلى الفصل بين اليهود المعاصرين والعبرانيين القدامى.

ووفقاً للعقيدة الكاثوليكية، اعتبرت فلسطين الوطن المقدس الذي أورثه المسيح لأتباعه المسيحيين، وكانت القدس هي مدينة العهد الجديد المقدسة وليست «صهيون» اليهودية. وظل الأمر كذلك حتى العام ٥٩٠ حين أصبح عرش البابا جريجوري مركز السلطة المسيحية وأصبحت روما المدينة المقدسة، ولم تعد القدس محور الاهتمام المسيحي إلا مع احتلال الأتراك المسلمين لها في القرن الحادي عشر. وكانت الحملات الصليبية لاستردادها من الكفرة سواء أكانوا يهوداً أم مسلمين! وزاد العداء المسيحي لليهود إلى أشده إبان الحملات الصليبية، حتى أن المؤرخة باربرا توخمان في كتابها «الكتاب المقدس والسيف» والمؤرخ فردريك هير في كتابه «عالم العصور الوسطى» يشيران إلى أن المحاربين الصليبيين المسيحيين هم أول من بدأ المذابح اليهودية وهم في طريقهم إلى فلسطين. وبعد الاسترداد المسيحي (الكاثوليكي) للأندلس، في نهاية القرن الخامس عشر، جرى طرد اليهود مع المسلمين من إسبانيا. وأقام الإسبان محاكم تفتيش لليهود المتسترين وراء اعتناق المسيحية (يهود المارانو).

بيد أنه مع حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، في أوربا، تولدت وجهة نظر جديدة عن الماضي والحاضر اليهودي، حتى إنها (حركة الإصلاح الديني) وصفت بأنها بعث «عبري أو يهودي». فقد تنكرت حركة الإصلاح البروتستانتي للاعتقاد الكاثوليكي حول اليهود، وروّجت لفكرة أن اليهود أمة مختارة مفضلة.

وأصبح العهد القديم المرجع الأعلى للاعتقاد البروتستانتي، ومصدر المسيحية النقي الثابت، وجزءاً من طقوس العبادات والصلوات في الكنائس، وكتاباً للتاريخ عن الأراضي المقدسة والأنبياء

(*) الحياة ٢٩ / ٣ / ١٩٩٨

والنبوات المتعلقة بنهاية الزمان والعصر الألفى السعيد مع المجيء الثانى للمسيح. ويعتبر مارتن لوثر، كمؤسس وزعيم لحركة الإصلاح الدينى، مسئولاً إلى حد بعيد عن هذا التطور.

وضع لوثر عام ١٥٢٣ كتابه «المسيح ولد يهودياً»، والذى أعيد طبعه سبع مرات فى العام نفسه، وشرح فيه المواقف المؤيدة لليهودية، ودان اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية لليهود محتجاً بأن المسيحيين واليهود ينحدرون من أصل واحد، وقال فيه: «إن الروح القدس شاءت أن تنزل كل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم. إن اليهود هم أبناء الله ونحن الضيوف والغرباء، وعلينا أن نرضى بأن نكون كالكلاب التى تأكل ما يتساقط من فتات مائدة أسيادها، تماماً كالمرأة الكنعانية».

وكان لوثر كنصير متحمس لبولس يؤمن بأن نبوءة التوراة حول إنقاذ كل إسرائيل كأمة ستتحقق، وكان يلوم البابوية (الكاثوليكية) لتحريفها المسيحية وصدها بذلك اليهود عن اعتناقها.

كان هدف لوثر النهائى هو تحويل اليهود إلى البروتستانتية، ولكنهم بدلاً من أن يرتدوا إلى المسيحية كانوا يجمعون الأنصار لتهويد المسيحية. ولذلك نجده ينقلب على اليهود ويعبر عن كرهه لهم فى كتابه «ما يتعلق باليهود وأكاذيبهم» الذى وضعه عام ١٥٤٤، وطالب فيه بطردهم من إنجلترا، بقوله: «من ذا الذى يحول دون اليهود وعودتهم إلى أراضيهم فى يهودا... لا أحد. إنا سنزودهم بكل ما يحتاجون لرحلتهم، لا لشيء إلا لنتخلص منهم، إنهم عبء ثقيل علينا وهم بلاء وجودنا».

ومع ذلك، فإن حركة الإصلاح الدينى التى أطلقها لوثر مثلت ثورة على الاعتقاد الكاثوليكى، وبشرت بعهد جديد من التسامح المسيحى-اليهودى. وبعد انفصال الملك هنرى الثامن عن روما، اقتحمت حركة الإصلاح الدينى بريطانيا وتمركزت فيها بالأمر الملكى الذى أصدره عام ١٥٣٨، ليحل هنرى الثامن محل بابا روما رئيساً أعلى لكنيسة إنجلترا. وما لبث اللاهوت البروتستانتى تجاه اليهود أن انتشر فى شمال أوربا، ثم انتقل إلى العالم الجديد (أمريكا)، بما تضمنه من الاعتقاد بالتفسير الحرفى للنبوءات التوراتية وبالإحياء القومى لشعب اليهود. وتحول الاعتقاد البروتستانتى بالإحياء القومى لليهود وقيام مملكة إسرائيل قبل المجيء الثانى للمسيح، إلى حركة سياسية «مسيحية صهيونية» سبقت الحركة اليهودية-الصهيونية فى الدعوة إلى قيام وطن لليهود فى فلسطين. فالمؤتمر الصهيونى فى بازل سبقه بنحو ٦٠ عاماً المقال الشهير للورد شافتسبرى «دولة وآمال اليهود» فى صحيفة «كوارترلى ريفيو» بل إن شافتسبرى كان واضع الشعار «وطن من دون شعب لشعب من دون وطن»، الذى حولته الصهيونية (اليهودية) فى ما بعد إلى «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».

وفى الولايات المتحدة كتب الممول والقس البروتستانتى ويليام بلاكستون، عام ١٨٧٨ كتابه «يسوع آت»، وقاد حملة مسيحية-صهيونية من أجل أن تدعم أمريكا عودة اليهود إلى فلسطين، حتى كان المؤتمر الصهيونى (اليهودى) فى بازل عام ١٨٩٧.

مع ذلك، ظل التناقض واضحاً بين الحركة الصهيونية (اليهودية) والعقيدة الكاثوليكية بمركزها الدينى فى الڤاتيكان. وأكد ذلك البابا بيوس العاشر فى لقائه مع الزعيم الصهيونى هرتزل عام ١٩٠٤ حين أعلن معارضة الكنيسة الكاثوليكية لوعد بلفور عام ١٩١٧ وموقفها المعارض للهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وبعد الحرب العالمية الثانية، غضت الكنيسة الطرف عن المحارق النازية واضطهاد اليهود، فى الوقت الذى تعاطف فيه بعض الكاثوليك مع اليهود والفكرة الصهيونية. كما أيد الڤاتيكان مسألة تدويل القدس وفق الخطة التى أقرتها الأمم المتحدة بقرار التقسيم عام ١٩٤٧، ووقف موقف الحياد من قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، فلم تصدر الكنيسة اعترافاً كما لم تصدر إدانة بخصوص قيام الدولة اليهودية. غير أن تحولاً كان قد بدأ تجاه التقارب بين الڤاتيكان وإسرائيل منذ عام ١٩٥٦ مع التحول القومى والاشتراكى فى العالم العربى، تمثل فى التركيز على التراث اليهودى-المسيحى. وشهد عام ١٩٦٠ اعتذار البابا يوحنا بولس الثالث عشر عن دور الكنيسة الكاثوليكية فى نشر معاداة السامية. غير أن المجمع المسكونى الثانى عام ١٩٦٥ كان نقطة فارقة فى علاقة الڤاتيكان باليهود والدولة اليهودية، إذ أكد أن الدين المسيحى نشأ فى جو يهودى، وأن النبى موسى وسائر الأنبياء اليهود بدءوا بإيمان مسيحى، كما أكد براءة اليهود من دم المسيح!

ولئن كانت حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للأراضى العربية منعا الڤاتيكان من الاعتراف الرسمى بإسرائيل، إلا أنه كان هناك «اعتراف واقعى» بالدولة اليهودية من خلال الاجتماع بممثليها ومبعوثيها، مع التأكيد على تدويل القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وجاء اعتلاء البابا يوحنا بولس الثانى لسدة العرش البابوى ليدفع بالعلاقة بين الڤاتيكان واليهود واليهودية فى اتجاه تمتين التراث اليهو-مسيحى، وتأكيد تبرئة اليهود من خطيئة قتل المسيح وصلبه وتعذيبه، بل والتأكيد على الأصل اليهودى ليسوع المسيح. وكان ذلك مضمون الوثيقة التى أقرها الڤاتيكان عام ١٩٨٥.

ومع انطلاق التسوية السلمية بين إسرائيل والعرب، بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١، تم الاتفاق الإسرائيلى-الفلسطينى عام ١٩٩٣، وجاء اعتراف الڤاتيكان بالدولة اليهودية.

وبدا أن الڤاتيكان يعد استراتيجية مصالحة تاريخية بين الكنيسة الكاثوليكية واليهود واليهودية. فبتوصية من البابا يوحنا بولس الثانى، نظم الڤاتيكان مؤتمراً بين ٣٠ أكتوبر و٢ نوفمبر ١٩٩٧،

لمناقشة وثيقة رسمية عنوانها «جذور معاداة اليهودية فى الوسط المسيحى» شارك فيه ٦٠ من رجال اللاهوت المسيحى.

ودعا مؤتمر ١٩٩٧ لمراجعة وتعديل بعض النصوص الدينية فى العهد الجديد، وتعديل إنجيلى متى وبولس لإنصاف اليهود. كما أكد المؤتمر على أن المسيحيين واليهود يتقاسمون الاعتقاد بالإله «يهوه» (الإله اليهودى) وبأن المسيح والحواريين ولدوا يهوداً.

وفى ختام أعمال المؤتمر وجه البابا كلمة اعتبر فيها أن المقاومة المسيحية ضد النازية لم تكن بالشكل المطلوب الذى كانت تنتظره الإنسانية. ودعا إلى تنظيف «الذاكرة المسيحية» من الكتابات الظالمة للشعب العبرانى. وكان المؤتمر، كما قال البابا، تمهيداً لفتح جديد فى العلاقة المسيحية-اليهودية نحو الشراكة بينهما.

وفى هذا السياق تمثل الوثيقة التى أصدرها الفاتيكان فى السادس عشر من مارس ١٩٩٨ إحدى حلقات المصالحة بين الفاتيكان وأورشليم تنفيذاً للوعد الذى قطعه البابا، قبل عقد من الزمن، للمنظمات اليهودية، بإصدار وثيقة تراجع الماضى اليهودى-المسيحى.

وفى واقع الأمر فإن وثيقة الفاتيكان التى حملت عنوان «نتذكر: تأمل فى المحرقة» تجاوزت الهولوكست إلى تاريخ العداء الكاثوليكى-اليهودى، وفرقت بين معاداة السامية ومعاداة اليهودية.

فالمحرقة -كما تقول الوثيقة- صنيعة معاداة السامية، ومعاداة السامية صنيعة نظام عصرى يتسم بوثنية جديدة وليست صنيعة الكنيسة. أما معاداة اليهودية فقد شارك مسيحيون فى مسئولية نشرها. وهنا يبرئ الفاتيكان نفسه من المحرقة، وإن اعتذر عن عدم القيام بما يكفى لحماية اليهود منها، واعتبر أن المسيحيين يتحملون واجباً أخلاقياً لضمان ألا تتكرر أبداً.

لقد رغب الإسرائيليون واليهود المتشددون فى أن يدين الفاتيكان البابا بيوس الثانى عشر الذى يتهمونه بالتعاطف مع النازية وغض البصر عن جرائمها.

أما الفاتيكان فقد قصد من الوثيقة أن تكون وثيقة اعتذار وصفح من اليهود عن العداء الكاثوليكى التاريخى لليهود واليهودية. وللجانبين اليهودى والكاثوليكى، فإن أهمية الوثيقة تتبدى فى اعتذار الفاتيكان عن العداء، لليهودية واليهود بعد ٣٣ عاماً من المجمع المسكونى الثانى الذى أكد براءة اليهود من دم المسيح، وأن يسوع المسيح هو من عداد الأنبياء اليهود.

إن ذلك معناه لإسرائيل وللحركة الصهيونية مباركة الكاثوليك لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ودعم الدولة اليهودية.

فهل تشهد بداية الألفية الثالثة نهاية الصراع اليهودى-الكاثوليكى؟

إن البابا يوحنا بولس الثانى المولود فى بولندا، بلد الكاثوليكية الثانى وبلد معاداة السامية الأول،

أمر بوضع استراتيجية للمصالحة اليهودية-الكاثوليكية فى مؤتمر الڤاتيكان العام ١٩٩٧ . وتقرر أن تستعد الكنيسة الكاثوليكية للألفية الثالثة بمؤتمر خلال العام الجارى (١٩٩٨) للبحث فى مسألة محاكم التفتيش فى القرون الوسطى، ومؤتمر فى العام ١٩٩٩ لاستيعاب قرار المجمع المسكونى الثانى الذى عقد العام ١٩٦٥ حول «التراث اليهو-مسيحى».

ويقوم مفهوم التراث اليهو-مسيحى على تشارك اليهودية والمسيحية فى «الكتاب المقدس»، فهما تعتبران ديانتى الكتاب المقدس، والتشارك فى مؤازرة «الوصايا العشر»، والاعتقاد بأن المخلص يسوع المسيح ولد كيهودى.

وهو مفهوم جدير بالاحترام، إلا أنه كما حدث مع البروتستانتية، وتحولت إلى مسيحية-صهيونية سخرت فى خدمة تأكيد شرعية الدولة اليهودية واحتلالها للقدس والأراضى العربية، وبذلك يتحول مفهوم «اليهو-مسيحية» إلى مفهوم علمانى لمباركة الدعوة الصهيونية (اليهودية) بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين.

ومن سخريات القدر أن الدعوى الصهيونية قد رفضها البابا بيوس العاشر العام ١٩٠٤ على رغم عرض هرتزل عليه أن يتحول اليهود إلى المسيحية بعد إقامة اسرائيل، حسبما روت روث بلاو فى مذكراتها التى تمثل عنوان «يهود... لا صهاينة».

إنه ما من أحد يعترض على مصالحة تاريخية يهودية-كاثوليكية إلا المتطرفون والمعادون للسامية وأنصار المحارق. ولكننا لا نريدها مسيحية-صهيونية جديدة تتنكر لحقوق المسلمين والمسيحيين فى القدس والدولة الفلسطينية.

(٨) التأثير اليهودى: نحو تفسير ثقافى للانحياز الأمريكى إلى إسرائيل

لقد درج العرب على تفسير الانحياز الأمريكى لإسرائيل بتأثير اللوبى اليهودى، ولكن هذا التفسير يستبعد حالات الضغط الأمريكى على الدولة اليهودية، كما حدث خلال إدارة الرئيس بوش لإرغام حكومة شامير، لوقف بناء المستوطنات والمشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، ومثلما حدث من قبل عندما تصدى الرئيس روزفلت لإسرائيل للانسحاب من مصر عام ١٩٥٦، كما يستبعد تفسير اللوبى اليهودى التباينات الإسرائيلية، مثلما حدث فى حرب الخليج ١٩٩١، وكذلك شحنات السلاح التى وردتها أمريكا لعدد من الدول العربية برغم معارضة إسرائيل.

إن تفسير اللوبى اليهودى، قد يبرر الدعم الأمريكى لإسرائيل، وتردد البيت الأبيض، فى أحيان كثيرة، فى التدخل فى تسوية النزاع العربى-الإسرائيلى، وتعذر الضغوط على إسرائيل إلا فى لحظات حرجة، ولكن اللوبى اليهودى وحده لا يفسر الانحياز الأمريكى لإسرائيل إذا أخذنا فى الاعتبار القدرة الإسرائيلية، وهى قدرة مزدوجة، تتمثل فى توحيد اللوبى خلف الحكومات الإسرائيلية «أى لمصلحة إسرائيل» من جانب، ومن جانب آخر، قدرة إسرائيل كقوة إقليمية «مقابل ضعف العرب» فى تحقيق المصالح الأمريكية وربطها بالمصالح الإسرائيلية. وهنا يتضخم تأثير اللوبى اليهودى بفعل القدرة الإسرائيلية والقدرة الأمريكية «كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية».

إن تفسير ضخامة تأثير اللوبى اليهودى، ومن ثم الانحياز الأمريكى لإسرائيل يجد أساسه فى مقولة التراث اليهودى المسيحى، والتى ترجمت فى النهاية إلى توافق القيم الإسرائيلية الأمريكية.

لقد قال كيرك فودريس حاكم ولاية مسيسبى «جمهورى» بعد انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢، إن أمريكا أمة مسيحية، ورد عليه كارول كامبل حاكم كارولينا الجنوبية «جمهورى»، مؤكداً على أهمية التراث اليهودى-المسيحى، واضطر الحزب الجمهورى -فيما بعد- أن يصدر «تصحيحاً» لتصريح فودريس.

وثمة أوجه تماثل بين المسيحية واليهودية، أجدرها بالملاحظة، أنهما تشتركان فى «الكتاب المقدس» ولذلك تسميان ديانتى الكتاب المقدس، كما تشارك الديانتان فى «الوصايا العشر». ويعتقد المسيحيون الأمريكيون أن المخلص يسوع المسيح ولد كيهودى. وفى حين أن البروتستانتية مثلت ثورة من جهة إلغائها وصايا الكنيسة الكاثوليكية، وتأكيدها على أن الفرد هو الوصى على عقله وروحه، والمسئول عن نفسه وعن خلاصه الشخصى دينياً، إلا أنها من جهة أخرى جذرت التراث اليهودى-المسيحى.

فحكايات العهد القديم باتت زاداً يومياً للعقل البروتستانتى، وحتى المسيح «يسوع الناصرى»

لم يعد المسيح بن مريم ورأس الديانة التى انتمى إليها أولئك المؤمنون، بل مجرد نبى آخر من عديد الأنبياء اليهود، كما تقول المؤرخة اليهودية «باربرا توخمان» فى كتابها «الكتاب المقدس والسيف»[1].

وتدلنا توخمان على أن عودة اليهود كأمة إلى فلسطين، تمثل عصب الإيمان البروتستانتى المبنى على العهد القديم. إذ إن نبوءات العهد القديم تتضمن أن اليهود سوف يعودون إلى فلسطين ثم يصبحون مسيحيين حتى وإن مات منهم كثيرون فى معركة «هرمجدون» الفاصلة، ولم يبق منهم إلا ١٤٤ ألفاً مع المجيء الثانى للمسيح، ليشملهم «الخلاص» فى الألف عام السعيدة.

ولأن البروتستانتية التطهرية «الإنجيلية» تمثل أهم مكونات الثقافة الشعبية الأمريكية كان الاعتقاد بأن المجيء الثانى للمسيح مرتبط بإنشاء الدولة اليهودية. فى هذا السياق، سبق أمريكيون مسيحيون مؤتمر بازل الصهيونى اليهودى (١٨٩٧) فى المطالبة بوطن قومى لليهود فى فلسطين. ففى ١٨٧٨، كتب «ويليام بلاكستون» الممول والصناعى الأمريكى كتابه «يسوع آت» وقال فيه: «طبقاً لتوزيع الله أرضه على الأمم تظل فلسطين وطن اليهود، وإن الدول الكبرى التى أعطت بلغاريا للبلغار وصربيا للصرب، يجب عليها أن تضطلع بإعادة فلسطين الآن لليهود». وفى عام ١٨١٩، كتب «تظلماً» جمع عليه توقيعات ٤١٣ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين كان من بينهم «جون روكفلر» (العميد)، وجاء فيه أن فلسطين تظل أرضاً بلا شعب، برغم حق اليهود غير القابل للتنازل فى العودة إليها، وطلب من الرئيس الأمريكى «هاريسون» بأن تكون أمريكا مثل «قورش» ملك فارس الذى أعاد اليهود إلى فلسطين بعد السبى البابلى، كما ورد فى سفر أشعياء.

وهكذا، فإن التراث اليهودى للمسيحية الأمريكية كما يقول «بول فندلى»: جعل الكثيرين من المسيحيين الأمريكيين، يشعرون بأن إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ جاء كتحصيل للنبوءات التوراتية، وأن الدولة اليهودية ستظل تلعب دوراً مركزياً فى مخطط السماء والأرض. وجاء انتصار إسرائيل العسكرى فى حرب ١٩٦٧ واحتلال القدس ليمثل عندهم تأكيد تنبوءات التوراة، والخطوة قبل الأخيرة للمجيء الثانى للمسيح، إذ إن الخطوة الأخيرة إعادة بناء المعبد فوق قبة الصخرة. ويستخلص «فندلى» أن التركيز على التراث التوراتى جعل كثيرين من المسيحيين الأمريكيين ينظرون إلى الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه، كانعكاس للأحداث التى يصورها العهد القديم، فإسرائيليو القرن العشرين يصبحون فى أعينهم بنى إسرائيل التوراة، والفلسطينيون يصبحون «الفيليستين» الذين حارب بطلهم «جوليات» داود[2].

---

(1) Barbara Tuchman, Bible and Sword, Ballantine Books, New York, 1984, p. 16.
(2) Paul Findly, They dare to speak, Westport Lawrence Hill & Co., 1985.

وفى كتابها «النبوءة والسياسة» تقول الباحثة الأمريكية «جريس هالسل» التى عملت فى البيت الأبيض كاتبة لخطب الرئيس «جونسون»: إن اليمين المسيحى مستعد -بل راغب بكل قواه- فى إشعال نيران حرب نووية بشأن إسرائيل، تحقيقاً للنبوءات المقدسة. وتشير المؤلفة إلى مسح قام به الأصوليون الإنجيليون، ذكر أنه تعمل فى الولايات المتحدة ٢٥٠ منظمة إنجيلية مماثلة لإسرائيل تمارس أنشطة مختلفة، بدءا من اجتماعات كنيسة للتضامن مع إسرائيل، إلى الدعم اللاهوتى وطبع المنشورات وعقد المؤتمرات وتنظيم الأفواج السياحية إلى إسرائيل، إلى الدعم السياسى المباشر بأساليب «اللوبى» السياسى.

ويصل الأمر لحد الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل، ليس فقط التزاماً سياسياً، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الله أمريكا. وكما يقول الباحث الأمريكى «دوارد تفنان» فإن ملايين البروتستانت الأمريكيين يدعمون إسرائيل عن إيمان كامل بأن دعم أمريكا لإسرائيل هو السبيل الأساسى لبقاء أمريكا السياسى والروحى، فالتزام أولئك الأمريكيين بالدولة اليهودية ينبنى على التوراتية والإيمان بأن نشير إلى أن الرئيس كارتر الذى أعلن أنه «ولد ثانية كمسيحى»، ذكر فى بيانه الانتخابى أن تأمين إسرائيل المعاصرة هو تحقيق للنبوءة التوراتية [١].

والاعتقاد بدعم إسرائيل يستند على فقرة توراتية من سفر التكوين، يبارك فيها الرب إبراهيم عن وعده بالأرض: سأبارك من يباركك وألعن من يلعنك. وبهذه الفقرة، يجعل المسيحيون الأمريكيون الأصوليون «إسرائيل فوق الجميع» فى نظر الله، لدرجة أن مصير الأمم الأخرى يصبح مرتبطاً بموقفها من إسرائيل، ويؤسسون ادعائهم المتكرر بأن الله لا يعطف على الشعوب العربية والشعوب التى تدعم القضية العربية.

وفى هذا يقول «چيرى فالويل» زعيم «الأغلبية الأخلاقية» إن الله يعامل الشعوب حسب تعاملها مع إسرائيل، وإنه يؤمن بأن الله بارك ويبارك أمريكا لأن إبراهيم باركها واليهود باركوها، ويعتقد أن أمريكا لو انقلبت على إسرائيل مثلاً فإن الله لن يقيم لها وزناً بعد ذلك. ويقول إن أهمية الأمريكيين فى نظر الله مرتبطة بتنفيذ إرادته فى الأرض، أى دعم إسرائيل.

وفى إعلان تجارى، ظهر فى معظم الصحف الأمريكية فى أول نوفمبر ١٩٧٧، تحت عنوان «قلق الإنجيليين على إسرائيل» عبر ١٥ من زعماء اليمين المسيحى عن قلقهم من أن يحدث تحول فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وناشد الإعلان واضعى السياسة الأمريكية أن يتقبلوا مواقف أكثر «توراتية» فى الشرق الأوسط وأن يعلنوا حق الشعب اليهودى فى الأرض التى منحها إياهم الرب بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وادعى فالويل أن سفر التكوين

---

(1) Grace Halsel, Prophecy and Politics, Westport Lawrence Hill & Co., 1985, p. 178.

يذكر أن حدود إسرائيل تمتد من نهر الفرات شرقاً إلى غرب مصر غرباً، وأن حدود أرض الميعاد تضم أقساماً من العراق وسوريا وتركيا والسعودية ومصر والسودان وجميع أراضي لبنان والأردن والكويت!!

ومقابل مباركة الرب لإسرائيل التوراتية، ذكر «مايك إيفانز» فى برنامجه التليفزيونى الخاص «إسرائيل مفتاح بقاء أمريكا» أن الدول العربية، وقعت فيها انقلابات بمعدل انقلاب كل سنة، وأن ٤٥ من حكامها سقطت رءوسهم لأنهم كانوا يحكمون بصناديق الرصاص بدلاً من صناديق الانتخابات. وأن الرب لن يبارك الشعوب العربية لأنها تتحدى إرادته، أى تتحدى إسرائيل!

وفى برنامجه «نادى السبعمائة» ذكر «بات روبرتسون» أن الله بجانب إسرائيل وليس بجانب العرب الإرهابيين، وتحدث عن الشر الكبير الموجود لدى العرب لأنهم أعداء إسرائيل، وقال: لا يسد القرآن والتعاليم الإسلامية الحاجات الروحية والإنسانية، ولذلك تطلع المسلمون إلى الشيوعية أو المادية.

وفى عام ١٩٨٢ وخلال الغزو الإسرائيلى للبنان ظهر روبرتسون فى نادى السبعمائة، يبشر بمعركة «هرمجدون» بين إسرائيل والعرب الذين يظهر بينهم «المسيخ الدجال». ونشرت مجلة «سان دييجو» فى عدد أغسطس ١٩٨٥، أن الرئيس ريجان كان مقتنعاً بأن المعركة الأخيرة «هرمجدون» بين يأجوج ومأجوج كما وردت فى سفر حزقيال، أصبحت وشيكة، ونسبت إليه قوله: إن أرض إسرائيل ستتعرض لهجوم تشنه عليها جيوش الأمم الكافرة، وإن ليبيا ستكون بين تلك الأمم ... إن يوم هرمجدون لم يعد بعيداً.

وهكذا تبدو المقابلة بين الإسرائيلى المختار من الله الصالح المبارك، والعربى الشرير الكافر الذى لا يباركه الرب، فى العقل الإنجيلى الأمريكى. ويستنتج «ويزلى جرانبرج–مايكلسن»، فى دراسة مهمة تحت عنوان «اليمين الإنجيلى وإسرائيل: أى مكان العرب؟» أن اليمين الإنجيلى يعتقد بأنه مادام الرب قد أراد أن تنشأ دولة إسرائيل فإن أى ادعاءات للعرب والفلسطينيين فى المناطق أو القدس هى ادعاءات كاذبة لأنها تخالف ما يريده الرب.

(٩) نيتانياهو كما رأيته! (*)

الزمان : ٦ فبراير ١٩٩٥.

المكان : مؤسسة «هيريتج» الأمريكية المحافظة، واشنطن.

دخل نيتانياهو زعيم حزب الليكود (وقتها) وسط ترحيب حار.. تكلم بلكنة أمريكية كأمريكى، قال: إن إنسحاب إسرائيل إلى حدودها السابقة (قبل ١٩٦٧) يعنى تدميرها. لقد تحدثت إلى الكونجرس ووجدت تفهماً كبيراً.

وفى الوقت الذى كان نيتانياهو يلقى فيه محاضرته، كان بيريز يجرى لقاءات فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، للحصول على تأييد لاتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسط انقسام غير مسبوق فى أوساط اليهود الأمريكيين وفى إسرائيل حول عملية السلام.

وبادر زعيم الليكود، بالسفر إلى واشنطن، واصطحب معه ٣ من صقور الليكود هم: يوسى بن أهارون وييجال كروسون ويورام أتبيجر، ولأن هدفهم كان تعبئة اللوبى اليهودى ضد عملية السلام، أطلق عليهم رابين تسمية «عصابة الثلاثة».

وكان رهان نيتانياهو أن الجمهوريين سيحكمون فى أمريكا وأن الليكود سيحكم فى إسرائيل. وذلك ما أكده فى محاضرته أمام مؤسسة «هيريتج» بقوله: إننى لست هنا لالتقاط صور دبلوماسية، وإنما لأتحدث مع زعماء الكونجرس، فأنا وهم سنتعامل معاً فى المستقبل من مواقع السلطة. وأوضح نيتانياهو، أن الليكود هو الخيار المناسب حالياً فى إسرائيل وليس التنازل عن الأرض، وسرعان ما استجاب الكونجرس الجمهورى الذى يسيطر عليه الائتلاف اليمينى المسيحى المحافظ لخيار زعيم الليكود. فقد تخلى السيناتور فيل جرام رئيس لجنة الشئون الخاجية عن اقتراح انسحاب إسرائيل من الجولان مع وجود قوات أمريكية بها، وتبنى بيتى ويلسون حاكم كاليفورنيا خط الليكود، واقترح بوب دول المرشح الجمهورى للرئاسة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ثم كان دعم اللوبى اليهودى لفوز نيتانياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية.

والأرجح أن هدف نيتانياهو هو تكتيل الجمهوريين فى الكونجرس، وإعادة توحيد اليهود الأمريكيين خلفه. فقد قال لهم: الليكود كفيل بإسرائيل... والتغيير فى أمريكا منوط بكم.

(*) الأهرام ١٦ / ٦ / ١٩٩٦

(١٠) مناقشة مع هنرى سيجمان
السلام وانقسام اللوبى اليهودى (*)

سألت هنرى سيجمان عن موقف اليهود الأمريكيين من عملية السلام، فأجابنى بأن هناك انقساماً داخل الجماعة اليهودية الأمريكية. وهنرى سيجمان هو المدير السابق للمؤتمر اليهودى الأمريكى، ويرأس حالياً برنامج الشرق الأوسط فى مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك.

والجماعة اليهودية الأمريكية التى يتحدث عنها تتألف من ٥,٨ مليون يهودى أمريكى، أما ما اصطلح على تسميته «اللوبى اليهودى» فيضم اليهود الأمريكيين المنظمين، وهم ينخرطون فى عضوية ٥٣ منظمة يهودية أمريكية، ودائما ما اتخذ اللوبى اليهودى شعار «الكل فى واحد».

وكما يقول سيجمان: «إن اليهود الأمريكيين كانوا يتوحدون طيلة تاريخ الدولة اليهودية عندما يتعلق الأمر بطلب الدعم الأمريكى لأمن إسرائيل، كما تحدده الحكومة المنتخبة فى إسرائيل». حدث ذلك خلال الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وفى أزمة السويس ١٩٥٦، وفى حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وفى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وصولاً إلى اتفاقية كامب ديفيد وغزو لبنان ١٩٨٢ وتوسيع المستوطنات فى الضفة الغربية فى الثمانينيات. بيد أن شعار «الكل فى واحد» — أى تقليد تكتل اليهود الأمريكيين خلف الحكومة الإسرائيلية — أصيب فى مقتل على أيدى زعامات الليكود واليمين المتطرف، وبدأ تحدى ذلك التقليد بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد تصادف وجود شارون وزير المرافق الأساسية فى نيويورك، لدى إعلان الاتفاق. فاقترح على أصدقائه من اليهود الأمريكيين تنظيم مظاهرة احتجاج أمام قنصلية إسرائيل فى نيويورك وسفارتها فى واشنطن، إلا أن اقتراحه قوبل بالرفض. وعندما طلب عدد من أعضاء جمعية الحاخامات االأرثوذكس الأمريكيين إعلان يوم السبت التالى للاتفاق سبت الاحتجاج، نظم أعضاء آخرون أنفسهم ضد الطلب. ولكن نيتانياهو زعيم الليكود أنهى شعار الكل فى واحد، ففى فبراير ١٩٩٥ وصل شيمون بيريز إلى واشنطن ليوكد للإدارة والكونجرس أن الحكومة الإسرائيلية تعتزم دفع عملية السلام إلى الأمام، فى الوقت نفسه جاء نيتانياهو إلى واشنطن ولم يترك مكتباً فى الإدارة والكونجرس زاره وزير الخارجية إلا ومر به فى اليوم نفسه. كما اتصل هاتفياً برئيس مجلس النواب نيوت جنجريش ومستشار الأمن القومى أنتونى ليك للتحريض ضد عملية السلام وحكومة العمل.

(*) الأهرام ٣ / ١٢ / ١٩٩٦

يقول سيجمان: «كانت العادة أنك تستطيع أن تنتقد، ولكنك لا تستطيع الضغط على الإدارة والكونجرس فى معارضة نشيطة ضد حكومة إسرائيل، ولكن ذلك ما فعله بنيامين نيتانياهو ومؤيدو الليكود».

ذلك الانقلاب الذى أحدثه نيتانياهو دفع إسحق رابين فى آخر زيارة له لأمريكا أن يقول لليهود الأمريكيين لا تتدخلوا فى شئوننا .. إن هذا حق فقط لمن يعيش فى إسرائيل، ولمن يخدم أبناؤهم فى جيش الدفاع الإسرائيلى... إن دوركم يقتصر فقط على تجميع الأموال للمساعدة فى دمج المهاجرين الجدد.

وفى الحق إن انقسام الأمريكيين يعكس متغيرين مهمين فى إسرائيل، المتغير الأول هو انقسام المجتمع الإسرائيلى نفسه بخصوص عملية السلام، أما المتغير الثانى فيتمثل فى علاقة إسرائيل بواشنطن وباليهود الأمريكيين، بمعنى أن الحكومة فى إسرائيل أصبحت تضع فى اعتبارها أنها يمكن أن تقول لا للإدارة الأمريكية، خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط، وذلك ما يفسر تصريح نيتانياهو بأن حكومته يمكن أن تستغنى عن المعونة الأمريكية، كما أن الحكومة الإسرائيلية تضع فى اعتبارها أيضاً تكتيل اليهود الأمريكيين خلف الليكود وضد العمل، بل وضد الإدارة الأمريكية إذا لزم الأمر.

بيد أن المشكلة على هذا الصعيد تتعلق باليهود الأمريكيين فيما بينهم، وقال لى ستيفن كوهين رئيس مركز دراسات التنمية والسلام فى الشرق الأوسط والمفكر السياسى الأمريكى اليهودى: نعم، هناك انقسام فى المجتمع اليهودى الأمريكى، ولكن غالبية اليهود الأمريكيين تؤيد عملية السلام.

فى أول استطلاع موسع للرأى العام بين اليهود الأمريكيين ثبت أن ٦٣٪ منهم يؤيدون قيام دولة فلسطينية مستقلة، وأن ٤١٪ فقط أعربوا عن تأييدهم لتوسيع المستوطنات أو لإقامة مستوطنات جديدة، كما أن ٥٧٪ من المشاركين فى الاستطلاع الذى أجراه منتدى إسرائيل السياسى المستقل، قالوا إنه إذا كان لهم حق الانتخاب فى إسرائيل فإنهم سيصوتون لشيمون بيريز، فى حين أجاب ٣٢٪ منهم فقط بأنهم كانوا سيؤيدون نيتانياهو.

إلى هنا، نصل إلى أن غالبية اليهود الأمريكيين لم يقفوا مع نيتانياهو، يقول هنرى سيجمان: «لقد كسب نيتانياهو الانتخابات الأخيرة ليس فقط لأنه وعد بالأمن، وإنما أيضاً لأنه قال إنه سينفذ التزامات أوسلو، غير أن نيتانياهو لم يتأخر فقط فى تنفيذ التزامات أوسلو، ولكنه رفض جوهرها الأساسى، وهو قد وعد بتحقيق شعار الأمن والسلام، إلا أنه لم يقل لنا أى شيء عن وسائل وكيفية تحقيق ذلك وبما يجعل الشعار فارغاً. ونتيجة لذلك فإن الدولة اليهودية عادت إلى عزلتها الدولية. والكل يدرك أن إسرائيل أصبحت أقل أمناً وسلاماً مما كانت عليه قبل انتخابات نيتانياهو».

ولكن إذا كانت أغلبية اليهود الأمريكيين تؤيد السلام - يقول سيجمان- فإن المنظمات التى تؤيد الليكود نشيطة إزاء تدمير عملية السلام، فى حين أن المنظمات الليبرالية المعتدلة ومنظمات الوسط لم تفعل أى شيء لمواجهة أنصار الليكود ولأن تمد خط السلام داخل أمريكا.

إذن يبدو انقسام اللوبى اليهودى الأمريكى انعكاساً للانقسام فى المجتمع الإسرائيلى إزاء عملية السلام، ومثلما يسيطر الليكود فى إسرائيل فإن أنصاره ينشطون فى أمريكا لدرجة تحدى الإدارة فى واشنطن. رغم أن الأغلبية مع السلام، ولكنها أغلبية صامتة، ويرتبط بذلك وجود حكومة فى إسرائيل ترى هامشاً ممكناً للصدام مع -أو على الأقل للمعارضة- ضد سياسة أمريكا تجاه عملية السلام.

ولكل ذلك يرى مدير المؤتمر اليهودى الأمريكى السابق أن واشنطن لم تعد ترى إنقاذ الحكومة الإسرائيلية من نفسها وإنقاذ عملية السلام ضمن المصلحة القومية الأمريكية، ولذلك فإن الإسرائيليين هم فقط الذين يمكنهم إنقاذ إسرائيل وعملية السلام... فهل يتحرك الإسرائيليون من أنصار السلام لإنقاذ السلام.

(١١) اللوبى والفساد السياسى
من يشترى الرئيس والكونجرس؟

يعانى النظام السياسى الأمريكى من أزمة مستفحلة هى تمويل الانتخابات من مجموعات المصالح الخاصة ولجان العمل السياسى، وبما انتهى -فى النهاية- إلى أن أصبح المرشحون للرئاسة ولمناصب حكام الولايات وللكونجرس، عرضة للشراء، مقابل مصالح جماعات خاصة أو عرقية وليس المصلحة القومية الأمريكية.

فمقابل انخفاض المشاركة السياسية «التصويت»، تزايدت المشاركة بالمال من خلال الإعانات والتبرعات التى تقدمها مجموعات المصالح الخاصة ولجان العمل السياسى والأفراد، إلى الأحزاب والمرشحين وقد بلغت الإعانات والتبرعات التى جمعها الحزبان الديمقراطى والجمهورى للحملة الانتخابية للرئاسة عام ١٩٩٦ ما يساوى ٤٠٠ مليون دولار.

فالنظام الانتخابى الأمريكى، شهد تكريس مؤسسات ظل تحت اسم مجموعات المصالح الخاصة، سمح بها السوق السياسى فى أجواء الحرية والتعددية بتحقيق المصالح المتعددة من خلال فكرة اللوبى «جماعة الضغط». ثم عمدت النقابات الأمريكية فى الأربعينيات إلى تنظيم لجان العمل السياسى، لمقاومة نفوذ أصحاب الشركات ورءوس الأموال على العملية الانتخابية.

وتنافست مجموعات المصالح، ولجان العمل السياسى على التأثير فى الانتخابات من خلال التبرعات للحصول على «مصالح» من وراء تقديم هذه التبرعات، من الحزب أو المرشح الذى يقدر له الفوز، كنوع من «الفساد السياسى»، وكان ذلك وراء تفجر فضيحة الحزب الجمهورى عام ١٩٧٢ حين قدمت شركات الألبان تبرعات للحزب الجمهورى قيمتها ٣٠٠ ألف دولار، وعندما أعيد انتخاب الرئيس نيكسون بادر بزيادة الدعم الفيدرالى لمنتجات الألبان، مما أدى إلى زيادة الدخل الإجمالى السنوى لصناعة منتجات الألبان بأكثر من ٣٠ مليون دولار.

ونتيجة لذلك، صدر تشريع لتنظيم التمويل الانتخابى عام ١٩٧٦، تضمن أنه لا يحق للفرد أن يتبرع بأكثر من ألف دولار فى كل انتخاب أولى أو عام، ولا أكثر من ٢٥ ألف دولار سنوياً. أما المبالغ التى تتبرع بها لجان العمل السياسى فلا يجوز أن تتجاوز ٥ آلاف دولار للمرشح الواحد دون تحديد مبلغ إجمالى سنوياً. إلا أن ذلك التشريع، لعوره، دفع إلى تشكيل مئات من لجان العمل السياسى. كما لجأت تلك اللجان إلى تكتيك أطلقت عليه شبكات المتبرعين حتى لا تتقيد بسقف التبرعات الذى يفرضه القانون، فبدلاً من أن تجمع لجنة العمل السياسى كافة الأموال من الأفراد ثم تقوم بتوزيعها على المرشحين. فإنها تجمع المتبرعين فى «شبكة» وتوجههم «كأفراد» لمن تختاره

من المرشحين.

وتنقسم لجان العمل السياسى إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى تشمل اللجان ذات الاهتمام الموحد «قضية موحدة» مثل اللجان المعنية بقضايا: إسرائيل، المرأة، الأطفال، حق حمل السلاح، وتضم الفئة الثانية اللجان التى تعبر عن مصالح شركات أو قطاعات اقتصادية، ثم الفئة الثالثة وتضم اللجان التى تعبر عن الاتحادات العمالية.

وتعمل لجان العمل السياسى على المستوى القومى ومستوى الولايات والمحليات وداخل الحزبين، وتبين أن أكثر من ٨٠٪ من نفقات الحملات الانتخابية يجرى تمويلها من التبرعات. وعادة ما تبلغ نسبة كل تبرع ١٪ من إجمالى قيمة العقد أو الترخيص الذى يكون للمعطى مصلحة مباشرة فيه.

ولإدراك مدى تأثير التبرعات على المرشحين، فإن تقرير لجنة الانتخابات الفيدرالية (١٩٩٦)، أشار إلى أن تكلفة الحملة الانتخابية للمرشح الفائز قد تجاوزت ٤ ملايين دولار، وبما يعنى أن التبرعات «المال» هى السبيل الوحيد للفوز بعضوية الكونجرس أو بمنصب حاكم الولاية.

وأثارت انتخابات ١٩٩٦ مسألة «التمويل الأجنبى» للانتخابات، إذا لم تعد التبرعات أمريكية فقط بل وأجنبية أيضاً. فخلال الحملة الانتخابية ظهر أن رجل الأعمال الكورى الجنوبى جون لى تبرع لحملة كلينتون. ورد الديمقراطيون بتسريب وثائق عن أن الحزب الجمهورى قد حصل على مساعدات من دول أجنبية، وأن السيناتور جيسى هيلمز حصل على تبرعات من تايوان قدرها ٢٠٠ ألف دولار ومن الكويت على ١٠٠ ألف دولار. وتبين أن نائب الرئيس آل جور حضر حفلة صينية فى معبد بوذى فى كاليفورنيا، وأن هذه الجماعة الصينية حاولت التهرب من الضرائب عبر دفع تبرعات للحزب الديمقراطى. كما أن حفيد المهاتما غاندى تبرع بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار للحزب الديمقراطى مع أنه مسجل مفلساً لدى مصلحة الضرائب حتى يتهرب من دفع نفقة زوجته السابقة. وبرز اسم الإندونيسى مختار ريادى الذى تبرع للحزب الديمقراطى، مقابل ترتيب لقاء بين كلينتون والرئيس الإندونيسى بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

ومادام المال يستخدم لشراء الرئيس وأعضاء الكونجرس وحكام الولايات، فإن السوق السياسى الذى يفترض فى ظل الديمقراطية أن يكون فيه الجميع متساوين يتحول إلى ما يشبه «السوق التجارى» الذى تكون فيه القوة الشرائية للأفراد والجماعات بما لديهم من مال.

الفصل السادس

مصر وأمريكا

«العلاقات المصرية الأمريكية
لا ينبغى أن تكون رهينة لإسرائيل»
المؤلف

(١) ماذا نريد من أمريكا؟.. المعونة أم الشراكة؟ (*)

قبل سنوات، أبدى سفير أمريكى سابق بالقاهرة، دهشته من المصريين الذين مازالوا يذكرون بامتنان الإتحاد السوفييتى (السابق)، برغم أن أمريكا قدمت مساعدات اقتصادية لمصر بمليارات الدولارات، كما رعت وضمنت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وخلال ٢١ عاما، أى منذ عام ١٩٧٥م، تلقت مصر من أمريكا مساعدات اقتصادية قدرها ٢١ مليار دولار، إضافة إلى مساعدات عسكرية بقيمة ٢٥ مليار دولار، لتصبح مصر الدولة الثانية، بعد إسرائيل فى تلقى المعونات الأمريكية. وطوال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، كانت المعونة الأمريكية موضوعا لجلسات استماع فى الكونجرس. ففى حالات مثل تايوان وكوريا الجنوبية والبرازيل، كانت المعرنة الأمريكية أداة فعالة فى ازدهار النمو والتنمية الاقتصادية فى تلك البلدان. وفى حالة مصر كانت الشكوى أن المواطن المصرى لا يجد أى أثر مباشر للمعونة على حياته. وعادة ما كان رد هيئة المعونة أن السبب هو البيروقراطية المصرية وبطء عملية الإصلاح الاقتصادى وأن جانبا كبيرا أنفق على برامج تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأطفال ودعم المنظمات غير الحكومية وتشجيع القطاع الخاص، فضلا عن تمويل الاستيراد السلعى وتحسين مرافق الصرف الصحى والتليفونات وتنقية المياه.

وعلى الجانب الآخر، كان الرد المصرى أن برنامج المعونة الأمريكية لمصر مصمم لمصلحة المصدرين الأمريكيين أولاً.

وقال الرئيس مبارك لصحيفة «لوس أنجلوس تايمز» إن معظم أموال المعونة يجرى إنفاقه فى الولايات المتحدة (١٩٩٥/٤/٥م). كما لم تغب عن فطنة بعض أعضاء الكونجرس مثل السناتور جيسى هلمز، مسئولية بيروقراطية هيئة المعونة فى «جاردن سيتى» التى تضم أكثر من ٢٠٠ موظف ضمن أكبر بعثة أمريكية فى العالم.

لقد حدد برنامج المعونة لعام ١٩٩٦ ثمانية أهداف استراتيجية هى: دعم الأداء الاقتصادى الكلى، وتشجيع القطاع الخاص، وزيادة إنتاج وإنتاجية ودخول القطاع الزراعى وتطوير الرعاية الصحية للأطفال، وتنظيم النسل، وزيادة كفاءة المرافق العامة فى المناطق الحضرية، وتنقية المياه والهواء، ودعم المؤسسات الديمقراطية. وإذا ما أضفنا الأهداف الاستراتيجية (الكونية) لأمريكا نصبح أمام ١٢ هدفا استراتيجيا للمعونة، ندور فى الحلقة المفرغة نفسها.. المعونة تتدفق وتذهب مع الريح!

غير أن جلسات استماع الكونجرس، عن محدودية أثر المعونة الأمريكية لمصر، أصبحت منذ

(*) الأهرام ١٠ / ٣ / ١٩٩٧

سنوات تتردد فيها أصوات تطالب بتخفيضها تدريجيا إلى أن يأتى وقت إلغائها، وعادة ما تتعالى تلك الأصوات لدى أى خلاف بين مصر وإسرائيل، كما حدث عام ١٩٩٥ عندما طالبت مصر بانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وجاء رد الرئيس مبارك خلال زيارته لواشنطن فى أبريل ١٩٩٥، أنه يدرك أن تخفيض المعونة الأمريكية لمصر أمر محتمل ولكنه يناشد الكونجرس أن يطبق الخفض أيضا على إسرائيل وبالقدر نفسه.

وإذا كانت المعونة الأمريكية قد ارتبطت بالسلام مع إسرائيل، فإن الإدارة الأمريكية أدركت أن مصر حجر الزاوية فى استقرار المنطقة عربيا وإقليميا، برغم الخلافات مع إسرائيل أو مع أمريكا نفسها فى بعض المواقف، ولذلك فإنها تدافع عن استمرار المعونة لمصر. أى أن المعونة تحولت من أن تكون دعما للسلام مع إسرائيل، إلى أن تكون ركنا فى الشراكة الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، كما يقول دنيس سوليفان خبير الشرق الأوسط فى جامعة هارفارد.

وإذا كانت المعونة لن تدوم إلى الأبد، كما قال الرئيس مبارك، فإنه يصبح على المصريين والأمريكيين (المصريين أولا)، الاستفادة من المعونة فى وضع أسس شراكة اقتصادية تفيد فى ازدهار نمو وتنمية الاقتصاد المصرى، ولا يعنى ذلك، أن نقول «لا» للمعونة، ولكن يعنى أن نستخدمها الاستخدام الأمثل لها طيلة بقائها، بتحويلها إلى معونة نقدية «كاش»، وباستخدام أشكال أخرى للمعونة مثل ضمانات القروض والتسهيلات الائتمانية من الخزانة الأمريكية بدلا من المنح والقروض المباشرة (كما تفعله إسرائيل).

وبنظرة سريعة على العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية، تتبدى الاختلالات واضحة، بتأثير استخدامات المعونة من جهة وطبيعة النظام الاقتصادى فى مصر خلال العقدين الماضيين من جهة أخرى. فمع أن حجم التبادل التجارى بين البلدين يصل إلى ٣٨٠٠ مليون دولار، فإن الصادرات المصرية لأمريكا لا تتجاوز ٧٠٠ مليون دولار، فى حين تبلغ الصادرات الأمريكية لمصر ٣١٠٠ مليون دولار، وبذلك يعكس الميزان التجارى فائضا لصالح أمريكا بقيمة ٢٤٠٠ مليون دولار! وعلى صعيد الاستثمار، فإن الاستثمارات الأمريكية المباشرة لا تتجاوز ٤٦٠ مليون دولار، بنسبة ٣,٦ ٪ من إجمالى استثمارات مشروعات قانون الاستثمار، وبنسبة ٠,٣ ٪ من إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى الخارج التى تصل إلى ١٥٥ مليار دولار. ولذلك، نجد فى مصر أكثر من ألف وكيل وموزع تجارى للشركات الأمريكية، ولا نجد من الشركات التى تستثمر فى مصر أكثر من عدد أصابع اليدين.

وبالطبع، فإن الشركات المصرية، عليها أن تستفيد من برامج تسهيل الصادرات إلى أمريكا مثل برنامج Opic وبرنامج بنك التصدير والاستيراد الأمريكى وأن تستخدم مصر أحقية الدولة الأولى

بالرعاية، ولو بالدخول فى مشروعات مشتركة مع دول ليس لها هذا الحق للتصدير للسوق الأمريكية، كما أن عليها أن تستنفد حصص التصدير الممنوحة لها. كما أن بالإمكان إدراج شركات مصرية بالبورصات الأمريكية (إسرائيل تدرج ٧٠ شركة).

إن ما تطمح إليه مصر حاليا، هو تطوير اقتصاد حديث تنافسى متشابك مع الاقتصاد العالمى، لزيادة معدل النمو وفرص التوظيف. ولن يكون ذلك بالتوسع الزراعى الأفقى (باهظ التكلفة)، أو بالتصنيع الثقيل لتواضع القدرة التنافسية لمصر فيها بالمقارنة مع الدول الصناعية التى حققت السبق التاريخى فى إنجازه. ولكن من خلال صناعة تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر وذات ميزة نسبية (بأدبيات الاقتصاد الكلاسيكى). ويتمثل هذا الخيار فى صناعات الموجة الثالثة مثل برمجيات الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإلكترونيات. ولدى مصر الكوادر الفنية اللازمة والعمالة الرخيصة والتسهيلات الاستثمارية المشجعة لجذب الاستثمارات فى هذا المجال، إضافة إلى السوق العربية والإفريقية والأوربية (بعد التوصل إلى اتفاق التجارة الحرة)، إذا ما تمت الشراكة المصرية-الأمريكية، وساهمت أمريكا بنقل التكنولوجيا، وإذا ما كان الهدف هو التصنيع والتصدير، فإن الشراكة المصرية-الأمريكية، يمكن أن تساهم فى إنشاء مناطق حرة خاصة (PTFZ) ومناطق حرة تصديرية (EPZ) للإنتاج وإعادة التصدير.

لقد أطلق الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور، مبادرة «الشراكة الاقتصادية الأمريكية المصرية من أجل النمو والتنمية الاقتصادية» عام ١٩٩٤، وعلى أثرها تشكل المجلس الرئاسى المصرى-الأمريكى. ولاحظ المجلس بطء إجراءات الخصخصة وتنشيط البورصة ووجود قيود استثمارية ومصرفية وجمركية وضريبية. والآن، بعد أكثر من عام على تولى حكومة الجنزورى المسئولية، لم يعد هناك وجود لمعظم تلك الملاحظات، بشهادة كبرى المؤسسات المالية الدولية وباعتراف بريان أتوود، رئيس هيئة المعونة.

ولذلك، أصبح من حق مصر أن تطالب باتفاق تجارة حرة بين البلدين (أسوة بإسرائيل). ولم يعد من حق أمريكا رفض هذا الطلب أو المماطلة فى قبوله. وبذلك نتحول من المعونة إلى الشراكة.. مشاركة استراتيجية واقتصادية. ووقتئذ تزول دهشة السفير الأمريكى السابق، من المصريين الذين مازالوا يذكرون شراكة الإتحاد السوفييتى فى بناء السد العالى وتسليح الجيش، وإن كان كثير منهم يلعنون تلك الأيام.

(٢) ماذا يريد العم سام؟! (*)

«ماذا يريد العام سام» هذا هو العنوان الذى اختاره لكتابه، عالم اللسانيات وفيلسوف الفوضوية الأمريكى نعوم شومسكى. وقد حاول أن يثبت فيه تضارب اللفظ والمعنى واختلاف المبادئ عن السلوك فى السياسة الخارجية الأمريكية، لتصبح المشكلة فهم ماذا يريد العم سام، حقا؟

وإن صح ذلك بالنسبة لخبير أمريكى، فالأمر أكثر تعقيدا بالنسبة لنا كعرب. فحتى الآن، لم نفهم أمريكا كما فهمنا بريطانيا وفرنسا خلال القرن الماضى وحتى منتصف القرن الحالى. وربما يرجع ذلك لبعد المسافة، أو لغياب خبراء فى الثقافة الأمريكية (باهتمام يعلو مستوى أغانى البوب وهوليود والجينز وماكدونالد)، أو لشدة تعقيد العملية السياسية والتركيبة السكانية والعرقية والدينية فى أمريكا، أو إلى تأثير الانحياز الأمريكى لإسرائيل. وقد يكون ذلك إلى جانب تأثير اليهود الأمريكيين فى السياسة الخارجية والفهم الأمريكى الخاطئ للسلوك المصرى –أحيانا– سبب تأزم العلاقات المصرية الأمريكية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات. كما يفسر ذلك أيضا، لماذا تبدو الأمور خلافية بين مصر وأمريكا، ثم سرعان ما تعود المياه إلى مجاريها، ويعيد المسئولون فى واشنطن والقاهرة تأكيد أن العلاقات المصرية الأمريكية (وثيقة)، وسط دهشة بعضنا.

ففى يوم الرابع من أبريل من العام الماضى، وبعد شهور من الهجوم المتصاعد من الصحافة على مصر، خرج رئيس مجلس النواب نيوت جينجريش (الصقر اليمينى المحافظ)، يقول لنا معشر الصحفيين: إننا سعداء جدا فى الكونجرس لوجود الرئيس المصرى بيننا، إنه حليف مهم وصديق. وقد أفادنا بنصحه فى أشياء كثيرة قمنا بها.

وبعد أن كان التهديد الذى يغطى الصحافة الأمريكية، ويرتفع فى أزمة الكونجرس هو وقف أو خفض المعونة الأمريكية لمصر، خرج روبرت دول زعيم الأغلبية (وقتها) والمرشح الجمهورى للرئاسة حاليا، ليعلن: إن المساعدات الاقتصادية لمصر سوف تظل عند مستواها الحالى، إن لم تزد، بالرغم من اتجاه الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس إلى خفض الميزانية الفيدرالية.

وفى حين كان أحد الاتهامات الموجهة إلى مصر هو فرملة عملية السلام مع إسرائيل، وقف الرئيس كلينتون فى المؤتمر الصحفى المشترك –بعد يومين– ليؤكد أنه خلال عقدين أثمرت العلاقات الخاصة بين أمريكا ومصر الاستقرار والسلام فى منطقة الشرق الأوسط وأن الدبلوماسية المصرية وقفت جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية الأمريكية، ليس فقط فى إحراز السلام بين مصر وإسرائيل وإنما أيضا فى تحقيق السلام على المسارات الأخرى.

(*) الأهرام ٢٨ / ٧ / ١٩٩٦

وعندما أثيرت مسألة ليبيا واتهام مصر بتخفيف الحظر الدولى المفروض عليها، كان الرد المصرى أنه إذا كان موضوع «لوكيربى» يتعلق كثيرا بالرأى العام الأمريكى، فإن الرئيس الليبى عرض مقترحات عديدة لمحاكمة الليبيين المشتبه فيهما، وإن تشديد العقوبات على ليبيا يضر بعشرات الآلاف من الأسر المصرية التى يعمل أفرادها فى ليبيا، فضلا عن أنه يضر بالعلاقات المصرية العربية.

أما مسألة «معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية» والتى كانت أساس الخلاف، فقد أوضحت واشنطن أنها تمثل «هدفا» للإدارة الأمريكية الحالية، وردت مصر بأنها كانت إحدى الدول الثمانى عشرة التى دشنت هذه المعاهدة عام ١٩٦٨، إلا أنها ترفض استثناء إسرائيل فى حيازة الأسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط، وكان الاتفاق على الفصل بين موضوع المعاهدة كمصلحة أمريكية وموضوع الضغط الدبلوماسى المصرى دوليا على إسرائيل، وتحديد موعد للقاء فى باريس بين وزيرى خارجية مصر وإسرائيل بشأن ذلك الخلاف.. ولم تزل الدبلوماسية المصرية تطرح التهديد النووى الإسرائيلى فى كل محفل دولى، وعليها أن تستمر فى ذلك.

وبقيت مسألة الأعمال الإرهابية، التى غطت مساحات كبيرة من الصحف الأمريكية وموضوع جلسات للكونجرس وسط تحذيرات من الجماعات المتطرفة فى مصر، وجاء الرد من الرئيس الأمريكى بأن أمريكا نفسها أصبحت تعانى من خطر الإرهاب، وأثنى على الدور المصرى فى مواجهة تلك الظاهرة معبرا عن دعمه لذلك الدور.

بيد أن استعراض تطور «الأزمة» فى العلاقات المصرية الأمريكية خلال العام الماضى، يمكن أن يكون مفيدا فى فهم ماذا يريد العم سام، وفهم كيفية التعامل معه. ولعل أبلغ إجابة عن السؤال: ماذا يريد العم سام؟ هى إجابة كسينجر بقوله: إن ما تريده أمريكا هى المصلحة القومية الأمريكية، إلا أن تعريف كسينجر للمصلحة الأمريكية يمكن أن يغطى العالم كله.

ويبدو تعريف صمويل هانتنجتون أكثر تحديدا بتركيزه المصلحة الأمريكية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط «البترول وإسرائيل» وفى أمريكا الوسطى «كوبا وكولومبيا وبيرو.. وكوريا الجنوبية والفلبين.. ومنطقة النفوذ اليابانى».

أما بول كيندى فيحدد مجال المصلحة القومية الأمريكية، من خلال تحديده ما أسماه الدول المحورية-الارتكازية فى مناطقها الإقليمية، وهى: مصر، والمكسيك، والبرازيل، والجزائر، وجنوب إفريقيا، وتركيا، والهند وباكستان وأندونيسيا.

ذلك فيما يتعلق بمجال المصلحة القومية الأمريكية، أما عناصرها فيحددها البيت الأبيض ووزارة الخارجية فى: تأمين السلام العربى الإسرائيلى، والحفاظ على أمن إسرائيل. وضمان تدفقات البترول من منطقة الخليج، واحتواء الأنظمة المسماة «حمراء» ومواجهة الإرهاب، وفتح مجالات

لـ «البيزنس» الأمريكى، وتشجيع النظم التى تتبنى الحرية الاقتصادية والسياسية، وتحترم حقوق الإنسان، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما يذكر معهد دراسات المصلحة القومية الأمريكى فى تقاريره، لا تختلف المخابرات المركزية والبنتاجون -ما يطلق عليه المجمع الصناعى العسكرى فى أدبيات اليسار العربى- فى تحديد المصلحة القومية إلا فقط فى ترتيب الأولويات أو بإعطاء أهمية أكبر لانتشار الأسلحة النووية، والأصولية الإسلامية، وأمن إسرائيل. والمؤكد، أن فهم ماذا يريد العم سام ذو أهمية بالغة فى تحديد كيفية التعامل مع أمريكا. وربما لا أضيف جديدا، إذا قلت -بغير قصد القدح- إن الثقافة الأمريكية -بعكس الأوربية- تخلو من أية فلسفة سوى «البراجماتية» حيث المصلحة-المنفعة هى معنى الحقيقة، بتعبير فليسوف البراجماتية وليام جيمس. ولذلك، فإن الشخص الأمريكى لا يهتم بأى من كان، إلا إذا كان يحقق له منفعة أو يهدد له مصلحته، كما أنه بتراث «الكاوبوى» وروح «نيتشه» لا يعبأ إلا بمصالح الأقوياء الذين يمكن أن يعقد معهم الصفقات.

ولعل لحظة «حرب أكتوبر» ولحظة «الحظر البترولى» علامتان فارقتان فى العلاقات الأمريكية العربية، حيث أجبر العم سام على الاعتراف بالحقوق العربية رغم تعارض المصالح فى اللحظتين.

وليست تلك دعوة للدخول فى مواجهة مع أمريكا، ولكن علينا أن نحدد أولاً مصالح أمريكا ما اختلف منها وما اتفق مع مصالحنا. وعلينا، ثانيا، أن نحدد مصالحنا ونستمسك بها وندافع عنها ونواجه بها أمريكا. وذلك كان موقف مصر خلال أزمة العام الماضى مع أمريكا، حين اعترفت بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية هدف أمريكى، ومارست ومازالت تمارس أشد الضغوط على إسرائيل لتنضم إلى المعاهدة. ونثق فى أن الموقف المصرى سوف يتكرر..

فالمعونة الأمريكية لمصر، تفيد أمريكا قبل أن تفيد مصر.. وتوقفها أو خفضها لا يخيف مصر.

والسلام مع إسرائيل، يمثل خيارا استراتيجيا لمصر كما يمثل مصلحة قومية أمريكية، وإذا تراجعت واشنطن بالتكيف مع تصورات رئيس الوزراء الإسرائيلى، فإن ذلك يهدد المصالح الأمريكية المصرية والعربية المشتركة.

كما أن تحرك مصر من أجل لم الشمل العربى، هو من أجل دعم الحقوق العربية فى التسوية السلمية، وليس ضد إسرائيل، بل إن محاولة الضغط على مصر واللعب على الخلافات العربية لن تكون نتيجتها إلا انهيار عملية التسوية السلمية.

وموضوع ليبيا مصلحة مصرية يتوجب على أمريكا أن تتفهمها. وقد يظن بعض العرب أن مصر ستتراجع.. ولكن الموقف بعد سياسات نيتانياهو وانعقاد القمة العربية بالقاهرة يفرض على مصر أن تصارح أونكل سام بالمصالح والحقائق.

(٣) الحوار المصرى-الأمريكى.. بعيدا عن إسرائيل (*)

حينما تدعو أمريكا إلى حوار استراتيجى مصرى-أمريكى، فإن ذلك يعنى من وجهة النظر الأمريكية أمرين: الأول هو «تثمين» الدور المصرى، والأمر الثانى هو الحرص الأمريكى على استمرار «الشراكة» السياسية بين البلدين.

وظهرت مؤشرات عديدة، تؤكد وجهة النظر الأمريكية. ففى جلسة الاستماع التى عقدها الكونجرس يوم ١٨ يونيو ١٩٩٨ عن قانون الحرية من الاضطهاد الدينى، كان الاتجاه هو عدم التعرض لمصر فى هذا الإطار، وفى آخر لحظة جرى استبعاد المتحدث عن مصر من قائمة المتحدثين، وبدا واضحا أن الكونجرس قد استمع بآذان صاغية لرجل الأعمال القبطى نجيب ساويرس، بعد أن استمع إلى وزير الاقتصاد القبطى الدكتور يوسف بطرس غالى. وكان ضمن المؤشرات، التصريحات التى صدرت عن الإدارة الأمريكية، والتى كان معناها أن الموقف المصرى (وليس الإسرائيلى) هو الأقرب إلى الموقف الأمريكى، بخصوص المرحلة الثانية من إعادة الانتشار الإسرائيلى فى الضفة الغربية، والذى تجسد فى «المبادرة الأمريكية».

وبزيارة السيد عمرو موسى وزير الخارجية إلى واشنطن، بعد زيارة وزراء الاقتصاد والتعاون الدولى والتعليم العالى والبحث العلمى، فإن مصر تكون قد أكدت أهمية الحوار الاستراتيجى المصرى الأمريكى، من أجل علاقة «استراتيجية» ومستمرة بين شريكين، تتجاوز الخلافات المرحلية و«أسافين» الحكومة الإسرائيلية، واللوبى اليهودى فى أمريكا.

وما يؤكد أهمية الحوار الاستراتيجى بين مصر وأمريكا، عدة اعتبارات أهمها أن الولايات المتحدة -لمدى عقدين قادمين- هى القوة العالمية المسيطرة على النظام العالمى «الانتقالى» الحالى، وأن مصر قوة إقليمية محورية (حسب وصف المؤرخ بول كيندى)، كما تجمع بين أمريكا ومصر مصالح مشتركة (اقتصادية-واستراتيجية)، مثلما تتباين مواقفهما فى مسائل عديدة (إسرائيل خصوصا).

وفى ظل أوضاع عالمية وإقليمية «انتقالية» يتطلب الأمر من البلدين أن يفهم مواقف الآخر جيدا، وليس تبادل «اللوم» بين وقت وآخر. فمع تغير الأوضاع الإقليمية، بعد وصول اليمين القومى المتشدد بزعامة نيتانياهو إلى السلطة فى إسرائيل، قد يحدث «خطأ استراتيجى»، إذا أصبحت العلاقات المصرية-الأمريكية «رهينة» لحالة عملية السلام فى الشرق الأوسط سلبا أو إيجابا. كما أن أمريكا تقع فى خطأ استراتيجى فادح إذا جعلت من الموقف المصرى من إسرائيل «المقياس» الذى

(*) الأهرام ٢٢ / ٧ / ١٩٩٧

على أساسه تحدد علاقاتها بمصر، فتتغافل عن المصالح المشتركة المصرية-الأمريكية.

ولئن كان الحوار الاستراتيجى يدور على قاعدة أن أمريكا قوة عالمية، ومصر قوة إقليمية فإن ذلك من الاتفاق على الهدف أحيانا. وكمثال، فإن أمريكا كقوة عالمية تحركت إزاء مسألة حظر انتشار الأسلحة النووية من منظور عالمى، فقد كان هدفها أن يكون الحظر «عالميا» وأبديا، ولكن مصر كقوة إقليمية عارضت الاستثناء الأمريكى لإسرائيل، كما طالبت بإخلاء منطقة الشرق الأوسط (الإقليم) من أسلحة الدمار الشامل. وبدا الأمر لأمريكا -فى البداية- كما لو أن مصر تقوم بحشد «لوبى» لمعارضة المد الأبدى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (عام ١٩٩٥).

إن وضع مصر كقوة إقليمية فى المنطقة العربية، وفى منطقة الشرق الأوسط شاملة إسرائيل وتركيا وإيران وحتى باكستان، ثم فى العالم الإسلامى يرتب سُوءَ فَهْمٍ أمريكيّاً للسياسات المصرية لدرجة وصف الموقف المصرى بالازدواجية أحيانا.

وكمثال تنتقد الولايات المتحدة أحيانا مصر، بدعوى أنها تتبنى سياسة السلام «البارد» مع إسرائيل. ويتغافل هذا الانتقاد أن مصر كانت أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل، وأن تلك المعاهدة كان من نتائجها القبول بإسرائيل كدولة فى الشرق الأوسط، ولولاها ما تحركت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا للتسوية السلمية مع إسرائيل. كما يتغافل ذلك الانتقاد حقيقة أن إسرائيل هى الشريك التجارى الثانى لمصر فى منطقة الشرق الأوسط بعد السعودية، وهى الدولة الأولى التى يزورها المصريون (لغير غرض العمل)، وأن أعلى معدل للزيارات الرسمية فى المنطقة هو بين مصر وإسرائيل.

وأخيرا يتغافل ذلك الانتقاد، أن حكومة نيتانياهو اليمينية المتشددة هى التى دفعت بعملية السلام إلى حافة الانهيار، وأنه ما كان لمصر أن تتوافق مع سياسات نيتانياهو بالنظر إلى التزامات مصر الوطنية والقومية (العربية) تجاه القضية الفلسطينية. وبالرغم من ذلك كانت مصر هى الدولة العربية التى استضافت رئيس وزراء إسرائيل ثلاث مرات، عدا زيارات الرئيس الإسرائيلى ووزير الدفاع ورئيس حزب العمل المعارض، بهدف تحريك عملية السلام. وكمثال آخر، تنتقد أمريكا مصر، لموقفها من ليبيا. وفضلا عن أن الأمر حتى الآن «اتهام» لليبيا فإن أمريكا مطالبة بأن تقدر مصالح مصر الوطنية والقومية، فهناك حوالى مليون مصرى يعملون فى ليبيا، كما أن تحسن العلاقات المصرية-الليبية جعل السياسات الليبية أكثر اعتدالا.

وقد قام الرئيس مبارك بزيارة ليبيا، عندما أطلقت الاتهامات بأنها تصنع أسلحة كيماوية، علاوة على أن السياسة المصرية ترى فى استقرار ليبيا ما يجعلها منطقة عازلة تمنع زحف العنف من الجزائر إلى الدول العربية الأخرى. وينطبق الأمر نفسه على الموقف المصرى من العراق. ففى حين

أن مصر كانت حجر الزاوية فى مشاركة دول عربية فى التحالف الدولى لتحرير الكويت، فإن التزام مصر العربى يجعلها تقف مع المطالبين بتخفيف معاناة الشعب العراقى، وذلك ما لا تتفهمه أمريكا.

ويبدو أن المسئول الرئيسى عن سوء الفهم الأمريكى للسياسات والمواقف المصرية، هو الصحافة الأمريكية والإعلام الأمريكى بشكل عام. وقلما نجد تقريرا «منصفا» من القاهرة عن مصر والسياسة المصرية. ولا نضيف جديدا إذا تحدثنا عن ارتباطات الإعلام الأمريكى باللوبى اليهودى وإسرائيل.

غير أن مشكلة مصر الكبرى هى مع الكونجرس، الذى يبدى سوء فهم تجاه القضايا المصرية، ويتبنى «فهما محددا» هو الفهم الإسرائيلى أو الأمريكى المحافظ.

لقد تعودت مصر أن تدير حوارا ناجحا مع الإدارة الأمريكية خلال العشرين عاما الماضية، وذلك ما يفسر تفهم الخارجية الأمريكية والبنتاجون لدور مصر ومواقفها لدى الأزمات، ولكن الحوار الاستراتيجى بين مصر وأمريكا، يتطلب من مصر بذل جهد ضخم مع الكونجرس والرأى العام (الصحافة).

فالأمر يتطلب الاتصال بكل عضو من أعضاء مجلس الكونجرس ودعوتهم لزيارة مصر من أجل تغيير قناعاتهم، وهو أمر صعب وفوق طاقة عمل سفارة أو متابعة دبلوماسى من الكادر المتوسط لجلسات الكونجرس. والأمر نفسه ينطبق على الصحافة والإعلام. ولا يخفى أن الضغط لخفض المعونة الأمريكية لمصر، يتأتى أساسا من الكونجرس. ويتطلب الحوار الاستراتيجى التخطيط لعصر ما بعد المعونة. فكما قال الرئيس مبارك فإن المعونة لن تستمر إلى الأبد. صحيح أن المعونة ارتبطت بالسلام المصرى الإسرائيلى، كتعويض عن المساعدات المالية العربية التى توقفت بعد كامب ديفيد، ولكن يجب ألا تظل المعونة سلاحا للضغط على مصر. ويفرض ذلك أن تقدم مصر خطة للكونجرس مثيلة للخطة الإسرائيلية حول إعادة تخصيص أموال المعونة والاستعداد لخفضها تدريجيا، على أن يكون البديل هو توسيع مبادرة مبارك-آل جور للشراكة الاقتصادية، وصولا إلى اتفاق للتجارة الحرة بين مصر وأمريكا.

وبجملة، فإنه من أجل علاقات استراتيجية بين مصر وأمريكا، ينبغى إقناع الأمريكيين وخصوصا الكونجرس بدور مصر كقوة إقليمية، وبأن العلاقات المصرية-الأمريكية لا ينبغى أن تكون رهينة لإسرائيل وعملية السلام.

(٤) نحو حوار أهلى بين مصر وأمريكا (*)

قبل سنوات، وعندما كنت أعمل مراسلا بالأمم المتحدة، دعانى الصحفى الأمريكى الصديق توماس أوزبرن مراسل شبكة إيه. بى. سى التليفزيونية فى نيويورك إلى مزرعة عائلته فى ولاية تنيسى. وعندما قدمنى توماس إلى والدته، على أننى «مصرى» أجابت السيدة أوزبرن بأنها تعرف أن مصر هى بلد الفراعنة والأهرامات والبلد الذى عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، وأبدى أوزبرن امتعاضه من أن الأمريكى العادى لا يعرف مصر إلا من خلال الفراعنة، لأن المدارس الأمريكية الأولية تدرس الحضارة الفرعونية باعتبارها بداية الحضارة الإنسانية وأن أمريكا نهاية سلم الحضارة. ثم كانت معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التى أدخلت مصر والرئيس السادات كل بيت أمريكى من خلال التليفزيون والصحافة، وفيما عدا ذلك يجهل الأمريكى العادى مصر المعاصرة إلا إذا تعلق الأمر بإسرائيل.

غير أن جهل الأمريكى العادى بمصر، يقابله «تجاهل» و «تحيز» من الصحافة الأمريكية والإعلام الأمريكى عموما. فلا تخرج من مكاتب الصحف الأمريكية الرئيسية فى القاهرة، خصوصا «واشنطن بوست» و «نيويورك تايمز» و «لوس أنجلوس تايمز»، إلا قصص فلكلورية أو منحازة ضد مصر فى الغالب الأعم.

وإذا ما استثنينا أعضاء مجلسى النواب والشيوخ، الذين تتشكل مواقفهم حسب ما تريده إسرائيل واللوبى اليهودى، مثل ألفونس داماتو وجيس هيلمز وبنجامين جيلمان وفرانك ولف، فإن الباقين تتشكل مواقفهم مما ينشر بالصحافة أو يبث بالتليفزيون خصوصا فى ولايات الوسط والغرب الأوسط.

والاستخلاص الذى يستنتجه المرء من كل ذلك، أننا تركنا الساحة الأمريكية (الرأى العام والكونجرس)، إما أسيرة للجهل بمصر أو رهينة للوبى اليهودى والإعلام «المنحاز».

وربما يفسر هذا الغياب المصرى عن الساحة الشعبية الأمريكية، أننا ظللنا نربط علاقتنا ومصالحنا بالولايات المتحدة (وكذلك تفعل أمريكا) بالموضوع الإسرائيلى. وقد يفسر ذلك الغياب أيضا، بأننا لم نحدد حصرا مصالحنا مع الولايات المتحدة، بالإجابة المحددة على السؤال: ماذا نريد من أمريكا؟ ويبقى التفسير الثالث وهو تضخيم دور اللوبى اليهودى مما أدى إلى الإحساس بالعجز، والنأى عن لعب دور مؤثر فى الساحة الشعبية الأمريكية. وقد تغافل ذلك السلوك (سلوكنا) عن أن فكرة «اللوبى» -أى جماعة الضغط- أحد أركان العملية السياسية فى أمريكا، وأن الساحة الأمريكية

(*) الأهرام ٢٥ / ٧ / ١٩٩٨

ملعب تنافسى لمختلف جماعات الضغط، وليس اللوبى اليهودى إلا أحدها. كما أن تضخيمنا للوبى اليهودى جعلنا نتغافل عن أن واشنطن عندما تتناقض المصالح الأمريكية مع مصالح إسرائيل فإنها تتجه بالضغط على إسرائيل كما حدث خلال أزمة السويس ١٩٥٦، وأثناء حرب تحرير الكويت ١٩٩١، وخلال مؤتمر مدريد.

ولذلك، تبدو أهمية الحوار الاستراتيجى المصرى-الأمريكى الذى عقدت جولته الأولى بين وزير الخارجية عمرو موسى ووزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت شهر يوليو ٩٨ فى واشنطن.

بيد أن أهم نتائج حوار موسى-أولبرايت، أنه حاول تحديد المصالح المشتركة، والقضايا الخلافية. ولأول مرة فى تاريخ العلاقات المصرية-الأمريكية، نبه مسئول مصرى (عمرو موسى) إلى ضرورة ألا تكون علاقات مصر وأمريكا رهينة بسياسات إسرائيل.

ولئن كان الحوار الاستراتيجى يدور بين وزارتى الخارجية المصرية والأمريكية فمن حسن الحظ أن أنصار مصر فى أمريكا كانوا دوما فى الخارجية الأمريكية، وكذلك البنتاجون (وزارة الدفاع) والبيت الأبيض. بيد أن البساط قد انسحب من تحت أقدام الخارجية الأمريكية، لاعتبارات أولها نهاية عصر «المستعربين» فى الوزارة أى الدبلوماسيين الذين كانوا يعتبرون مصالح أمريكا مع العرب أكثر من إسرائيل. والاعتبار الثانى انتقال الدور المؤثر فى رسم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من وزارة الخارجية إلى مجلس الأمن القومى بعد أن أصبح هنرى كسينجر مستشاره.

أما الاعتبار الثالث والأهم، فهو أن الكونجرس أصبح صاحب الدور الأهم فى رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد التعديلات التى أدخلت للحد من سلطات البيت الأبيض، فأصبح نيوت جينجريش (الرئيس الحالى لمجلس النواب) لا يقل أهمية عن الرئيس كلينتون فى إدارة السياسة الخارجية، كما يخطط الكونجرس حاليا لإعادة هيكلة مؤسسات السياسة الخارجية، وكانت له الكلمة الأولى فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتوسيع حلف الأطلنطى والمعونة الخارجية كأهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

وإلى جانب الكونجرس، فإن الرأى العام الأمريكى يمارس تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية، فالتليفزيون الأمريكى هو الذى دفع البيت الأبيض للتورط فى الصومال ثم الانسحاب منها بالإلحاح على مشهد الطيار الأمريكى الذى سقط بطائرته ومثل به الصوماليون. وأهالى ضحايا الطائرة الأمريكية التى سقطت فوق لوكيربى، يؤثرون باتجاه دوام الحظر ضد ليبيا. ويؤكد آرثر لورى المسئول السابق بالخارجية الأمريكية أن سياسة «الاحتواء المزدوج» تجاه العراق وإيران ثم الحظر الكامل للتجارة مع إيران، تأثرا بأعمال اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة.

من هنا، تبدو ضرورة أن يتطور الحوار بين وزارتى الخارجية فى القاهرة وواشنطن، إلى حوار

«أهلى» بين مصر وأمريكا.

وإن المرء ليعجب من أنه -حتى الآن- لا يوجد تخصص بالجامعات المصرية عن الدراسات الأمريكية، على كثرة الجامعات المصرية.

كما يعجب من أنه برغم تكاثر مراكز الأبحاث فى مصر، لا يوجد مركز واحد مهمته البحث فى السياسة الأمريكية. وبالرغم من ثرائنا الثقافى فى التأليف والترجمة وصناعة السينما، لم ننشغل يوما بترجمة أعمال كبار مؤلفينا ونشرها فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعرض أجود إنتاجنا السينمائى على الجمهور الأمريكى. وأذكر أننى صحبت مخرجنا الكبير يوسف شاهين لدى عرض فيلمه «المهاجر» فى نيويورك، وكاد شاهين يبكى من دهشة الأمريكيين من أن مصر لديها فن سينمائى بهذه الجودة.

وما يثير العجب على أشده أن لدينا أسماء خبرت الحياة والسياسة فى أمريكا ولها مسالكها داخل الطبقة السياسية الأمريكية، مثل: أشرف غربال وتحسين بشير وعبد الرؤوف الريدى.

ولدينا مصريون أمريكيون يحظون بالخبرة والاحترام فى المؤسسات الأمريكية مثل إبراهيم عويس (أستاذ الرئيس كلينتون فى جامعة جورج تاون)، وإيهاب حسن كبير منظرى أمريكا فى دراسات ما بعد الحداثة، ومحمود وهبه وشاكر خياط وغيرهما من رجال الأعمال، ورشدى سعيد أستاذ الجيولوجيا الشهير، ومأمون فندى الذى قام بأكبر مرافعة لصالح مصر فى الكونجرس، وصولا إلى العالم أحمد زويل.

إن الأمر يتطلب تكوين «مجلس للعلاقات المصرية الأمريكية» يكون هدفه تطوير الحوار المصرى-الأمريكى على المستوى الأهلى ويضم المصريين ذوى الخبرة بالمجتمع الأمريكى والأمريكيين المصريين المتنفذين هناك، من أجل إجراء اتصالات مباشرة بالكونجرس والرأى العام والصحافة والتليفزيون ومن يسعون لعضوية الكونجرس أو لتولى مناصب بالإدارة. ويمكن أن يكون لمجلس العلاقات المصرية-الأمريكية، مندوبون يقيمون فى واشنطن والمراكز السياسية المهمة، للقيام بأنشطة واتصالات يصعب على الدبلوماسيين الرسميين القيام بها فى الدوائر الانتخابية ومطبخ السياسة فى واشنطن ومراكز التفكير Think Tanks التى تصنع السياسة الأمريكية.

إن ما يفرض وجود مثل هذا المجلس الأهلى، أن أمريكا هى القطب الأوحد فى السياسة العالمية فى الأمد المنظور، وأن السياسة الأمريكية تؤثر فينا سلبا وإيجابا... ووجود مثل هذا المجلس مهم فى عرض صورة مصر الحقيقية والدفاع عن قضاياها ومصالحها وإصلاح ما أفسده اللوبى اليهودى فى غيابنا عن الساحة الأمريكية.

(*) الأهرام ٢٥ / ٧ / ١٩٩٨

وإذا جاز لنا أن نتعلم من الفيتناميين، فهم خلال الحرب الفيتنامية، أرسلوا مندوبيهم إلى الولايات الأمريكية لمخاطبة أعضاء الكونجرس المحتملين والمرشحين، وقاموا بحصر كل الدوائر الانتخابية وحاولوا إقناع الرأى العام بعدالة إنهاء الحرب.

وبالحوار المصرى–الأمريكى، الرسمى والأهلى، لن تصبح مصر –كما هى عند السيدة أوزبرن– مجرد بلد الفراعنة الذى صنع سلاما مع إسرائيل، بل تصبح دولة محورية تسعى للسلام والديمقراطية والمنافسة فى الاقتصاد العالمى وتمثل نموذجا للإسلام المعتدل.

.. ومن مصلحة أمريكا استقرارها وازدهارها.

(٥) الحوار المصرى-الأمريكى.. مرة أخرى (*)

حظيت خلال أسبوعين بمقابلات واتصالات هاتفية ومراسلات، حول ما كتبت عن «الحوار المصري-الأمريكي».. وجاءت تلك الردود من مصريين وأمريكيين، وأمريكيين مصريين، مثل د. إبراهيم عويس «أستاذ الرئيس كلينتون فى جامعة چورج تاون» ود. أحمد رشدى الخبير القانونى المصرى فى نيويورك ود. مأمون فندى «جامعة جورج تاون»، والأستاذ السيد يسين ود. خالد فهمى «جامعة پرنستون» والدبلوماسيين الأمريكيين ديفيد بالارد وهينز ماهون.

وخلاصة ما كنت قد كتبته فكرتان.

الفكرة الأولى: هى العمل على ألا تكون العلاقات المصرية-الأمريكية «رهينة» لطرف ثالث، أى العمل على ألا تكون علاقات مصر بأمريكا «أسيرة» لأزمات العلاقات المصرية-الإسرائيلية وأسافين إسرائيل، على أساس أن لمصر وأمريكا مصلحة مباشرة فى حل الصراع العربى-الإسرائيلى. ولكن لأنه صراع تاريخى فإن حله لن يكون بين عشية وضحاها، ومن ثم فإن اضطلاع مصر وأمريكا بدورين أساسيين فى عملية السلام لا ينبغى أن يجعل من تقدم أو تعثر عملية السلام مؤشرا للعلاقات المصرية-الأمريكية. وبالتالى لا ينبغى أن تكون العلاقات المصرية-الإسرائيلية مقياسا لعلاقات مصر وأمريكا.

وكانت الفكرة الثانية، أن الحوار الاستراتيجى «الرسمى» بين مصر وأمريكا، يستهدف حصر نقاط الاتفاق ومواقف الاختلاف بين البلدين، حتى لا تتهدد العلاقات المصرية-الأمريكية بالأزمات الطارئة، على نحو ما حدث فى الأزمة العراقية فى فبراير ١٩٩٨ حين أدانت مصر قيام أمريكا بعمل عسكرى ضد العراق، أو ما حدث عام ١٩٩٥ لدى التجديد الأبدى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.. ولكن الحوار بين وزارتى الخارجية المصرية والأمريكية غير كاف ويجب أن يدعم بحوار أهلى بين مصر وأمريكا، ومن ثم تبدو وجاهة الدعوة إلى درس المجتمع والسياسة فى أمريكا بالجامعات المصرية، وإقامة مركز متخصص أو برنامج بحثى فى السياسات الأمريكية، وتبادل زيارات البرلمانيين والكتاب والصحفيين فى البلدين، وإقامة مجلس أهلى للعلاقات المصرية الأمريكية يضم ذوى الخبرة والمعرفة من المصريين والأمريكيين المصريين لإقامة اتصالات بالكونجرس والرأى العام فى أمريكا، ويكون له مندوبون فى واشنطن والمراكز السياسية المهمة للقيام بأنشطة واتصالات يتعذر على الدبلوماسيين الرسميين القيام بها.

وفى مناقشة مع الدبلوماسى الأمريكى ديفيد بالارد، قال إن هناك حجم أعمال «بيزنس» بين

(*) الأهرام ١٥ / ٨ / ١٩٩٨

مصر وأمريكا بآلاف ملايين الدولارات سنويا، ورجال أعمال وسياحا وأفرادا بالآلاف يتنقلون بين البلدين سنويا، ولا نعتقد أنهم فى معظمهم يلقون بالا إلى العلاقات المصرية-الإسرائيلية وإلى عملية السلام كمحدد لأعمالهم بين مصر وأمريكا.

وفى مناقشة أخرى مع د. مأمون فندى، الذى قاد أكبر دفاع عن مصر فى الكونجرس لدى مناقشة قانون الحرية من «الاضطهاد الدينى» تأكدت النقاط التالية:

- أن للولايات المتحدة التزامات عالمية مركبة، يأتى الدور المصرى فيها بمثابة حجر الزاوية فى قضايا عدة، أهمها استقرار الشرق الأوسط وتأمين وصول بتروله إلى الغرب، والتحول إلى المنحى الليبرالى والاقتصاد الحر.. وربما يكون هناك تباين فى فهم التكتيكات للوصول إلى هذه الأهداف، ولكن كثيرا من الرؤى الاستراتيجية تظل مشتركة، ومن مصلحة البلدين صياغة تصورات أكثر نضجا للتعامل مع مناطق الاتفاق وهوامش الاختلاف.

- أن علاقة مصر بدولة كبرى مثل أمريكا القطب الأوحد فى النظام العالمى الحالى، يجب ألا تخضع لتصورات أيديولوجية أو فلكلورية مشوشة، بل يجب أن تعتمد على تصورات أهل المعرفة والخبرة الذين يعرفون المجتمع الأمريكى وكيف تصنع السياسة فيه، من خلال بنية مؤسسية وعلى أساس المصلحة الوطنية المصرية.

- أن هناك وسائل متعددة للتعامل مع الولايات المتحدة كدولة مهمة، أولاها طرح أمريكا كشريك وصديق وكحضارة وثقافة.

- ضرورة إجراء حوار ذى مرجعية مشتركة بين شرائح المجتمعين المصرى والأمريكى، من خلال رجال الأعمال ومراكز البحوث والجامعات ومؤسسات المجتمع المدنى غير الحكومية، لإيجاد إطار عام ثقافى وحضارى للعلاقات المصرية-الأمريكية حتى لا تسيرها الطوارئ والأزمات أو تختزل فى المعونة.

وفى مناقشة مع الدبلوماسى الأمريكى هينز ماهون، حاول توضيح دور واشنطن فى إقامة جسر ثقافى بين مصر وأمريكا، من خلال بعثات المصريين إلى الجامعات الأمريكية، وبرامج الزيارات للصحفيين والباحثين إلى الولايات المتحدة، وترجمة العديد من الكتب الأمريكية إلى اللغة العربية «أكثر من ٨٠ كتابا». وبالنظر إلى عدم وجود مركز بحثى مصرى عن الدراسات الأمريكية، قال إنه يجرى حاليا الاتفاق مع مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، لقيام باحثين مصريين بأبحاث ودراسات عن المجتمع والسياسة فى أمريكا، وعقد ندوات ومؤتمرات حول النظام السياسى الأمريكى وعملية صنع القرار فيه.

أما الخبير القانونى والمصرفى د. أحمد رشدى، ففى رأيه أنه برغم تأييده لحوار أهلى

مصرى–أمريكى، إلا أن مثل هذا الحوار صعب فى ظل وجود الكونجرس بتركيبته الحالية، التى كانت وراء قرار تخفيض المعونة وإثارة مسألة الاضطهاد الدينى.

وتساءل: هل يجدى الحوار الأهلى فى تغيير تركيبة الكونجرس؟.. وإذا كان ذلك ممكنا فلنحاول!

وكان جوابى: بأنه إذا كان هناك من يعتقدون أن المصلحة الوطنية المصرية «التنمية والديمقراطية والسلام»، تقتضى الحوار مع المجتمع الإسرائيلى، أفلا نحاور المجتمع الأمريكى؟..

وقد أثنى الأستاذ السيد يسين على فكرة الدعوة لجمعية أهلية للعلاقات المصرية الأمريكية تضم ذوى الخبرة والمعرفة بالمجتمع والسياسة فى أمريكا.

وبالطبع هناك من يرفضون الحوار المصرى–الأمريكى، بحجة الانحياز الأمريكى لإسرائيل، وسيطرة اللوبى الصهيونى على السياسة الأمريكية، بدعوى أن الاستغناء عن المعونة الأمريكية هو المطلوب وليس الحوار مع أمريكا.

لكن مصلحتنا مع أمريكا ليست مجرد المعونة.

والذين يحلمون بمصر حديثة ذات اقتصاد تنافسى، وديمقراطية تتطور، وسلام مستقر، يدركون أن المصلحة الوطنية المصرية تتطلب حوارا رسميا وأهليا بين مصر وأمريكا، مع التمييز بين الاعتماد المتبادل والتبعية، ومع التفرقة بين الوجه الحضارى لأمريكا والوجه التوسعى اللا أخلاقى لها.

أما الذين يحلمون بمصر «خومينية»–لا قدر الله– فإيران خاتمى تركض للحوار مع أمريكا.. والذين يحرقهم الشوق لمصر «الناصرية» لابد أنهم يتناسون أن الإتحاد السوفييتى قد انهار وسقط!!

الفصل السابع

صورة العربى القبيح
والجهاد فى أمريكا

«إن العرب متعصبون دينيا.. مستبدون..
معادون للمرأة والصحافة الحرة..»
چين فوندا

«.. من حق المسلمين اعتبار أنفسهم
فى حالة حرب مع الحكومة الأمريكية»
رمزى يوسف
المتهم فى تفجير مركز التجارة العالمى بنيويورك

(١) العربى القبيح فى الإعلام الأمريكى (*)

«عندما أرى يهوديا فى صورة شايلوك أريد أن أبكى. ولذلك أعلم كيف يشعر العربى عندما يصور على أنه قاتل».. ذلك ما قاله الكاتب والمنتج اليهودى الأمريكى الشهير ألان رفكين. ولدى زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة، نشط اللوبى اليهودى فى الاحتجاج على ما وصف بأنه تصاعد «معاداة السامية» فى الإعلام المصرى العربى.

بيد أن الأمر يعبر فى حقيقته عن «ازدواجية أخلاقية». فالذين احتجّوا على ما وصفوه بمشاعر «معاداة السامية» فى إعلامنا، لا يحركون ساكنا أمام ترويج صورة «العربى القبيح» فى الإعلام الأمريكى، بل إن كثيرين منهم يشاركون فى صنعها.

وإذا ما تجاوزنا «هوليود» وسيل الأفلام السينمائية الذى تنتجه عن العربى الإرهابى المهووس جنسيا، فإن الصحافة وشبكات التليفزيون، لا تترك مناسبة.. للترويج لصورة العربى القبيح.

ففى عددها الصادر فى ٣ يوليو ١٩٩٣، نشرت «واشنطن بوست» رسما لزحام من المهاجرين، تحت عنوان: دعنا نبحث عن «أبو» أى العربى، وتحت الرسم تعليق يقول: ستجده إذا وجدت فتيل القنبلة.. وإذا لم تجد الفتيل خلال ٤٠ ثانية ستصبح قتيلا. وزايدت مجلة «ذانيويوركر» فى عدد ٢٦ يوليو ١٩٩٣، بغلاف يصور أطفالا يبنون قصوراً من الرمال على شاطئ البحر. أخذت أشكال مبنى مركز التجارة العالمى ومعالم مدينة نيويورك، بينما يظهر طفل عربى «إرهابى» يقفز لتفجير مركز التجارة العالمى.

وقبل ذلك كانت شبكة «سى بى إس»، قد أجرت لقاءات عام ١٩٩٢، عن العرب والإسلام، قال فيها الدكتور هنرى كسينجر وزير الخارجية الأسبق: «إنك لا يمكن أن تصدق أى عربى»، وأطلق دان كويل نائب الرئيس الأمريكى السابق مقولته «..المسلمون قادمون»، وحذر بات روبرتسون المرشح الرئاسى من أن أمريكا يجرى غزوها من المسلمين.

لقد وجد تصاعد العداء للعرب والمسلمين فى الإعلام الأمريكى خلال التسعينيات، قبولا من الأمريكيين، بعد حادث تفجير مركز التجارة العالمى، والمحاولة الفاشلة لتفجير مبنى الأمم المتحدة ومعالم فى مدينة نيويورك. ولذلك، عندما وقع انفجار المبنى الفيدرالى فى مدينة أوكلاهوما، ١٩٩٥، ألصقت التهمة بالعرب والمسلمين، ونشطت الصحافة والتليفزيون لإثبات التهمة لجمهور يسهل عليه التصديق. فخلال ساعات، استدعت شبكة (سى. بى. إس) فؤاد عجمى (باعتباره العربى الأمريكى المتحيز ضد العرب) وستيفن إيمرسون (الذى أنتج الفيلم التسجيلى المبتذل عن

(*) الأهرام ٢٢ / ٣ / ١٩٩٧

الجهاد فى أمريكا). واتهمت نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال، فى اليوم التالى رجلين ذوى ملامح شرق أوسطية بارتكاب الحادث. وكتب إيه إم. روزنتال الكاتب اليهودى الليكودى فى «واشنطن بوست» مقالا (عدد ٢٢ أبريل) يدعو فيه إلى قصف ليبيا وسوريا.

وقبض على مواطن أردنى أمريكى فى مطار هيثرو بلندن، بينما تعرضت زوجته للتحرش والإهانة، كما أسقطت امرأة عربية جنينها عندما حاصر غوغاء غاضبون منزلها. وعشنا كصحفيين عرب فى أمريكا حوالى ٦٠ ساعة، تحيط بنا اتهامات من الأمريكيين وأسئلة المباحث الفيدرالية والصيحات المطالبة بوضع العرب فى معسكرات، كما حدث مع اليابانيين الأمريكيين خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تبين أن الذى نفذ المؤامرة مواطن أمريكى اسمه تيموثى ماكفاى، وليس عربيا.

وفى الحق أن الصورة النمطية للعربى القبيح الإرهابى جاهزة دائما بسبب ودون سبب، منذ ما قبل التسعينيات، وما قبل الحوداث الإرهابية التى تعرضت لها أمريكا. وكلنا يذكر رسوم الكاريكاتير للرسام الشهير «أوليفانت» التى تصور العرب ملتحين، ذوى أجسام بدينة وأنوف معقوفة مع وجود فجوات بين أسنانهم، يجلسون على الأرض وأمامهم الشواء والنساء!

ويذكر قاموس ميريام ويستر الأمريكى، المعانى التالية كمترادفات للفظ عربى: قاطع رقاب، نصاب، غشاش، مساوم، متسكع، متشرد. ويعرف مرجع أكسفورد للأطفال، العربى بأنه تاجر نصاب، أو عامل رث الثياب، أو فلاح يركب حماره ويترك زوجته تسير خلفه فى ثيابها السوداء حاملة حملا فوق رأسها.

ويصف مرجع أكسفورد، الأب العربى بأنه لا يدع فرصة لأطفاله للهو، بل يجبرهم على العمل معه. كما أن الأخ يقتل أخته المراهقة إذا شاع عنها سوء السلوك، وينال بذلك استحسان جيرانه.

ولا يستطيع المرء أن يحصر المسلسلات التليفزيونية، التى تعكس الصورة النمطية للعربى القبيح الإرهابى، ولكن الأمثلة عديدة. ففى مسلسل «دالاس» يصف جى آر العرب بأنهم سكان الخيام الملاعين. وفى «ريمنجتون ستيل» العرب أكثر نازية من النازيين. وفى «كاونتر سترايك» يغزو العرب الولايات المتحدة، وفى «كوانتم ليب» يسعى عالم الآثار المصرى لقتل زميله وزميلته الأمريكيين. وفى «سمول ووندر» العربى هو راعى إبل ومالك آبار بترول ونساء وديوث. وفى «ستريت جيستز» العرب إرهابيون يفجرون سيارات مفخخة مما يؤدى إلى مقتل أبرياء أمريكيين.

وتقدم الروايات «الأكثر مبيعا» الصورة النمطية نفسها للعربى البشع. ففى رواية «عرض ايخمان»: العرب معادون للسامية ومهتمون بالتحضير لهولوكست جديد. وفى رواية «الحاج»: عربى متزوج من عدة زوجات ولا يكتفى بهن ويقضى الليالى مع الساقطات. وفى رواية «حوار مع

الملائكة» فإن ٩٠٪ من النساء المصريات تعرضن للختان، ولذلك فإن زينب -بطلة الرواية- التى درست فى أمريكا، تعانى من الإحباط الجنسى، وتنضم إلى جماعة دينية إرهابية فتجد ارتواءها الجنسى فى القتل. واستحقت الرواية -بذلك- أن ترشحها مجلة «بلاى بوى» على غلافها كأحسن كتاب.

وفى حين أن تفسير ظاهرة العداء للعرب، استند على أسانيد تاريخية مثل الحروب الصليبية وفتح المسلمين للأندلس وحصار الإمبراطورية العثمانية للنمسا، وصولا إلى الحظر البترولى عام ١٩٧٣، إلا أن ترويج العداء العرب فى الإعلام الأمريكى يمثل عملا سياسيا مخططا، لضمان انحياز الرأى العام الأمريكى إلى إسرائيل وضد العرب. ولتحقيق هذا الهدف، فإن من يتحداه قد يصبح عرضة للتشهير مثلما حدث مع بيتر آرنت (مراسل سى إن إن، فى بغداد أثناء حرب الخليج) ومع بيتر جيننجز (مذيع شبكة إيه بى سى) لدرجة اتهامه بالغباء والحمق وأنه غير أمريكى.

وفى كتابه «ثقافة الإعلام» يقول دوجلاس كلينر: إنه مما يزيد من الدعاية ضد العرب فى الولايات المتحدة، أنها أصبحت عملاً تجاريا «ساخنا»، يمتد إلى الصور المطبوعة على الملابس. مثلا: صورة على تى شيرت لأحد جنود البحرية الأمريكية (المارينز) يشير بأصبعه إلى «عربى» ملقى على الأرض، ويقول له: كم سعر البترول الآن؟.. وصورة أخرى، لطائرات عسكرية تهاجم «عربيا» فوق جمل، وتحتها تعليق يقول: سنطير ١٠ آلاف ميل لنحرق لك الجمل!

وبعد سقوط الإتحاد السوفييتى، وحلول «الإسلام» محل «الشيوعية» كخطر يهدد الغرب، كما تروج وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث، انضم المتخصصون فى التاريخ والعلوم السياسية لجوقة الترويج للعداء للإسلام، مثل برنارد لويس وصمويل هانتنجتون وجوديث ميللر. وآخر تلك الأمثلة، ما نشرته مجلة «ذا ناشيونال تايمز» فى عدد مايو ١٩٩٥، للبروفسور هارولد بلوم. فإلى جانب صورة زيتية متخيلة للنبى محمد (صلى الله عليه وسلم) يمتطى فرسا ويمتشق سيفا وسط تجريدة عسكرية، يقول بلوم: إن ثقافة المجتمعات الإسلامية تعلى من قيمة القتل، وتصعد بالعنف إلى مرتبة (المقدس)، ويضيف أن الأدبيات الإسلامية تعتبر محمداً (صلى الله عليه وسلم) رجل سلام، إلا أنه يمكن أن يوصف بأى شىء إلا ذلك، ويقتبس عن إلياس كانيتى، الحائز على جائزة نوبل، أن الإسلام دين قاتل.. وينتهى إلى أن هناك ١٠٠ مليون من الإرهابيين المسلمين!!

يقول إيلى فيزيل، وهو كاتب يهودى: هناك أناس طيبون وأناس أشرار فى كل جماعة بشرية، لكن إذا شوهنا صورة أى شعب بكامله، فإننا نلحق الأذى بذلك الشعب وبأنفسنا أيضا.. ولكن اليهود الأمريكيين فى جمعية مكافحة التشهير «بناى برث» إذا كانوا قد احتجوا على صورة اليهود فى إعلامنا لماذا لا يحتجون على الصورة النمطية للعرب والإسلام فى إعلامهم؟

إن دفاعهم قد انصب على بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى، لأن هجومنا انصب عليه بعد استشعارنا بأنه يهدد بانهيار عملية السلام التى ارتضيناها برغم أنها غير منصفة للفلسطينيين، إننا نتفق معهم فى أن إعلامنا شبه نيتانياهو بالنازى، ولكننا نحيلهم إلى حصر مؤسسة «جانيت فاونديشن» الذى كشف أن ١١٧٠ مقالا فى الصحافة الأمريكية، شبهت الرئيس العراقى صدام حسين بهتلر.

أما حملة اتهام العرب بالعداء للسامية، فهى ضمن العمل السياسى المخطط لترويج صورة العربى القبيح الإرهابى والمعادى للسامية أيضا.

(٢) هوليوود.. كل هذا العداء للعرب؟ (*)

عندما هاجم روبرت دول المرشح الجمهورى للرئاسة فى انتخابات ١٩٩٦، هوليود بدعوى أنها تروج للعنف، رد عليه المخرج الكبير أوليفر ستون بأن هوليود يجب ألا تلام على موضوعاتها لأن تلك الموضوعات منتشرة فى المجتمع الأمريكى. وهكذا تصبح العلاقة تبادلية بين هوليود والمجتمع الأمريكى.

وقد مثلت «فانتازيا» الصحراء والإبل والحريم والجاسوسية (العربية)، التى تفتن «المجتمع الأمريكى» موضوعا أثيرا لدى هوليود، منذ فيلم (الشيخ)، إلى أن تحولت فى أواخر الثمانينيات من العدو الشيوعى إلى «العدو العربى الإرهابى» مع انهيار الإتحاد السوفييتى. وحتى الأطفال، شدتهم «والت ديزنى» إلى الصورة النمطية لبلاد العرب، «البرابرة». وأنتجت فيلم الكارتون «علاء الدين» متضمنا أغنية «ألف ليلة وليلة» التى تقول:

أوه، لقد جئت من بلاد ما.. من مكان بعيد

حيث تجول قافلة إبل... وحيث يقطعون أذنك

إذا لم يعجبهم وجهك.. إنها بلاد بربرية، ولكنها.. هه.. بلاد!

وقامت قائمة العرب الأمريكيين بعد عرض الفيلم، لحذف الأغنية.. ولم تكن النتيجة سوى حذف عبارة «حيث يقطعون أذنك» عند توزيعه فى شرائط فيديو، وظلت جملة «إنها بلاد بربرية، ولكنها.. هه.. بلاد!».. حتى أن صحيفة «نيويورك تايمز» نشرت مقالا افتتاحيا عن الفيلم، تحت عنوان «إنه عنصرى.. لكنها ديزنى».. وأوردت أن الثقافة الشعبية الأمريكية تحوى «تعميمات بغيضة» عن الجماعات العرقية والدينية المختلفة، مثل «اليهودى البخيل» و «الأيرلندى المغفل»، و«الأسود الكسول»، و «الصينى الرث».

غير أن «نيويورك تايمز» أشارت إلى صعوبة الدفاع عن العرب والمسلمين أمام حقائق مثل أن صدام حسين هو «وضيع» هذه الأيام، وأن إرهابيين من أقطار عربية هددوا بتفجير نيويورك. كما أن رجال البوليس فى إيران سجنوا نساء لأنهن مكشوفات الرأس، إضافة إلى أن رجال الدين أفتوا بقتل مؤلفين باعتبارهم كفارا.

إن التعميمات البغيضة والصور المشوهة عن العرب قديمة قدم هوليود.. وإذا كان أول استوديوهات الأفلام، ذلك الذى بناه توماس أديسون عام ١٨٩٣ فى نيوجيرسى، فإن أول أفلام أديسون فيلم كان اسمه «رقصة المحجبات السبعة».

(*) الأهرام ١ / ٤ / ١٩٩٧

ويحصى د. لورانس مليشالاك ٨٧ فيلما على الأقل أنتجت فى العشرينيات كان فيها دور بطولة أو دور ثانوى يتعلق بالعرب. وكانت تلك الأفلام فى أغلبها أفلام ميلودراما مدهشة تدور حول مغامرات فى الصحراء مرتبطة بالجنس والعنف، وتظهر العرب وهم يخطفون نساء بيضاء أو يشنون غارات قبلية على معسكرات الفرنسيين والإنجليز.

ومن تلك الأفلام، فيلم «الشيخ» (١٩٢١)، و«مقهى فى القاهرة» (١٩٢٤) و«عروس الصحراء» (١٩٢٨).

وشهدت مرحلة الثلاثينيات والأربعينيات إنتاج أفلام جديدة عن العرب، أشهرها «كازابلانكا» (١٩٤٢) الذى مثلته انجريد برجمان وهمفرى بوجارت. وظلت صورة العرب بوصفهم بَدْوًا قطاع طرق يسعى الفرنسيون والإنجليز لمدينتهم.

وخلال الخمسينيات والستينيات أضيفت موضوعات الجاسوسية والصراع العربى-الإسرائيلى على خلفية الصحراء والمغامرات فى الأفلام الأمريكية عن العرب. ويعتبر فيلم «لورنس العرب» (١٩٦٢) علامة مميزة فى هذ الاتجاه، حيث نال سبعا من جوائز الأوسكار وحاز لقب أحسن فيلم خلال ذلك العام. وعلى الرغم من أن الفيلم يعكس بعدا إنسانيا فيما يتعلق بالعرب، فإنه يظهرهم فى النهاية كعاجزين منشقين إلى قبائل متقاتلة عند وصولهم إلى دمشق، التى يفشلون فى إدارتها، فينسحبون ودخلها البريطانيون.

وجاء فيلم فينيكس (العنقاء ١٩٦٢)، ليصور العربى المنعدم الضمير والشخصية، حيث نرى جيمس ستيوارت بطل الفيلم، يقود طائرة تعطلت فى صحراء ليبيا، ويطلب اثنان من ركابها المساعدة من قافلة عربية، إلا أن العرب يقطعون عنقيهما بلا سبب.

وكان من أبرز أفلام الصراع العربى-الإسرائيلى فيلم إكسودس «الخروج» (١٩٦٦)، وفيه يقتل العرب بوحشية فتاة من معسكر لاجئين فى الخامسة عشرة من عمرها. وفى فيلم «كاست إلى جانيت شادو» (١٩٦٦)، يضحك العرب ويهللون بعدما قتلوا فتاة إسرائيلية لم تتمكن من الخروج من سيارة نقل تدهورت فى أسفل الوادى.

وخلال سنوات السبعينيات التى شهدت تصاعد عمليات المقاومة الفسطينية، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣، واستخدام العرب لسلاح البترول أصابت الأمريكيين «فوبيا» ما يسمى «الإرهاب العربى» من جانب، والاعتماد الاقتصادى على العرب من جانب آخر. حتى أن جين فوندا التى عكست وعيا سياسيا من خلال رفضها حرب فيتنام وقعت فى ذلك الفخ. فقد قامت ببطولة فيلم «رول أوفر»، الذى صور العرب وكأنهم يحطمون النظام العالمى. وقالت فى مقابلة صحفية دفاعا عن الفيلم: «إن رسالتى واضحة جدا، وهى أنه إذا لم نخف العرب فإن علينا فحص عقولنا.. إنهم

يسيطرون علينا استراتيجيا، ولا يمكن الاعتماد عليهم.. إنهم متعصبون دينيا.. يؤمنون بالترجمة الحرفية للدين، مستبدون، معادون للمرأة والصحافة الحرة، إن الاعتماد عليهم أمر رهيب».

وفى فيلم «ذى وند آند ذا ليون» -أى الريح والأسد- (١٩٧٥)، يقوم العرب باختطاف امرأة «كاندز بيرجن» فى المغرب، ويطالبون الرئيس روزفلت بفدية هائلة لتحريرها. وفى فيلم «نتورك» (١٩٧٧)، يطل المعلق الإخبارى قائلا بأن العرب يستولون على أمريكا، ويصفهم بأنهم متعصبون من القرون الوسطى. ويصور فيلم «بلاك صنداى» -الأحد الأسود- (١٩٧٧)، قصة تدور حول إرهابيين من العرب يتآمرون لقتل المتفرجين على المباراة الكبرى للعبة كرة القدم، وبينهم الرئيس الأمريكى. والبطولة فى الفيلم لضابط إسرائيلى يحبط المؤامرة التى تخطط لها منظمة يرمز لها على أنها «منظمة أيلول الأسود».

ومع بداية الثمانينيات، وفى ظل وجود العدو السوفييتى، استمرت موجة أفلام الرهائن والابتزاز، مثال ذلك فيلم «رونج إز رايت» -أى الخطأ هو الصحيح- (١٩٨٢)، الذى يدور حول ملك عربى مستعد لتسليم قنبلتين نوويتين صغيرتين لقادة ثوريين كالزعيم الليبى معمر القذافى، لتفجيرها فى إسرائيل ونيويورك، إلا إذا استقال الرئيس الأمريكى.

وفى فيلم «ساهارا» -أى الصحراء- (١٩٨٢)، تختطف بروك شيلدز وتغتصب ثم تسحر من قبل شيخ عربى (ريتشارد جير).

غير أن فيلم «أيرن إيجل» -النسر الحديدى- بجزئيه الأول (١٩٨٥) والثانى (١٩٨٨)، يمثل نقطة التحول فى السينما الأمريكية من العدو الشيوعى إلى العدو العربى. وسوف يمهد هذا الفيلم إلى رسم شبح عدو عربى خارق. يتجسد -فيما بعد- فى صدام حسين، وقد حظى الجزء الأول من الفيلم بدعم الحكومة الإسرائيلية، التى أمدته بطائرات «فانتوم إف ١٦» والطيارين والمستشارين العسكريين.

وإذا كان القائد العربى فى الجزء الأول من الفيلم يشبه إلى حد كبير صدام حسين، فإن البلد العربى فى الجزء الثانى قد يكون العراق، ويصور الجزء الأول عملية تخليص رهينة أمريكية، أما الجزء الثانى، فيصور عملية ضرب مفاعل نووى فى بلد عربى، بصورة أشبه بتدمير إسرائيل المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١. وينتهى بشكر وزارة الدفاع وقوات جيش الدفاع والقوات الجوية فى إسرائيل. وبذلك يعفى المشاهد من التفكير فيما إذا كانت تلك الدولة العربية هى العراق أم لا؟

وكثيرا ما كتب نقاد سينمائيون عن أن هوليوود تخدم السياسة الخارجية الأمريكية وتبعها. ولذلك اعتبر الجزء الثانى من «النسر الحديدى» بداية التغيير فى علاقة دعم أمريكا للعراق خلال الحرب مع إيران، باتجاه ضرب أمريكا للعراق.

وتتوالى خلال الثمانينيات أفلام هوليود التى تجسد صورة «العدو العربى الخارق» البديل للعدو الشيوعى السابق، مثل «ذا دلتا فورس» (١٩٨٦)، و «المنتقم» (١٩٨٦)، و«الموت قبل العار» (١٩٨٧)، و«سرقة السماء» (١٩٨٨)، حتى «نافى سيلز» (١٩٩٠). وفى كل تلك الأفلام يمتلك العدو العربى الخارق أسلحة دمار شامل (نووية) وصواريخ «ستينجر» يهدد بها الأبرياء الذين يتدخل الأمريكى الطيب من أجل حمايتهم. أى أن المواجهة بين الأمريكى الطيب والشيوعى الشرير، تحولت إلى مواجهة مع العربى الشرير. وبعد حادث مركز التجارة العالمى (١٩٩٢)، تنقل هوليود المواجهة إلى داخل الولايات المتحدة عبر فيلم «أكاذيب حقيقية» (١٩٩٣). حيث العرب مسلمون متطرفون أشرار ينفذون مؤامرة لتفجير مفاعل نووى فى فلوريدا.

وكان آخر ما أنتجته هوليود المعادية للعرب فيلم «دون جوان» (١٩٩٥)، فى عودة لا معنى لها لحياة الحريم العربى، إلا إذا كانت استئنافاً للأفلام الأولى فى الموضوع. ففيه يقوم مارلون براندو بجولة فى «الحرملك العربى»، ليقول لنا إن بطل الفيلم مارس الغرام مع ١٥٠ امرأة عربية، وليفجر فينا السؤال: كل هذا الحب للعرب؟!

(٣) العرب فى خطاب اليمين المسيحى الأمريكى (*)

ليس أخطر على العرب وحقوقهم فى القدس من اليهود الأمريكيين، إلا الائتلاف اليمينى المسيحى الأمريكي! فالجماعة اليهودية الأمريكية، بينها أقسام ليبرالية وعلمانية وغير صهيونية، وتناصر -فى أغلبها- السلام مع الفلسطينيين والعرب عموما. أما الائتلاف اليمينى المسيحى، فيتبنى «أصولية مسيحية» أقرب ما تكون إلى الأصولية اليهودية وأفكار الليكود الإسرائيلى، فى الالتزام بالتنبؤات التوراتية، حول عودة اليهود إلى فلسطين وحق إسرائيل فى القدس وفى إعادة بناء الهيكل فوق قبة الصخرة قبل المجيء الثانى للمسيح.

ولذلك، حرص رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو، لدى زيارته الأخيرة لأمريكا، فى أبريل ١٩٩٧، على الالتقاء بممثلى الائتلاف اليمينى المسيحى «حزام التوراة المسيحى»، بمثل حرصه على الالتقاء باللوبى الصهيونى «ايباك» سيرا على سنة سلفه الليكودى بيجن، الذى وطد العلاقة بين اليمين المسيحى الأمريكى والدولة العبرية.

لقد دخل اليمين المسيحى معترك الحياة السياسية عندما قام بعض رجال الدين البروتستانت مثل القس جيرى فالويل زعيم الأغلبية الأخلاقية، ورالف ريد زعيم الائتلاف المسيحى، بعملية مزاوجة بين الإنجيلية والمحافظة السياسية. وبعد ذلك أفسح له الحزب الجمهورى الطريق إلى داخله منذ عام ١٩٧٦، حتى صعد إلى مستوى المنافسة على الرئاسة عام ١٩٩٢ «المرشح الرئاسى بات روبرتستون» والسيطرة على الكونجرس فى الانتخابات البرلمانية عامى ٩٤ و١٩٩٦.

ويستند خطاب اليمين المسيحى الأمريكى، على مفهوم القيم اليهودية المسيحية أو «الثقافة اليهودية المسيحية» وهو مفهوم جدير بالاحترام كمفهوم ثقافى وإنسانى، إلا أنه تحول ليعبر عن «مسيحية إسرائيلية» ثم مسيحية أصولية تستبعد الأغيار.

فالبروتستانتية التى مثلت ثورة من جهة إلغائها وصاية الكنيسة الكاثوليكية، وتأكيدها على أن الفرد هو الوصى على عقله وروحه، والمسئول عن نفسه وعن خلاصه الشخصى دينيا، إلا أنها من جهة أخرى أسهمت فى تهويد المسيحية. إذ أن حكايات العهد القديم، أصبحت الخطاب اليومى للعقل البروتستانتى، كما أن عودة اليهود كأمة إلى فلسطين، أصبحت تمثل عصب الإيمان البروتستانتى المبنى على العهد القديم، السعيدة. ولأن البروتستانتية التطهرية «الإنجيلية»، تمثل أهم مكونات الثقافة الشعبية الأمريكية كان الاعتقاد بأن المجيء الثانى للمسيح مرتبطاً بإنشاء الدولة اليهودية.

(*) الأهرام ٢١ / ٥ / ١٩٩٧

فى هذا السياق، سبق أمريكيون مسيحيون، مؤتمر بازل الصهيونى اليهودى «١٨٩٧» فى المطالبة بوطن قومى لليهود فى فلسطين. كما أن التراث اليهودى للمسيحية الأمريكية، كما يقول «بول فندلى» : «جعل الكثيرين من المسيحيين الأمريكيين ينظرون إلى الشرق الأوسط والصراع الدائر فيه كانعكاس للأحداث التى يصورها العهد القديم. فإسرائيليو القرن العشرين يصبحون فى أعينهم بنى إسرائيل التوراة، والفلسطينيون يصبحون «الفيليستين» الذى حارب بطلهم «جوليات» الملك داود.

ويكفى أن نشير إلى أن الرئيس «كارتر» الذى أعلن أنه «ولد ثانية كمسيحى» ذكر فى بيانه الانتخابى أن تأسيس إسرائيل المعاصرة هو تحقيق للنبوءة التوراتية. وتعتمد تلك النبوءة على فقرة توراتية من سفر التكوين يبارك فيها الرب إبراهيم عند وعده بالأرض «سأبارك من يباركك وألعن من يلعنك»، وبهذه الفقرة، يجعل المسيحيون الأمريكيون الأصوليون «إسرائيل فوق الجميع» فى نظر الله، وفى هذا يقول «جيرى فالويل» زعيم «الأغلبية الأخلاقية» : يعامل الله الشعوب حسب تعاملها مع إسرائيل، وأنا أومن بأن الله بارك ويبارك أمريكا لأن إبراهيم باركها واليهود باركوها. وأعتقد أن أمريكا لو انقلبت على إسرائيل مثلا فإن الله لن يقيم لنا وزنا بعد ذلك. إن أهميتنا فى نظر الله مرتبطة بتنفيذ إرادته فى الأرض، أى دعم إسرائيل.

وادعى فالويل أن سفر التكوين يذكر أن حدود إسرائيل تمتد من نهر الفرات شرقا إلى نهر مصر غربا، وأن أرض الميعاد تضم أقساما من العراق وسوريا وتركيا والسعودية ومصر والسودان وجميع أراضى لبنان والأردن والكويت!!

بل أن الرئيس «ريجان» كان مقتنعا بأن المعركة الأخيرة «هرمجدون» بين يأجوج ومأجوج كما وردت فى سفر حزقيال، أصبحت وشيكة، مجلة سان دييجو عدد أغسطس ١٩٨٥، ونسبت إليه قوله: «إن أرض إسرائيل ستتعرض لهجوم تشنه عليها جيوش الأمم الكافرة، وإن ليبيا ستكون من بين تلك الأمم. إن يوم هرمجدون لم يعد بعيدا».

وهنا، تبدو المقابلة بين الإسرائيلى المختار من الله الصالح المبارك، والعربى الشرير الكافر الذى لا يباركه الرب، فى العقل الإنجيلى الأمريكى. ويحلل «ويزلى جرانبرج-مايكلسن» عناصر صورة العربى لدى اليمين المسيحى الأمريكى، فى دراسة مهمة تحت عنوان «اليمين الإنجيلى وإسرائيل: أى مكان العرب؟» فالعرب مجرد «أحجار شطرنج فى لعبة مقدسة كونية، وقوة هيستيرية لا تصلح لأى دور إيجابى أو إصلاحى فى التاريخ». كذلك ينظر اليمين المسيحى الأمريكى للعرب على أنهم أعداء الرب، فنزاعهم مع إسرائيل يصبح تحديا لإرادة الرب، وبينما يتجه التاريخ نحو ذروته النهائية، يصبح العرب بؤرة الشر متحدين فى وجه الرب مع المسيخ الدجال. أما المسيحيون العرب فمنسيون

بل لا وجود لهم حتى أولئك الذين يعيشون فى فلسطين من أيام يسوع، فالمسيحية العربية فى ممارساتها ومضامينها خارج نطاق التراث الإنجيلى. ومادام الرب قد أراد أن تنشأ دولة إسرائيل، فإن أى ادعاءات للعرب والفلسطينيين فى المناطق أو القدس هى ادعاءات كاذبة باطلة، لأنها تخالف ما يريده الرب.

إن أخطر ما فى تصور اليمين المسيحى الأمريكى للصراع العربى-الإسرائيلى، هو توظيف التاريخ التوراتى، أى محاولة تفصيل التاريخ على قياس ما يتصورون أنه إرادة الله، وهذا مناف للعقل كما يقول الأب «جوزيف بيلى». غير أن ذلك التصور أصبح ينتشر بين ملايين الأمريكيين، من خلال فئة المبشرين الذين يستخدمون الإذاعة والتليفزيون «الإذاعيون الإنجيليون».

وكشفت استطلاعات «جالوب» أن حوالى ٧٠ مليون أمريكى يشاهدون الشبكات والمحطات التليفزيونية الدينية، التى بلغ عددها ١٤٠ محطة، إضافة إلى ١٠٠٦ قناة بنظام الكابل.

وللمفارقة، فإن اليهود الأمريكيين الليبراليين، أدركوا مخاطر صعود اليمين المسيحى الأمريكى على المجتمع والسياسة فى أمريكا، فاعتبار أمريكا «أمة مسيحية» كما يطالب الائتلاف المسيحى الذى يتزعمه «رالف ريد» والمناداة بالصلاة فى المدارس، يغذيان معاداة السامية والتمييز الدينى، كما أن انخراط رجال الدين فى العملية السياسية يهدد مبدأ فصل الدولة عن الكنيسة «التعديل الأول للدستور»، بل يهدد بأن تتصرف الدولة كأنها كنيسة، كما قال «هوارد فريدمان» أحد روساء اللجنة اليهودية الأمريكية. وفى استطلاع للرأى، أجرى عام ١٩٩٥ أبدى حوالى ٤٠٪ من الأمريكيين انزعاجهم من الارتباط بين اليمين المسيحى واليمين السياسى «فى الحزب الجمهورى» إلا أن المد الأصولى مازال مستمرا.

(٤) عـرب أمـريكا (*)

يشكل الأمريكيون المنحدرون من أصل عربى، إحدى كبريات الجاليات فى الولايات المتحدة. فحسب آخر تقارير المنظمات العربية الأمريكية، يصل عددهم إلى المليونين ونصف المليون نسمة، بنسبة تقارب ١ ٪ من عدد سكان الولايات المتحدة.

وينتمى العرب الأمريكيون إلى ثلاثة أجيال من المهاجرين: جيل الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية.. وجيل المهاجرين بعد الحرب العالمية الثانية، ثم جيل المهاجرين بعد حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية.

وتتباين الأجيال الثلاثة من حيث التنظيم والنشاط السياسى داخل المجتمع الأمريكى. فالجيل الأول، أعطى الأولوية للاندماج فى المجتمع الأمريكى، ولم يهتم بتنظيم نفسه كجماعة اثنية، عدا حالات فردية نشطة سياسيا مثل السناتور السابق جيمس أبو رزق، وعضو مجلس النواب السابق جيمس عبد النور. وعرف الجيل الثانى الذى هاجر بعد الحرب العالمية الثانية، بداية التنظيم السياسى حين تأسست «منظمة الطلبة العرب». إلا أن ذلك الجيل بشكل عام، فضل عدم التورط فى نشاط سياسى أمام سيطرة اللوبى الصهيونى، وتحت تأثير خبراتهم السلبية فى دولهم العربية، وبسبب تردى العلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة، وهو الأمر الذى جعل النظرة إليهم متشككة سواء من دولهم أو من الإدارة الأمريكية.

أما الجيل الثالث الذى هاجر إلى الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٦٧ فقد أبدى اهتماما متزايدا بالتنظيم والنشاط السياسى. ورجع ذلك بشكل أساسى إلى انكشاف الانحياز الأمريكى لإسرائيل، إضافة إلى ما شهده المجتمع الأمريكى فى الستينيات من صحوة الوعى الإثنى وظهور حركات مكافحة التمييز العنصرى.

ولذلك شهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات، قيام عدد من تنظيمات العرب الأمريكيين مثل الرابطة القومية للعرب الأمريكيين، واللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز، ورابطة خريجى الجامعات الأمريكية العرب الأمريكيين، والمعهد العربى الأمريكى، والمجلس العربى الأمريكى، إضافة إلى العديد من النوادى الاجتماعية المهنية والإثنية على امتداد الولايات المتحدة.

ولئن كانت منظمة الطلبة العرب، قد اتسمت بالتسييس الملحوظ لنشاطها ومنحاها الراديكالى، إلا أنها افتقدت الاستمرارية بسبب طبيعتها كمنظمة «طلبة» يتغيرون باستمرار.

ورغم أن رابطة خريجى الجامعات الأمريكية العرب الأمريكيين، ظهرت معارضة للسياسة

(*) العالم اليوم ١٥ / ٧ / ١٩٩٢

الأمريكية فى الشرق الأوسط وارتبطت ببعض الجماعات السياسية الأمريكية مثل حركات السلام وجامعات السود، إلا أنها -تنظيميا- كانت تحمل بذور تعثرها. فقد نشطت رابطة خريجى الجامعات.. كتنظيم للأساتذة الجامعيين العرب الأمريكيين، أى كرابطة ثقافية تربوية. كما تأثرت الرابطة سلبا بارتباطها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالصراعات اللبنانية داخلها.

أما المجلس العربى الأمريكى، فقد تحدد دوره فى أنه مركز بحوث شبه أكاديمى فى واشنطن، ويصدر مجلة «الشئون العربية-الأمريكية».

وباستبعاد الطابع السياسى على النوادى الاجتماعية المهنية والاثنية العربية، فإن التنظيمات العربية الأمريكية التى تمثل قلب اللوبى العربى فى الولايات المتحدة تقتصر على الرابطة القومية للعرب الأمريكيين، واللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز، والمعهد العربى الأمريكى.

الرابطة القومية للعرب الأمريكيين

تكونت الرابطة القومية للعرب الأمريكيين National Association of Arab Americans (NAAA) عام ١٩٧٢ ، وتم تسجيلها للعمل باعتبارها «لوبى» رسميا عام ١٩٧٨ . وحسب تقارير الرابطة الأخيرة، تصل عضويتها إلى حوالى ١٥ ألف عضو، ولها مركز رئيسى فى واشنطن، إضافة إلى ٤٤ فرعا فى المدن الأمريكية.

وتميل الرابطة إلى تأييد الحزب الجمهورى، وتعتمد على مساندة رجال الأعمال العرب الأمريكيين.

وتقول التقارير الدورية لها، إن الرابطة قامت بحملات ناجحة ضد محاولات الكونجرس المتكررة لنقل السفارة الإسرائيلية إلى القدس، وهى المحاولات التى كانت ترفضها الإدارة الأمريكية.

وقدمت الرابطة تعديلا للكونجرس، بواسطة عضو مجلس النواب الديمقراطى من أصل عربى «نيك جو رحال»، يقضى بمنع إسرائيل من استخدام المساعدات المقدمة إليها من الولايات المتحدة لإنتاج الطائرة «لافى» المقاتلة.. وكان مجرد عرض التعديل للتصويت فى الكونجرس نجاحا للرابطة.. كما تقدمت الرابطة أيضا بمشروع قرار بواسطة نيك جو رحال -كذلك- لتأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وإضافة لذلك تقدمت الرابطة بمشروع قانون إلغاء قانون الكونجرس (٧) لعام ١٩٨٧ ، الذى يقضى بعدم قانونية فتح مكتب لمنظمة التحرير فى الولايات المتحدة. وكان للرابطة دور فى إنجاح صفقة الأواكس للسعودية عام ١٩٨١ ، وهى الصفقة التى كان يرفضها مجلس الشيوخ.

اللجنة العربية-الأمريكية لمكافحة التمييز

تأسست اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز Arab American Anti-Discrimination Committee (ADC) عام ١٩٨٠، بواسطة السناتور الديمقراطي جيمس أبو رزق. وهدفت اللجنة إلى الدفاع عن الصورة القومية للعرب، ومناصرة الحقوق المدنية للعرب الأمريكيين بسبب التمييز ضدهم فى العمل والتعليم والحياة السياسية، إضافة للدفاع عن وجهة النظر العربية فى الصراع العربي-الإسرائيلى. وحسب تقاريرها، تصل عضويتها إلى حوالى ٢٥ ألف عضو. ولها ٨ مكاتب إقليمية و ٦٥ فرعا محليا، إلى جانب مكتبها الرئيسى فى واشنطن.

وتميل اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز العنصرى، إلى تأييد الحزب الديمقراطى، مع وجود قنوات اتصال مع الحزب الجمهورى. كما تتعاون مع حركات السلام ومنظمات الأقليات. وتقول تقارير اللجنة، إنها قامت عام ١٩٨٨ بحملة لدى وزارة الخارجية والكونجرس وشركة Trans Technology Corporation of Sherman Oaks كاليفورنيا، للمطالبة بوقف إمداد الشركة إسرائيل بالغازات المسيلة للدموع لاستخدام إسرائيل لها ضد الانتفاضة الفلسطينية. وقرر مجلس إدارة الشركة وقف هذه الإمدادات بالفعل. كما قامت اللجنة بحملة ناجحة فى عام ١٩٨٩، للاتصال بأعضاء الكونجرس، انتهت باستصدار قرار مشترك من مجلس الكونجرس يجعل ٢٥ أكتوبر يوما قوميا للعرب الأمريكيين. ووقع الرئيس جورج بوش إعلانا بذلك تضمن الاعتراف بمساهمات العرب الأمريكيين القيمة فى كل مظاهر الحياة الأمريكية.

وتصدر اللجنة تقريرا سنويا عن أعمال التمييز العنصرى ضد العرب الأمريكيين فى الولايات المتحدة. وفى تقريرها الأخير عن عام ١٩٩١، ذكر تقرير اللجنة أن هناك علاقة ارتباط بين تزايد التوتر فى الشرق الأوسط، وتزايد أعمال التمييز ضد العرب الأمريكيين داخليا. ولذلك شهد عام ١٩٩١، الذى اندلعت خلاله حرب الخليج، تزايد أعمال التمييز ضد العرب لتصل إلى ٧٠ حالة سجلها مكتب التحقيق الفيدرالى. ويقول ألبرت مخيبر رئيس الرابطة: إن هناك تطورات إيجابية يشهدها المجتمع الأمريكى تعتبر فى صالح العرب الأمريكيين، مثل تزايد الاهتمام الإعلامى بالتحركات العدائية ضد العرب أثناء حرب الخليج، والإدانة العامة للتعصب ضد العرب والإسلام سواء من الرئيس بوش أو من الجماعات الاثنية والدينية ومنظمات الحقوق الإنسانية والمدنية والسلام داخل المجتمع الأمريكى.

وخلال ١٩٩٢، يقول ألبرت مخيبر إن الرابطة سعت لدى الرئيس بوش لإدانة أعمال إسرائيل القمعية فى جنوب لبنان ضد المسلمين وقتل زعيم حزب الله عباس موسوى وزوجته وابنه والمواطنين اللبنانيين. كما سعت لدى الرأى العام الأمريكى لحثه على تجنب الموقف المزدوج المعتاد والذى يدين العنف إذا جاء من خارج إسرائيل فقط.

المعهد العربى الأمريكى

تأسس المعهد العربى الأمريكى Arab American Institute (AAI) فى مارس ١٩٨٥، كمركز للأبحاث وتخطيط السياسة الانتخابية للعرب الأمريكيين وتنظيم مشاركتهم فى العملية الانتخابية سواء كمرشحين أو ناخبين.

وللمعهد العربى الأمريكى وجود ملحوظ فى الحزب الديمقراطى. فقد نشط فى حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٨، حيث كان له ٥٥ مندوبا فى المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى. وعمل رئيس المعهد جيمس زغبى مساعدا لرئيس الحملة الانتخابية لجيسى جاكسون ومستشارا للسياسة الخارجية له. ولذلك، وضعت القضية الفلسطينية فى جدول أعمال حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٨.

ويقول التقرير الأخير للمعهد «مرشحو الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢ واجتماع الشرق الأوسط» إن الرئيس بوش مستفيد من انتهاء الحرب الباردة، تحرك لتجديد التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة والدول العربية، ولدفع الجهود الدبلوماسية لحل الصراع العربى الإسرائيلى كما واجهت الإدارة الأمريكية تحدى العناد الإسرائيلى، وسلطت الضوء على سياستها أمام الرأى العام الأمريكى.

وبالنسبة للمرشح الجمهورى المنافس «بات بوكانان»، فإن جدول أعمال سياسته الخارجية هو «أمريكا أولا» ولذلك، وقف المساعدات الخارجية والتدخلات الأمريكية فى الخارج. ولذلك أيضا، كانت دعوته لخفض المساعدات الأمريكية لإسرائيل تدريجيا. كما عارض بشدة ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل المقدرة بحوالى ١٠ مليارات دولار.

وفى جانب المرشحين الديمقراطيين، فإن «بيل كيلنتون» حاكم ولاية أركنساس، ظهر متوافقا مع وجهات نظر الجماعات المؤيدة لإسرائيل، إلا أنه فى أوقات كثيرة أبدى مواقف متوازنة، لأن مستشاريه للسياسة الخارجية كانوا قد عملوا مع إدارة كارتر. فقد اعتبر كلينتون موقف بوش من ضمانات القروض لإسرائيل «مداهنة» للرأى العام الأمريكى الذى يرى ضرورة خفض المساعدات الخارجية، ومحاولة لبيان اختلافه مع شامير حول المستوطنات، إلا أنه قال إن إسرائيل سيكون محتما عليها أن تكون مطالبة بمبادلة الأرض مقابل السلام. كما ساند كلينتون جهود إدارة بوش لدفع إسرائيل والدول العربية إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

وعن المرشح المستقل «روس بير» يقول جيمس زغبى رئيس المعهد العربى الأمريكى إنه اجتمع به لمدة ساعتين وخرج من عنده يساوره القلق حول رئاسة بيرو وما ستعنيه للولايات المتحدة وخصوصا علاقاتها مع الشرق الأوسط.

العرب الأمريكيون.. وانتخابات ١٩٩٢

المرشح المستقل روس بيرو صدم العرب الأمريكيين، عندما صرح أمام قيادات يهودية أنه لا يعارض إقامة مستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة.

وداخل الحزب الجمهورى، لا يوجد من العرب الأمريكيين إلا رجال الأعمال الذين يتمتعون بقوة اقتصادية كبيرة. ويرجع تأييد رجال الأعمال العرب الأمريكيين للحزب الجمهورى لاعتبارات مصلحية لا قومية، باعتباره حزب الإدارة الذى يمكن أن يؤثر إيجابا أو سلبا على أعمالهم واستثماراتهم.

أما الحزب الديمقراطى، فيحظى بتأييد أغلبية العرب الأمريكيين. ويمكن تفسير ذلك التأييد بأن الحزب الديمقراطى يسمح للأقليات بالوجود والنشاط السياسيين داخله. كما أن عضوية لجانه تكون بالانتخاب، بينما تشكل اللجان -غالبا- فى الحزب الجمهورى بالتعيين.

وقد كان للعرب الأمريكيين حضور بارز فى جلسة «لجنة البيان الانتخابى القومى» للحزب الديمقراطى التى عقدت فى كليفلاند فى ولاية أوهايو. حيث أفسح رئيس اللجنة القومية للحزب «روند براون» مجالا أكبر للعرب الأمريكيين كجالية منظمة. وأشار العرب الأمريكيون خلال اللجنة -التى تشارك فى تحديد معالم السياسة الانتخابية للحزب الديمقراطى على الصعيد القومى- إلى ضرورة الإقرار بحقوق الجانبين العربى والإسرائيلى، والعمل من أجل السلام عبر المفاوضات. وأوضحوا أن اهتمامهم ليس منغلقا على قضايا الشرق الأوسط بل يتعداها إلى مجموعة واسعة من القضايا الأمريكية الداخلية. وهاجم جيمس زغبى -رئيس المعهد العربى الأمريكى- باعتباره المتحدث باسم الجالية العربية الأمريكية معارضة الحزب الديمقراطى المساهمات الانتخابية من العرب الأمريكيين فى حملاته.

ولم يقتصر تحرك العرب الأمريكيين عام ١٩٩٢ على انتخابات الرئاسة، بل امتد للانتخابات الأولية للكونجرس ومجلس الشيوخ.

ففى كاليفورنيا، اشترك أربعة من العرب الأمريكيين فى انتخابات عضوية الكونجرس: وديع دده ولويس عقل، فى المنطقة الخمسين للكونجرس، وسركيس قدورى فى المنطقة ٤٣، وغازى محمود فى المنطقة ٣٩. وفى ولاية أوهايو، فازت عضوة الكونجرس العربية الأصل مارى روز عوكار بترشيح الحزب الديمقراطى مرة أخرى للمنطقة العاشرة. أفلا يعنى، كل ذلك، أن النظام السياسى الأمريكى أصبح -أكثر من أى وقت مضى- سوقا مفتوحة أمام اللوبى العربى؟ ويعزز من فرص «اللوبى العربى» وجود حولى ٢٥ مليون مسلم فى الولايات المتحدة، وتعاظم الاستثمارات العربية هناك.

بيد أن الإقليمية -بل والطائفية- العربية، انتقلت مع العرب إلى داخل الولايات المتحدة وتمنع توحيد العرب فى تجمع واحد وتصور موحد لمصالحهم وحركتهم على الأرض الأمريكية. والاكتفاء بالاندماج أفراداً أو جماعات أو طوائف فى المجتمع الأمريكى، والعزوف عن العمل السياسى. ومقارنة باللوبى اليهودى، فإنه فى انتخابات ١٩٨٨، تحرك «اللوبى العربى» من خلال ثلاث لجان للعمل السياسى لا يزيد عدد أعضائها على ١٠٠ ألف، ولم تزد تبرعات أعضائها على ٦٠ ألف دولار. أما اللوبى اليهودى، فقد ضم أكثر من ٩٠ لجنة، شملت عضويتها مليونا ونصف المليون، وزادت تبرعاتها على ٦ ملايين دولار. غير أن حركة «اللوبى العربى» خلال عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ تكشف عن تغير الصورة (*).

(*) في حملة انتخاب الرئيس كلينتون للدورة الثانية عام ١٩٩٦، كانت التبرعات اليهودية أكثر من ٢٠ مليون دولار، ولم تزد تبرعات العرب الأمريكيين عن ٢٨٢ ألف دولار.

(٥) فى سجن الشيخ عمر عبد الرحمن (*)

فى عملية أقرب إلى أفلام هيتشكوك، جرى القبض على الشيخ عمر عبد الرحمن. فقد أحاطت بعملية القبض على الشيخ أجواء درامية تثير تفسيرات وتعليقات متباينة. فالمسافة بين مسجد أبو بكر فى بروكلين ومكتب الهجرة الأمريكى الذى سلم فيه الشيخ عمر عبد الرحمن نفسه حوالى ١٠٠ متر.. لكن الشيخ عمر قطع هذه المسافة فى ٢٠ ساعة كاملة. وطوال هذه الساعات العشرين دار الكثير من الجدل حول لغز الاختفاء المفاجئ للشيخ عمر من منزله فى نيوجرسى سيتى وسر التمثيلية البارعة التى خدع بها أتباعه القوات الفيدرالية عندما أوقفوا سيارة كانت تحمل شخصا يرتدى ملابس الشيخ عمر وعمامته بغرض التمويه.

لم يكن اللغز والتمثيلية هما فقط أكثر فصول هذه الساعات العشرين إثارة، فقد تخللتها مفاوضات مطولة بين بربارا نلسون محامية الشيخ عمر وإدارة الهجرة الأمريكية حول عملية استسلامه ونوعية الاتهامات التى ستوجه إليه. ويبدو أن رسالة التطمينات التى حصلت عليها المحامية نلسون من أن الشيخ عمر سيجرى التحقيق معه بشأن حصوله على تأشيرة دخول غير مشروعة للولايات المتحدة هى التى دفعته إلى الخروج من مخبئه داخل مسجد أبو بكر. إذ إن الشيخ عمر كان يخشى أن يتم اتهامه بالتورط فى حادث تفجير مركز التجارة العالمى فى ٢٦ فبراير ١٩٩٢ أو يتم مساءلته بشأن الشبكة الإرهابية التى تم اعتقال أفرادها مؤخرا بتهمة التخطيط لعمليات اغتيال وتفجير داخل الولايات المتحدة.

***

.. ربما لو كان يعلم الشيخ عمر عبد الرحمن أى مقام سيستقر به فى أمريكا لطلب ترحيله.

ولو أبصر الشيخ فى أى مكان يقيم لاختار تسليم نفسه إلى السلطات المصرية.

ذلك الاستنتاج يخرج به المرء، بعد رحلة شاقة من وسط مدينة نيويورك إلى قرية «أوتسفيل» التى استقر بها الشيخ على بعد ٨٥ ميلا من مانهاتن.

ويتأكد الاستنتاج من ضيق سكان «أوتسفيل» بوجود «الشيخ» بينهم.. فحين سألت عاملا فى بقالة عن السجن الموجود به الشيخ ، صاح فىّ قائلا: أنت مصرى من مواطنيه.. تهربون من مشاكلكم وتنفجرون عنفا هنا، عودوا إلى بلادكم أفضل لكم ولنا..!

وعندما سألت عمدة القرية إدوارد ماكجلاد، قال عن قريته/مدينته.. إنه «الشيخ» هنا بين مساجين آخرين من تجار مخدرات ورجال مافيا والمجرمين الكبار. ويتبعه أحد سكان أوتسفيل بقوله:

(*) العالم اليوم ٥ / ٧ و ٢٧ / ٨ / ١٩٩٣

إن أهل هذه المدينة مرتبطون بها ولا يخشون الغرباء الذين يقبلون نمط حياتها، أما الذين لا يقبلون فليس لهم مكان بها.

وقال شيب بوجدانسكى المتحدث باسم إدارة الهجرة: إننا لا نعتزم سجن الشيخ فى «أوتسفيل» لحين البت فى الطعن الذى تقدم به للمحكمة الفيدرالية ضد قرار ترحيله.

وقالت مصادر مسئولة فى إدارة الهجرة إنه سيتم ترحيل «الشيخ» فيما بعد إلى السجن الفيدرالى. والسبب أن تكلفة الشيخ فى اليوم تصل إلى ٥٠٠ دولار.

وكما قال مسئول إدارة الهجرة فإن معاملة الشيخ تحكمها اعتبارات إعاقته ووضعه الدينى ووجود أتباع له. وتقوم إدارة سجن «أوتسفيل» بتدبير عناية صحية لأنه يعانى من مرض البول السكرى. كما وافقت على طلبه بأن يكون المكان المحيط به يوافق متطلبات «الطهارة» إسلاميا وأن يتوفر به الماء. كما وافقت على طلب آخر بأن يصطحب الشيخ مترجما «مسلما»، ويجرى الاتفاق مع الشيخ ليخطب فى أتباعه ويطالبهم بالاحتفاظ بالهدوء والامتناع عن أى عمل انتقامى.

فى يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩٣، استعدت المحكمة الفيدرالية فى جنوب مانهاتن بنيويورك، لمحاكمة الشيخ عمر عبد الرحمن بإجراءات أمن لم تشهدها من قبل. وبين ١٥٠ من كبار ضباط البوليس وحراس السجن، والعربات المحملة بحواجز الطرق،انتظرنا وصول جماعة الشيخ عمر للمحاكمة.

وتليت عريضة الاتهام الأمريكية ضد عمر عبد الرحمن والمجموعة التابعة له ووصفت العمليات التى قاموا بها أو خططوا لها بأنها «حرب إرهاب مدنى ضد الولايات المتحدة الأمريكية».

وأوردت عريضة الاتهام التى تضمنت ٢٧ صفحة أن التهم الموجهة للشيخ عبد الرحمن أنه قام بالوساطة خلال الخلافات والمناقشات بين الإرهابيين، وحمى المجموعة من تدخل العناصر الأمنية، وأعطاها التعليمات -الفتاوى- خاصة السماح بأعمال إرهابية محددة أو منعها.

واعتبرت العريضة -أن عمر عبد الرحمن «كان زعيم المجموعة الإرهابية التى اتهمت بتفجير مركز التجارة العالمى، والتخطيط لتدمير أهداف فى نيويورك واغتيال شخصيات سياسية، إضافة إلى قتل الحاخام الإسرائيلى مائير كاهانا». وتضمنت العريضة أن الأعمال الإرهابية التى حرض الشيخ مجموعته على القيام بها ربما تتضمن مؤامرة اغتيال الرئيس حسنى مبارك، وعضو مجلس النواب اليهودى دوف هينكند وقاضى المحكمة العليا اليهودى ألفن شلزنجر الذى اتهم سيد نصير بحيازة أسلحة فى قضية اغتيال كاهانا.

وتضمنت عريضة الاتهام «الرسمية» أن المعلومات التى استندت إليها تعتمد بشكل رئيسى على مئات الأشرطة المسجلة التى قدمها المخبر السرى للمباحث الفيدرالية عماد سالم.

وقد كشفت الأشرطة عن تورط سيد نصير فى أعمال أخرى غير عملية مقتل كاهانا. وقالت

عريضة الاتهام إن سيد نصير ناقش ومتهمين آخرين هما محمود أبو حليمة وكليمنت رودنى هامبتون، تفجير مركز التجارة العالمى، أثناء وجودهم فى مطار جون كيندى فى ٣ يناير ١٩٩٠، أى قبل مقتل كاهانا بحوالى عام. وأن شخصا رابعا حضر المناقشة اسمه عبد العزيز عودة، إلا أنه لم تحدد شخصيته أو دوره ويعتقد أنه مات. كما أنه عند تفتيش شقة نصير بعد مقتل كاهانا وجدت «وصفات» صناعة القنابل التى يعتقد أنها استخدمت فى تفجير مركز التجارة العالمى.

كما كشفت الأشرطة أنه بعد مرور عام على مقتل كاهانا، ناقش نصير مع ابن خالة إبراهيم الجبرونى مؤامرة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك فى حضور «شخص معروف للقضاء» -عماد سالم- بعد سؤال عمر عبد الرحمن عن ذلك. كما ناقش سيد نصير المخبر السرى عماد سالم فى مسألة هروبه من السجن واغتيال الرئيس السابق نيكسون ووزير خارجيته كسينجر خلال مايو ويونيو ١٩٩٢.

وقد حوكم الشيخ عمر بتهمة تزعم ثلاثة أعوام من حرب الإرهاب المدنى لتقويض حكومة الولايات المتحدة. فمن خلال عريضة الاتهام التى توجه ٢٠ تهمة إلى ١٥ شخصا ضالعين فى قضية تفجير مركز التجارة العالمى بنيويورك، ومحاولة تفجير مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك واغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك، واشتملت العريضة لأول مرة على توجيه اتهامات جنائية ضد الشيخ عمر عبد الرحمن.

واشتملت عريضة الاتهام -أيضا- توجيه تهم لم توجه من قبل مثل الادعاء بمحاولة نسف جسر جورج واشنطن الذى يربط بين مدينتى «نيويورك»، و «نيوجيرسى» بالإضافة إلى اتهام آخر بتخطيط المجموعة لتفجير عدة منشآت عسكرية أمريكية غير معروفة وقتل عدة شخصيات يهودية وتفجير منطقة الماس بنيويورك والتى تقطنها أغلبية يهودية (١).

---

(١) استمرت محاكمة الشيخ عمر عبد الرحمن ومجموعته أكثر من عامين، وأثبتت هيئة المحكمة جميع التهم الموجهة إليهم، وحكم على الشيخ عمر عبد الرحمن ومتهم آخر هو سيد نصير بالسجن مدى الحياة، إضافة إلى أحكام بالسجن لفترات تتراوح ما بين ٢٥ ٥٧ عاما فى حق ثمانية متهمين آخرين. وقد نقل الشيخ إلى سجن «روتشستر» فى ولاية مينوسوتا.

(٦) أمـريكا.. والمجاهـدون (*)

بدأت المخابرات المركزية الأمريكية (سى. آى. إيه) ومكتب المباحث الفيدرالى (إف. بى. آى)، بتسريب خفايا ملف قضية رمزى يوسف المتهم بتصنيع القنبلة التى استخدمت فى تفجير مركز التجارة العالمى (وورلد تريد سنتر) فى نيويورك عام ١٩٩٣. وتسابقت صحيفة «واشنطن بوست»، مع مجلة «نيويوركر» ومجلة نيويورك، فى نشر تحقيقات مطولة، تعتمد على معلومات مصدرها المخابرات المركزية أو مكتب المباحث الفيدرالى من واشنطن ونيويورك وباكستان وأفغانستان والفلبين.

وتحكى المعلومات «السرية» قصة العلاقة بين المخابرات المركزية وتنظيمات الجهاد الإسلامى، وتطور العلاقة بين أمريكا والمجاهدين الإسلاميين من التعاون إلى الصراع بعد أن أصبحت الولايات المتحدة ذاتها هدفاً للجهاد.

المخابرات المركزية.. والجهاد

نقطة البداية من جامعة الدعوة والجهاد على بعد ٣٠ ميلاً من بيشاور الباكستانية.. هناك مجموعة من الأصوليين الإسلاميين يقودها العلامة عبد رب الرسول سياف.. وهناك أيضاً كانت ساحة التدريب لأحد المجاهدين الذى بات يعرف فيما بعد باسم رمزى أحمد يوسف، الذى قبض عليه مكتب المباحث الفيدرالى فى فبراير الماضى، بعد أن ظل لمدة عامين أهم شخصية مطلوب القبض عليها من السلطات الأمريكية. ويستقر حاليا بالسجن المركزى فى مانهاتن بنيويورك، بانتظار محاكمته باعتباره العقل المدبر لعملية تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك.

أما جامعة الدعوة والجهاد فقد تأسست على يد العلامة «سياف». عام ١٩٨٥، وخلال الفترة التى شهدت الصراع بين المجاهدين الأفغان والنظام الشيوعى الموالى لموسكو فى كابول. واستمر الجهاد منذ الغزو السوفييتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ طيلة عقد كامل. ولم يسقط النظام الشيوعى وينسحب السوفييت إلا عام عام ١٩٨٩ رغم مليارات الدولارات التى تدفقت على المجاهدين من خلال المخابرات المركزية الأمريكية.

وبرفقة أحد عملاء المخابرات الباكستانية، وصلت محررة مجلة «نيويوركر» إلى جامعة الدعوة والجهاد، لتلتقى هناك الحاج دوست محمد، ابن خالة سياف، إلا أنه لم يجبها على ما سألت عنه، حيث أخبرها أنه لا يعرف رمزى يوسف أو مركز التجارة العالمى. ولما أخبرته بأن جامعة الدعوة حازت شهرة كساحة تدريب للأصوليين الإسلاميين، فإن «دوست» لم يؤكد ذلك ولم يحاول نفيه.

(*) العالم اليوم ٢٨ / ٣ / ١٩٩٥

وتورد «نيويوركر» بعد ذلك، أن إدارة الرئيس ريجان مع الغزو السوفييتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ -وهو العام الذى شهد الثورة الإسلامية فى إيران- قررت إشعال حرب الجهاد الإسلامى هناك، مؤيدة فى ذلك من الكونجرس. ونقلت إدارة ريجان أطنان الأسلحة من مصر والصين وجنوب إفريقيا وإسرائيل كمظلة للأسلحة الأمريكية التى تدفقت على أفغانستان. وأصبح لواشنطن خطوطها المباشرة فى الحرب الدائرة. وتمكنت المخابرات المركزية الأمريكية من تجميع ٣ مليارات دولار وتحويلها إلى أفغانستان من خلال صفقات الأسلحة أو التحويلات المالية.

وهكذا، بدأ التعاون بين المخابرات الأمريكية والجهاد الإسلامى. أو هكذا وظفت المخابرات المركزية الجهاد الإسلامى من خلال المال والسلاح والعتاد.

وبعد خروج السوفييت من أفغانستان، أغلقت المخابرات المركزية قنوات الدعم للمجاهدين الأفغان بعد أن وصل عددهم إلى عشرات الآلاف من المسلحين المدربين من المتطوعين العرب والمقاتلين الأفغان. واختار بعضهم أن يبقى فى أفغانستان أو باكستان، واختار آخرون الجهاد فى بلاد أخرى.. فى مصر والجزائر وإسرائيل وحتى الولايات المتحدة... وكان من «الآخرين» رمزى يوسف.

أمريكا.. دون «ڤيزا»

وصل رمزى يوسف إلى مطار چون كيندى فى نيويورك، على الرحلة ٧٠٣ للخطوط الجوية الباكستانية فى أول سبتمبر ١٩٩٢. وكان برفقته أحمد محمد حجاج، الذى يعتقد أنه كان أحد المجاهدين وخريجى جامعة الدعوة فى بيشاور. وقدم حجاج لموظفى الجوازات والهجرة فى المطار جواز سفر سويدياً، بينما كان يحمل فى حقيبة يده ثلاثة جوازات سفر أخرى له، أحدهما أردنى والثانى بريطانى والثالث سعودى. وكل جواز سفر يحمل اسما مختلفاً. وتشكك موظف الجوازات فى الصورة المثبتة بجواز سفره (السويدى)، فاهتاج حجاج صارخاً بأن أمه سويدية، وتثبت الموظف من أن الصورة لشخص غيره. ولدى تفتيش حقيبة يده، وجدت شرائط فيديو عن السيارات الانتحارية المفخخة، وكيفية صنع القنابل.

وفى الطابور المقابل، كان رمزى يوسف قد قدم لموظفى الجوازات جواز سفر عراقيا، رغم أنه لا يحمل تأشيرة زيارة للولايات المتحدة، وبعكس حجاج الذى اقتيد من المطار إلى السجن، طلب رمزى يوسف حق اللجوء السياسى للولايات المتحدة.. وخرج من المطار ليختفى بعد ذلك فى شوارع نيويورك.

لـمـاذا أمـريكا ؟

رغم التعاون بين المخابرات المركزية الأمريكية وجماعات العنف الإسلامى، فإن رمزى يوسف والمتشددين الإسلاميين بشكل عام، يكنون العداء للولايات المتحدة، ليس فقط بسبب أن أمريكا وقفت دائما إلى جانب إسرائيل، وإنما لاعتقادهم أيضاً أنها (أمريكا) تساند نظم الحكم «العلمانية» فى الشرق الأوسط. ذلك ما تثبته معلومات المباحث الفيدرالية. فبعد ٦ شهور من حبسه، كتب رمزى يوسف رسالة من ٨ صفحات تضمنت هجوماً شديداً على أمريكا. قال فيها: «إن للفلسطينيين الحق فى محاربة الولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل ماليا وعسكريا كل عام بمئات الملايين من الدولارات. كما أن من حق المسلمين اعتبار أنفسهم فى حالة حرب مع الحكومة الأمريكية».

وحسب معلومات المخابرات الباكستانية، فإن رمزى يوسف هو باكستانى الأصل، واسمه الحقيقى عبد الباسط محمود عبد الكريم. كان أبوه مهندساً باكستانيا هاجر إلى الكويت حيث ولد عبد الباسط فى «الفحيحيل» بالكويت عام ١٩٦٨. وفيما تروى «واشنطن بوست» أن عبد الباسط سافر من الكويت إلى ويلز عام ١٩٨٦، وتروى نيويوركر أنه انتقل أولا إلى باكستان مع عائلته ثم سافر إلى ويلز لدراسة الإلكترونيات عام ١٩٨٧. وبعد الدراسة عاد إلى الكويت ليغادرها فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠ –بعد الغزو العراقى– إلى باكستان ماراً بإيران. وفى بيشاور –باكستان– انضم عبد الباسط إلى المجاهدين فى جامعة الدعوة. وهناك اختار اسمه الحركى رمزى يوسف.. وهناك، أيضا، كانت آلاف المتطوعين الذين جاءوا إلى بيشاور دون جوازات سفر أو بطاقات من تنظيمات حماس الفلسطينية، والجماعة الإسلامية فى مصر، وجبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر، وجبهة تحرير مورو فى الفلبين.

من التعاون إلى الصراع

من بين تلك الآلاف من المجاهدين، تطوع مجاهدون للجهاد فى البوسنة، وطاچيكستان، وكشمير.. وعاد آخرون إلى بلادهم للجهاد فيها ضد حكومات يتهمونها بالعلمانية. وتحول التعاون بين المخابرات المركزية الأمريكية والمجاهدين الإسلاميين إلى صراع فى مناطق أخرى من العالم. ودارت أهم حلقات الصراع حول ٥٠٠ صاروخ من طراز ستينجر المضادة للطائرات كانت المخابرات المركزية قد زودتهم بها أثناء الجهاد فى أفغانستان. واكتشفت المخابرات الأمريكية أن بعض تلك الصواريخ بيع فى السوق السوداء بسعر ١٠٠ ألف دولار للصاروخ، حيث اشترت إيران عدداً منها،

كما ظهرت تلك الصواريخ فى عرض عسكرى فى دولة قطر، وفى طاچيكستان، وحصل الانفصاليون الفلبينيون على اثنين منها.

وبعد ذلك، دارت حلقات الصراع بين المخابرات المركزية والجهاديين الإسلاميين فى أمريكا، بعد وصول رمزى يوسف إليها.

لقد خرج رمزى يوسف من مطار جون كينيدى ليظهر فى بروكلين، حيث تقيم الجالية العربية والمسلمة التى قدم نفسه لها باسم «رشيد»، على أنه عراقى الجنسية. وانخرط فى دوائر المتطرفين الإسلاميين فى بروكلين ونيوجيرسى. ويقول أحد مسئولى المباحث الفيدرالية إن رمزى جاء إما مبعوثاً لمهمة محددة، وإما للانضمام إلى المدافعين عن سيد نصير الذى اتهم وقتها بقتل الحاخام الإسرائيلى المتطرف مائير كاهانا. ودليل ذلك أن أولى خطوات رمزى يوسف فى الولايات المتحدة كانت داخل معسكر الكفاح الذى أسس لدعم وتجنيد المجاهدين، وتعتبره مصر وأجهزة استخبارات عديدة «تنظيم واجهة» للمخابرات المركزية الأمريكية. كما انخرط فى سجون بروكلين ونيوجيرسى حيث ينشط الشيخ عمر عبد الرحمن زعيم الجماعة الإسلامية فى مصر وأتباعه.

وراج لفترة اعتقاد بأن رمزى يوسف الذى يحمل جوازى سفر عراقيين فى وقت واحد، ربما جاء إلى الولايات المتحدة لتنفيذ عملية انتقامية رداً على ما دمرته أمريكا فى العراق. وروج لذلك، الاعتقاد، تزامن تفجير مركز التجارة العالمى مع الذكرى الثانية لطرد العراق من الكويت، إضافة إلى سجل صدام حسين فى العمليات الإرهابية.

غير أن «واشنطن بوست» و «نيويوركر» -عبر معلومات المخابرات والمباحث الأمريكية- أكدتا أنه لا علاقة لصدام حسين من قريب أو بعيد بتفجير مركز التجارة العالمى. وزادت «نيويوركر» أنه لا يمكن تصديق أن هناك ارتباطا بين خلفاء المجاهدين الإسلاميين فى بيشاور وبين صدام حسين الذى يعد أحد الزعماء العرب الأشد «علمانية».

أما رمزى يوسف الذى تصفه المباحث الفيدرالية بوصف «المجرم العبقرى»، وتتهمه بأنه الذى استحضر وصنع الشحنة الناسفة (بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ رطل) لتفجير مركز التجارة العالمى، استطاع مغادرة أمريكا بعد ساعات من حدوث الانفجار إلى كراتشى. وهناك أقام وأسس جماعة «صفا الصحابة» المتطرفة حتى اتهم بمحاولة اغتيال رئيسة الوزراء الباكستانية بنازير بوتو فى يوليو ١٩٩٣. وبعد ذلك انتقل إلى مانيلا، وارتبط اسمه بتفجير طائرة فلبينية فى رحلة لها من مانيلا إلى طوكيو فى يونيو ١٩٩٤. ثم ارتبط اسمه بمحاولة لاغتيال البابا يوحنا بولس الثانى أثناء زيارته للفلبين فى يناير ١٩٩٥، ومحاولة تفجير طائرتين أمريكيتين من طراز چامبو فى الشهر نفسه. واستطاع يوسف الهروب إلى باكستان حتى تم القبض عليه فى إسلام أباد فى ٧ فبراير وتسليمه

إلى الولايات المتحدة.

وبدافع الانتقام من المخابرات المركزية الأمريكية، وفى حلقة من حلقات الصراع بينها وبين المجاهدين، ما كاد رمزى يوسف يستقر فى السجن المركزى فى مانهاتن بنيويورك، حتى أطلق ملثمون ٧٦ طلقة كلاشنكوف على سيارة تقل ٣ دبلوماسيين أمريكيين فى كراتشى.. وأسفر الحادث عن قتل اثنين منهما، أحدهما خبير اتصالات المخابرات المركزية للقنصلية الأمريكية فى كراتشى.

(٧) الإرهاب .. يا أذكياء! (*)

مع انطلاق حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ركز مرشحا الحزبين الجمهورى والديمقراطى على قضية الإرهاب، فقد بادر الرئيس كلينتون (المرشح الديمقراطى) باتخاذ إجراءات داخلية (بوليسية) وخارجية (مثل قانون داماتو). ووعد بوب دول (المرشح الجمهورى) بتوفير الحماية لكل أمريكى فى أى مكان من العالم وتعقب كل من يرعى الإرهاب فردا أو جماعة أو دولة. وتلوح الإدارة الأمريكية بين وقت وآخر بتوجيه ضربة عسكرية لإيران أو العراق أو ليبيا أو السودان أو تشديد العقوبات الاقتصادية ضدها.

وهكذا، أصبح شعار حملة الانتخابات الأمريكية لعام ١٩٩٦ الذى يجمع بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى: «إنه الإرهاب يا أذكياء»، على منوال شعار «إنه الاقتصاد يا أغبياء» الذى خاض به كلينتون انتخابات ١٩٩٢، وفاز به على مرشح الحزب الجمهورى الرئيس السابق جورج بوش. وبالرغم من أن جماعات محلية كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية داخل أمريكا (انفجار أوكلاهوما مثلا). ومع أن التحقيقات لم تنته حول انفجار «الخُبر» وانفجار طائرة TWA يربط الإعلام الأمريكى، بشكل ديماجوجى، بين الإرهاب والدول الإسلامية. ويأتى ذلك امتدادا لتحريض المخابرات المركزية وبعض مراكز البحث على المواجهة بين أمريكا والإسلام، ليصل الأمر فى النهاية إلى مواجهة بين الغرب والإسلام!

ولا تعدم أمريكا وجود أصوات عاقلة تحذر بين فينة وأخرى، من ذلك التوجه الذى يمكن أن ينتهى بمأساة. وقد نشرت صحيفتا «لوس أنجلوس تايمز»، و«هيرالد تريبيون» للكاتب الليبرالى وليام بفاف، مقاله الرائع: «صورة أمريكا الفارغة والساخرة عن الإسلام»..

يقول بفاف: إن على أمريكا أن تفهم أسباب تصاعد موجات العداء ضدها فى الدول الإسلامية وأسباب تنامى الإسلام السياسى من أفغانستان إلى تركيا مرورا بمصر والأردن والجزائر! لقد كانت الإمبراطورية العربية الإسلامية فاعلا رئيسيا فى السياسة الدولية حتى سقوط غرناطة عام ١٤٩٢، كما نقل المسلمون للغرب فلسفة وأدب الإغريق.

والآن تسود المسلمين حالة من الإحباط والهزيمة أمام الغرب. ولا يستطيع المثقفون فى الدول الإسلامية نسيان دعم أمريكا لإسرائيل، وضرب محاولة مصر الاستقلالية فى الستينيات، وسحق العراق فى حرب الخليج، ناهيك عن تخاذل أمريكا فى قضية البوسنة.

وفى الوقت نفسه، فإن أولئك المثقفين يدركون أن الأصولية فى الدول الإسلامية لا تقدم حلا،

(*) الأهرام ٢٢ / ٨ / ١٩٩٦

وباختصار فإن ما يطالب به الكاتب الأمريكى الليبرالى هو أن تفهم أمريكا.

نعم.. مطلوب من أمريكا أن تفهم أولا، وتعيد صياغة سياستها الخارجية ثانيا، وإلا فإن المأساة واقعة لا محالة.

وفى موسم الانتخابات الأمريكية، تتعالى شعارات الحرب ضد الإرهاب، كما تتوالى صيحات التحذير والدعوة للتعقل.

(٨) الأفغان الأمريكيون (*)

بسقوط مدينة «مزار الشريف» فى أيدى قوات حركة «طالبان» يكون الأمريكيون قد حققوا هدفهم النهائى فى أفغانستان. فقد أصبحت هناك دولة أفغانية متحالفة مع أمريكا للمرة الأولى، وحل النفوذ الأمريكى محل النفوذ البريطانى ثم الاحتلال السوفييتى (الشيوعى). لكن إنهاء الاحتلال السوفييتى الشيوعى لأفغانستان، وإحلال النفوذ الأمريكى هناك، خلف ظاهرة عالمية عرفت باسم «المجاهدين الأفغان». فالمتطوعون لتحرير أفغانستان المسلمة، الذين رعتهم المخابرات المركزية الأمريكية لدحر الاحتلال الشيوعى، عادوا إلى الجزائر ومصر والبوسنة والشيشان وكوسوفا وإلى الولايات المتحدة ذاتها لخوض «جهاد إسلامى» يتحرر به العالم كما تحررت أفغانستان.

وكما استهدف إرهاب المجاهدين الأفغان دولا مثل مصر والجزائر، فإنه استهدف الولايات المتحدة أيضا، وكان تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك عام ١٩٩٢، أكبر شاهد على ارتداد «الأفغان» لضرب أمريكا التى رعتهم ودربتهم وسلحتهم ومولتهم.

وفى حين جرى وصفهم بأنهم «الأفغان العرب» فهم فى الحقيقة «أفغان أمريكيون» ليس فقط لأن بينهم من يحملون الجنسية الأمريكية، ولكن أيضا لأنهم تعبير عن ظاهرة أمريكية فى إطار محاولة الولايات المتحدة الهيمنة على العالم.

ويقدم أسامة بن لادن مثالا واضحا للظاهرة. فالرجل وإن قدم نفسه على أنه زعيم تنظيم أصولى إسلامى، يقيم فى إحدى المناطق الواقعة تحت حكم الطالبان فى أفغانستان. وحركة «الطالبان» التى ولدت فى بيشاور الباكستانية، ترعرعت فى كنف المخابرات الباكستانية، والمخابرات المركزية الأمريكية. أى أن بن لادن الحجازى السعودى ذا الأصل الحضرموتى ظل يقيم فى حماية باكستانية أمريكية.

والمعنى أن السياسة الأمريكية فى محاولة هيمنتها على العالم، فى إطار نظام عالمى انتقالى أحادى القطبية، تبنت الازدواجية واللاأخلاقية فى التعامل مع جماعات الإرهاب. فهى رعت ومولت ودربت وسلحت وحمت تلك الجماعات التى تبنت الإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية أهمها الوصول إلى السلطة فى بلادها.

وقد تجاهلت أمريكا إرهاب تلك الجماعات، فى إطار توظيفها واستيعابها فى سياسة «الهيمنة الأمريكية» وتناست (أمريكا) أنها يمكن أن تكون هدفا مباشرا لعملياتها، وأنها قد تعجز عن الهيمنة عليها. وجاء حين من الدهر، كان على أمريكا أن تدفع فيه ثمن سياستها، إن الهيمنة على

(*) الأهرام الدولى ١٥ / ٨ / ١٩٩٨

النظام العالمى لها ثمن يجب دفعه من الأرواح والثروة.

وأيا من كان مدبر ومنفذ حادثى تفجير السفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام، فقد أظهر الحادثان أن الغاية ليست قتل أكبر عدد من الناس أمريكيين وغير أمريكيين، «لأن قتل المزيد من الناس» كان يمكن مثلا عبر ضخ السموم فى شبكة مياه هذه المدينة أو تلك، بل الغاية هى إظهار قوة الرفض إزاء «الهيمنة الأمريكية» فى جانب، وضعف قوة «هذه الهيمنة» من جانب آخر.

(٩) «جهاد» .. المخابرات المركزية الأمريكية (*)

أدين بعنوان هذا المقال للصديقين الصحفيين روبرت فريدمان (مجلة نيويورك) ومارى آن ويفر (مجلة نيويوركر)، اللذين من خلالهما تابعت علاقة التوظيف المتبادل، ثم الصراع بين جماعات العنف الإسلامى (أو بتعبير أدق المتأسلم) والمخابرات المركزية الأمريكية «سى. آى. إيه».

كان روبرت فريدمان أول من نبهنى إلى أن المدينة التى نسكنها «نيويورك» هى مركز استقبال وتجنيد وتدريب جماعات العنف الإسلامى.

بيد أن الأمر لم يكن سراً، بل كان واضحا لكل ذى عينين ولديه اهتمام بالموضوع. ففى ضاحية بروكلين، وتحديدا فى «اتلانتك افينيو» كان قائما معسكر لجوء الكفاح، «الكفاح ريفيوجى سنتر» وكان أى زائر للمعسكر يمكنه الحصول على دروس فى مواد عسكرية، أو يسجل نفسه للتدريب على الأسلحة الآلية حسب برامج «اتحاد حملة السلاح الأمريكى». وبعد أسبوع واحد، يمكن للزائر أن يسجل كـ «مجاهد» من حقه الحصول على تدريب عسكرى أعلى تحت إشراف المخابرات المركزية الأمريكية، ثم يحصل بواسطتها على «فيزا» للسفر إلى «بيشاور» فى باكستان، ومن هناك ينضم إلى المجاهدين الأفغان. وكانت هناك معسكرات جهاد أخرى فى نيوجرسى، وأتلانتا، ودالاس، ولكن ظل المعسكر الأكثر أهمية وشهرة، ذلك الذى كان فى بروكلين.

أما مارى آن ويفر، فقد حملت حقيبة يدها وجهاز كمبيوتر نقالا، لتصل إلى بيشاور حيث «جامعة الدعوة والجهاد» ساحة التدريب الكبرى لجهاد المخابرات المركزية الأمريكية فى أفغانستان، وفيما روته وكتبته «خطيئة أمريكية» بكل المقاييس.

لقد كانت البداية فى أبريل ١٩٨٥، بعد أكثر من ٥ سنوات على الغزو السوفييتى لأفغانستان، حيث وقع الرئيس الأمريكى رونالد ريجان القرار ١٦٦ -تعليمات أمن قومى- الذى كان أمرا سريا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بطرد السوفييت من أفغانستان- بكل السبل المتاحة. وخلال عقد منذ ذلك التاريخ، رصدت الولايات المتحدة ١٠ مليارات دولار لتسليح وتدريب المجاهدين، فى أكبر عملية منذ حرب فيتنام، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة بدءا من عام ١٩٨٦ خصصت نسبة ٧٥٪ من ميزانية المخابرات المركزية لدعم المجاهدين الأفغان الذين كان يسميهم ريجان «المقاتلين من أجل الحرية» فإنها طلبت من دول خليجية الإسهام فى الجهد الحربى، ومن دول عربية أخرى المساعدة فى التدريب والنقل، وتدفق المتطوعون من دول عربية وإسلامية، ومن داخل

(*) الأهرام ٣١ / ٨ / ١٩٩٨

أمريكا، لتنقلهم المخابرات الأمريكية إلى معسكرات المجاهدين فى «بيشاور» فى باكستان بالقرب من الحدود الأفغانية.

ويذكر البورفيسور بارنيت آر روبين بجامعة كولومبيا، عن مصادر رسمية أمريكية، أن المخابرات المركزية وظفت الشيخ عبد الله عزام (فلسطينى الأصل) ليوحد بين المجاهدين المتطوعين، وليكون حلقة وصل لوصول التبرعات المالية، على الرغم من عدائه لأمريكا، حتى اغتيل فى بيشاور عام ١٩٨٨. وبحثت المخابرات الأمريكية عن أقرب المقربين روحيا للشيخ عزام. فكان هو الشيخ عمر عبد الرحمن، ولم تلق أمريكا بالا إلى أن عبد الرحمن كان متهما فى قضية اغتيال الرئيس السادات ١٩٨١، وأعطته المخابرات الأمريكية «فيزا» لمدة عام فى ١٩٩٠، على الرغم من أنه كان مدرجا فى قائمة وزارة الخارجية الأمريكية التى تضم «أسماء الإرهابيين الممنوعين من دخول أمريكا».

وحين ووجه عبد الرحمن بسؤال عن عمله مع المخابرات الأمريكية، أجاب «ليس معنى أننى والمخابرات الأمريكية كنا فى جانب واحد فى أفغانستان، أننى وكيل لهم. (مجلة نيويورك ٩٥/٣/٢٧) ولكن علاقة أمريكا بعمر عبد الرحمن وجماعته فى نيويورك، انقلبت بعد تورطهم فى حادث تفجير مركز التجارة العالمى عام ١٩٩٣، وانكشفت التسجيلات السرية التى بينت أن الشيخ كان يعمل مع المخابرات الأمريكية، (فى أفغانستان) على الرغم من عدائه للسياسة الأمريكية (فى العالم).

وما حدث مع الشيخ تكرر مع آخرين.

فالتوظيف المتبادل بين المخابرات الأمريكية والمجاهدين، تحول إلى صراع. فبعد خروج السوفييت من أفغانستان أغلقت المخابرات المركزية قنوات الدعم للمجاهدين بعد أن وصل عددهم إلى عشرات الآلاف من المسلحين المدربين من المتطوعين العرب والمقاتلين الأفغان، واختار بعضهم أن يبقى فى أفغانستان أو باكستان، بينما اختار آخرون الجهاد فى بلاد أخرى: الجزائر ومصر وكشمير والبوسنة وطاجكستان وحتى الولايات المتحدة نفسها. وكان من الآخرين رمزى يوسف الرأس المدبر لحادث تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك.

وكما حدث مع الشيخ عبد الرحمن، فإن رمزى يوسف وصل إلى مطار جون كيندى فى نيويورك قادما من باكستان، وعلى الرغم من أنه لم يكن يحمل تأشيرة دخول للولايات المتحدة سمح له بالدخول ومنح حق اللجوء السياسى (مجلة نيويوركر ٩٥/٦/١٢) إذ كان رمزى من مجاهدى جامعة الدعوة ومتطوعى بيشاور، قبل أن يشارك فى تفجير مركز التجارة العالمى.

ويقدم أسامة بن لادن مثالا آخر:

فهو قد اعترف فى حواره مع روبرت فيسك فى «الإندبندنت»، العام الماضى، أن تعاونه مع الولايات المتحدة لم يقتصر على أفغانستان، إذ تكرر هذا التعاون فى البوسنة، كما أنه ظل يقيم ورجاله فى منطقتى «خوست» و«جلال أباد» فى كنف حركة طالبان فى أفغانستان، التى ولدت فى بيشاور الباكستانية وترعرعت فى كنف المخابرات الباكستانية والمخابرات المركزية الأمريكية. وذلك ما يفسر لماذا لم تدرج الحسابات المصرفية لـ «بن لادن» ضمن الحسابات التى جمدتها الولايات المتحدة حتى حادثى تفجير سفارتيها فى نيروبى ودار السلام، على الرغم من إسقاط السعودية عنه الجنسية، والاشتباه فى تورطه فى حادث الخبر، وإفتائه بشرعية قتل الأمريكيين ومهاجمة الأهداف الأمريكية. إن حوادث تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، والخبر، والرياض ثم السفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام، تكشف عن أن التوظيف المتبادل بين جماعات العنف الإسلامى والمخابرات المركزية الأمريكية قد تحول إلى صراع، فى أرجاء المعمورة، أى أن «جهاد» المخابرات المركزية الأمريكية، تحول إلى جهاد ضد الولايات المتحدة. ودارت أهم حلقات الصراع حول ٥٠٠ صاروخ من طراز «ستينجر» المضادة للطائرات، كانت المخابرات الأمريكية قد زودت بها المجاهدين (مجلة نيويوركر ١٩٩٥/٦/١٢).

ويفاقم من الصراع، التقارير عن سعى جماعات العنف الإسلامى لامتلاك أسلحة كيماوية ومحاولة بن لادن شراء قنبلة نووية (صنداى تايمز ١٩٩٨/٨/١٦).

وليس من أحد يتحمل المسئولية غير أمريكا. فأولا، هى التى أوجدت الظاهرة الأفغانية-الإرهابية. أو ظاهرة «الجهاد الأمريكى»، وثانيا، هى التى اتخذت سياسة ناعمة نحوهم تقوم على التراضى معهم مادام إرهابهم بعيدا عنها. وثالثا، بفساد سياستها فى المنطقة، وانحيازها الأعمى لإسرائيل فى الوقت الذى تفرض فيه العقوبات على شعوب العراق وإيران وليبيا والسودان، وتتجاهل فيه مصالح وآمال الشعوب العربية والإسلامية.

لقد انقلب السحر على الساحر. ولن يجدى القصف الجوى الأمريكى ضد دولة أو جماعة، إلا كمحاولة للانتقام أو لاسترداد هيبة أمريكا-كلينتون، ولن يكون القضاء على الإرهاب بإجراءات أمنية وعسكرية، ولكن بأن تعدل أمريكا سياستها بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وبالانحياز لآمال شعوب المنطقة فى الديمقراطية والتقدم والسلام، وقبل ذلك وبعده، بالتخلى عن السياسة الازدواجية اللاأخلاقية فى توظيف جماعات العنف لخدمة مصالحها ثم الانقلاب عليها إذا هددت مصالحها. فالآن، قد ظهر لأمريكا من هو العدو الحقيقى لمصالحها فى الشرق الأوسط.

الفصل الثامن

أمريكا وصدّام والخليج

«إذا كانت أمريكا تخرج منتصرة عسكريا بعد كل ضربة،
فإن صدّام يكسب سياسيا طالما أنه لم يسقط»

هنري كسينجر

(١) بوش.. و «بيزنس» الكويت (*)

في يوم ١٤ أبريل ١٩٩٣، وبعد خروجه من رئاسة الولايات المتحدة، بدأ الرئيس السابق جورج بوش زيارة لمدة ٣ أيام للكويت.

واصطحب بوش فى رحلته على الخطوط الجوية الكويتية، والتى رتبتها ودفعت نفقاتها الحكومة الكويتية –زوجته بربارا ونجليه نيل ومارفين، ووزير خارجيته جيمس بيكر، ورئيس موظفى البيت الأبيض السابق جون سونونو ورئيس العمليات فى هيئة الأركان خلال حرب الخليج توماس كيلى. وبعدهم سافر الصحفى الأمريكى سيمور هيرش، وأمضى ستة أيام بالكويت، للإجابة على سؤال واحد: لماذا سافروا إلى الكويت؟

وكانت الإجابة:

بوش سافر للحصول على أعلى وسام من أمير الكويت، ودرجة فخرية من جامعتها.. وهدايا ثمينة.

أما نجلا بوش والمسئولون السابقون، فمنهم من بقى فى الكويت لفترة، ومنهم من عاد لزيارتها بعد مغادرة بوش.. من أجل «البيزنس».

فبعد مغادرة بوش، بدأ جيمس بيكر سلسلة من اللقاءات مع المسئولين الكويتيين. أما بيكر، الذى تحتفظ عائلته فى تكساس بعلاقات قوية مع شركات الطاقة هناك، فكان فى الكويت كمستشار لشركة «أنرون كوربوريشن» فى هيوستن، أكبر شركة أمريكية لأنابيب الغاز الطبيعى، ومن أجل الحصول على عقود بمليارات الدولارات لإعادة تأهيل حقول النفط الكويتية، ومحطات القوى الكهربائية.

وأما الجنرال المتقاعد توماس كيلى الذى رآه ملايين المشاهدين على التليفزيون أثناء حرب الخليج وهو يلقى البيان اليومى للبنتاجون «وزارة الدفاع» عن العمليات، فقد عمل بعد تقاعده عام ١٩٩١ عضواً بمجلس إدارة «إنرون» ليصبح شريكاً فى «ونج ميريل جروب» وهى شركة نفطية مقرها ولاية كلورادو، وتشارك «إنرون» وشركات أمريكية أخرى فى «كونسرتيوم» لإعادة تأهيل حقول النفط الكويتية.

وزار جون سونونو رئيس موظفى البيت الأبيض ممثلاً لشركة وستنجهاوس للتوسط للحصول على عقد لها بمليار دولار لإعادة بناء نظام الإنذار المبكر فى الكويت.

أما نيل بوش، ثانى أصغر أنجال بوش، فهو يرتبط بشركتين خاصتين للمعدات النفطية تسعيان

(*) العالم اليوم ٢ / ٩ / ١٩٩٣

للحصول على «بيزنس» فى الكويت. وقد غادر نيل الكويت مع والده إلا أنه عاد إليها بعد أسبوعين وبذل محاولة مع وزارة الكهرباء والماء، الجهة المختصة بإعادة تأهيل محطات الطاقة للمشاركة فى «العمولات» التى سيحصل عليها كونسرتيوم «أنرون» حال فوزه بالمناقصة. وبقى أخوه «مارفين بوش» فى الكويت للتفاهم على صفقات وعمولات مع وزارة الكهرباء والماء.

حساسية بوش من البيزنس

ويبقى دور الرئيس بوش فى زيارة «البيزنس» للكويت.. غير واضح، فالمصادر الكويتية والأمريكية تجمع على أنه لم يدر مفاوضات بخصوص «بيزنس» خاص به. كما أبدى الرئيس بوش «حساسية» تجاه مخاطر قيام ابنه نيل بـ «بيزنس» فى الكويت. ونسب إليه أنه لا يريد حصول أحد من أبنائه أو عائلته على «غنائم» الحرب.

ولكن... كان الرئيس يشك فى أن جون سونونو الذى يرتبط به بعلاقة قوية، كان يسعى للحصول على عقود. وأيضاً فإن رئيس شركة «أنرون» كينيث لى يرتبط بعلاقة قوية بالرئيس، فقد كان أحد ممولى الحملة الانتخابية الرئاسية الأخيرة، ورئيس اللجنة الانتخابية فى مؤتمر الحزب الجمهورى فى هيوستن.

وبالتأكيد، فإن بوش كان يشك أيضاً فى أن جيمس بيكر وتوماس كيلى يعملان لدى كينيث لى رئيس شركة «إنرون» وأنهما بقيا فى الكويت للمشاركة فى «غنائم الحرب». كما كان يعلم أن بيكر وكيلى وابنه بقوا فى الكويت بعد أن غادرها.

ولقد يقال إن زيارة بوش كسبت من ورائها شركات أمريكية «بيزنس» كان يمكن أن تحصل عليه الشركات اليابانية أو الأوربية. والرد على ذلك بسؤال: أية شركات أمريكية؟ ولماذا لم يسمح بعرض التكاليف أمام الشركات الأمريكية؟ ويقول سيمور هيرش فى مجلة «ذا نيويوركر»: «إنها المكاسب الخاصة التى تعقب الوظيفة العامة فى أمريكا».

وأكثر من ذلك... «إنها صفقات وعمولات مقابل مخاطر وتضحيات تعرض لها أمريكيون وأمريكيات خاطروا بحياتهم أثناء الحرب».

لقد استقبل الكويتيون «بوش» باعتباره «الرجل الذى رسم خطاً على الرمال لا يتعداه صدام حسين» وأمطروا الرئيس وزوجته بهدايا وهبات بعضها رمزى وبعضها الآخر ثمين جداً. ساعات وأقراط بآلاف لا تحصى من الدولارات، عدا ساعات «الكارتييه» التى منحت لمرافقى الرئيس».

والمسألة أن «بوش» الآن مواطن عادى.. وليس ملزماً بالقانون الاتحادى الذى يلزم أى موظف عام بتسليم الحكومة أية هدية يتلقاها وتزيد قيمتها على ٢٢٥ دولارا.

إيداع الهدايا بمكتبة الرئاسة

ولعدة شهور اتصل صحفيون بمكتب الرئيس بوش فى هيوستن للسؤال عن «هبات» الكويت .. ولا أحد يرد . وأخيراً ردت سيدة على التليفون بأن الهبات ستودع فى المكتبة الرئاسية فى تكساس. ولكن تظل المسألة: قبول بوش لهدايا وحصول مرافقيه على عمولات وصفقات أثناء زيارة الكويت.

وحين سئل نجلا بوش عن صفقات وعمولات الكويت، أجاب نيل بأنه لا يتحدث للصحافة منذ عام ١٩٩٠ ، وقال مارفيت إنه لم يقابل صحفياً منذ ١٢ عاماً. واعتبر الأخوان أنهما كانا وسيطين خلال زيارة الكويت، ولم يقوما بعمل صفقات «بيزنس».

جيمس بيكر، قال إنه ظل بالكويت يومين بعد أن غادرها بوش للاتفاق على «بيزنس» كمستشار لشركة «إنرون» التى يمكن أن تكسب عقوداً فى الكويت بقيمة ٤ مليارات دولار لإعادة بناء وتشغيل وصيانة ثلاث محطات قوى كهربائية.

نورمان شوارسكوف قائد القوات المشتركة فى حرب تحرير الكويت، أوضح – فى تعليق على موقف بيكر– أن مجموعة من الشركات الأمريكية عرضت عليه تسويق نظام دفاعى للكويت مقابل عمولة ١٥٠ مليون دولار. ومجموعة أخرى عرضت عليه عمولة بعشرات الملايين للسفر للكويت للحصول على صفقات لها.. إلا أنه فى الحالتين رفض.. وقال إننى أحس أننى كنت أمثل الـ٥٤٠ ألف أمريكية وأمريكى الذين ذهبوا إلى الخليج، ولست ممثلاً للشركات الخاصة. لقد خاطر أولئك الأمريكيون والأمريكيات بحياتهم .. فكيف أستثمر تضحياتهم فى الحصول على عملات؟!

وأضاف شوارسكوف: لو أننى كنت مغرماً بالمال.. ما قضيت ٤٠ عاماً فى الخدمة العسكرية. إننى لا أعرف كيف أنفق المال .. لقد اكتفيت بإصدار كتابى وإلقاء بعض المحاضرات بعد خروجى من الخدمة لتوفير بعض المال لأولادى .. لكن المال لم يكن – أبداً – هدفى.

وبالعكس، فإن بيكر، بعد خروجه من الإدارة بشهر واحد «فى فبراير ١٩٩٢» وقع عقداً للعمل كمستشار لشركة «إنرون»، وأعلن كينيث لى رئيس الشركة أن بيكر حر فى الاستثمار فى أى مشروع. ودخل بيكر شريكا فى مكتب للمحاماة فى هيوستن، وأصبح شريكاً ومستشاراً فى بنك «كارلير جروب» فى واشنطن.

أما كينيث لى فلا يجد غضاضة من استفادة الشركات الأمريكية من غنائم الحرب ولا من استخدام الوزير بيكر والجنرال كيلى فى شركته.. وهكذا يرى توماس كيلى.

بيكر... والعمولات المتزايدة

ويكشف تقرير «إنرون» للمساهمين المعلن فى مايو عمولات بيكر وكيلى فيحددها بألف دولار

عن كل ميجاوات لأول ٥٠٠ ميجاوات ثم ٥٠٠ دولار عن كل ميجاوات بعد ذلك، وبالتالى فإن نصيب كل منهما من صفقة محطة الشعيبة ٧٥٠ ألف دولار فى حال توسعة طاقتها إلى ألف ميجاوات، وإذا حصلت «إنرون» على عقد محطة الصبية يحصل الجنرال كيلى على ١,٤٥ مليون دولار. ويقول جون سونونو، الذى كان يعتبر الرجل القوى فى إدارة بوش: «لقد انتظرت لمدة عام قبل القيام بأى نشاط «بيزنس» فى أى مكان «وقد طرد سونونو من وظيفته كرئيس موظفى البيت الأبيض عام ١٩٩١ لاستخدام طائرات وليموزين البيت الأبيض لأغراض خاصة».

ويرد على واقعة استخدامه بواسطة شركة وستنجهاوس للحصول على عقود لها بالكويت بقوله: «إننا لم نضطر الكويتيين لعمل أى شيء».

وتتمثل صفقة بيكر الكبرى فى شركة كهرباء الكويت، وهى عبارة عن كونسرتيوم لإعادة بناء محطات القوى الكهربية فى الكويت فى الشعيبة والصبية. ويضم الكونسرتيوم شركة «إنرون» وشركة «وينج ميريل» وشركاء كويتيين فى مقدمتهم بيت التمويل الكويتى وعبد العزيز الغانم.

ومن المتوقع أن المشروع سينفذ وأن وزارة الكهرباء ستمضى قدماً فى مشروع محطة كهرباء «الصبية» وأن تكلفته ستصل إلى ٣ مليارات دولار، وستلعب فيه «إنرون» دوراً كبيراً. وقال الغانم: إن أعمال كونسرتيوم «إنرون» يمكن أن تصل بذلك إلى ٤ مليارات دولار.

وبتعبير مصدر فى بيت التمويل الكويتى: كيف نقبل بعرض الوزير بيكر والجنرال كيلى وهما ليسا خبيرين فى الكهرباء. وقال تقرير للبنك الدولى إنه ليس من مصلحة الكويت إرساء عطاء مشروع «الشعيبة» على شركة واحدة، بل من الممكن أن تشارك فيه شركات عديدة أو يطرح للمناقصة، ولا يعقل أن يقدم كخدمة أو كمرفق.

وقال عبد الله المنيسى وكيل وزارة الكهرباء الكويتية: كنا نعتقد أن خصخصة محطات الكهرباء ستوفر أسعاراً أقل للكهرباء إلا أن عرض «إنرون» أعطى أسعاراً أعلى.

واعترف فيصل المطوع، عضو غرفة تجارة الكويت، بأن هناك ضغطاً على وزارة الكهرباء لتمرير صفقة إنرون–بيكر. وقال: لا يصح أن يكون البيزنس بهذه الطريقة. ويوجز د. زياد تقى، رئيس الدائرة الاقتصادية ببنك الكويت الوطنى، القضية بقوله: «إننا نتوقع ذلك من الأمريكيين.. إنهم لا يأتون هنا للمشاهدة أو المتعة والألعاب .. ويعتقدون أن الناس سذّج وأن «البيزنس» مقابل تحرير الكويت.

(٢) السياسة الأمريكية... وصدام (*)

لابد وأن الرئيس كلينتون قد ابتهج عندما علم أن الرئيس العراقى صدام حسين حرك قوات حرسه الجمهورى، للسيطرة على مدينة «أربيل» الكردية فى شمال العراق. وما كانت الفرصة لتفوت الرئيس الأمريكى، دون أن يستغلها فى سياق حملة الانتخابات الرئاسية. فاجتمع بمجلس الأمن القومى، وأمر وزارة الدفاع (البنتاجون) بإعداد خطة لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق .. وللاستفادة الكاملة من الفرصة، فكان قراره بشن هجوم بالصواريخ «كروز» ضد أهداف عسكرية منتقاة داخل العراق.

ومن الممكن افتراض أن الرئيس العراقى عندما شن هجومه العسكرى على «أربيل» وضع فى اعتباره احتمال الرد الأمريكى، وهو قد اختبر ذلك عندما حرك قواته إلى الحدود الكويتية فى أكتوبر ١٩٩٤ . ويمكن القول بأن الرئيس العراقى، قد اختار سياسة «الكر والفر» مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢ ، أى طيلة فترة حكم الرئيس كلينتون، سواء على صعيد تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو على صعيد التعامل مع المناطق الآمنة التى حددتها الأمم المتحدة للأكراد فى الشمال وللشيعة فى الجنوب، أو على صعيد التعامل مع الكويت.

وقد استطاع الرئيس العراقى بسياسة الكر والفر، أو باتباع لعبة الفأر والقط من إطالة عمر نظامه، لدرجة تجعل الإجابة صعبة على السؤال عن السياسة الأمريكية تجاه نظام الرئيس صدام حسين. فهناك من يعتقدون أن السياسة الأمريكية هدفها الإبقاء على نظام صدام، لأنه النظام الأمثل فى تقديم تنازلات لأمريكا بسبب مسئوليته عن الهزيمة فى حرب الخليج، وعن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراقيين.

وهناك من يعتقدون أن إدارة كلينتون حاولت وفشلت فى الإطاحة بنظام صدام حسين لعدم توافر البديل، ولصعوبة اختراق النظام تمهيداً للانقلاب عليه، مثلما ثبت من محاولة صهره حسين كامل.

أما السياسة الأمريكية المعلنة، فهى سياسة الاحتواء، فى طبعة جديدة سميت «الاحتواء المزدوج» لتضم إيران إلى جانب العراق، ثم توسعت لتضم ما يسمّى «الدول الحمراء» . غير أن «الاحتواء» بعقوبات اقتصادية أو إجراءات عسكرية، فشل فى تغيير السياسات الإيرانية، مثلما فشل فى إسقاط نظام صدام حسين، أو فى إرغام الزعيم الليبى على تسليم المشتبه فيهما فى قضية لوكيربى. بل إن الاحتواء الذى طبقته أمريكا زاد من عداء شعوب المنطقة للسياسات الأمريكية التى اعتبرت مسئولة

(*) الأهرام ٤ / ٩ / ١٩٩٦

عن تجويع وإذلال «شعوب» بدلاً من إسقاط نظم. أما احتواء العراق، فقد فشل فى حماية الشيعة كما الأكراد، وخلق تعاطفاً مع نظام صدام بدلاً من إسقاطه، وأصبح يعنى عملياً تقسيم العراق وتهديد الأمن الإقليمى. وفى الحق إن إدارة كلينتون تعدم وجود سياسة محددة تجاه نظام صدام حسين، غير لعبة الكر والفر (أو القط والفأر) تحت لافتة الاحتواء.

وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة -بقصد- تؤجل تسوية المسألة العراقية إلى ما بعد ترتيب الشرق الأوسط (الجوار الإسرائيلى). ولذلك فإنه من المتوقع تكرار ما حدث، أى تمرد العراق ثم رد أمريكا.. وهكذا. وفى النهاية، يظل الضحية شعب العراق من كرد أو عرب، وسنيين أو شيعة!

(٣) الذئب والحمل وكلاب الحراسة! (*)

قال أحد الأمراء الخليجيين لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، خلال جولتها الأخيرة بالمنطقة لحشد التأييد للحملة العسكرية ضد العراق: إن أحد رعاة الأغنام ضجر من ذئب يهاجم الغنم، فاقترح عليه أحدهم أن يقتنى كلاباً لحراسة الغنم من الذئب، إلا أن الكلاب كانت تأكل غنمة كل يوم، كما أن الذئب ظل موجوداً. وكان المعنى أن الحشود الأمريكية فى الخليج التى تستنزف الثروة الخليجية، لم تخلص المنطقة من صدام حسين «شبح الذئب»... فما الهدف من الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج؟!

فى ١٨ مايو ١٩٩٣ أعلن مارتن أنديك مسئول الشرق الأدنى فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، «مساعد وزيرة الخارجية حالياً»، أن سياسة الرئيس كلينتون فى الخليج تقوم على مبدأ «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق. وفيما يخص العراق قامت تلك السياسة على الاحتفاظ بقوة عسكرية فى الخليج قادرة على تحجيم القدرة العسكرية العراقية، وإدامة نظام العقوبات لمنع العراق من تطوير قدرته العسكرية... أى أن سياسة «الاحتواء» تجاه العراق، لها بعدان أحدهما عسكرى، والثانى اقتصادى. واستخدمت أمريكا الآلية العسكرية ٣ مرات فى أعوام ٩٣ و٩٤ و١٩٩٦ وتسعى لتكرار استخدامها تحت عنوان «رعد الصحراء» عام ١٩٩٨.

وقد تضطر أمريكا لتخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق، كما أوضحت دراسة معهد واشنطن للشرق الأدنى ومقترحات مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك فى عام ١٩٩٧.

وقد تسعى أمريكا للإطاحة بنظام صدام حسين، كما أظهرت مناقشات الكونجرس «الجمهورى-اليمينى» خلال أزمة تفتيش القصور الرئاسية مع بداية عام ١٩٩٨. غير أنه لا يبدو أن أمريكا سوف تتخلى عن الوجود العسكرى فى الخليج، حتى بعد تخفيف العقوبات أو إسقاط صدام «على غرار المحاولة الفاشلة فى صيف ١٩٩٦».

فالهدف من الوجود العسكرى فى الخليج، تأكيد الخيارات الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة وهى:

أولاً: ضمان السيطرة على منطقة الخليج التى تحوى ٦٥ ٪ من الاحتياطى العالمى من البترول، كعنصر مهم فى السيطرة الأمريكية على العالم، فأمريكا تستورد ٢٠ ٪ من وارداتها البترولية من الخليج، إلا أن اليابان تعتمد بنسبة ٨٠ ٪ من وارداتها البترولية على الخليج. وكذلك الكثير من الدول الصناعية المتقدمة. أى أن السيطرة على البترول تساعد فى السيطرة على الحلفاء.

(*) الأهرام ١/٣/١٩٩٨

ثانياً : تريد أمريكا وقف انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وسياسة أمريكا تجاه العراق في هذا المجال «كدرس لدول أخرى» تحولت إلى القصف العسكرى، وليس الردع.

ثالثاً : يرتبط بالهدف السابق هدف حماية احتكار إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، والوجود العسكرى يحمل تحذيراً للآخرين من محاولة تحدى احتكار إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل.

لقد طرح جورج كانان، سياسة الاحتواء، أول مرة، بمناسبة الأزمة الكورية ١٩٥١، واستمر الوجود العسكرى الأمريكى حول الجزيرة الكورية منذ ذلك التاريخ، على الرغم من انهيار الإتحاد السوفييتى السابق. وقد يستمر الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج فى إطار «لعبة الذئب والحمل وكلاب الحراسة»، ولكن من أجل الأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.. ولذلك علينا أن نتعامل مع الحدث فى إطار استراتيجى..

(٤) العراق... وبوابة إسرائيل إلى أمريكا (*)

إذا كان العراق أول دولة عربية اتصلت بالإسرائيليين، فقد يكون آخرها أو من أواخرها فى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل. فرغم ما شاع لفترة طويلة، بأن الملك عبد الله ملك الأردن الأسبق كان أول الملوك والرؤساء العرب فى الاتصال بالزعماء والمسئولين الإسرائيليين سراً، كشفت «الإندبندانت» البريطانية (٢٥ يوليو١٩٩٤) نقلاً عن الوثائق الرسمية فى الأرشيف الصهيونى المركزى، أن الملك فيصل الأول ملك العراق، كان أول زعيم عربى اجتمع سراً مع حاييم وايزمان عام ١٩١٨، ثم تبعه شقيقه الملك عبد الله عام ١٩٢٢.

وبعد أن التقى العاهل الأردنى الملك حسين (حفيد الملك عبد الله) علناً برئيس الوزراء الإسرائيلى إسحق رابين، فى واشنطن، لتوقيع إعلان المبادئ الأردنى-الإسرائيلى، تسربت التقارير عن مبادرات عراقية سلمية تجاه إسرائيل. وتحفل الصحف الإسرائيلية والأمريكية، يومياً، بأنباء عن عروض لصدام حسين مفادها التودد إلى إسرائيل، كآخر محاولة لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ولاستمرار نظامه.

والواضح أن صدام حسين، بعد تجارب السادات وعرفات والحسين، قد انتهى إلى أن الطريق الأقصر إلى البيت الأبيض فى واشنطن، لا يكون إلا عبر إسرائيل، فالسادات الذى قاد حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل وهدد مصالح أمريكا البترولية استرد سيناء وحصل على ٤٠ مليار دولار كمساعدات وقروض دولية، بعد الاتفاق مع إسرائيل. وياسر عرفات الذى كان يعتبر قبل شهور إرهابياً، أصبح رئيساً بواسطة الاتفاق مع إسرائيل. والملك حسين الذى وقف خلال حرب الخليج فى معسكر صدام ضد إسرائيل والمصالح الأمريكية، تم إعفاء بلاده من الديون وأعطى دوراً فى القدس، بعد إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل.

فى ذات الوقت، انتهى صدام إلى أن تطبيقه للمراقبة طويلة المدى لقدراته العسكرية، لم يضمن له رفع الحظر، كما أدرك أن الاعتراف بسيادة الكويت وحدودها لا يضمن تخفيف العقوبات، فخلال مباحثات طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى الأخيرة فى نيويورك (أواخر شهر يوليو) مع الأمم المتحدة، طرح صفقة قبول ترسيم الحدود العراقية الكويتية كما أقرتها المنظمة الدولية مقابل رفع الحظر البترولى. ورفضت الولايات المتحدة الربط، وأقر مجلس الأمن تجديد العقوبات. وأعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى رسالته للكونجرس أن العراق مازال يشكل خطراً استثنائياً وغير عادى على أمن الولايات المتحدة وسياستها الخارجية وعلى السلام فى الشرق الأوسط. ولذلك

(*) العالم اليوم ٢٤ / ٨ / ١٩٩٤

قررت الولايات المتحدة إبقاء العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على العراق.. وستواصل الولايات المتحدة فرضها.. ولكل ذلك، اختارت القيادة العراقية أن تتحرك على المستوى الخارجي في مسارين أولهما تطبيق الالتزامات الواردة بقرارات مجلس الأمن. أما المسار الثاني فهو طرق الباب الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، يفهم تصريح طارق عزيز لأعضاء مجلس الأمن الدولي باستعداد العراق للاعتراف بسيادة الكويت وترسيم الحدود مقابل ضمان رفع الحظر البترولي، كخطوة على المسار الأول. وعلى المسار الثاني، أوضح عزيز لأعضاء في مجلس الأمن أنه بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي لم يعد هناك مبرر لدى العراق لاعتبار إسرائيل عدواً للشعب العراقي. وترجم العراق ذلك التوضيح بعدم اعتراضه على الاتفاق الأردني الإسرائيلي في واشنطن وتجنب مجرد التعليق عليه.

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية يوم ٥ أغسطس ١٩٩٤ أن العراق أرسل لإسرائيل جملة إغراءات تتضمن افتتاح مكاتب مصالح للعراق في إسرائيل ولإسرائيل في بغداد، وبيع البترول العراقي بشكل مكشوف لإسرائيل، في مقابل إقناع الولايات المتحدة بإلغاء العقوبات ضد العراق والسماح لرجال أعمال أمريكيين بالاستثمار في العراق. وحسب نفس الصحيفة، فإن مسئولاً إسرائيلياً التقى مسئولاً عراقياً، في أوربا عشية افتتاح المحادثات مع الأردن في عبرونة، واقترح المسئول العراقي الانضمام إلى مسيرة السلام، وإبلاغ الولايات المتحدة بذلك باتجاه الضغط لرفع الحظر البترولي.

وأذاع التليفزيون الإسرائيلي أن العراق بعث برسالة إلى إسرائيل أبدى فيها استعداده لتحقيق السلام بين البلدين، ولكن سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة نفى ما جاء في تقرير التليفزيون الإسرائيلي، وقال إنه غير صحيح، ونشر أن «قُصَيّ» الابن الأصغر لصدام حسين هو المسئول عن ملف إسرائيل، وأنه التقى من خلال نزار حمدون سفير العراق لدى الأمم المتحدة برجال أعمال من الأمريكيين اليهود بهذا الخصوص. بينما كان دور أخيه الأكبر «عُدَيّ» نفي ما ينشر عن الاتصالات العراقية الإسرائيلية، أو بمعنى أدق «المبادرات العراقية» من خلال صحيفة «بابل» التي يتولى إدارتها.

والمؤكد حتى الآن من كل ما نشر هو ما قاله نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لمندوب دول أعضاء في مجلس الأمن بأن العراق لا يعتبر إسرائيل عدواً. وما عدا ذلك فهو عرضة للتأكيد والنفي. وفي كل الأحوال، فإن العراق -اعتماداً على المؤكد حتى الآن- يلعب ورقة إسرائيل.

وليست تلك هي المرة الأولى.

فقبل أربع سنوات، وقبل غزو الكويت، لعب العراق بالورقة الإسرائيلية، بهدف منع إسرائيل من

تزويد إيران بالسلاح.

وقبل سنوات، وخلال الحرب العراقية-الإيرانية، أجرى العراق اتصالات مباشرة مع إسرائيل، وطلب شراء السلاح من إسرائيل.

ومن جهة ثانية، فإن إسرائيل تتبع مع صدّام سياسة «دعنا ننتظر.. دعنا نرى» فالعراق بما لديه من احتياطيات بترولية وموارد مائية يتهم إسرائيل فى المفاوضات المتعددة. والعراق -بعد تقزيمه- لا يمثل خطرا على إسرائيل بقدر ما يمثل حائط دفاع أمام الخطر الإيرانى. والعراق، أخيرا، يمثل حلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى تبدو بلا حل -حتى الآن- فى معادلة الشرق الأوسط.

ولا تريد إسرائيل التصادم مع الولايات المتحدة من أجل صدّام حسين إزاء موضوع رفع الحظر، ولذلك فإن دبلوماسية «دعنا ننتظر.. دعنا نرى» هى دبلوماسية ينتظر بها الإسرائيليون تقديم العراق لعروض رسمية من جهة، وتحول الموقف الأمريكى فى موضوع الحظر من جهة أخرى، إضافة إلى الضغط على سوريا من أجل التوصل إلى اتفاق. كما أن إبعاد العراق -كما تريد أمريكا- حاليا عن الشرق الأوسط، هو أمر تريده إسرائيل.

وهكذا يصبح العراق الدولة الأخيرة فى لعبة السلام الإسرائيلية.

وكما كتب الكاتب الإسرائيلى دانيال بلوخ فى صحيفة دافار (١٤ أغسطس ١٩٩٤) أنه بالرغم من أننا بعد الاتفاقات المكشوفة مع منظمة التحرير والأردن لا نتصور مفاجأة، إلا أن مصافحة علنية بين رابين وصدّام ستكون أكثر دراماتيكية حتى من لقاء مكشوف بين الأسد ورابين. ومن مساخر التاريخ أن صدّام كان ينأى بنفسه عن أن يكون فيصل الأول، ويصور نفسه كما لو كان «نبوخذ نصّر» القائد المهيب.

وبعكس «نبوخذ نصر» ملك بابل، الذى قضى على مملكة يهوذا فى فلسطين وهدم أسوار القدس أعوام ٥٧٠-٥٦٨ قبل الميلاد، وأسكن عشرات الآلاف من اليهود فى بلاد النهرين، سيذكر التاريخ أن صدّام حسين رئيس العراق بعد ٢٤٠٠ عام قضى على العراق والأمة العربية وهدم بغداد وأسكن عشرات الآلاف من الفلسطينيين فى بلاد النهرين.

وتبدو سخرية التاريخ فى أن صدّام الذى حاول أن يكون نبوخذ نصر (البعثى)، حاول أن يكون الملك فيصل، رغم الجلبة الدعائية لصواريخ سكود فوق تل أبيب أثناء حرب الخليج التى كان من آثارها دخول المنطقة العربية الحقبة الإسرائيلية.

(٥) كلينتون وصدّام.. وتوظيف الدين

صدق أو لا تصدق..

كلينتون يصلى ويدعو الأمريكيين للصلاة.

وليس من عجب، أن يصلي ويدعو إلى الصلاة، كلينتون، الموصوف من شعبه بأنه منافق وأفاق، فذلك أمر خاص به بينه وبين ربه.

ولكن ما حدث يوم الخامس من نوفمبر عام ١٩٩٧، أن كلينتون وزوجته شاركا آلاف السياسيين والقساوسة صلاة إفطار قومى. ودعا كلينتون الشعب الأمريكى إلى الصلاة من أجل أمريكا التى تواجه قرارا صعبا هو المخاطرة بأرواح الأمريكيين فى الحرب المحتملة ضد العراق، وقال: أدعوكم إلى إقامة الصلوات بألا يواجه أولادنا خطر الحرب الكيمياوية والبيولوجية.

وبذلك يكون الرئيس الأمريكى قد فعل ما فعله الرئيس العراقى صدّام حسين.. فصدام -هوالآخر- لبس مسوح الدين، فى خطابه الأخير، بمناسبة مرور ٧ سنوات على اندلاع حرب عاصفة الصحراء «أو أم المعارك بتسميته».. فقد بدأ خطابه بقصة سيدنا إبراهيم عليه السلام «كنبى عراقى كما قال». ورجع إلى نصوص القرآن الكريم ٦ مرات، واستخدم صيحة «الله أكبر» ٧ مرات. وعن المواجهة العسكرية المحتملة، قال صدّام للعراقيين: «إن ما تستطيعه أمريكا ليس إلا إيذاء الشعب العراقى، وهو ما يعوضه الرحمن الرحيم بما يبوئ العراقيين مكان الاستحقاق الاعتبارى، ويعوض إن شاء الله الشهداء فى جناته يرزقون»..

بيد أن توظيف «البعد الدينى» فى الصراع الأمريكى - العراقى، ليس جديدا، فشعار «المجد للعذراء»، اعتبره الأمريكيون الاسم الحركى وصيحة البداية لحرب عاصفة الصحراء. كما أن الرئيس بوش صبغ حرب الخليج عام ١٩٩١، والصراع مع صدّام بصبغة دينية، عندما ألمح إلى أنها حرب صليبية، وأنه كان يعلم أن الرب يقف إلى جانبه، بالرغم من فصل الدين عن الدولة فى أمريكا، ورد صدّام بوضع صيحة «الله أكبر» على العلم العراقى.

ولكن المسألة أعقد من ذلك.

والحقيقة أن التيار الليبرالى فى المجتمع والسياسة فى أمريكا، قد ضعف وتوارى. فالتيار الليبرالى الذى صعد خلال حكم الرئيس روزفلت، وتبنى سياسات الصفقة الجديدة New Deal الاجتماعية وقانون الحقوق المدنية «داخليا»، وأقام الأمم المتحدة، واعتقد فى إمكان التعايش مع الإتحاد السوفييتى السابق «خارجيا»، بدأ مسيرة التدهور خلال عهدى ترومان وأيزنهاور. وبرغم الإصلاحات الداخلية خلال عهود كيندى وجونسون ونيكسون «سياسات المجتمع العظيم» إلا أن

السياسة الأمريكية أصبحت محافظة متشددة فى الخارج «التورط فى فيتنام» وشهد حكم الرئيس كارتر صعود الأصولية المسيحية الأمريكية بزعامة القس جيرى فالويل مؤسس منظمة الأغلبية الأخلاقية.

وخلال عهدى ريجان وبوش، تحالفت الأصولية المسيحية مع اليمين السياسى فى الحزب الجمهورى. ففى منتصف الثمانينيات، أسس القس بات روبرتسون منظمة «الائتلاف المسيحى» التى شقت طريقها داخل الحزب الجمهورى، من خلال حشد القوة التصويتية والتمويل الانتخابى لأعضاء الكونجرس مثل السيناتور جيسى هيلمز، وأصبحت تشكل ما سمى «الائتلاف اليمينى المسيحى». وقد باركت تلك المنظمات الأغلبية الأصولية، ضرب المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١، ودافعت عن إسرائيل بعد مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢، وحشدت الكونجرس لنقل سفارة أمريكا من تل أبيب إلى القدس، وشاركت فى فضيحة إيران - كونترا، وإسقاط حكومة سانديستا، وعارضت التجميد النووى، وشجعت برنامج حرب النجوم خلال حكم ريجان، فى إطار المواجهة مع الإتحاد السوفييتى السابق.

وكان الائتلاف اليمينى المسيحى، وراء الرئيس بوش فى تبنى خيار الحرب ضد العراق لإخراج صدّام من الكويت، فى حين أن الكونجرس الذى كان يسيطر عليه الحزب الديمقراطى، كان يشجع الحل الدبلوماسى.

وإذا ما كان بوش اندفع وراء خيار الائتلاف اليمينى المسيحى، بغزو العراق، فإن التطور المهم خلال التسعينيات، هو سيطرة الائتلاف اليمينى المسيحى على الكونجرس، خلال انتخابات التجديد النصفى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وبالرغم من أنه من المفترض أن توازن سيطرة الجمهوريين على الكونجرس سيطرة الحزب الديمقراطى على البيت الأبيض، إلا أن الرئيس كلينتون يبدو منقادا خلف الائتلاف اليمينى المسيحى، ولو للتغطية على مشاكله الداخلية. ذلك ما ظهر على صعيد عملية السلام فى الشرق الأوسط وتكيف الإدارة الأمريكية مع سياسات نيتانياهو المتشددة، وحين لاح أن كلينتون ينوى الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلى، كان اللقاء الشهير بين زعيم الأغلبية الأخلاقية القس جيرى فالويل ونيتانياهو، والذى انفجرت بعده قضية «مونيكا-جيت». ويظهر أيضا أن الرئيس كلينتون ينقاد للائتلاف اليمينى المسيحى، على صعيد الأزمة العراقية، ومظهر الانقياد هنا هو تلويح كلينتون بخيار الحرب لاستكمال حرب عاصفة الصحراء بمسمّى «رعد الصحراء».

فاليمين الجمهورى والأصولى، بكل ما أوتى من قوة، يدفع بكلينتون إلى حرب تغزو فيها أمريكا العراق وتطيح بصدّام حسين، وقد عبر عن ذلك الكاتب اليمينى الصهيونى إيه. إم. روزنتال، وتلاه بعد ذلك ويليام كريستيل وروبرت كاجان فى مقالين فى «واشنطن بوست» فى نهاية يناير

عام ١٩٩٨ . وفى يوم ٣ فبراير عام ١٩٩٨، كرر الدعوة لغزو العراق يمينى صهيونى آخر هو ويليام سفاير، ولم يكتم أنه كان يجرى وراء هيلارى كلينتون فى مؤتمر «دافوس» لمعرفة الرأى «رأى زوجها»، فأجابته بضرورة تعهد الجمهوريين بتأييد ذلك. ولم تتأخر إجابة الجمهوريين، ففى «دافوس» أعلن رئيس مجلس النواب نيوت جينجريش «جمهورى–جورجيا»، أنه يجب على الولايات المتحدة أن تطيح بنظام صدّام حسين، وشاركه الرأى زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ترنيت لوت «جمهورى– ولاية ميسيسيبى» بقوله إنه يجب على أمريكا أن تزيل العوائق وتتصرف لإزاحة صدّام حسين بطريقة أو بأخرى، وانضم إلى الحملة السيناتور جيسى هيلمز، بل إن الأخير هدد بمعاقبة مصر، لأنها لا تساعد أمريكا فى الإطاحة بصدّام.

ذلك سيعنى أن الأصولية كسبت فى أمريكا. وبحسابات القوة العسكرية والدبلوماسية، فإن أمريكا بمقدروها غزو العراق. ووفقا لمقال ويليام كريستيل وروبرت كاجان، فإن أمريكا تستطيع فعليا تدمير العراق تماما، باستعمال الفرق المدرعة الثقيلة الأربع والفرقتين الموجودتين فى المنطقة لاحتلال العراق بعد قصفه، وبذلك تكسب الأصولية الأمريكية الحرب.

غير أن اكتمال سيناريو الأصولية الأمريكية، بعاصفة الصحراء (٢) لاحتلال العراق، سوف تكسب منه الأصولية فى الشرق الأوسط أيضا. فشعارات الأصولية المعادية لأمريكا والغرب ستجد آذانا صاغية، وسيجرى اتهام الحكومات العربية بأنها تخاذلت أمام احتلال بلد عربى مسلم، بل وقد يصبح صدّام حسين شهيد العروبة والإسلام، بعد تكفير خطاياه فى حق العرب والمسلمين. وفى إسرائيل، ستكسب أيضا الأصولية اليهودية مع اليمين القومى المتشدد، فمن ذا الذى سيدفع أو يضغط لتنازل إسرائيل عن الأراضى الفلسطينية المحتلة؟ الإدارة الأمريكية الخاضعة لليمين المسيحى – الصهيونى، أم العرب الذين سيصبحون بعد هزيمة العراق مهزومين جميعا؟..

(٦) أمريكا وإسقاط صدّام (*)

عندما بدأت أمريكا وفى معيتها بريطانيا عملية «ثعلب الصحراء» ضد العراق ليلة الخميس ١٧ ديسمبر ١٩٩٨، اعتبر المراقبون ذلك بداية لتنفيذ خطة كسينجر، ولتحول الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من «الاحتواء» إلى إسقاط نظام الرئيس صدّام حسين.

ففى أول ديسمبر، كان هنرى كسينجر مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية الأمريكى الأسبق، قد نشر خطته فى لوس أنجلوس تايمز، فى مقال بعنوان: المسألة ليست التفتيش وإنما إسقاط صدّام.

والفرضية التى ينطلق منها كسينجر هى فشل سياسة «الاحتواء» الأمريكية تجاه العراق، وهى السياسة التى تمثلت فى التفتيش. من خلال لجنة الأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، واستمرار العقوبات الاقتصادية ضد العراق حتى ينتهى التفتيش.

ولذلك عرض كسينجر عناصر خطة أو استراتيجية أمريكية بديلة تجاه العراق تتضمن عناصرها:

– أن الهدف النهائى ليس «التفتيش» وإنما الحكم فى بغداد.

– أن تحدى صدّام يجب أن يواجه بتطور الاستراتيجية الأمريكية وليس بمجرد ضربة. فالرد العسكرى يجب أن يؤدى إلى تدمير مواقع القيادة والسيطرة فى نظام صدّام والمواقع المحتملة لأسلحة الدمار الشامل وللحرس الجمهورى الذى يستند عليه النظام.

– تسليح وتدريب وتنظيم المعارضة العراقية وحمايتها بقوات أمريكية.

– منع تحرك وحدات الجيش العراقى فى منطقتى حظر الطيران شمال وجنوب العراق.

– إقناع الشعب العراقى بأن القضية الرئيسية أمام «تطبيع» العلاقات مع الولايات المتحدة هو صدّام وحاشيته. وأن العراق حليف للولايات المتحدة وليس هدفا لها.

فهل أخذت إدارة كلينتون بخطة كسينجر؟

من الواضح أن خطاب «الإطاحة بصدام» استمر خلال عهدى بوش وكلينتون. فعند نهاية حرب الخليج فى فبراير ١٩٩١، دعا بوش الشعب العراقى إلى التحرك، و«إرغام الديكتاتور صدّام حسين على التنحى». ولكن عندما هبت الانتفاضة الشيعية فى جنوب العراق، تنكرت لها إدارة بوش ممّا مكن صدّام من سحق التمرد. وتبنت إدارة بوش سياسة «الاحتواء» التى صاغها مارتن أنديك مساعد وزير الخارجية الحالى، وتمثلت فى فرض عقوبات اقتصادية على العراق. وكان التوقع –وقتئذ– أن العقوبات ستدفع القيادات العراقية للتمرد على صدّام حسين فى غضون ثمانية أشهر.

(*) الأهرام ١٢ / ١ / ١٩٩٩

ومع تولى كلينتون الرئاسة عام ١٩٩٢، استمرت الإدارة الأمريكية فى اتباع سياسة «الاحتواء» من خلال لجان التفتيش ونزع أسلحة الدمار الشامل التابعة للأمم المتحدة مع مواصلة العقوبات.

واتبعت إدارة كلينتون أسلوب الضربات الجوية لضمان استمرار نظام (التفتيش - العقوبات - الاحتواء)، فى كل مرة حاول فيها الرئيس صدّام تحدى ذلك النظام، مثلما حدث عامى ١٩٩٣، ١٩٩٥.

وبنهاية ١٩٩٧، ترددت الولايات المتحدة فى استخدام القوة ضد صدام، عندما أمر العراق مفتشى الأمم المتحدة بمغادرة بغداد بحجة أنهم جواسيس، وهى الأزمة التى تدخل لحلها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفى عنان فى فبراير ١٩٩٨. ثم كانت الأزمة الأخيرة فى نوفمبر ١٩٩٨، والتى أرجأت فيها أمريكا توجيه ضربة عسكْرية للعراق بعد أن تراجع عن قراره بوقف التعامل مع لجان التفتيش، وهو القرار الذى أعلنته بغداد فى ٥ أغسطس.

غير أن تصريح الرئيس الأمريكى فى ١٥ نوفمبر، الذى أعلن فيه التخلى عن توجيه ضربة عسكرية للعراق، تضمن لأول مرة على لسان كلينتون هدف إسقاط صدّام.

وفى هذا السياق يمكن فهم الجهود الأمريكية والبريطانية، بعد ٥ أغسطس لتحقيق الهدف الذى أعلنه كلينتون.

ففى سبتمبر رعت واشنطن اتفاق المصالحة بين الحزبين الكرديين المتنازعين: الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة بارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة طالبانى.

وفى نهاية أكتوبر، وقع الرئيس كلينتون قانون تحرير العراق الذى أصدره الكونجرس، ويجيز له تقديم الأسلحة والأموال والدعم السياسى إلى مجموعات المعارضة العراقية، كما التقى مسئولون أمريكيون وبريطانيون فى لندن بممثلى ١٦ مجموعة معارضة عراقية، بهدف التنسيق بينها. وتردد فى الكونجرس اقتراح بمراجعة قواعد النظام القضائى التى تمنع اغتيال قادة أجانب، بهدف تسويغ اغتيال صدّام، بل إن المخابرات المركزية الأمريكية، وضعت خطة للقيام بعملية تخريبية سرية، يجند لها عملاء من الشيعة والأكراد لتفجير محطات الإذاعة والتليفزيون والمراكز الحيوية. ولكن كلينتون أوقف الخطة بعد أن تسربت للصحافة الأمريكية. وعلمت من مصادر فى المؤتمر الوطنى العراقى المعارض، أن أمريكا وبريطانيا بدأتا تسليح وتدريب بعض عناصره فى الخارج وفى جنوب العراق. ثم كانت الضربة العسكرية الأخيرة التى استهدفت مراكز القيادة والسيطرة لنظام صدّام (القصر الرئاسى - التليفزيون - الحرس الجمهورى - المخابرات - مركز الاتصالات - المواقع التى يشتبه فى أنها تصنع أسلحة الدمار الشامل).

وكل تلك التحركات الأمريكية البريطانية، تعنى أن سياسة الاحتواء، برغم أنها نجحت لفترة

(من خلال التفتيش والعقوبات) لم تعد تصلح للبقاء فى المدى الطويل كما اعترف بذلك مستشار الأمن القومى ساندى بيرجر فى جامعة ستانفورد فى ٨ ديسمبر الماضى. كما أن تلك التحركات - انتهاء بعملية ثعلب الصحراء - قد شملت عناصر عديدة من خطة كسينجر.

لقد أعلنت أمريكا مع بدء إطلاق «ثعلب الصحراء» على لسان كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت ووزير الدفاع كوهين أن الهدف هو حكومة جديدة أو نظام جديد فى العراق.. وبنهاية العملية تقلص الهدف إلى «تقليص Degrading قدرات صدّام». فصدّام لم يسقط.

والواضح الآن، بعد «عملية ثعلب الصحراء»، أن «التحول الاستراتيجى» الأمريكى فى التعامل مع العراق من الاحتواء إلى تقليص قدرات نظام صدّام قد يكون «نكسة استراتيجية»، فإذا كانت أمريكا تخرج منتصرة عسكريا بعد كل ضربة، إلا أن صدّام يكسب سياسيا طالما أنه لم يسقط. أى أن أمريكا تكسب المعارك، ولكن صدّام قد يكسب الحرب فى النهاية إذا لم يسقط. كما أن لجوء الولايات المتحدة إلى الضربات الجوية لتقليص قدرات أسلحة الدمار الشامل يمكن أن ينهى نظام التفتيش. وقد يؤدى تحرك الولايات المتحدة منفردة -دون الرجوع إلى مجلس الأمن- إلى تعميق الانقسام داخله مما قد يعجل بنهاية نظام العقوبات. وأخيرا فإن مسلسل الضربات الجوية قد يشكك بعض الدول العربية فى هدف الولايات المتحدة، لأن القصف لا يسقط نظاما.

ويبقى العنصر الوحيد فى خطة كسينجر الذى لم تنفذه أمريكا حتى الآن، وهو تدخل القوات الأمريكية لإسقاط صدّام. ذلك ما رفضه بوش بعد حرب الخليج وما لم يجرؤ عليه كلينتون بعد. وعلل ذلك ويليام كوانت مستشار الأمن الأمريكى الأسبق بأن «أمريكا ليست مستعدة لدفع ثمن الإطاحة بصدّام».

والثمن هو أن يتحول العراق إلى فيتنام أخرى، أو إلى دولة ضعيفة ومقسمة وفوضوية أشد خطورة من «صدّام مقموع» كما قال الجنرال أنتونى زينى قائد القوائد الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وما تأمله أمريكا هو أن استمرار التفتيش والعقوبات من ناحية، وتقليص قدرات صدّام من ناحية أخرى، قد يهيئ المسرح لظهور «جودو» عراقى. وجودو هنا هو الجنرال الانقلابى الذى يطيح بصدّام ليريح أمريكا والشعب العراقى.

لقد تضمن عدد يناير ١٩٩٩ من دورية «فورين افيرز» التى يصدرها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، مجمل السيناريوهات الأمريكية لإسقاط نظام صدّام.

وعرض تلك السيناريوهات ثلاثة من الخبراء الأمريكيين فى شئون العراق والشرق الأوسط، هم: دانيال بايمان (بمؤسسة راند) وكينيث بولاك (كلية الدفاع الوطنى) وجيديون روز (مجلس

العلاقات الخارجية). وتمثل الجهات التى ينتمى إليها الخبراء الثلاثة أهم مراكز التفكير فى صنع القرار الأمريكى تجاه المنطقة.

يتضمن السيناريو الأول، استخدام أمريكا للقوة الجوية المكثفة فى ضرب القوات العراقية بما يؤدى فى النهاية إلى استسلام نظام صدّام.

ويعتمد السيناريو الثانى، على مساعدة «المؤتمر الوطنى العراقى» المعارض فى السيطرة على مناطق فى جنوب العراق وشماله، لتقويض نظام صدّام.

أما السيناريو الثالث، فيعتمد على أسلوب دعم قوى التمرد والعصيان، على نحو ما حدث مع قوات المجاهدين فى أفغانستان وقوات «كونترا» فى نيكاراجوا.

والسيناريو الرابع، الذى يفضله الخبراء الثلاثة، هو «الاحتواء المتشدد» لنظام صدام.. ويتضمن هذا السيناريو رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وإلغاء حظر الطيران فى شمال العراق وجنوبه، وفى المقابل، يصدر قرار عن مجلس الأمن يمنع العراق من إعادة امتلاك أسلحة الدمار الشامل ومن الحصول على أية أسلحة تقليدية مهمة مثل الطائرات والدبابات، كما يتضمن القرار امتثال العراق والمراقبة الدائمة على تسلحه، واستخدام القوة العسكرية ضد بغداد فى حال تهربها من الامتثال. ويشمل هذا السيناريو، أيضا استمرار دعم المعارضة (داخل العراق)، بما يعزز احتمالات قيامها بتغيير النظام.

وفى الحق أن سيناريو استخدام القوة الجوية المكثفة لا يسقط النظام. وذلك كان درس عملية «ثعلب الصحراء». كما أن سيناريو الاعتماد على معارضة «المنفى» لن يجدى، لأنها معارضة ضعيفة ومنقسمة، على حد تعبير ساندى بيرجر مستشار الأمن القومى الأمريكى. ويتطلب سيناريو دعم قوات متمردة موافقة الدول المجاورة للعراق باستخدام تلك القوات لأراضيها للانطلاق منها. وهو سيناريو اعترض عليه قائد القوات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط أنطونى زينى بعد إصدار الكونجرس قانون تحرير العراق.

وفى كل تلك السيناريوهات، قد يتطور الأمر إلى إرسال قوات برية أمريكية لاحتلال بغداد، وقد يضطر نظام صدّام، فى آخر لحظة، إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل إذا كان حقا يمتلكها، وفق خيار شمشون «علىّ وعلى أعدائى».

إن أمريكا مع كل ضربة جوية ضد العراق تروج أن الهدف هو إسقاط صدّام، ولم يزل صدّام قادرا على إطلاق النار على الطائرات الأمريكية. والعقوبات بعد ثمانى سنوات لم تسقط صدام. ومع توقف التفتيش، سيعيد صدّام بناء أسلحة الدمار الشامل. ونسبت صحيفة «نيويورك تايمز» (١٩٩٩/١/٣) إلى ديفيد أولبرايت رئيس معهد العلوم والأمن الدولى بواشنطن وخضير حمزة

العالم النووى العراقى، أن صدّام أقرب الآن لبناء سلاح نووى مما كان عليه فى عام ١٩٩١، إذا أمكنه الحصول على يوارنيوم مشع من روسيا.

بيد أن التورط العربى فى سيناريو أمريكى غير محسوب لإسقاط صدّام، قد يدخل العراق والمنطقة العربية فى فوضى وتشرذم، لا يعلم مداهما أحد، وبما يضر بالمصلحة الوطنية المصرية.

إن الأمر يقتضى التأكيد على الفصل بين العراق (شعبا ودولة) والنظام العراقى.

ويرتب هذا الفصل خطوتين: الخطوة الأولى، هى رفع الحظر المفروض على العراق، على أن يكون للأمم المتحدة وليس النظام العراقى سلطة التصرف فى أموال صادرات البترول واستيراد حاجات الشعب العراقى، كما هو حادث حاليا فى إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء». أما الخطوة الثانية، فهى عزل النظام العراقى ومقاطعة أركانه دوليا ومحاكمتهم كمجرمى حرب على الجرائم التى ارتكبوها بحق العراقيين من الأكراد والشيعة وبحق الكويتيين، على أن يرتبط ذلك بدعم المعارضة العراقية.

وسيؤدى هذا الحل، حتما، ولو بعد فترة، إلى انهيار نظام صدّام كما انهار نظام العزل العنصرى فى جنوب إفريقيا.

الفصل التاسع

الأمم المتحدة فى اللحظة الأمريكية

«الأمم المتحدة مجموعة من المتنفعين..
وقطار يجرى خارج نطاق السيطرة..»

تشارلز ليشتنشتاين

(١) مع بطرس غالى.. فى الأمم المتحدة (*)

هيلين ماكميلان سيدة أمريكية، شاء قدرى أن يكون مقعدها مجاورا لى فى رحلتى من القاهرة إلى نيويورك.. وبمجرد إقلاع الطائرة من مطار القاهرة، انشغلت السيدة بقراءة المجلة التى تصدرها «مصر للطيران» لركابها «حورس»، حيث كان يتضمن العدد مقال سيرة ذاتية عن السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى.. وبعد أن انتهت مسز هيلين من قراءة المقال فاجأتنى بالسؤال: أنت من مواطنى الدكتور.. أليس كذلك؟.. هل تعرفه؟

وأجبتها بأننى تتلمذت على يديه فى كلية الاقتصاد وفى وزارة الخارجية وفى صحيفة «الأهرام». فقالت: إذن.. ستحرص على مقابلته أثناء تواجدك فى نيويورك. ورددت عليها بأنى أعلم أن مشاغل السكرتير العام كثيرة، ولا أتوقع أن تسمح ظروفه بمقابلتى إلا أننى سأحاول.

وفور وصولى الفندق الذى نزلت به فى نيويورك، وقبل أن أفرغ حقائبى، أدرت قرص التليفون، وطلبت مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة. وكانت المفاجأة أن ترد عليّ زميلة الدراسة والعمل لفترة، الدبلوماسية القديرة فايزة أبو النجا مساعدة السكرتير العام للأمم المتحدة.. وطلبت منى الانتظار لحظات على التليفون.. وعادت بصوتها الحنون تقول: السكرتير العام «يحب يشوفك».. تيجى بكره الساعة الواحدة إلا ربعا.

ولما دخلت مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، أحسست أننى فى مكتب د. بطرس غالى فى كلية الاقتصاد.. أو فى وزارة الخارجية المصرية.. أو فى «الأهرام». بطرس هو بطرس، والمكتب هو المكتب بنفس الذوق الرفيع الذى يفوح بعبق الأرستقراطية المصرية، ويعكس اهتمام عالم السياسة والدبلوماسى القدير ببلده مصر ووطنه العربى وقارته الإفريقية وعالمه «الثالث».

ولأنى أعرف، منذ أيام الجامعة، أفكار د. بطرس غالى عن الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، مثل معرفتى لخطوط كف يدى.. فقد كان كل همى قراءة أفكار السكرتير العام عن «العالم الجديد» والدور الجديد للأمم المتحدة بعد الحرب الباردة.

أربع قضايا

إن عالم اليوم.. يفرض على السكرتير العالم للأمم المتحدة «مهمة كبرى» لتضطلع الأمم المتحدة بدور مهم فى مرحلة مهمة من التاريخ الحديث.. فما هو تصور د. بطرس غالى لهذه المهمة؟

يقول د. غالى: «إننى أدرك إدراكا تاما عظم هذه المهمة.. إن هناك مناطق كثيرة من التوتر والصراع والتصادم فى الساحة الدولية، مناطق أريقت فوقها الدماء، ودمرت على أرضها شذرات

(*) العالم اليوم ١٢ / ٦ / ١٩٩٣

قيمة من إبداع الإنسان، وتتعرض فيها روح التعاون والتكامل وحسن الجوار لتحديات خطيرة».

وأضاف قائلا: «إن هناك بلدانا كثيرة من بلدان العالم الثالث -من بينها إفريقيا- تخنقها مشكلات الديون والمجاعة والتنمية وحقوق الإنسان والحاجة إلى تطبيق الديمقراطية، والموجة تلو الموجة من المشردين. كما أن التدهور البيئى للكوكب الذى نسكنه يضيف إلحاحا أعظم إلى الحاجة للعمل».

ويرى السكرتير العام للأمم المتحدة أن هناك أربع قضايا أساسية تواجه المجتمع الدولى:

أولا - الحاجة إلى دبلوماسية وقائية نشيطة وإلى تقوية أجهزة الأمم المتحدة على نحو يمكنها من الوفاء بأهدافها المهمة، ليس فى مجال صيانة السلام فحسب، بل فى مجال صنعه وبنائه أيضا.

ثانيا - ضرورة العمل لتحقيق تنمية اقتصادية دولية بأبعادها المختلفة، وذلك بغية تضييق الفجوة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير. ويتضمن ذلك إيجاد حل لمشكلة الديون المعوقة، ومعالجة مشكلات تتعلق بالبيئة والتنمية.

ثالثا - إن الأمين العام بوصفه المسئول الإدارى الأول عن الأمم المتحدة، سيعمل على تنسيق أعمالها والقضاء على كل ما يمكن الاستغناء عنه أو ما عفا عليه الزمن، وضمان تنفيذ الولاية الموكلة إليه بكل أمانة ودقة ودون إبطاء.

رابعا - أهمية دور الأمم المتحدة فى تدعيم الحريات الأساسية والمؤسسات الديمقراطية، تلك المؤسسات التى تشكل شرطا أساسيا ولا غنى عنه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويقول د. غالى: «إذا لم تكن هناك تنمية دون ديمقراطية، فإنه لا ديمقراطية دون تنمية أيضا». ويضيف «يجب ألا نعتبر الديمقراطية دواء سحريا لعلاج جميع الأوجاع».

الإصلاح التنظيمى للأمم المتحدة

السكرتير العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى درس أكثر من ٢٢ تقريرا عن الإصلاح التنظيمى للأمم المتحدة الذى يعتبره من أهم مشاغله. ويرى الدكتور بطرس غالى أن المنظمة ستحتاج إلى استعراض جميع نواحى جهازها المتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين. وذلك بهدف أن تصبح الأمم المتحدة مهيأة تماما للاضطلاع بالمتطلبات الجديدة للإجراءات الدولية. وبرأيه أنه مادامت الأمم المتحدة تقوم بدور تنفيذى متزايد، يصبح الأداء حسب البرنامج أكثر أهمية، وتصبح معايير هذا الأداء أدق تحديدا.

وقال د. غالى: «لقد تحولت منظمتنا من هيئة للتشاور والمداولة إلى مؤسسة تنفيذية بدرجة متزايدة، ولذلك فإنه لابد من تغيير طبيعة الإدارة والتنظيم».

قوات حفظ السلام

قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى مناطق التوتر وتهديد السلم والأمن الدوليين، تزايدت عملياتها، وقد تضاعف عدد أفراد تلك القوات إلى ما يقارب أربعة أمثال. إذ زاد من ٥٠٠ ١١ فرد فى نهاية يناير ١٩٩٢ إلى ٤٤ ألفا فى نهاية مايو ١٩٩٢.

ويقول السكرتير العام للأمم المتحدة إنه بانتهاء الحرب الباردة كانت قد نشأت مجموعة كاملة من المفاهيم والمبادئ والممارسات فى ميدان صيانة السلم. ومن ثم أمكن للأمم المتحدة أن تتقدم إلى مرحلة أنشط، حيث بدأت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى يجدان فجأة أنه من الممكن لهما أن يعملا سويا فى مجلس الأمن من أجل حل المنازعات والحد منها.. وهذا التطور أدى إلى الازدياد الشديد فى الطلب على عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم.

وأحدث هذا التطور أيضا تغييرا مهما فى طابع عمليات صيانة السلم. فمنذ عام ١٩٨٨ قامت قوات الأمم المتحدة بـ ١٣ عملية. وكان من بين هذه العمليات ٥ عمليات تقليدية. بمعنى أنها عمليات عسكرية بوجه عام من حيث تكوينها، وتتمثل مهامها فى مراقبة وقف إطلاق النار والسيطرة على المناطق العازلة والتحقيق فى حالات ادعاء تدفق الأسلحة، ومنع استئناف العمليات الحربية وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى، كان عليها أن تحافظ على الهدوء على خطوط الجبهات وإتاحة الوقت اللازم لصناع السلم للتفاوض على تسوية للنزاع الذى أدى إلى الصراع أصلا. أما العمليات الثمانى الأخرى، فإنها لم تشمل الأنشطة العسكرية التقليدية فحسب بل تضمنت أيضا مجموعة كاملة من الأنشطة المدنية.

ومن أمثلة هذا النوع الجديد من صيانة السلم ما يجرى فى السلفادور، حيث تتولى الأمم المتحدة مهمة التحقق مما أطلق عليه اسم ثورة عن طريق التفاوض.

ويضيف د. بطرس غالى: لقد اتيحت لى فرصة زيارة بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى السلفادور، بعد توقيع اتفاقية السلم النهائية فى المكسيك فى يناير ١٩٩٢. وهذه الاتفاقات لا تشمل وقف إطلاق النار والتدابير المتصلة به فحسب، بل تتضمن أيضا إصلاح القوات المسلحة وتخفيضها، وإنشاء قوة شرطة جديدة، وإصلاح النظامين القضائى والانتخابى، وحقوق الإنسان، وحيازة الأراضى، وغير ذلك من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك مثال آخر هو كمبوديا، حيث يقضى اتفاق السلم بأن تقوم الأمم المتحدة بالإشراف على أجزاء شتى من الإدارة الحالية، وتنظيم الانتخابات، ومراقبة الشرطة، وتعزيز حقوق الإنسان، وإعادة ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥٠ من اللاجئين إلى وطنهم، والشروع فى إصلاح البلد، فضلا عن الاضطلاع بالمجموعة المعتادة من المهام العسكرية التقليدية.

وقد قضيت مؤخرا ثلاثة أيام فى بنوم بنه، حيث أتيحت لى فرصة استعراض أعمال سلطة الأمم المتحدة الانتقالية فى كمبوديا، التى ستضطلع على مدار العام التالى، بالاشتراك مع الأطراف الكمبودية التى يتألف منها المجلس الوطنى الأعلى، بكل وظائف الحكم وقراراته المهمة. ولقد كان من الرائع بالنسبة لى، وأنا أقلب الفكر فى التجارب المروعة التى لاقتها تلك الدولة خلال العقدين السابقين، أن أحضر اجتماعا للمجلس الوطنى الأعلى، رأسه الأمير سيهانوك «الذى عاد إلى كمبوديا» ووقع فيه الأعضاء العهدين الدوليين بحقوق الإنسان.

وخلال فترة إقامتى، أتيحت لى فرصة الاجتماع بكل طرف من الأطراف على حدة، والتأكيد على الحاجة إلى أن يظهر كل منها ما يكفى من الإرادة السياسية لكفالة تنفيذ اتفاقات باريس للسلم. ولا يمكن للكمبوديين أن يأملوا فى تلبية البلدان المانحة لاحتياجات بلدهم الماسة فى مجال الإصلاح والتعمير إلا عن طريق الالتزام الراسخ بالمصالحة الوطنية. وعلى الرغم من المهام المخيفة التى تجابه سلطة الأمم المتحدة الانتقالية فى كمبوديا، فإننى غادرت كمبوديا وأنا مفعم بشعور التفاؤل. فوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الممثلة هناك تتعاون تعاونا يغمره الإحساس بالهدف المشترك. والأمل معقود على أن تظل هذه الروح الإيجابية نبراسا للعلاقة القائمة بين سلطة الأمم المتحدة الانتقالية فى كمبوديا والمجلس الوطنى الأعلى. والحالات المذكورة أعلاه هى أمثلة للمسئوليات الشاملة التى يعهد بها إلى الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاق السلم.

كما يطلب من المنظمة بصورة متزايدة تقديم المساعدة التقنية فى بناء المؤسسات الديمقراطية. وأحيانا ما يتخذ ذلك شكل دور تنظيمى إلى حد بعيد، مثل تنظيم عملية انتخابات برمتها والإشراف عليها ورصدها ومراقبتها كما كان الحال فى ناميبيا وكما سيكون فى كمبوديا.

وفى حالات أخرى، تعاونت الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع منظمة حكومية فى مراقبة الانتخابات كما كانت الحالة فى نيكاراجوا وكما ستكون الحالة فى أنجولا. وفى حالة الصحراء الغربية، طلب من الأمم المتحدة أن تقوم بإجراء استفتاء. وفى تلك الحالات، كان اشتراك الأمم المتحدة بناء على طلب إما من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة. ومع ذلك فإن الأمم المتحدة تتلقى، بصورة مباشرة، من الدول الأعضاء طلبات كثيرة للحصول على المساعدة التقنية. فعلى سبيل المثال، طلب ١٢ بلدا إفريقيا «أثيوبيا، وإريتريا، ورواندا، وغانا، وغينيا، والكاميرون، والكونغو، وليبريا، وليسوتو، ومالى، ومدغشقر، وموزامبيق» من الأمم المتحدة تقديم تسهيلات أو توفير الخبرة اللازمة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات فى تلك البلاد. وفى أوربا الشرقية، طلبت ألبانيا ورومانيا مساعدة تقنية. وفى الشهور الأخيرة، طلب من الأمم المتحدة أيضا أن تساعد فى معالجة أثر آخر مؤسف من آثار انتهاء الحرب الباردة. فقد أدت نهاية النظم الشيوعية فى أوربا الشرقية وما كان يعرف بالإتحاد السوفييتى

إلى عدد متزايد من النزاعات الاثنية التى كانت نائمة طوال النصف قرن الماضى. وأرسلت قوة كبيرة جدا لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة إلى يوغوسلافيا لمحاولة السيطرة على أحد هذه النزاعات. وفى الوقت ذاته يسبب النزاع الاثنى معاناة فى عدد من البلدان الآسيوية والإفريقية. والحقيقة أن المآسى الإنسانية التى أوجدتها جميع هذه النزاعات قد أفضت إلى وجود شعور متزايد بوجوب أن تستخدم الأمم المتحدة ما لديها من مهارات فى مجال صيانة السلم وصنع السلم لحل هذه المنازعات. وبالرغم من الحكم الوارد فى الميثاق والذى يقضى بعدم وجوب تدخل المنظمة فى الشئون الداخلية، تجد الدول الأعضاء من الصعب بشكل متزايد النظر إلى أى نزاع بوصفه مسألة محلية أو داخلية. وهذه الاعتبارات هى التى حدت بمجلس الأمن منذ قريب أن ينشئ عملية جديدة فى الصومال تضم أفرادا عسكريين لحماية توصيل إمدادات الإغاثة الإنسانية. وذلك أمر مستحدث وله أهميته.

وهكذا كانت صيانة السلم تمثل، على العموم، نجاحا مهما للأمم المتحدة. وهذا النجاح لم يكن نجاحا مطردا، لاسيما عندما لم يكن صنع السلم يواكب صيانة السلم. وفضلا عن ذلك، فقد كان لها تكلفتها فى الأرواح البشرية. فعلى مر السنين لقى ٨١٢ رجلا وامرأة من ٤٣ بلدا حتفهم أثناء الخدمة فى قوات لصيانة السلم تابعة للأمم المتحدة. ويجب ألا ننسى أبدا تضحياتهم.

مشكلة الموارد

ذكر بيريز دى كويار السكرتير العام السابق للأمم المتحدة عند ترحيبه بتعيين بطرس غالى أميناً عاما، أنه مع بداية الإدارة الجديدة للمنظمة كانت الحكومات الأعضاء مدينة للأمم المتحدة بأكثر من ٨٠٠ مليون دولار أمريكى كمتأخرات فى سداد أنصبتها المقررة. وبرأى السكرتير العام الجديد د. بطرس غالى أن «عيشة الكفاف لا تليق بالمنظمة التى تشكل عصب التعاون الدولى». ويمثل تزايد عدد عمليات وأفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ضغطا متزايدا على مورد المنظمة.

يعترف د. غالى قائلا: إننا نواجه مشكلة كبيرة تتصل بالموارد. فحيثما يتم إنشاء عملية جديدة لصيانة السلم يتعين نقل جميع الأفراد إلى العمليات. وذلك معناه أن يكون هناك أكثر من ١٩٥٠٠ فرد فى كمبوديا، وحوالى ١٤ ألفا فى يوغوسلافيا، و ٤٩٠ فى العراق/ الكويت، و٤٠٠ فى الصحراء الغربية، و ٥٠٠ فى أنجولا، و ٥٠٠ فى السلفادور، وعلى الأقل ٥٠ مراقبا عسكريا فى الصومال، ذلك إذا ما ذكرنا فقط العمليات التى تم توزيعها فى العام الماضى. وما إن يصبح هؤلاء الأفراد فى الميدان يجب أن تتوفر لهم أماكن الإقامة والأغذية والرعاية الطبية والنقل والاتصالات وجميع المعدات الأخرى اللازمة لقيامهم بمهامهم. وعندما يجرى توزيع الوحدات

العسكرية المشكلة فإنها تأتى بكثير من معداتها معها. إلا أن ذلك أيضا يترك قدرا هائلا من البضائع والخدمات يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بتوفيره.

ووفقا للترتيبات الحالية يتعين علينا أن نبدأ من الصفر فى كل مرة ننشئ فيها عملية جديدة. وتعانى الأمم المتحدة بشكل دائم تقريبا من أزمة تدفقات نقدية. فقد استنفد صندوق رأس المال المتداول منذ زمن بعيد. وحتى لو توفر لدينا النقد فإن الإجراءات المالية للمنظمة ستحد بشدة من قدرة الأمين العام على الدخول فى التزامات مالية إلى أن يتم تقدير تكلفة العملية بكاملها بالتفصيل وموافقة الدول الأعضاء على الميزانية الناجمة عن ذلك، عندئذ فقط يسمح لنا بطرح طلبات توريد المعدات اللازمة، وفى أغلب الأحيان لا تكون هذه المعدات جاهزة على رفوف الموردين.

ونتيجة لذلك، تكون هناك فى أغلب الأحيان فترة زمنية طويلة بين وقت اتخاذ قرار مجلس الأمن بإنشاء عملية جديدة ووقت توزيعها فى الميدان، تبلغ من الطول حدا يعرض نجاح العملية بكاملها للخطر. وكادت تحدث كارثة فى بداية عملية ناميبيا التى كان يمكن أن تكون عملية ناجحة لولا ذلك، ونظرا لقلة أفراد الأمم المتحدة الذين كانوا بالمنطقة فى اللحظات الحرجة التى شهدت بدء فترة الانتقال. وفى كمبوديا، أدى التأخر لمدة تزيد على سبعة أشهر من توقيع اتفاق السلم فى كمبوديا فى تشرين الأول/ أكتوبر الماضى فى باريس إلى زيادة هشاشة عملية كانت صعبة أصلا.

ويمكن بالإرادة السياسية حسم هذه المسائل بسهولة، ويقترح الأمين العام للأمم المتحدة أربع خطوات لذلك:

الأولى: إنشاء صندوق رأسمالى دائر لتمويل تكاليف تشغيل عمليات صيانة السلم.

الثانية: بمجرد أن يقرر مجلس الأمن بدء عملية جديدة يطلب من الدول الأعضاء أن تسدد فورا ثلث التكاليف المقدرة من سنتها الأولى، ويعطى الأمين العام تلقائيا سلطة الدخول فى التزامات من أجل هذا المبلغ.

الثالثة: ينشأ رصيد احتياطى من معدات صيانة السلم الأساسية بحيث تصبح بعض الأصناف التى تكون هناك حاجة قصوى إليها متاحة على الدوام.

الرابعة: تسدد الدول الأعضاء حصصها المقررة فى الثلث الأول وفى الميزانية الكاملة، على السواء كاملة وفى حينها.

وثمة خطوة خامسة يعتبرها الأمين العام ضمن مسئوليته، وهى ترشيد هياكل الأمانة العامة لتخطيط وإدارة صيانة السلم وتعجيل إجراءاتنا الداخلية. وهذا قيد التنفيذ بالفعل.

وفيما يتعلق بتكاليف صيانة السلم بالنسبة للدول الأعضاء يقول د. غالي: إن المبلغ المخصص لهذه السنة الاستثنائية، وهو ٣,٧ بليون دولار، ليس مرتفعا بالنسبة لتكاليف البديل وهو استمرار النزاع. ولا يلزمنا إلا أن نتذكر المبالغ المذهلة من الأموال التى أنفقت على «كسب» الحرب الباردة– حيث ناهزت النفقات المالية التى صرفت فى الثمانينيات على الأسلحة تريليون دولار فى السنة، أو مليونين فى الدقيقة– للتسليم بأن صيانة السلم طريقة غير مكلفة للمساعدة على الاحتفاظ بالاستقرار فى عهد ما بعد الحرب الباردة.

ولكننى أدرك أيضا أن الحجم الحالى لنفقات صيانة السلم يخلق مشاكل حقيقية للدول الأعضاء. ولهذا السبب قررت أن أضمن حصولها على قيمة مقابل هذه الأموال.

لذلك فإننى أدرس عن كثب تكاليف عمليات صيانة السلم القائمة ولا سيما العمليات الأقدم. ولقد قمت بالفعل بتحديد وفورات بلغت ١٠ ٪ فى قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان، وهى القوة الموزعة فى جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨. وسيكون تركيز مثل هذه التخفيضات فى الميزانية على المقر وعناصر الدعم، ولن تؤثر فى الفعالية التشغيلية للقوة. كما ستنتج تخفيضات مماثلة عن الجهود الجارية حاليا لتنظيم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التى تفصل منذ عام ١٩٧٤ بين القوات الإسرائيلية والسورية على طول مرتفعات الجولان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين التى يوجد مراقبوها العسكريون فى الشرق الأوسط منذ أكثر من ٤٠ سنة.

بيد أن هذه أكبر من أن تكون مسألة تدبير منزلى جيد. فهى أعمق من ذلك وتلقى بمسئوليات على الدول الأعضاء، فضلا عما تلقيه من مسئوليات على الأمين العام. وهى تتطلب منهما على السواء تحسين أدائهما المشترك لضمان إنفاق الأموال على صيانة السلم فى النزاعات التى تتوافر فيها الظروف لتحقيق نتائج أفضل بصورة أسرع.

ويتطلب هذا من السكرتير العام ومجلس الأمن –كما يقول د. غالى– القيام بدراسة جدية لكل اقتراح يتعلق بإنشاء عمليات جديدة لصيانة السلم. وصيانة السلم ليست وصفة طبية عامة. فمن المتعين الاعتراف بأن هناك بعض العلل الدولية التى ليست جاهزة بعد للعلاج بصيانة السلم. وتعتمد صيانة السلم بشدة على موافقة أطراف النزاع واستعدادهم للتعاون مع القائمين بصيانة السلم. وما لم تعترف جميع الأطراف بأنه لا يمكن حسم نزاعها باستمرار القتال فإن صيانة السلم لا يمكن أن تنجح. ومن الأفضل أن تنفق الأموال فى جهة أخرى. ويضيف د. غالي: إنه من الضرورى أن يدرس السكرتير العام ومجلس الأمن بدقة عمليات صيانة السلم التى تم توزيعها منذ وقت طويل، بدون إحراز تقدم فى تسوية النزاع المقصود بالذكر. وفى قبرص المثل على هذه الحالة، حيث وزعت قوة للأمم المتحدة بشكل مستمر منذ عام ١٩٦٤ ولاتزال التسوية تراوغ الطرفين

بالرغم من الجهود المستمرة من جانب ممثلي الخاص وأسلافه على مر السنين. وعلى أية حال فإن صيانة السلم ليست غاية فى حد ذاتها. إنها طريقة مهمتها إما تهيئة الظروف لصناع السلم للقيام بعملهم وإما المساعدة على تنفيذ التسويات التى تفاوض صناع السلم عليها. فإذا ثبتت استحالة مهمة صناع السلم أو إذا ثبت عدم إمكانية تنفيذ تسويتهم، فإنه من الضرورى حينئذ إجراء دراسة دقيقة للغاية لاستمرار الحاجة إلى وجود لصيانة السلم.

ويتعين بالطبع تطبيق هذا المبدأ بحرص. إذ إنه فى بعض الحالات يمكن أن يتسبب انسحاب قوات صيانة السلم فى إعادة اشتعال النزاع، وبالتالى جعل الأمور أسوأ مما كانت عليه. وفى مثل هذه الحالات قد يكون على المجتمع الدولى أن يقبل الإبقاء على عملية لصيانة السلم مستمرة منذ أمد طويل باعتبار أن ذلك هو «أقل الخيارات سوءاً» من بين الخيارات المتاحة.

ويعتبر د. غالى أنه من دواعى الارتياح أن من بين العمليات الـ ١٣ التى أنشئت منذ عام ١٩٨٨ قامت ست عمليات بالوفاء بولاياتها وسرحت قواتها. وتضم هذه عمليتين فى إفريقيا.. فى ناميبيا «فريق الأمم المتحدة للمساعدة فى فترة الانتقال» حيث أجريت بنجاح انتخابات حرة وعادلة فى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ تحت إشراف الأمم المتحدة، وفى أنجولا «بعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق فى أنجولا» حيث قام مراقبو الأمم المتحدة العسكريون فى الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩١ بمراقبة انسحاب القوات الكوبية والتحقق منه. وفى الشرق الأوسط انسحب فريق مراقبى الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق بموافقة الطرفين فى أوائل عام ١٩٩١. وقام فريق مراقبى الأمم المتحدة فى أمريكا الوسطى برصد وقف إطلاق النار فى نيكاراجوا، وعاون فى التحقق من وقف تقديم المساعدة للقوات غير النظامية فى المنطقة، كما ساعد فى التسريح الطوعى للمقاومة النيكاراجوية، وانسحب الفريق فى يناير ١٩٩٢.

وفى كمبوديا -عقب توقيع اتفاقيات باريس للسلم فى أكتوبر ١٩٩١- قامت بعثة متقدمة للأمم المتحدة فى كمبوديا بتمهيد الطريق لوصول سلطة الأمم المتحدة الانتقالية فى كمبوديا التى بدأت عملياتها فى مارس الماضى.

(٢) مع بطرس غالى.. مرة أخرى (*)

تسرع الكثيرون وأسرفوا فى التفاؤل حين رأوا فى نهاية الحرب الباردة تدشينا لنظام عالمى جديد تسوده الشرعية الدولية وتلعب فيه الأمم المتحدة دورا فعالا وقائدا يتجاوز العجز الذى أقعدها عن النهوض بواجباتها نتيجة للحرب الباردة.

لكن بعد أفول بعض المؤشرات الإيجابية عن تأهب المنظمة الدولية للانتقال من الظل إلى بؤرة الأضواء، عادت الأمم المتحدة لتواجه هجوما مزدوجا: حيث يهاجمها الكبار ويغضبون منها ومن أمينها العام حينما تقاوم استخدامها كمخلب قط لتحقيق مصالح «أهل القمة» باسم الشرعية الدولية. ومن ناحية أخرى فإن فقراء العالم الثالث ليسوا راضين هم الآخرون عن الأمم المتحدة، بل يتهمونها بازدواجية المعايير والكيل بمكيالين.. إلخ.

على صعيد آخر.. عادت الأمم المتحدة إلى سابق عهدها، وبدأ دورها فى حل المنازعات الدولية يتحدد على ضوء مواقف الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة. فإذا تحمست واشنطن لحسم قضية ما، دبت الحياة فى أوصال الأمم المتحدة وهيئاتها المتعددة بما فى ذلك مجلس الأمن. وإذا كان موقف الإدارة الأمريكية عكس ذلك تصاب المنظمة الدولية بالشلل.

على صعيد ثالث.. لم تنج الأمم المتحدة -كهيئة وكمؤسسة مرموقة- من التجريح والاتهام بالفساد الإدارى والبيروقراطية... إلخ.

حتى الأمين العام.. تعرض لانتقادات متعددة. والسهام جاءته من الجانبين: فالكبار الذين أيدوا ترشيحه لهذا المنصب الرفيع فى بداية الأمر بدءوا يتبرمون من بعض تصريحاته ويعطون الضوء الأخضر لفتح نيران النقد الحاد عليه فى الآلة الإعلامية الغربية الضخمة.

وفقراء العالم الذين فرحوا فرحة غامرة بنبأ تعيينه سرعان ما تبددت فرحتهم وتحولت إلى هجوم وانتقادات كثيرة. فى ظل هذا الوضع الملتبس.. تنشأ الحاجة إلى مواجهة الواقع كما هو دون لف أو دوران.. ودون أحكام مسبقة.. والبحث عن إجابة شافية لدى الدكتور بطرس بطرس غالى، الأمين العام للأمم المتحدة، وقررنا أن نحمل إليه أسئلتنا الحائرة ونذهب إليه فى مكتبه فى الطابق الثامن والثلاثين بمبنى أمانة الأمم المتحدة فى نيويورك، فكان هذا الحوار.

- منذ عامين تقريبا.. قمت يا سيادة الأمين العام بتقديم تقريرك المهم الذى يحمل اسم خطة من أجل السلام إلى مجلس الأمن. وفى هذا التقرير ركزت على مفاهيم جديدة فى السياسة الدولية، ومن أهمها «الدبلوماسية الوقائية» وضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور بارز وفعال فى

(*) العالم اليوم ٤ / ٤ / ١٩٩٤

«صنع السلام» والحفاظ عليه، وذلك عن طريق إنشاء آلية تكفل تجهيز ما يمكن تسميته بقوات الأمم المتحدة للتحرك السريع التى تكون جاهزة للتحرك للحيلولة دون تفاقم النزاع بما يهدد السلام والأمن الدوليين..

* ليس هناك بالضبط جيش للأمم المتحدة، وإنما شكل من أشكال الاتفاق بين الأمم المتحدة ومجموعة من الدول الأعضاء، بحيث تقدم هذه الدول فى غضون ٢٤ ساعة قوات عسكرية تعمل تحت إمرة المنظمة الدولية فى مهام محددة وفقا لقرارات مجلس الأمن، وقد أعلنت فرنسا بالفعل على لسان الرئيس الفرنسى ميتران موافقتها على توفير ١٠٠٠ جندى فرنسى فى خلال ٤٨ ساعة مثلا، وكان ذلك ردا على اقتراحى المتضمن فى «خطة من أجل السلام».

- ألا تبدو الصورة العامة للوضع الدولى حاليا بعيدة عن الاقتراحات والأفكار التى طرحتها فى خطتك من أجل السلام؟

* بالعكس.. خذوا القرارات والبيانات الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن مجلس الأمن فى غضون الفترة التى تتحدثون عنها، وخذوا قائمة المهام التى اضطلعت بها المنظمة الدولية بالفعل، لتتأكدوا من أن هذا الاستنتاج يفتقر إلى الدقة، فتقرير «خطة من أجل السلام» يتضمن حوالى ٥٥ اقتراحا، تم تنفيذ ما بين ١٠ و ١٥ اقتراحا منها بالفعل.

كون أن هناك ترددا من بعض الدول بالنسبة لوضع قوات تحت تصرف الأمم المتحدة فهذا موضوع آخر لا يؤثر على المفاهيم التى وردت فى هذا التقرير.

- لماذا تتردد هذا الدول؟

* لسببين.. الأول هو أن ميزانية قوات حفظ السلام تضاعفت من ٦٠٠ مليون دولار إلى ٢,٦ مليار دولار فى العام الواحد، لأن عدد العمليات زاد ليصل إلى ١٧ عملية حاليا، منها خمس عمليات كبيرة فى البوسنة والصومال وموزمبيق وليبريا ورواندا. والسبب الثانى أنه بعد تعرض عدد من أفراد قوات حفظ السلام لاعتداءات أودت بحياة بعضهم أصبح هناك رأى عام فى عدد من الدول يطالب بعدم الاشتراك فى هذه العمليات، حرصا على أرواح أبنائها، لكن مازالت لدينا قوات فى الصومال، ومازلنا نرسل قوات إلى البوسنة، ومازالت لنا قوات فى موزمبيق، وسنرسل ١٦٠٠ مراقب مدنى فى جنوب إفريقيا، منهم حوالى ٤٠٠ هناك بالفعل. وذلك بالإضافة إلى بعثة المراقبين المدنيين فى جنوب إفريقيا وعددهم ١٠٠ مراقب، وهى البعثة التى أقرها مجلس الأمن فى ١٩٩٣ لتقوم بمراقبة أعمال العنف فى جنوب إفريقيا.

إذن لا أستطيع أن أتحدث عن تراجع.. القوات موجودة، الميزانية الخاصة بعمليات حفظ السلام ستصل فى نهاية هذا العام إلى ٤ مليارات دولار. وكون هذا الرقم قد قفز من ٦٠٠ مليون إلى ٤

مليارات دولار فإنه يعنى أن هناك نشاطا. هذه الأموال الضخمة تعنى أن هناك جنودا وقوات وإمدادات ومعدات، ولعلكم تعلمون كذلك أننا سنرسل ١٠ آلاف جندى إضافيين إلى البوسنة خلال الشهور القادمة إلى وقت، شأنها فى ذلك شأن الإصلاح الحكومى فى هذا البلد أو ذاك.. والمهم أن العملية مستمرة، وهى عملية معقدة تحتاج لمفاوضات واتصالات بين الـ ١٨٤ دولة الأعضاء بالأمم المتحدة.

– لكن يا سيادة الأمين العام لقد ظهرت مؤشرات أن المنظمة الدولية التى من المفترض فيها أنها حامية الشرعية الدولية ليست بريئة تماما من الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير فى التعامل مع الدول المختلفة الكبيرة والصغيرة، وأنها إذا كانت قد عانت من الاستقطاب بين المعسكرين فى ظل الحرب الباردة فإنها لم تنج من هيمنة الدول الكبرى بعد نهاية هذه الحقبة. وحتى هذا الدور الجديد الذى تجسد فى الفاعلية الجديدة لمجلس الأمن أصبح موضع شك بعد ظهور تميزات وتناقضات جديدة فى المعادلة الدولية تهدد استمرار الإجماع الذى شهده مجلس الأمن فى الآونة الأخيرة وتنذر بالتالى بإصابة هذا المجلس بالشلل من جديد. أليس هذا بعيدا جدا عن التفاؤل المفرط الذى راودك فى «خطة من أجل السلام» ؟

* لم يحدث حتى الآن تهديد للإجماع فى مجلس الأمن، والوصول للإجماع ليس مسألة سهلة وإنما يحتاج لمفاوضات شاقة معقدة وشائكة.

– نعم.. لكننا نشاهد إرهاصات لمواقف روسية جديدة فى مجال السياسة الدولية تختلف بالتأكيد عن المواقف السابقة المتطابقة مع المواقف الأمريكية، هذا على سبيل المثال فقط وليس الحصر.

* كل القرارات تصدر حتى الآن بالإجماع.. كون أن هناك خلافات بين الدول هذا طبيعى، روسيا لها مواقف.. أمريكا لها مواقف.. فرنسا لها مواقف.. إنجلترا لها مواقف، ومجموعة عدم الانحياز فى المجلس لها مواقف بالنسبة لأى قضية، لكن بعد مناقشات تستمر أسبوعا أو أسبوعين يصلون إلى إجماع.

– ما هو تفسيرك إذن للانقسام الذى ظهر فى صفوف الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن حول بيان تجديد العقوبات المفروضة على العراق؟

* صحيح أنه كان هناك اختلاف فى المواقف.. لكن توصل المجلس مع ذلك إلى قرار صدر بالإجماع.

– هل معنى ذلك أنه لم يطرأ بعد أى تغيير على نمط تصويت الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن؟

* لا.. لم يحدث.

- حتى فى الفترة الأخيرة!

* حتى فى الفترة الأخيرة.. فكل القرارات تصدر بالإجماع.

- لكن الأمر يبدو مختلفا فيما يتعلق بالقرار الخاص بمذبحة الحرم الإبراهيمى!

* حتى هذا القرار الذى تأخر صدوره ثلاثة أسابيع صدر بالإجماع.. وكنا نتمنى أن يحدث تغير، لكن ذلك لم يحدث فى الواقع، وثبت مجددا أن المصلحة العليا بين هذه الدول هى التى تتغلب دائما على ما عداها من اعتبارات. وأن هذه الدول لديها مصلحة أكيدة فى أن تحافظ على نوع من الإجماع واستمرار هذا الإجماع.. فقد تختلف وقد تكون لها مآرب مختلفة وقد تكون لها آراء مختلفة لكن مناقشاتها تنتهى بالإجماع فى نهاية الأمر.. حتى الآن. أما ما يمكن أن يحدث فى المستقبل فهذا أمر آخر.

- بمناسبة الحديث عن مذبحة الحرم الإبراهيمى، يلفت النظر بشدة فى القرار الصادر عن مجلس الأمن مسألة إجرائية، لكنها تثير لدينا تساؤلا موضوعيّاً، ذلك أن كل قرارات مجلس الأمن الصادرة بصدد قضايا مماثلة تنتهى عادة بتكليف الأمين العام بمتابعة القضية المنظورة وأن يقدم تقريرا إلى المجلس خلال مدة محددة، هذا النص التقليدى لم يرد فى قرار مذبحة الخليل. السؤال هو لماذا؟ وهل يعنى هذا أن القرار ولد ميتا لأنه جاء مفتقرا إلى أى آلية محددة لمتابعة تنفيذه؟

* لقد قمت من جانبى بإرسال خطاب إلى رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين أعرض عليه استعدادى لإرسال مبعوث لبحث كيفية إيجاد نوع من وجود الأمم المتحدة فى الأراضى العربية المحتلة، باعتبار أن توفير الحماية للمدنيين الواقعين تحت الاحتلال تعتبر مسئولية تقع على قوة الاحتلال التى هى إسرائيل، وذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة التى تنظم حماية المدنيين تحت الاحتلال، والتى تنطبق على الأراضى المحتلة، ولكنه لم يرد على الخطاب حتى الآن، كما أن مجلس الأمن لم يأخذ هذا الخطاب فى الاعتبار.

- من مهام الأمين العام أن يلفت نظر المجلس إلى أى تطورات يرى أنها تهدد السلام والأمن الدوليين، وهذا هو نفس ما سبق أن فعلته أنت شخصيا حين قدمت للمجلس تقريرك حول قضية المبعدين الفلسطينيين، فلماذا لم تفعل هذا فيما يتعلق بمذبحة الخليل؟ وما حدود ممارسة هذا الدور فى التطبيق عموما؟

* ليس باستطاعة الأمين العام أن يفعل شيئا ما لم يكلفه مجلس الأمن به، ولنفرض أن المجلس لم يكلفنى بشىء فإننى لا أستطيع فى هذه الحالة أن أتصرف، فإننى بالفعل أقوم -وفقا للميثاق- بلفت نظر المجلس إلى الأوضاع التى أرى أنها تهديد للأمن والسلم الدوليين كما فعلت فى

موضوع المبعدين الفلسطينيين وفى الصومال، وكذلك مؤخرا فى موضوع طلب الضربات الجوية ضد مواقع الصرب فى البوسنة، إلا أنه فى النهاية سلطة اتخاذ القرار ليست فى يد الأمين العام، لأن السلطة تعنى أن يكون قادرا على أن ينبه ويتحرك، وبهذا الشأن فلابد أن يكون مستندا إلى قرار من مجلس الأمن يخوله سلطة التحرك. ومادام الأمر أنه لا توجد إشارة إلى تكليف الأمين العام فماذا أفعل؟ لقد سارعت بإصدار بيان قوى لإدانة العمل الإجرامى بعد وقوعه بعدة ساعات، ثم بادرت بالكتابة لرئيس وزراء إسرائيل بحثه على قبول شكل من أشكال التواجد للأمم المتحدة فى الأراضى العربية المحتلة.. هذه هى حدودى..

– فلننتقل إلى دور الأمم المتحدة بعد القرار الأمريكى بالانسحاب من عملية «استعادة الأمل» فماذا بوسع المنظمة الدولية أن تفعل بعد الانسحاب الأمريكى؟!

* عملية استعادة الأمل التى بدأت فى ديسمبر ١٩٩٢ انتهت فى مايو ١٩٩٣، وكانت عملية إغاثة إنسانية فقط، أما الآن ومنذ مايو ١٩٩٣ وبعد أن انتهت المجاعة التى راح ضحيتها مئات الآلاف من الصوماليين فلدينا عملية أكبر وأوسع، هى عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال، والتى تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وهو ما نجحنا فى تحقيقه مؤخرا، بالإضافة لمساعدة الصوماليين على إعادة بناء الدولة، بما فى ذلك إنشاء قوات شرطة وطنية ونظام قضائى.. إلخ. إن الأمم المتحدة موجودة لمساعدة الصوماليين على الاستقرار، على عكس ما يظنه البعض.. وباستثناء بعض المشكلات فى مقديشيو فإنها حققت نجاحا ملحوظا فى المدن الأخرى، وتم تشكيل المجالس الإقليمية والمحلية التى تعد نواة لنظام الحكم المحلى الجديد، كما تجرى برامج لإعادة تأهيل الشباب الصومالى، خاصة من كانوا يحملون السلاح منهم، كما تجرى عملية واسعة لإزالة الألغام وإعادة فتح الطرق.. إن الصحافة لا تشير إلا إلى مشكلات مقديشيو، وأملى هو أن تحظى الجوانب الإيجابية بالاهتمام الذى تستحقه، أما بعد انسحاب القوات الغربية فلدينا العدد المطلوب من القوات، كما أننا تغلبنا على مشاكل التمويل.

– لكن انسحاب القوات الأمريكية سيؤدى إلى نقص فى عدد القوات.

* نأمل ألا تنشأ عن ذلك مشكلة خاصة، وقد أعددنا دراسة عن عدد القوات المطلوبة فى ظل التطورات الجديدة، وتوصلت هذه الدراسة إلى إمكانية خفض عدد القوات، والعدد المتاح لدينا الآن يفى بالغرض.

– هذا ينقلنا إلى موقف الولايات المتحدة منك، فهناك مؤشرات متعددة توحى بأنهم يبدون عدم الارتياح للطريقة التى تعالج بها شئون الأمم المتحدة.

* هذا كلام جرائد.. والصحافة تبالغ كثيرا.

- هل يعنى هذا أنه لا توجد مشكلة بينك وبين الأمريكان؟

* لا توجد مشكلة مع أى دولة عضو، بل علاقات عمل وتعاون وثيقة مع الجميع دون تمييز، وهذا بالتأكيد لا يعنى أنه لا يوجد أحيانا اختلاف فى وجهات النظر بطبيعة الحال.

- لكن هناك تصريحات رسمية أمريكية انتقدت موقفك من مذبحة الخليل!

* هذه مسألة ثانوية.. وتبقى فى حدودها المعروفة، حيث قال المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية: إن تصريحاتى التى أدليت بها فى هذا الصدد لم تكن مفيدة. فأخذ البعض هذا التصريح وبالغوا فى مغزاه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى طبيعى أن تتباين وجهات النظر وأن تختلف الآراء، وطبيعى أيضا أن نطرح آراءنا المتباينة، وأن نحدد أوجه الخلاف بين هذه الآراء، ثم نحاول التفاوض من أجل البحث عن قاسم مشترك وحل وسط.

- لكن فيما يتعلق بعلاقتك بالأمريكان فإن المراقبين يميزون بين مرحلتين: مرحلة أولى يسمونها بشهر العسل لأنها شهدت توافقا فى الآراء بينكما. ومرحلة ثانية تشهد اختلافا إن لم يكن تنافرا؟

* هذا كلام تردد فى بعض صحف العالم الثالث التى تحدثت عن توافق مزعوم، أنا لا يوجد توافق كامل بينى وبين أحد، أنا مستقل ولى مبادئ تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى، ولى اختصاصات معينة منصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة أمارسها، ولو حاول البعض تقليص هذه الصلاحيات فإننى أقاوم وأحاول بقدر الإمكان الوصول إلى القاسم المشترك الأكبر، لأنه فى غيبة هذا القاسم المشترك لا أستطيع أن أتحرك.

- أنت على سبيل المثال كنت مع توفير حماية دولية للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة..

* مضبوط.. فقوة الاحتلال -إسرائيل- مسئولة بحكم اتفاقية جنيف الرابعة التى هى طرف فيها عن توفير الحماية للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال.

- لكن الموقف الأمريكى ليس مع ذلك.

* لا.. ليس تماما.. فالموقف الأمريكى قال إنه لابد لهذا الوجود أن يأتى وفقا للاتفاق الذى تم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إذن الاختلاف هو حول نوعية الوجود حسب الاتفاق بين الطرفين، وطبيعى أن الوجود الدولى لا يتحقق إلا إذا وافقت عليه الأطراف المعنية.

- هناك خلاف أيضا بينك وبين الأمريكان فيما يتعلق بالصومال!

* هذه هى طبيعة العمل. وهذا أمر معتاد، فعندما كنت وزيرا فى مصر كانت هناك خلافات فى وجهات النظر بينى وبين بعض زملائى الوزراء بل ورئيس الوزراء، بل حتى ظهر خلاف فى الرأى بينى وبين الرئيس الراحل أنور السادات رحمه الله. هذا هو نفس وضعى اليوم، الخلاف هو

خلاف فى الرأى والتكتيك وأسلوب العمل.. وطبيعى أيضا أن نجلس ونتناقش حتى نصل إلى حل يتغلب على الخلاف.

– نعود إلى الدبلوماسية الوقائية التى تحدثت عنها فى «خطة من أجل السلام» هل هناك أمل فى تطبيق هذه الدبلوماسية الوقائية فى السودان قبل أن تتدهور الأمور هناك بصورة أخطر وتتداعى آثارها السلبية فى دول الجوار كذلك، خاصة أن المعارضة السودانية تطالب مجلس الأمن بإقامة مناطق عازلة .. إلخ؟

* لم أتسلم أى مذكرة بهذا الشأن.

– المعارضة السودانية تقول إنها تقدمت بطلب.

* لابد أن يكون أى طلب مقدماً من حكومة دولة عضو فى الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة منظمة دول، صحيح أن أى منظمة غير حكومية يمكن أن تبعث برسالة، لكن لا تحول إلى مجلس الأمن إلا إذا كانت صادرة من حكومة دولة عضو بالمنظمة.

– بعد موافقة إسرائيل –من حيث المبدأ– على السماح بنشر قوة عسكرية من المراقبين الدوليين فى مدينة الخليل هل يتوقع الأمين العام للأمم المتحدة تحركا سريعا لتشكيل هذه القوة؟ وهل يمكن أن يحظى مثل هذا التحرك بتأييد مادى ومعنوى من الدول الكبرى؟

* إن الموفقة التى تشير إليها تأتى ضمن اتفاق ثنائى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وليس فى إطار الأمم المتحدة، ولكن أستطيع أن أقول إن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أية مساعدة للطرفين من أجل العمل على تنفيذ اتفاق إعلان المبادئ والذى تم توقيعه فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٩٣، وقد اقترحت –كما سبق أن أشرت– على رئيس وزراء إسرائيل فى خطابى له بتاريخ ٢٦ فبراير وذلك فى اليوم التالى مباشرة لمذبحة الخليل، إرسال قوة مراقبين دولية فى الخليل، ولم يصلنى الرد بعد.

– أعلن قادة صرب البوسنة مؤخرا أنهم لن يشاركوا فى عملية التسوية السلمية للبوسنة ما لم ترفع الأمم المتحدة العقوبات التى فرضتها على يوغوسلافيا الفيدرالية.. كيف يرى الدكتور بطرس غالى التعامل مع هذا الطلب؟

* كما سبق أن أشرت فإن فرض العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة أو رفعها على أية دولة، سواء كانت يوغوسلافيا السابقة أو العراق، قرار يتخذه مجلس الأمن، فإذا رأى مجلس الأمن أن الطرف المعاقب قد قام بتنفيذ القرارات التى اتخذها المجلس فى هذا الشأن فإن مجلس الأمن سوف يقرر رفع هذه العقوبات.

– ما هو تأثير هذه الخلافات على صلاحياتك كأمين عام للأمم المتحدة؟

* إذا لم تحل فإنها يمكن أن تعرقل العمل فى الأمم المتحدة، ولكنها تحل لأن لنا مصلحة فى حل هذه الخلافات إذا أردنا أن نعمل، فهناك آراء كثيرة توجد بينها خلافات بالضرورة، لأن المنظمة تضم ١٨٤ دولة، والمشكلة هى كيف نتغلب على هذه الخلافات عن طريق التفاوض والتراضى والحلول الوسط.

– ما آخر الاتجاهات بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن؟

* وجهنا أسئلة بهذا الخصوص إلى الدول الأعضاء، وأغلبها موافق على إضافة مقاعد جديدة لمجلس الأمن، أى أن هناك اتفاقا على ذلك، لكن ما هو عدد هذه المقاعد؟ ومن الذى سيشغلها؟ الإجابة على هذين السؤالين مازالت تنتظر اتفاقا بين الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وهناك مجموعة عمل فى إطار الجمعية العامة تنظر فى هذه المسألة التى ربما يتم التوصل لاتفاق بشأنها فى العام المقبل حين تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لإنشائها.

– عودة إلى المسألة العراقية.. ماذا دار بينك وبين نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز مؤخرا؟

* جلست معه ساعتين.. ولم يكن هناك محضر للاجتماع.. ولن أعلن عما تم فيه.

– لكن هل كانت المحصلة إيجابية أم سلبية؟

* لا تعليق الآن.

– بصرف النظر عن لقائك الشخصى مع طارق عزيز.. هل ترى أن هناك تقدما فى العلاقة بين العراق والمجتمع الدولى؟

* المسألة معقدة جدا.. ومازالت هناك أمور مطلوبة من العراق أو على الأقل هذا هو موقف مجلس الأمن.

(٣) الفساد فى الأمم المتحدة (*)

محمد نيازى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للتفتيش والتحقيقات، كلفته المنظمة الدولية بالتحقيق فيما أثير عن فساد الأمم المتحدة وما أثير عن فساد المنظمة الدولية.

ديك ثورنبرج، نائب الأمين العام السابق توصل إلى أن الفساد أصاب قلب بيروقراطية المنظمة.

تشارلز ليشتنشتاين مندوب أمريكا السابق لدى الأمم المتحدة وصف المنظمة بأنها «مجموعة من المنتفعين» وأنها «قطار يجرى خارج نطاق السيطرة تماما على وجه التقريب».

لم يكن أمامنا إلا أن نعرض ما ورد فى شهادتى ثورنبرج وليشتنشتاين أمام مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المسئول عن التحقيق فى وقائع الفساد.. ودارت الأسئلة حول التقارير والتحقيقات.. وكان هذا الحوار:

– كثرت التقارير فى الآونة الأخيرة عن وقائع فساد فى جهاز الأمم المتحدة.. فهل معنى ذلك أن «الفساد» تجاوز الحد؟

* فى جهاز كبير كالأمم المتحدة من الطبيعى أن توجد مخالفات إدارية وقانونية.. ولكن حينما نرصد كل مخالفة أو تقصير يبدو وكأنها أمام أناس تخطىء وتخالف ولا تنجز.

– ولكن هناك اتجاها عاما، حتى بين موظفى الأمم المتحدة يؤكد كثرة وقائع الفساد فى المنظمة الدولية..

* لا أحد ينكر وجود وقائع فساد.. نعم هناك فساد.. لكن ما هى نسبته إلى حجم الإنجاز الذى تقوم به المنظمة الدولية؟ وما هى نسبته إلى حجم الميزانية المجمعة للأمم المتحدة ومنظماتها.

– كم النسبة؟

* لا تزيد على ١ ٪ إلى ٢ ٪.

– هل توافقون على أن نناقش معا ما ورد فى شهادتى ثورنبرج وليشتنشتاين عن وقائع الفساد وكيف تصرفتم إزاءها.

* أوافق.

– قبل أيام قال سفير أمريكا السابق لدى الأمم المتحدة تشارلز ليشتنشتاين للشبكة التليفزيونية «سى. بى. سى» إنه فى عملية قوات حفظ السلام فى كمبوديا ضاعت ملايين الدولارات بسبب القصور والسرقة المباشرة من قبل مسئولى الأمم المتحدة ومقاوليها هناك.. وإن كثيرا من الأموال أنفق على أمور وهمية وأشخاص لا وجود لهم وعلى أعمال لم تتم بموافقة مسئولى الأمم المتحدة.

(*) العالم اليوم ٢٦ / ٩ / ١٩٩٣

* عملية كمبوديا تكلفت ٢ مليار دولار لنقل ٢٠ ألف جندى من حوالى ١٥ دولة إلى بلد دمرت فيها كل مرافق البنية الأساسية. ولذلك اضطررنا إلى نقل خيام وأغذية ومياه وتجهيزات وسيارات وخلافه.. وملايين الدولارات التى ضاعت كانت بسبب شراء مشتريات لم تستعمل بكاملها أو بسبب مشتريات لم تصلح للاستخدامات المطلوبة لها.

وأقول نعم.. كان هناك فاقد يقدر بحوالى ٢٠ مليون دولار من تكلفة العملية. فالأمم المتحدة تحرص على أن تتم مشترياتها وفق قواعد عامة هى أن تكون المناقصات تنافسية لاختيار أفضل العروض، وأن تفتح مظاريف العطاءات عموميا وليس سريا، وأن تعطى الشركات مهلة طويلة لتقديم عروضها. وقد تم ذلك فى عملية كمبوديا.

ولكن حدثت مخالفات فى كمبوديا..

– قال المندوب الأمريكى السابق لدى الأمم المتحدة، إن أحد مسئولى الأمم المتحدة كان يدير عملا للدعارة من مكتبه فى چينيف ثم ذهب إلى إفريقيا حيث استولى على مئات الآلاف من الدولارات ومواد غذائية وأجهزة.. ولم تطلب الأمم المتحدة القبض عليه، بل طلبت منه التقاعد بمعاش كامل.. ما صحة هذه الواقعة؟

* تلك الواقعة التى أشار إليها السفير الأمريكى نفس واقعة «لوكيكا» التى تضمنها تقرير ثورنبرج.. وتبين أنه كان يعمل موظفا بشئون العاملين فى مقر الأمم المتحدة فى چينيف، ثم تم نقله إلى كينيا ثم إلى أوغندا.. وهناك تسلم مشتريات من حبوب الذرة بآلاف الأطنان لم يكن قد طلبها، ولما وجدها مصابة بـ «السوس» قام ببيعها لوزارة التموين.

وطبعاً، قد أخطأ فى أنه لم يبلغ چينيف بالبيع.. ولم توجد لجنة للبيع.. ولم تتوافر المنافسة أمام المشترين.. وتلك أخطاء فنية.. ومع ذلك، تم فصله، إلا أنه عاد إلى عمله بواسطة القضاء، ثم عين ممثلا للأمم المتحدة فى جيبوتى، وهناك تم ضبطه بتقاضى رشاوى، فطلب منه أن يستقيل.. فاستقال.. ويحصل على معاشه.

– وماذا عن اتهامه بافتتاح محل للدعارة؟

* لم نحقق فى ذلك..

– قال السفير الأمريكى –أيضا– إن الأمم المتحدة تبنى مقرا فى أديس أبابا بتكلفة ١٠٠ مليون دولار، رغم المجاعة هناك، فى حين أنها تؤجر مقرا مماثلا فى بانكوك لإقامة حفلات الزفاف.. ما مدى صحة ذلك؟

* مبنى أديس أبابا هو مبنى للمؤتمرات.. وقد أقرت الجمعية العامة إنشاءه منذ عام ١٩٨٤ بناء على طلب الدول الإفريقية. أما استخدام مبنى المؤتمرات فى بانكوك للحفلات.. فإن «لوبى» مبنى

الأمم المتحدة فى نيويورك نفسه يستخدم فى حفلات استقبال يوم السبت إذا لم تكن هناك أنشطة مؤتمرات.

- هل تسمح لى بالانتقال إلى الوقائع التى تضمنها تقرير ثورنبرج.

* طبعا، الكل يعلم أن الدكتور بطرس بطرس غالى هو الذى كلف نائب الأمين العام ثورنبرج، العام الماضى، بإعداد تقرير عن كفاية وكفاءة وتكلفة أداء الأمم المتحدة.

والكل يعلم أيضا أن وقائع الفساد فى معظمها حدثت قبل تولى د. غالى منصبه كأمين عام للأمم المتحدة، وأنه منذ أول لحظة سعى إلى إعادة تنظيم جهازها والتحقيق فى وقائع الفساد.

- قدر ثورنبرج خسارة الأمم المتحدة بسبب الفساد وسوء الإدارة والفاقد بحوالى ٢٧٠ مليون جنيه استرلينى سنويا.. ما مدى صحة هذا التقدير؟

* مصدر هذه المعلومة غير معروف.. وليس حقيقيا، وإذا قدرنا الميزانية المجمعة للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بحوالى ٨ مليارات دولار سنويا فإن نسبة ٨٠٪ من مصروفات الميزانية تذهب لبند الأجور.

أما نسبة الـ ٢٠٪ الباقية فهى للصيانة والكهرباء والسفريات والمشتريات أى حوالى «١,٦ مليار دولار».. فهل يعقل أن تكون قيمة الفاقد منها ٤٠٠ مليون دولار «٢٧٠ مليون استرلينى» ؟

ومرة أخرى أؤكد أن هناك فاقدا ولكن نسبته محدودة ٢٪ على الأكثر كما قلت من قبل، أى حوالى ١٦٠ مليون دولار.

- وماذا عن واقعة الـ ٣٩ موظفا بالإدارة العليا الذين يتقاضى كل منهم ما يزيد على ١٠٠ ألف استرلينى سنويا، ولكنهم غير متواجدين فى المنظمة؟

* هذا كذب.. وهذه قائمة بأسماء الأشخاص الـ ٣٩ الذين ورد ذكرهم فى تقرير ثورنبرج.. وهى قائمة تبين أيضا الأماكن التى يعملون بها فى الأمم المتحدة.

- تذكر أيضا واقعة رئيس المفوضية العليا للاجئين الذى كان ينفق من صندوق الأمم المتحدة ٤٥٠ مليون دولار فى أغراض شخصية.

* تقصد جان بيير هوك.. لقد أقيل.

- فى المفوضية أيضا قام رئيس قسم المشتريات بمساعدة شركة صديق له، رغم أن الشركة مدرجة بالقائمة السوداء للمفوضية.

* لا تتوافر تفاصيل عن تلك الواقعة.

- وماذا عن حالة نيلام ميرانى، الذى ظل يتقاضى راتبه، رغم أنه لم يعد يعمل بالأمم المتحدة؟

* مازال يعمل.

– وحالة آلان كييز الذى كان يقوم بتدفئة جراج الأمم المتحدة من أجل سيارته؟

* آلان كييز لم يكن يعمل يوما فى الجهاز الإدارى للأمم المتحدة. وإنما كان ضمن بعثة أمريكا لدى الأمم المتحدة.

– هل صحيح أن الجهاز الإدارى للأمم المتحدة وصل إلى ٦١ ألفا و ٥٠٠ موظف، كما ذكر ثورنبرج؟

* حسب آخر أرقام ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ عدد موظفى الأمم المتحدة بهيئاتها ٥٢ ألفا و ٨٠٦ موظفين، أما عدد موظفى الأمانة العامة فى نيويورك وچينيف وفيينا ونيروبى واللجان الإقليمية فيصل إلى ١٣ ألفا و ٩٦٦ موظفا.

(٤) إفلاس الأمم المتحدة.. والبحث عن «أجندة» جديدة (*)

«إنهم يتحدثون كالمعوزين نهارا، ويعيشون بذخ الأغنياء ليلا».. هكذا وصفت صحيفة «تايمز» اللندنية، قبل عامين، حديث المسئولين فى الأمم المتحدة عن أزمتها المالية.

بيد أن تحذير الأمين العام د. بطرس غالى فى ١٦ فبراير ١٩٩٦، من أن المنظمة قد تتعرض للإفلاس بنهاية العام، يتعدى مجرد الشكوى للدول الأعضاء، إلى تحديد موعد افتراضى لوقوع الكارثة، فى ضوء تقرير نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشئون المالية جوزيف كونور. فقد كشف كونور الذى كان يعمل من قبل رئيسا لشركة المحاسبات العالمية «برايس ووتر هاوس» أن المتأخرات على الدول الأعضاء حتى ١٥ يناير، بلغت ٣,٣ مليار دولار، منها حوالى ١,٦ مليار دولار متأخرات لميزانية المنظمة (حوالى ٦٠٪ من ميزانية ٩٦-٩٧) لتمويل عمليات حفظ السلام. وأمام العجز المالى، كان اقتراح خفض الميزانية بقيمة ١٥٤ مليون دولار، وتخفيض عدد موظفى سكرتارية الأمم المتحدة فى نيويورك بنسبة ١٠٪ بالاستغناء عن ١١٥٠ موظفا.

وقد لا يكون تقرير «كونور» الأخير، فى محاولات الإصلاح المالى للأمم المتحدة، فقبل ثلاث سنوات، كان التقرير المهم لديك ثورنبرج نائب الأمين العام «وقتها»، وتبعه تقرير فون فايتسكر الرئيس الألمانى السابق. وتتفق تلك المحاولات -فى جملتها- على أن مدخل فهم أزمة الأمم المتحدة المالية، أنها «الأمم المتحدة» أقرب إلى النادى الذى تعتمد ميزانيته على اشتراكات أعضائه ومدى وفائهم بها، منها لأن تكون مؤسسة أعمال تستثمر أصولها «كالبنك الدولى وصندوق النقد» وفى كل مرة تتأخر الدول الأعضاء فى دفع اشتراكاتها فى الميزانية، تواجه الأمم المتحدة أزمة سيولة مالية.

أما الجانب الآخر للأزمة، فهو تضخم أجهزة الأمم المتحدة وتوسع أعمالها وما ارتبط بذلك من هدر مالى وفساد بيروقراطى. لقد بدأت الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، بجهاز إدارى يبلغ عدد موظفيه ١٥٠٠ موظف لا تزيد رواتبهم على ٢٠ مليون دولار، وتضخم الجهاز حتى وصل إلى ٥٣ ألف موظف رواتبهم حوالى ألفى مليون دولار.

وكشف تقرير ثورنبرج عن أوجه مختلفة للهدر مثل بدلات السكن والتعليم، ومثل مرتبات الكادر الأعلى «١٥٠ ألف دولار سنويا» وهو ما يزيد على مرتب وزير الدفاع الأمريكى «١٤٣ ألف دولار»، ومثل مطبعة الأمم المتحدة التى تستهلك ألفى مليون صفحة سنويا، حتى أن التقرير قدر خسائر المنظمة الدولية من الفساد وسوء الإدارة بحوالى ٤٠٠ مليون دولار سنويا، وذلك ما دفع ليشتنشتاين سفير أمريكا الأسبق لدى الأمم المتحدة، إلى وصف المنظمة الدولية بأنها «مجموعة من

(*) الأهرام ١٨ / ٢ / ١٩٩٦

المنتفعين» و «قطار يجرى خارج نطاق السيطرة».

ويتمثل الجانب الأخير للأزمة المالية للأمم المتحدة فى عمليات حفظ السلام التى توسعت فيها حتى بلغت ١٣ عملية. ومنذ نهاية الحرب الباردة تتضاعف تكاليفها كل عامين، وهذا مربط الفرس، كما تغيرت طبيعة النزاعات الدولية إلى نزاعات داخلية خلفت وراءها مشكلات الإبادة العرقية والمجاعات والأوبئة واللاجئين. وقد فرض كل ذلك تعدد وظائف الأمم المتحدة، إلى جانب انخراطها فى النزاعات، حتى أن الأمين العام اقترح تشكيل جيش احتياطى، ومع ازدياد عدد اللاجئين إلى ٢٧ مليون لاجئ، قفزت ميزانية مفوضية الأمم المتحدة للاجئين إلى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥.

وتؤكد كل تلك المؤشرات اتجاه الأمم المتحدة للإفلاس.. ولكن، ما هو البديل؟

قد تسهم اقتراحات كونور فى وقف الهدر المالى وسوء الإدارة، وبما يشجع الدول الأعضاء على سداد جانب من متأخراتها، إلا أنها لن تحل الأزمة، فضلا عما تشيعه من إحساس بأجواء «مذبحة» فى أروقة الأمم المتحدة.

أما الحل الحقيقى للأزمة، فيتمثل فى تغيير الأمم المتحدة لأجندة أعمالها التى تتبعها منذ خمسين عاما وكانت وراء إفلاسها.. فمع تغير طبيعة النزاعات الدولية إلى نزاعات داخلية، ينبغى على الأمم المتحدة أن تركز على دعم الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات، بدلا من التوسع فى عمليات حفظ السلام بعد وقوعها. وإذا كان إنشاء المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة قد عكس تحديات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن التحديات الراهنة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، تفرض إعادة هيكلة نظام الأمم المتحدة، وبما يفرض إلغاء ودمج بعض الوكالات والتركيز على تحديات التوترات العرقية والدينية ومشاكل التنمية.

ويرتبط بذلك، أن تبحث الأمم المتحدة عن مصادر تمويل تتعدى اشتراكات الدول الأعضاء. وخلال السبعينيات، اقترح البروفيسور جيمس توين الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، لمنع المضاربة، فرض رسم على عمليات تبادل النقد الأجنبى «تريليون دولار يوميا». وبافتراض تحصيل نصف سنت على كل دولار تربو الحصيلة على ١٨٠٠ مليون دولار سنويا. كما يمكن فرض ضريبة بترول، ففى حالة تحصيل ١٠ سنتات على كل برميل تصل الحصيلة إلى ١٥٠٠ مليون دولار سنويا. واقترح د. بطرس غالى تحصيل رسم للأمم المتحدة على تذاكر الطيران. غير أن العقبة أمام تلك الحلول، هى موافقة الدول الكبرى، خصوصا الولايات المتحدة، التى من مصلحتها استمرار سيطرتها على الأمم المتحدة، من خلال تحكمها فى تمويلها.

(٥) بطرس غالى... وبيته الزجاجى (*)

كان من حسن طالعى، أنى عملت مراسلاً صحفياً بالأمم المتحدة فى سنوات بطرس غالى. وكان قدره أن يكون الأمين العام للمنظمة الدولية فى «اللحظة الأمريكية» وعشية أن أصبحت المنظمة «الأمم المتحدة الأمريكية».

فى الأمم المتحدة، فى سنوات بطرس غالى، أصبح هناك حضور مصرى باد وعربى أيضاً. ترى فى مكتب المتحدث الرسمى، فى الطابق الثامن والثلاثين، اللغة العربية بلهجة مصرية، ويستضيف قصر ساتون بالاس، على نهر إيست ريفر– مقر الأمين العام – تمثالين من الفن القبطى وشخصيات مصرية كبرى.

وفى الأمم المتحدة، فى سنوات بطرس غالى، أصبح للمصريين والعرب مناصب مهمة لم يبلغوها من قبل طيلة تاريخ المنظمة الدولية. الدبلوماسية الشابة الواعدة فايزة أبوالنجا مساعدة للأمين العام، والدكتور حازم الببلاوى نائب للأمين العام. والمذيع أحمد فوزى نائب للمتحدث الرسمى، وزميلنا السابق فى الأهرام أيمن الأمير مشرف على إذاعات الأمم المتحدة. والجزائرى الأخضر الإبراهيمى والعراقى عصمت كتانى مبعوثان للأمين العام. واللبنانى سمير صنبر مدير لإدارة الإعلام.

وفى الأمم المتحدة، لم ينس الدكتور بطرس أنه«خوجة» كلية الاقتصاد والصحفى القديم فى الأهرام.. لم يرفض لى مرة طلب مقابلة صحفية.. ولم يعتذر عن طلبات منحى لمقابلات لزملاء أتوا من مصر إلى نيويورك: عماد أديب، عبد الستار الطويلة، سعد هجرس.. وكان يسألنى دوماً: «بتشوف الأستاذ هيكل.. وإيه أخبار الأستاذ إبراهيم نافع.. والزملاء فى الأهرام الاقتصادى والسياسة الدولية عصام رفعت وأسامة الغزالى ونزيرة الأفندى وأحمد القرعى». تذكرت كل ذلك وأنا أقرأ كتاب بطرس غالى الأخير «٥سنوات فى بيت من الزجاج» الصادر عن الأهرام عام ١٩٩٩.

بطرس غالى أكثر من شخصية أو شخصية تتلاقى فيها الأضداد. فى سلسلة مقالات فى «نيويورك بوست»، وصفته جين كيركباتريك مندوبة أمريكا السابقة لدى الأمم المتحدة، بأنه مسيحى من بلد مسلم، وفرانكفونى(ناطق بالفرنسية) من بلد عربى، وأفريقى غير زنجى، وبيروقراطى سليل أقدم بيروقراطية فى التاريخ، تربى على الطاعة وليس الابتكار.

وغضب بطرس غالى عندما وصفته الصحافة البريطانية عام ١٩٩٢ (عام توليه منصب الأمين العام) بأنه «ووج Wog»أى سيد شرقى متغرب. بيد أن تلاقى الأضداد فى شخصية بطرس غالى،

(*) الأهرام ٢٣ / ٦ / ١٩٩٩

إلى جانب كفاءته طبعاً، هو مفتاح صعوده وأزماته.

فتلك الشخصية «جعلته مقربا» من آل تقلا فى الأهرام، فأصبح رئيساً لتحرير الأهرام الاقتصادى. وهي الشخصية ذاتها، التى حالت دون صعوده فى عهد عبد الناصر الذى ظل يراه «حفيد بطرس غالى باشا» ومتزوجا من «يهودية»!

ثم هى الشخصية التى جعلت السادات يختاره وزيرا ليرافقه فى رحلة القدس.

إلا أنه ظل وزير دولة (وزير بلا حقيبة) ولم يصبح وزيراً للخارجية، مما خلف مرارة فى نفسه عبر عنها قولا وكتابة فى كتابه «طريق مصر إلى القدس»، وله الحق.

ولكن تلك الشخصية كانت على موعد مع القدر بخلو منصب الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩١. وفى الحق أن بطرس غالى - كما قال صادقاً - لم يتجاوز حلمه يوماً وظيفة فى الأمم المتحدة أو رئاسة وكالة أو مؤسسة دولية. وكان أقصى مراده أن يرأس اليونسكو(ص١٦ من كتابه). وكانت فرنسا تسعى لأن يخلف بيريز دى كويار أمين عام للأمم المتحدة من الناطقين بالفرنسية (الفرانكفون) وعندما عقد مؤتمر القمة الإفريقية فى يونيو ١٩٩١ فى أبوجا بنيجيريا، جرى البحث عن مرشح فرانكفونى. وفوجئ بطرس غالى بالرئيس عمر بونجو رئيس الجابون يوجه إليه كلامه قائلاً: لماذا لا ترشح نفسك يا بطرس؟ أنت فرانكفون وأنجلوفون وعرب فون أيضاً وحصل بطرس غالى على تأييد الرئيس مبارك ودعم الرئيس ميتران.

ولكن أمريكا لم تكن راغبة فى ترشيحه.

فالرئيس بوش اختار مرشحه بريان ميلرونى رئيس وزراء كندا.. إلا أن البيت الأبيض تراجع عن هذا الترشيح لأنه أثار استياء أفريقيا والعالم الثالث. وتحول بوش إلى صدر الدين أغاخان المفوض العام السابق لشئون اللاجئين، باعتباره وجهاً مقبولا فى العالم الثالث، إلا أن وزير خارجيته القوى جيمس بيكر لم يكن موافقاً على ذلك الترشيح، فضلاً عن أن أغاخان نفسه لم يكن راغباً فى ترشيح نفسه بل كان يرغب فى اختياره، بأن تطلب الدول المعنية منه ذلك.

وألقت فرنسا بكل ثقلها وراء بطرس غالى. ورأى بيكر ألا تعترض أمريكا فى مجلس الأمن على ترشيح غالى بأن تمتنع عن التصويت مقابل أن يسجل وعداً على نفسه بأن يكون أميناً عاما لمدة واحدة (خمس سنوات).

وفى يوم ٣ ديسمبر ١٩٩١، يوم تنصيبه، حلف بطرس غالى اليمين بالعربية، وألقى كلمته بثلاث لغات: العربية والإنجليزية والفرنسية.

***

الأمم المتحدة «بيت من زجاج»، والمعنى الأول لذلك، أنها مبنى زجاجى من الناحية المعمارية،

والمعنى الثانى هو الهشاشة معماريا وسياسيا، والمعنى الثالث هو الشفافية، فكل ما يدور داخلها ينتقل فورا عبر ١٨٦ دولة عضواً بها.

ولكن بطرس غالى كان لديه حلم منذ ألف كتابه الشهير «الحكومة العالمية» بأن تكون الأمم المتحدة حكومة عالمية. ولم يكد يمضى أسبوعان على تولى بطرس غالى منصبه كأمين عام حتى باشر عملية أسماها «إصلاح الأمم المتحدة» لتنظيم بيروقراطية بيروقراطيات العالم (حكومة العالم).

فألغى ١٨ وظيفة عليا (مستوى مساعد الأمين العام) .. وأغلق مكاتب للأمم المتحدة، ودمج مكاتب أخرى عبر العالم. ومنع سفر مساعديه إلا بإذنه، وقلل عدد الموظفين المؤقتين، وألغى الاجتماعات فى أيام العطلات. وأصبحت كل خيوط إدارة الأمم المتحدة فى يده، يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة، لدرجة أنه أحيانا كان يصدر أوامره بإغلاق أبواب أو فتح أبواب معينة لمرور الموظفين..

وذات مرة، قال لى مصوره الخاص إنه عاتبه على أنه يلتقط ٧ لقطات لأخذ صورة بدلا من لقطة واحدة. وكان يفرض على مساعديه وحرسه، أثناء سفره ألا يبارحوا مقر إقامته بغرض التنزه أو التبضع فى العواصم التى يزورها.

وأذكر أنه أغلق نادى المراسلين بالأمم المتحدة، فى الطابق الثالث، لأن المراسلين لبوا طلب المنشق الصينى شين تونغ بالتحدث إليهم فى ناديهم.

وتدخل الأمين العام لمنع المنشق الصينى من الدخول، بما أثار حنق الصحافة والكونجرس والإدارة الأمريكية نفسها!

وكانت تتردد فى جنبات المبنى الزجاجى اتهامات لبطرس غالى مثل:

الفرعون المصرى.. المستبد العربى.. البيروقراطى من العالم الثالث..

وبمنطق الحكومة العالمية اقترح بطرس غالى «خطة السلام»، لتوسيع دوره العالمى وإنشاء جيش للأمم المتحدة. وكانت الخطة تعنى – عمليا– أن تتنازل الدول «سياسيا» للأمين العام، وأن تقبل الدول –بما فيها أمريكا– أن تضع قوات تحت إمرة الأمم المتحدة.

وكان أول ميدان للجنرال بطرس، لتطبيق خطة السلام، هو الصومال.

لقد بدأت عملية الأمم المتحدة فى الصومال تحت اسم «استعادة الأمل» بتقديم المعونات لضحايا المجاعة فى الصومال. ولكن بطرس غالى نقل العملية لتخضع للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أى التدخل العسكرى لقتال رجال العصابات ونزع سلاح الفصائل المتحاربة، وذلك ما تم من خلال القوة الموحدة بقيادة الولايات المتحدة. وفى مرحلة تالية، أصبح بطرس غالى المسئول الأول عن العملية، وأصبح هدفه اعتقال محمد فارح عيديد، وهو الأمر الذى انتهى بمقتل ١٨

جندياً أمريكياً وأسر طيار أمريكى سحله أنصار عيديد فى شوارع مقديشيو. واضطرت أمريكا إلى سحب قوتها من الصومال، وحملت مسئولية الفشل فى الصومال للأمم المتحدة والجنرال غالى.

وبمنطق الجنرال -أيضا- تصرف بطرس غالى فى أزمة البوسنة، بشكل آخر.

فى البداية، راهن غالى على الحل الدبلوماسى لأزمة البوسنة. من خلال الجهود الدبلوماسية للمبعوثين: الأمريكى سيروس فانس، والبريطانى ديفيد أوين. وفى ذلك الوقت، كانت إدارة كلينتون تريد القيام بعمل عسكرى متعدد الأطراف ضد الصرب. وأمام الإصرار الأمريكى، كما قالت السفيرة جين كيركباتريك، كان بطرس غالى يود أن يجعل من نفسه قائدا للعالم، فقد اقترح أن توضع قوات الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى تحت تصرف الأمم المتحدة وتحت قيادة الأمين العام، من أجل طرد القوات الصربية من مناطق بوسنية.

وذلك كان مضمون الخطة التى تقدم بها إلى مجلس الأمن فى ٤ مايو ١٩٩٣، وعندما قررت واشنطن أن توجه أمريكا وحلفاؤها فى الناتو ضربات جوية ضد قوات الصرب حتى لا تسقط العاصمة البوسنية سراييفو، اشترط بطرس غالى أن يكون له حق «الفيتو» على الضربات، وهو فى ذلك كان يراعى موقفى فرنسا وروسيا. وكان من نتيجة موقفه سقوط «المناطق الآمنة» الخاضعة لحماية الأمم المتحدة فى البوسنة، بينما كان الأمين العام فى جولة أفريقية. وفى مبنى الأمم المتحدة، فى نيويورك، كان الرئيس البوسنى عزت بيجو فيتش يهتف بسقوط بطرس غالى، ولما وصل غالى إلى لندن، استقبل بلافتات تصوره إلى جانب سفاح صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش، وتقول: «أخوان فى الجريمة»! وأدى اشتراط الأمين العام إلى أن تكون الضربات الجوية بطلب منه، أو بموافقته إذا طلب الناتو «المفتاح المزدوج»، إلى فشل الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى البوسنة. وذلك كان الدرس الذى خرجت به واشنطن من البوسنة، لتجعل من الناتو بديلاً للأمم المتحدة فى كوسوفا، ثم تعود للأمم المتحدة لإقرار التسوية النهائية.

***

الأمم المتحدة بيت من زجاج، ولكن بطرس غالى حاول أن يجعل منها حكومة عالمية برئاسته، بينما العالم بعد الحرب الباردة يعيش «اللحظة الأمريكية» أى قيادة أمريكا للعالم!

ولا يقتنع المرء بأن بطرس غالى كان مناهضاً - يوماً - لأمريكا، فعارضت تجديد ولايته للأمم المتحدة لفترة ثانية، بل إنه يؤكد فى مقدمة كتابه أن إعجابه بالولايات المتحدة لم ينقص أبداً مرة.

وصحيح أن بطرس غالى قطع وعدا على نفسه للإدارة الأمريكية بأنه سيكون أميناً لفترة واحدة. إلا أن ذلك لم يكن السبب فى معارضة أمريكا لترشيحه لفترة ثانية.

وصحيح أيضاً أن علاقة الحب-الكره، بين غالى وأولبرايت حولت الأمر إلى «عراك ديكة»، إلا

أن قرار معارضة ترشيحه كان قرار الرئيس كلينتون.

وسال حبر كثير عن «تقرير قانا» عن ضرب إسرائيل لمجمع الأمم المتحدة الذى لجأ إليه المدنيون اللبنانيون فى ١٨ أبريل ١٩٩٦.

فالتقرير لم يحوّل غالى فى نظر أمريكا إلى «عروبى». وما نظر غالى إلى نفسه يوماً على أنه عروبى، ولم يبد كذلك فى تفسيره للقرار ٢٤٢ (الذى اعتبره غير ملزم لإسرائيل) أو فى أزمات العراق وليبيا - ومذبحة الحرم الإبراهيمى والمبعدين الفلسطينيين! بل إنه فى كتابه يستخدم تعبير «الخليج الفارسى» وليس «الخليج العربى» ص ٢٨١ ويسمى السفير الأمريكى من أصل عربى إدوارد غنيم، إدوارد جنيهم.

وفى الحق أن تقرير قانا لم تكن له علاقة بقرار الرئيس كلينتون بمعارضة إعادة ترشيحه. فوزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر أبلغ بطرس غالى بقرار الرئيس كلينتون يوم ١٤ أبريل ١٩٩٦ أى قبل وقوع مذبحة قانا بأربعة أيام، وذلك ما لا ينكره غالى. بل إنه يمكن استنتاج أن قرار غالى بالتحقيق وإعلان تقرير التحقيق فى مذبحة قانا، جاء بعد قرار كلينتون بمعارضة إعادة ترشيحه.

لقد أصبح بطرس غالى فى قلب الجدل السياسى الداخلى الأمريكى مع سيطرة الجمهوريين على الكونجرس عام ١٩٩٤ وفى ضوء الفشل الذريع فى الصومال. ثم أصبح موضوعاً للمزايدة بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى. وفى ١٩ أبريل ١٩٩٥، كتبت صحيفة «وول ستريت جورنال»: إن الأمم المتحدة أصبحت تقود الولايات المتحدة هناك وهنا. وبعد الفشل فى البوسنة أصبح بطرس غالى يتهم بأنه منع الرئيس كلينتون من قصف مرتكبى جرائم الحرب فى البوسنة، وأنه يحاول فرض ضرائب عالمية باسم الأمم المتحدة. وفى خضم حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦، اتخذ الرئيس كلينتون قراره بإبعاده غالى الذى أصبح الهجوم عليه يزيد من شعبية المنافس الجمهورى روبرت دول.

كما أن بطرس غالى، كما كان فى معترك المزايدة السياسية المحلية الأمريكية، كان أيضاً فى معترك المنافسة الأمريكية الفرنسية.

ففرنسا دعمت ترشيح بطرس الفرانكفونى فى ترشيحه للمرة الأولى، قد راعى دورها فى أفريقيا والبوسنة وداخل المنظمة الدولية.

وحتى النهاية، كما يقول فى كتابه، كانت فرنسا، وليست مصر، هى التى تتخذ زمام المبادرة فى الدفاع عنى، وذلك بسبب خشية مصر من أن يكون لأية محاولة مباشرة منها تأثير معاكس على العلاقات الأمريكية بمصر التى تحصل على ثلاثة مليارات دولار أمريكى كمعونة أمريكية سنويا! (ص٣٣٣).

وظل غالى يراهن على تراجع أمريكا أو على تسوية معها، بمساعدة فرنسا، ولكن التسوية حدثت بين أمريكا وفرنسا التى طلبت منه فى النهاية أن يتنازل عن ترشيحه ويصدر بيانا بتهنئة كوفى عنان.

***

بطرس غالى حاول أن يجعل من الأمم المتحدة حكومة عالمية.. وحاول أن يكون «جنرالا لجيش عالمى» يضم ١٧ قوة حفظ سلام، ميزانيتها ٣ مليارات دولار.

وحاول أن يجعل أمريكا تتراجع عن قرارها بإبعاده.

حاول وفشل، وما كان له أن ينجح، فقد كان يحارب أمريكا من بيت من زجاج، ولكنها شخصية بطرس غالى متعددة الأبعاد: الأكاديمى، البيروقراطى، المشاكس، السيد الشرقى المتغرب. وكفاه أنه المصرى والإفريقى الأول الذى أصبح أمينا عاما للأمم المتحدة.

الفصل العاشر

أمريكا والعالم

«الأوربيون يقاومون أمريكا القوة العظمى الوحيدة بعد الحرب الباردة..
ولكن لماذا يظل الاعتماد الأوربى على أمريكا؟»
الإيكونوميست

«إذا كانت أمريكا تعطى أولوية لعلاقاتها بأوربا واليابان والصين،
فإن عليها أن توسع علاقاتها بالدول المحورية»
پول كيندى

(١) أمريكا وأوربا والطريق الثالث

متجولاً فى أوربا (إيطاليا وسويسرا وبريطانيا) فى مارس ١٩٩٩ بعد زيارة لأمريكا، يخرج المرء باستنتاج عام هو: أن أوربا (عجوز) تلهث للانتقال من القرن العشرين إلى عالم القرن الحادى والعشرين الذى دخلته وتربعت عليه أمريكا بجدارة. فأوربا العجوز تتصابى محاولة استعادة شبابها وتجديد رأسماليتها ودورها السياسى، بالطريق الثالث والعملة الموحدة (اليورو) ومناطحة أمريكا. ولكن «الأمركة» تمكنت من أوربا، طوعاً وكرهاً، بالكوكاكولا وماكدونالدز وماك وأفلام هوليود ومسرحيات برودواى، وحتى «الطريق الثالث» الذى سبق به كلينتون، وإلى التدخل الدبلوماسى والعسكرى كما حدث فى أيرلندا والبوسنة ويجرى الآن فى كوسوفا. فهل يمكن أن نقول إن أوربا ليست إلا تعبيراً جغرافياً فحسب؟

والوحدة الأوربية (السياسية) حلم مراوغ لم يزل بعيداً منذ أيام الرومان وحتى نابليون وهتلر وديجول، وإن مناطحة أمريكا ممكنة على الصعيد الاقتصادى فقط، لتظل أمريكا لعقود مقبلة سيدة النظام العالمى وحامية أوربا .. ومن ثم يكون السؤال الأخير: أى دور لأوربا العملاق الاقتصادى والقزم السياسى فى الشرق الأوسط وعملية السلام؟

عندما وصلت لندن قادماً من ميلانو، كان الحدثان اللذان يشغلان بريطانيا هما: وصول مونيكا لوينسكى لتوقيع كتابها «قصة مونيكا» فى مكتبات بريطانيا، وإعلان الميزانية الجديدة.

وجود مونيكا كان معناه الحضور الأمريكى فى بريطانيا. ولزائر غاب عن لندن أكثر من عقد من الزمان تصبح دهشته من «أمركة» لندن التى أصبحت نيويورك أخرى أقل ضخامة. «ليستر سكوير» أصبح أقرب إلى «برودواى»، و«سوهو» أقرب إلى «تشاينا تاون»، و«بيكاديللى» أقرب إلى «فيفث آفينيو».. وفى شارع أكسفورد ومحطة مترو «ماربل آرش»، تتسيد المأكولات السريعة والعلامات التجارية الأمريكية. وتمتد «الأمركة» إلى داوننج ستريت مقر رئيس الحكومة البريطانية تونى بلير الذى يحكم بخبرة ومشورة خبراء دعامة و«خبراء سلطة» أمريكيين، ويتبنى سياسة خارجية ودفاعية «تابعة» للبيت الأبيض تجاه العراق ويوجوسلافيا وفى أوربا ذاتها.

الطريق الثالث

ليس «الطريق الثالث» الذى أوصل بلير إلى الحكم، والذى وضعت على أساسه الميزانية الجديدة، إلا «وصفة أمريكية» نادى بها واتبعها الرئيس كلينتون قدر ما استطاع.

ولكن هل هناك «طريق ثالث» فعلاً؟

هناك أصل دينى لتعبير «الطريق الثالث»، ففى أواخر القرن التاسع عشر، دعا البابا بيوس الثانى عشر إلى «طريق ثالث» بين الاشتراكية والرأسمالية. وراج فى الأدبيات الإسلامية خلال القرن العشرين أن الإسلام «طريق وسط» أو «طريق بديل» فى مواجهة الرأسمالية والشيوعية على نحو ما ظهر فى كتابات سيد قطب ومحمد باقر الصدر. وخلال الثمانينيات من القرن الحالى، وبمناسبة الأزمة التى عصفت بالنماذج الشيوعية فى الإتحاد السوفييتى السابق وأوربا الشرقية، ومع صعود «اليمين الجديد» بقيادة تاتشر وريجان، دعا اقتصاديون غربيون إلى نموذج يجمع ميزات الرأسمالية وحسنات الإشتراكية، يوازن بين «السوق» و«المجتمع» وبين أصحاب الأعمال «البيزنس» والعمال .. وكان من هؤلاء جالبرث الأمريكى وشوبيس الروسى.

بيد أن أمريكا طورت فكرة دعوة «الطريق الثالث». وكما قال الاقتصادى الأمريكى ويل مارشال، فإن بيل كلينتون وهيلارى راندوم كلينتون، أخذا منه تعبير وفكر الطريق الثالث. وعندما رشح كلينتون نفسه للرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٢، قال فى حملته الانتخابية: أعتقد أنه يجب أن يكون لدينا طريق ثالث. وبعد ست سنوات، وفى خطاب حالة الاتحاد لعام ١٩٩٨، قال كلينتون: لقد وجدنا الطريق الثالث.

وتعريف كلينتون للطريق الثالث، أوضحه فى خطابه أمام النادى الاقتصادى فى ديترويت فى فبراير ١٩٩٩، بقوله: إننا نعمل مع «البيزنس» لاستخدام التكنولوجيا والبحث والتطوير وحوافز «السوق» لمقابلة أهدافنا القومية: النمو وتشغيل العمالة والرعاية الاجتماعية .. والبعض يسمون هذه الفلسفة السياسية «الطريق الثالث».

ولكن كيف انتقلت فكرة «الطريق الثالث» من أمريكا إلى بريطانيا، ومن كلينتون إلى بلير؟

لقد تقدم بلير لزعامة حزب العمال، ثم فى انتخابات ١٩٩٧ يعاونه عدد من المفكرين البريطانيين فى مقدمتهم أنطونى جيدنز بفكرة «الطريق الثالث» بوصفها تجديداً للإشتراكية. وكانت هناك عوامل داخلية فى بريطانيا تدفع إلى فكرة الطريق الثالث، وهى سياسات اليمين الجديد خلال حكم تاتشر وميجور. فقد تبنى اليمين الجديد سياسات نقدية انكماشية تمثلت فى خفض سعر الصرف وزيادة سعر الفائدة. وتوخت السياسات الاقتصادية تغليب المؤشرات المالية على الاعتبارات الاجتماعية، والهجوم على المكتسبات النقابية وتسريح العمال، وزيادة الإعفاءات الضريبية لأصحاب الأعمال. ولئن كانت تلك السياسات قد انتهت بأزمة مالية فى أمريكا اللاتينية ثم بالأزمة الآسيوية، فقد ثارت المخاوف من أزمة مالية أوربية-بريطانية.

غير أن هناك عاملاً داخلياً مهماً، زاد من جاذبية فكرة الطريق الثالث. ويتعلق هذا العامل بالتطور الرأسمالى والاجتماعى فى بريطانيا (وأوربا عموماً) فالطبقة العاملة التقليدية (عمال الحديد

والفحم والمصانع عموماً) تتوارى لمصلحة الطبقة الوسطى العاملة فى مجالات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والخدمات التى أصبحت تسكن الضواحى بدلاً من جيوب الفقر فى المدن الأوربية، وتمثل العمود الفقرى للمجتمعات الأوربية حالياً. وذلك تطور كان السبق فيه للمجتمع الأمريكى.

الطبقة الوسطى الجديدة

لأن الطبقة الوسطى العاملة الجديدة، هى نتاج سياسات اليمين الجديد خلال حكم تاتشر وميجور، وهى السياسات نفسها التى كانت تغالى فى محاباة «البيزنس» و«السوق» أصبح جمهور بلير وسياسته بين الطبقة الوسطى والبيزنس.

فقد استبدل بلير «الجمهور» الذى كان يتوجه إليه حزب العمال. وبدلاً من النقابات والعمال وصغار الحرفيين أصبح يتوجه إلى الطبقة الوسطى العاملة بمقولات مثل رأس المال الاجتماعى (العمل) والرأسمالية التشاركية (مشاركة العمال فى الملكية والإدارة). وفى الوقت ذاته توجه بلير إلى رجال البيزنس، ولم يدع فرصة إلا وطمأنهم إلى أنه لا عودة إلى التأميمات التى اشتهرت بها حكومات حزب العمال السابقة، وإلى أنه متمسك ببرنامج تحرير الاقتصاد. وجاءت سياسات بلير للطريق الثالث كمحاولة «إنصاف» لمجتمع البيزنس والطبقة الوسطى فى آن معاً. ولذلك عكست سياسات الطريق الثالث استمرارية مع «الطريقة التاتشرية» من جانب، وابتعاداً عن «الطريقة العمالية التقليدية» من جانب ثان، وإضفاء مضمون اجتماعى من جانب ثالث.

لقد دافع بلير عن «السياسات التاتشرية» فى الثمانينيات بأنها كانت ضرورية من أجل تحديث الاقتصاد البريطانى وزيادة قدرته التنافسية. وتمثلت الاستمرارية مع السياسات التاتشرية فى ضعف ضرائب الدخل، والخصخصة، والليونة فى سوق العمل، والسياسات النقدية التضخمية. ولذلك، أعطت حكومة بلير سياسة «سعر الفائدة» لمجلس غير منتخب داخل البنك المركزى «بنك أوف إنجلاند»، وهو ما لم يجرؤ عليه ميجور ومن قبله تاتشر. كما استدعى بلير السير ديفيد سيموت رئيس شركة «بريتش بتروليوم» ومارتن تايلور مسئول بنك باركليز ليعملا كمستشارين للفريق الحاكم. كما جرى خفض الإعانات للأب الأعزب والأم العزباء والمعوقين عن العمل. وعادت الجامعات تستوفى الأقساط، وتسارعت أشكال خصخصة النقل والمستشفيات والسجون.

وتلك الاستمرارية مع السياسات التاتشرية، جعلت رئيس اتحاد الصناعات كلايف طومبسون يعلق قائلاً: إن حزب العمال الجديد تحول لأن يكون حزباً من أحزاب يمين الوسط. أما «التباعد» عن سياسات حزب العمال القديم، فقد تمثل فى الحفاظ على مسافة مع النقابات التى كانت تمثل صلب الحزب، وفى تجاوز الأدبيات الاشتراكية حول الإكثار من الضرائب على «البيزنس»

والإنفاق الاجتماعى (دولة الرفاهة) والتأميم. ومقابل ذلك، كان إضفاء مضمون اجتماعى على سياسات «طريق بليرالثالث» وتمثل ذلك المضمون فى إقرار حد أدنى للدخل لأول مرة فى تاريخ بريطانيا، وعدم زيادة الحد الأقصى للضريبة على الدخل على ٤٠ ٪ وزيادة نفقات التعليم والصحة بحوالى ٤٠ مليار جنيه استرلينى (٦٤ مليار دولار) خلال ١٩٩٧-٢٠٠٠، واتباع برنامج أشغال عامة لتخفيض أعداد العاطلين (مثل سياسة الصفقة الجديدة New Deal التى اتبعتها أمريكا قبل عقود).

وسياسات بلير التى تمثلت فى استمرارية التاتشرية والابتعاد عن الاشتراكية التقليدية مع إضفاء مضمون اجتماعى، جعلت رئيس اتحاد العمال جون آدموندز يقول: إن حزب العمال الجديد لم يزل داخل الحقبة اليمينية البائدة ويسجن نفسه بالتالى فى «جناح الخدم للفكر المحافظ».

ولكن بلير له تقويم آخر. فهو يقول: إن الطريق الثالث بعض من سياسات الوسط ويسار الوسط، ويعنى فى بريطانيا «العمل الجديد» كطريق يجمع بين الحركية الاقتصادية والعدل الاجتماعى للعيش معاً.

الوسط الجديد

بيد أن الحكم على «الطريق الثالث» ليس فقط بالحكم على بلير وحزب العمال الجديد. فمن أصل ١٥ دولة أوربية (أعضاء الاتحاد الأوربى) هناك ١٣ دولة تحكمها أحزاب اشتراكية متحالفة مع الخضر أو الشيوعيين. وإلى جانب بريطانيا، هناك ثلاث دول أوربية رئيسية هى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا تحكمها حكومات اشتراكية. ولكن ألمانيا شرودر تجربة بازغة فى «الطريق الثالث»، وبتطوراتها الأخيرة يكتمل الحكم، ولا سيما بعد استقالة فيلسوف التجربة أوسكار لافونتين أو أوسكار الأحمر كما يسميه اليمين.

ما حدث فى ألمانيا أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى وصل إلى الحكم فى ألمانيا فى ائتلاف مع حزب الخضر يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨، بعد ١٦ سنة فى المعارضة. واعتبرت الحكومة التى شكلها المستشار جيرهارد شرودر حكومة «طريق ثالث»، واختار شرودر مرادفاً للطريق الثالث هو «الوسط الجديد». وكان جوهر فكرة وسياسات «الوسط الجديد» ما سماه شرودر «حلف الوظائف» الذى يجمع بين ممثلى الحكومة ورجال «البيزنس» وزعماء النقابات للتوصل إلى «اتفاق جديد» يعيد ألمانيا والألمانيين إلى التفوق الصناعى والإنتاجى. وتضمنت سياسات الوسط الجديد «الطريق الثالث الألمانى» تدخل الدولة فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى، وزيادة الإنفاق العام لتوليد وظائف ودخول تسهم فى زيادة الطلب العام وتنشيط الاقتصاد، والإصلاح الضريبى بزيادة الضرائب

على أصحاب الأعمال لتمويل الخدمات الاجتماعية.

ومنذ بدايات حكومة شرودر، اعتبر لافونتين زعيم الحزب ووزير المالية «المستشار المناوب» أو «المستشار السرى» لألمانيا. وكانت أفكار لافونتين حول «الطريق الثالث الألمانى» أكثر راديكالية فهى تخص ألمانيا وأوربا ككل.

على الصعيد الألمانى، كان لافونتين مع زيادة الضرائب على أصحاب الأعمال «البيزنس» لتوليد وظائف جديدة، إلا أنه ووجه بمعارضة أصحاب الأعمال الذين هددوا بنقل استثماراتهم إلى خارج ألمانيا مما يزيد البطالة. وبالفعل زاد عدد المتعطلين نصف مليون عاطل بين أكتوبر ٩٨ ومارس ٩٩. وعلى الصعيد الأوربى، دعا لافونتين إلى «تآلف ضريبى» بين دول الاتحاد الأوربى لتوحيد الضرائب بين الدول الأعضاء، ولكن الفكرة الأخطر ضمن هذه الدعوة هى فرض ضريبة على عوائد الاستثمارات المالية لكى يتحول رأس المال إلى الاستثمارات الصناعية. كما دعا لافونتين إلى «ميثاق للعمالة» يحدد ظروف وساعات العمل فى دول الاتحاد الأوربى.

وامتدت أفكار لافونتين الراديكالية إلى النظام النقدى العالمى، حيث طالب برقابة على سوق العملات التى تتداول ١,٥ تريليون (التريليون ألف مليار) دولار يومياً.

وهكذا بدا أن الوسط الجديد أو الطريق الثالث الألمانى، كان يتجاذبه شرودر يميناً ولافونتين يساراً. وباستقالة لافونتين فى ١١ مارس، وتعيين هانز إيجلر وزيراً للمالية، وتولى شرودر بنفسه زعامة الحزب، انتصر «وسط شرودر» على «وسط لافونتين»، ليمثل الائتلاف الحاكم «يمين الوسط». وكان ارتفاع مؤشر كاك للأسهم الألمانية بنسبة ٥٪ دليلاً على انتصار البورصة وأعلنت الحكومة عن تخفيضات على معدلات الضرائب على «البيزنس» التى اقترحها لافونتين، وأنها ستتجه بسياستها نحو اليمين فى تشجيع الاستثمار والأجور. بل إن الحكومة انقلبت على حزب الخضر المشارك فى الائتلاف، وتراجعت عما وعدت به الخضر من إغلاق ١٩ محطة نووية كخطوة أولى للتخلى عن القوة النووية الألمانية. ولخص لافونتين بعد استقالته قضية «الطريق الثالث» بقوله: إن قلبى لا يباع فى البورصة ولكنه يخفق نحو اليسار.

طريق للعولمة

إذن، ما هو الحكم على «الطريق الثالث» من واقع تجربتى بريطانيا وألمانيا؟ إذا ما نزعنا عن «الطريق الثالث» بعده الدعائى الذى يلقى هوى لدى الماركسيين المرتدين والقوميين الجدد والمعادين للعولمة فى عالمنا العربى، تبرز حقيقتان، الحقيقة الأولى: أن الطريق الثالث نتاج للتطورات الرأسمالية والتحولات الاجتماعية فى الغرب التى عجز اليسار التقليدى عن استيعابها (العولمة

والطبقة الوسطى الجديدة)، والحقيقة الثانية: أن الطريق الثالث طريق للعولمة به تكيف الرأسمالية نفسها أو تجدد نفسها. لقد نبهنى جيرالد كوفمان نائب حزب العمال البريطانى إلى أن حزبه لم يعد يساراً أو يميناً. أفلا يعنى ذلك أن الطريق الثالث هو البراجماتية أو هو «تجميل» للعولمة التى أصبحت الطريق الأول والأخير للإنسانية؟

بعكس التفكير المأمول أو النظرة الخارجية، فإن أوربا ليست واحدة وإنما هى «أوربات»... وليست ولن تكون «الولايات المتحدة الأوربية» سياسياً ودفاعياً، فى مواجهة «الولايات المتحدة الأمريكية».

فى إيطاليا، طالعت جنوباً متخلفاً أقرب إلى بلدان جنوب المتوسط، فيه العاطلون بالملايين. والدولة ترزح تحت ديون تزيد على ١٣٠٪ من الدخل القومى، وتحكمها حكومة يرأسها حزب إعادة التأسيس الشيوعى بزعامة ماسيمو داليما، واستطلاعات الرأى ترجح فوز اليمين فى حال إجراء انتخابات مبكرة.

وفى سويسرا، انتهت الاحتفالات بمرور ١٥٠ عاماً على تأسيس سويسرا الحديثة، المحايدة، مصرف العالم، ذات الصيغة السحرية للحكم (توزيع المقاعد الوزارية السبعة على الأحزاب والقوى السياسية)، لتنفجر بها أزمة الهوية. فهى ترفض الهوية الأوربية ولكنها تجرى فى فلك الاتحاد الأوربى.

وفى بريطانيا، التى ظلت أطلسية أقرب وصلا إلى أمريكا من أوربا، حتى أصبحت الشريك المخالف داخل الاتحاد الأوربى، يعد تونى بلير المسرح السياسى لانضمام بلاده إلى نظام العملة الأوربية الموحدة، وسط معارضة داخل حزبه وخارجه، حتى أن جريدة «التايمز» العريقة، كان عنوانها يوم انطلاق اليورو: «بريطانيا ستكون أقوى ببقائها خارج نظام العملة الأوربية الموحدة».

إن أوربا التى تبدو موحدة اقتصادياً على الأقل للناظر من الخارج، مازالت الخلافات تتنازعها. وفشلت قمة برلين الأخيرة يومى ٢٤ و٢٥ مارس، فى «الاتفاق على أجندة ٢٠٠٠» التى وضعها المستشار الألمانى جيرهارد شرودر.

خلافات أوربية

هناك خلاف حول الدعم المقدم للمزارعين الأوربيين. إذ ترفض فرنسا الاقتراح الألمانى الداعى إلى تخفيض الدعم المالى الذى يقدمه الاتحاد الأوربى للقطاع الزراعى، فألمانيا ترى أن الزراعة لا تمثل سوى ٣٪ من الناتج الإجمالى لدول الاتحاد الأوربى إلا أنها تستنزف ٤٥٪ من ميزانية الاتحاد، وتتخوف فرنسا من أن تخفيض الدعم الزراعى قد يجعل الفرنسيين يعارضون الوحدة الأوربية.

وهناك خلاف حول إعادة توزيع الاشتراكات المالية للدول الأعضاء فى الاتحاد بصورة أكثر عدلاً. فألمانيا التى تدفع ٢٢ مليار مارك تكفيراً عن ماضيها النازى، لا تجد من العدل أن يكون نصيب فرنسا ٦٠٠ مليون مارك فقط. ثم هناك الخلاف حول انضمام دول جديدة (بولندا والمجر وجمهورية التشيك) إلى الاتحاد الأوربى، حيث تشترط ألمانيا أن تسبق العضوية الجديدة إعادة هيكلة لمؤسسات الاتحاد. وأخيراً، هناك الخلاف حول تخفيض المساعدات المقدمة إلى المناطق المتخلفة فى أوربا وتستفيد منها إسبانيا والبرتغال واليونان وإيطاليا، وكان ذلك سبب امتناع رئيس وزراء أسبانيا خوسيه ماريا ازنا عن حضور قمة بون ١٩٩٨، ولكن، حتى بافتراض حل الخلافات الاقتصادية، واكتمال نظام العملة الأوربية الموحدة (اليورو)، فإن أوربا الموحدة اقتصادياً ستظل «أوربات» سياسياً وعسكرياً، وبالتالى لن تصبح قطباً منافساً لأمريكا فى النظام العالمى.

اليورو ينافس الدولار

إن أوربا قد تصبح عملاقاً اقتصادياً لكنها تظل قزماً سياسياً، فأوربا تنتج ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى، وسوقها تضم حوالى ٣٠٠ مليون نسمة.

والمؤيدون لنظام العملة الأوربية الموحدة، يرون – ومعهم الحق – أن «اليورو» سيحقق الاستقرار النقدى الأوربى. كما أن الوحدة النقدية الأوربية ستؤدى إلى إقبال المستثمرين على شراء السندات الأوربية إلى جانب السندات الأمريكية. وسيؤدى خفض معدلات الفائدة على «اليورو» إلى ٣٪ إلى زيادة فرص الاستثمار فى الدول الأوربية.

وقد يؤدى التداول باليورو فى الأسواق عام ٢٠٠٢ إلى التأثير سلباً على الدولار الأمريكي. فحسب إحصاءات معهد الاقتصاديات الدولية الأمريكى فإن ٦٤,١٪ من الاحتياطيات الدولية تقدر بالدولار مقابل ١٥,٩٪ بالمارك و٧,٥٪ بالين اليابانى، ومن ثم قد يستحوذ «اليورو» على نصيب أكبر من الاحتياطيات الدولية ومن التجارة والمعاملات المالية – العالمية خصماً من نصيب الدولار. ولكن المعارضين للوحدة النقدية الأوربية داخل أوربا تفوق مخاوفهم مخاوف أمريكا، فهناك دول أوربية تتخوف من تأثر أسواق العمل بالمنافسة من دول أوربية أخرى فيها أزمات بطالة حادة. وهناك دول أخرى تتخوف من مبدأ تجانس الضرائب بما يفقدها ميزة نظمها الضريبية الجاذبة للاستثمار، وهناك دول أخرى تتخوف من أن خفض معدل الفائدة على «اليورو» إلى ٣٪ قد يؤثر على عملاتها التى تتميز بارتفاع معدلات الفائدة عليها.

أما تأثير «اليورو» على أمريكا، فقد يكون سلبياً على الدولار وإيجابياً على الاقتصاد الأمريكى. فالمرجح أن ينخفض سعر الدولار، ولكن انخفاض العملة الأمريكية يزيد القدرة التنافسية للصادرات

الأمريكية. كما أن زيادة التعامل بـ «اليورو» ستؤدى إلى انخفاض الديون الخارجية الأمريكية.

نعم، ستدعم القوة الاقتصادية لأوربا «اليورو»، ولكن تظل هناك معضلة مهمة تواجه «اليورو» تتمثل فى عدم وجود إدارة سياسية مركزية له تناظر وزارة الخزانة الأمريكية إلا إذا كانت مجلس وزراء المالية للدول الأعضاء الخمس عشرة فى الاتحاد الأوربى.

بيد أن المعضلة الأهم أمام «اليورو» هى أن العملات التى فرضت نفسها على الصعيد العالمى كان يدعمها نفوذ سياسى وعسكرى، أى أنها كانت عملات إمبراطورية مثل الجنيه الاسترلينى أو الدولار الأمريكى. أى أن القدرة الاقتصادية وحدها لا تصنع عملة عالمية. فقدرة الاقتصاد اليابانى وحدها لم تجعل من الين عملة عالمية.

وعلى أحسن تقدير فإن «اليورو» سيحل محل المارك الألمانى فى منافسة الدولار (أو أكثر قليلاً). أى أن «اليورو» سيكون رمز أوربا الموحدة بالمعايير الاقتصادية والتجارية فى منافسة أمريكا، لكن أوربا الموحدة بالمعايير السياسية والدفاعية لم توحد بعد. ولذلك فإن الحديث عن نظام عالمى ثنائى القطبية (أمريكا وأوربا) لن يكون إلا على المستوى النقدى فقط. أما على المستوى السياسى والدفاعى، فليس هناك فى الأمد المنظور إلا نظام عالمى أحادى القطبية تتسيده أمريكا.

(٢) أوربا فى مواجهة أمريكا١

لقد شهدت الأيام الماضية أربع حوادث تدعم صحة الاستنتاج السابق. الحادثة الأولى تتعلق بما سميت «حرب الموز». وتعود القضية إلى ستة أعوام مضت حين فرضت أوربا قيوداً على وارداتها من بعض السلع ومنها الموز. واعتبرت أمريكا أن أوربا بذلك، تتبع نظاماً تمييزياً فى التجارة يضر بمصدرى الموز الأمريكيين اللاتينيين لصالح المصدرين من إفريقيا ودول الكاريبى والمحيط الهادى، مما يضر بأعمال الشركات الأمريكية التى لها مصالح هائلة فى أمريكا اللاتينية. واستطاعت أمريكا أن تحصل لصالحها على ثلاثة قرارات من منظمة التجارة العالمية التى دعت أوربا إلى الالتزام برفع القيود عن مصدرى الموز الأمريكيين. ثم تحركت واشنطن بالتهديد بعقوبات جمركية ضد صادرات الاتحاد الأوربى وحظر الرحلات التى تقوم بها إلى أمريكا طائرات الكونكورد (مملوكة لشركتين بريطانية وفرنسية).

والحادثة الثانية كانت إصرار الولايات المتحدة على إعدام شقيقين ألمانيين متهمين بالسرقة بالإكراه، برغم تدخل المستشار شرودر شخصياً وزيارته للبيت الأبيض ولجوء ألمانيا إلى محكمة العدل الدولية، لاسيما وأن السلطات الأمريكية لم تقم بإخبار السفارة والقنصلية الألمانيتين فى واشنطن لتقديم المساعدات القانونية للمتهمين، إضافة إلى أن دول الاتحاد الأوربى تحظر توقيع عقوبة الإعدام.

أما الحادثة الثالثة، فحدثت بعد أقل من أسبوع من الحادثة السابقة. فقد قررت المحكمة العسكرية الأمريكية براءة الطيار الحربى الأمريكى ريتشارد أشبى من تهمة قتل ٢٠ أوربياً. والحادثة أن الطيار كان يطير بطائرته على ارتفاع أقل من ٢٠٠ متر فى مناطق جبال الجليد فى شمال إيطاليا، مما أدى إلى أن طائرته قطعت أسلاك عربة «ترافليك» كان يتنزه بها ٢٠ أوربياً، فسقطت العربة ومات راكبوها. وكانت المفارقة أن التبرئة حصلت يوم وجود رئيس الوزراء الإيطالى ماسيو داليما فى واشنطن (٩٩/٣/١١). وأعلن الرئيس كلينتون فى المؤتمر الصحفى المشترك مع داليما، أن حادثة الطيار الأمريكى لن تدفعه إلى القبول بفكرة تعديل اتفاقيات حلف الأطلنطى ومنها اتفاقية لندن ١٩٥٢ التى تنص على قيام الدولة التى ينتمى إليها العسكريون بمحاكمتهم فى أراضيها ووفق قوانينها العسكرية إذا ارتكبوا جريمة فى دولة أخرى عضو فى حلف الأطلنطى.

أما الحادثة الرابعة، فكانت تهديد أمريكا بفرض عقوبات اقتصادية على شركتى البترول: إينى الإيطالية وألف الفرنسية، لقيامهما بتوقيع اتفاق بترولى مع الشركة الوطنية الإيرانية للبترول بقيمة تزيد على مليار دولار، استناداً إلى تشريع داماتو الذى أقره الكونجرس بفرض عقوبات على الشركات

التى تستثمر فى إيران.

والمعنى من الحوادث الأربعة أن واشنطن تتصرف مع أوربا باعتبار أن أمريكا هى القوة العظمى القائدة للنظام العالمى.

لقد كان درس حرب الخليج ومأساة البوسنة، هو تأكيد أن أمريكا لا تزال القيادة الاستراتيجية. وأن دور أوربا هو دور التابع البريطانى. فقد أظهرت أوربا أنها خادم مطيع للمصالح الأمريكية، ومستعدة دائماً لتقديم الدعم المالى والإمدادات العسكرية لدعم العمليات الاستراتيجية الأمريكية. وهذا ما حدث أيضاً فى منتصف التسعينيات حين قامت دول الاتحاد الأوربى بتمويل السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تقديمها للمنح والقروض للدول التى شكلت الإتحاد السوفييتى السابق ودول شرق أوربا والسلطة الوطنية الفلسطينية ثم الإنقاذ المالى للمكسيك.

وكما يقول الخضر فى البرلمان الأوربى «إن الأمريكيين يأمرون والأوربيين يدفعون!». وصحيح أن أوربا تحاول مناطحة أمريكا دفاعياً وسياسياً كما هو حادث اقتصادياً. ففرنسا منذ ديجول أبدت محاولات ترمى إلى تمييز قرارات أوربا وإعطائها صفة الاستقلالية عن القرار الأمريكى. وحاولت فرنسا جر بريطانيا فى ديسمبر الماضى من خلال اتفاق «سان مالو» الدفاعى بين شيراك وبلير. ونص الاتفاق على حاجة الاتحاد الأوربى لامتلاك القدرة العسكرية على مواجهة الأزمات الدولية بشكل لا يتعارض مع الالتزامات تجاه حلف شمال الأطلنطى «ناتو». غير أن البيان الختامى الذى أعقب اتفاق شيراك وبلير، حرص على تأكيد ألا تكون الخطوة الفرنسية البريطانية بديلة عن جهود حلف شمال الأطلنطى بزعامة الولايات المتحدة.

وحرص بلير بعد عودته إلى لندن على تأكيد الانصياع البريطانى لحلف الأطلنطى وأمريكا دفاعياً، وكانت عملية «ثعلب الصحراء» ضد العراق مناسبة لتأكيد بلير تبعية بريطانيا لأمريكا فى السياسة الخارجية والدفاع.

وقد جاء فشل مؤتمر «رامبوييه» للسلام حول كوسوفا، كاختبار حاسم لاتفاق «سان مالو» الفرنسى البريطانى. ففرنسا وبريطانيا (وأوربا ككل) منيت بفشل واضح فى تأكيد حضورها فى الساحة الدبلوماسية العالمية بمواجهة أمريكا. ولم يكن بوسع بريطانيا وفرنسا إرسال قوات إلى كوسوفا دون دعم أمريكى. ويثبت الآن من الحرب ضد يوجوسلافيا أن الدفاع والأمن فى أوربا من اختصاص أمريكا وحلف الأطلنطى.

يقول الأوربيون إن أمريكا القوة العظمى الوحيدة بعد الحرب الباردة ينبغى موازنتها قبل أن توجد عالماً متأمركاً غير مقبول. وإن الدولار الأعظم ينبغى أن يوازن بـ «اليورو». وإن الثقافة الشعبية الأمريكية «البوب» ينبغى أن يحد من انتشارها، وإن الأمريكيين يجب ألا يجرى تشجيعهم على

«شيطنة» إيران، وإنه لابد من إيقاف قصفهم للآلة العسكرية لحرس صدام.

ولكن مجلة «الإيكونوميست» البريطانية الرصينة تساءلت فى عدد (١٩/٣/٩٩) : لماذا ستظل أمريكا القوة العظمى، ولماذا سيظل الاعتماد الأوربى على أمريكا؟

والإجابة أنه خلال عقدين ستصبح الصين ذات المليار ونصف مليار نسمة قوة اقتصادية عظمى، وقد تظل «تسلطية» سياسياً، مما قد يدفعها شرقاً إلى المحيط الهادى وغرباً إلى آسيا الوسطى التى تحتاج الصين الفقيرة فى الطاقة إلى بترولها وغازها.

كما أنه قد يحدث عاجلاً أو آجلاً فى روسيا ما بعد يلتسين، أن يظهر رجل قوى يعود بها إلى ممارسة دور عالمى أو ينضم بها إلى حلف الأطلنطى فى مواجهة «الرعب الصينى». كما أن التحدى الإسلامى سيظل ماثلاً على الصعيدين الأيديولوجى والجيوسياسى.

(٣) الأزمة الروسية.. والمسئولية الأمريكية (*)

من يشاهد الشبكة التليفزيونية الأمريكية «سي. إن. إن»، في تغطيتها للأزمة المالية والسياسية الروسية، يخرج بانطباع مفاده «شماتة» أمريكا فيما يحدث في روسيا.

فروسيا، وريثة الإتحاد السوفييتي السابق الذى كان القوة العظمى المنافسة لأمريكا فى فترة الحرب الباردة، انهارت عملتها «الروبل» «وأصبحت غير قابلة للتحويل» ويدوخ مواطنوها بحثاً عن السلع الأساسية فلا يجدون منها إلا النذر القليل.

ويخرج المرء بانطباع «الشماتة» الأمريكية فى روسيا، من التقارير التى تعرضها الشبكة الأمريكية ليل نهار من موسكو، والتى تصور روسيا وكأنها بوروندى أو رواندا، بفارق وحيد هو أنها تمتلك أسلحة نووية يمكن أن تدمر العالم مرتين، وبما يثير القلق والخوف. وتستدعى الصورة الحالية لروسيا فى عهد أمريكا-كلينتون، الصورة السابقة لها فى عهد أمريكا - بوش، حينما كانت الطائرات الأمريكية تلقى بالأغذية والمساعدات الإنسانية على الروس، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وكما لو كانت أمريكا تساعد الصومال.

ويغذى انطباع «الشماتة» الأمريكية فى روسيا، اعتقاداً متزايداً بأن هناك «مؤامرة أمريكية» وراء الانهيار الحادث الآن فى روسيا. بل إن هناك بعض السياسيين والمفكرين الأمريكيين، فى توجه أقرب إلى الإحساس بالذنب، يحمّلون أمريكا المسئولية عما يحدث فى روسيا. فمستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق زبجنيو بريجنسكى، ألقى بالمسئولية الرئيسية عن الانهيار الروسى على الرئيس كلينتون، لأنه تصرف مثل تصرف الرئيس بوش، وهو تصرف اعتمد على «المساعدة» وليس على الإنقاذ الحقيقى لروسيا.

واعترف المحلل السياسى الأمريكى الشهير ستيفن كوهين، بأنه كانت هناك حملة «صليبية أمريكية لتحويل روسيا إلى نسخة من الرأسمالية الديمقراطية الأمريكية وإلى شريك أصغر فى الشئون الدولية» . كما اعترف ويليام بفاف المعلق الأمريكى الشهير بأن النصائح الأيديولوجية الأمريكية تجاهلت الواقع الروسى. إذ تحت اسم العولمة واقتصاد السوق سيطرت بيروقراطية الدولة ومعها المغامرون على الاقتصاد، وحولوا ما يمكن تحويله من ثروة البلاد إلى الغرب. وفى الحق إن أمريكا تتحمل مسئولية كبرى عن انهيار روسيا، ولكن المسئولية الرئيسية تتحملها روسيا نفسها. وعودة إلى بريجنسكى، فإن مسئولية أمريكا أنها تعاملت مع روسيا بطريقة «الإحسان»، ولم تهتم بإرساء نظام رأسمالى ديمقراطى حقيقى فى موسكو، ليصبح النظام تحت السيطرة الأوليجاركية (القلة الموسرة)،

(*) الاهرام الدولى ١٢ / ٩ / ١٩٩٨

التى سرقت أموال الخصخصة وتحالفت مع السلطة السياسية.

والأمر على هذا النحو، إن أمريكا لم تهدف إلى تحول روسيا إلى «رأسمالية ديمقراطية»، وسكتت عن تحولها إلى «كليبتوقراطية» أى حكم اللصوص.

(٤) الانهيار الروسى... ونهاية ما بعد الحرب الباردة (*)

مع بداية العقد الحالى راجت مقولة المفكر الأمريكى فرانسيس فوكوياما «نهاية التاريخ»، واستندت تلك المقولة على «نهاية الحرب الباردة» بعد انهيار الإتحاد السوفييتى السابق، ومن ثم انتصار نموذج «اقتصاد السوق» كما تمثله الولايات المتحدة.

وعندما ظهر أوائل العام الحالى كتاب «ثروة وفقر الأمم» للمؤرخ البريطانى ديفيد لاندز، صاحب الكتاب الشهير عن مصر «بنوك وباشوات» - تعرض كاتبه لانتقادات شديدة لأنه اعتبر الرأسمالية تقليداً «أنجلوساكسونى» بالأساس، ولأنه قال إن «السوق والثقافة الفردية» يفسران تطور المجتمعات الصناعية الرأسمالية الرائدة، ولا يصلحان كدليل أو منهج للمجتمعات «الخاطفة» فى العالم النامى، أى أن الانتقاد كان لأنه قال بنهاية الرأسمالية خارج مجتمعاتنا، وجاء الانهيار الروسى، ليضفى وجاهة على تحليل لاندز.

فهل يعنى ذلك «نهاية الرأسمالية» فى روسيا؟

والإجابة تفرض -أولاً- فهم ماذا حدث فى روسيا.

الأزمة باختصار أن نفقات الميزانية الروسية كانت تتجاوز الإيرادات، وبما يعنى عجز ميزانية الدولة، الذى وصل فى آخر ميزانية إلى نسبة ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى. وبلغ عجز الميزانية المتراكم فى الفترة من ٩٤-١٩٩٧ حوالى ١٠٨ مليارات دولار. وبدلاً من زيادة الإيرادات لسد العجز من خلال فرض ضرائب على الأعمال، لجأت الدولة إلى الاقتراض «الدين المحلى» بفائدة تراوحت بين ٥٠٪ و١٥٠٪ فى الشهور الأخيرة.

وحدث ذلك، فى حين أن ٢١٠ مؤسسات أعمال، هى العمود الفقرى للاقتصاد، تقوم بنسبة ٧٣٪ من الأعمال والصفقات لم تدفع سوى ٨٪ من الضرائب المستحقة عليها.

وترتب على عجز الميزانية، أو عجز الحكومة بمعنى أشمل، أن أصبحت الحكومة مدينة للموظفين والعمال بحوالى ١١ مليار دولار كمرتبات ومعاشات غير مدفوعة. وتزامن ذلك مع انخفاض معدل النمو الاقتصادى «النمو فى الناتج المحلى الإجمالى» إلى ٤,٥ ٪ بالسالب فى يوليو ١٩٩٨ مقارنة بالعام ١٩٩٧ . أى أننا أصبحنا أمام رأسمالية لا تنتج ولا تصرف. وفى ظل مثل تلك الرأسمالية كان يجرى تهريب الأموال إلى الخارج. ففى حين تدفقت على روسيا -فى الفترة من ٩٤ إلى ١٩٩٧- رءوس أموال بقيمة ٥٨ مليار دولار، إلا أن الفترة نفسها شهدت هروب ٦٦ مليار دولار من روسيا.

(*) الأهرام ١٥ / ٩ / ١٩٩٨

ولتخرج الرأسمالية الروسية من أزمتها بالهروب إلى الأمام، بادرت بتعويم العملة الروسية «الروبل» ليخسر نصف قيمته يوم ٢٧ أغسطس ١٩٩٨ بما كان عليه قبل عشرة أيام، ولتنفد احتياطيات البنك المركزى من النقد الأجنبى، ثم تتجه حكومة كريينكو إلى إيقاف سداد الديون، فتغلق البنوك أبوابها وينهار النظام المصرفى وتفقد الأسهم نصف قيمتها، فينهار النظام المالى ككل. ويأكل التضخم «الارتفاع المستمر فى الأسعار» الأخضر واليابس.

إن هناك اعتقاداً متزايداً بأن الانهيار الروسى «مؤامرة» من أمريكا وحلفائها، على نحو ما تردد خلال الأزمة المالية الآسيوية، وهو اعتقاد غير صحيح، ولكن أمريكا تتحمل المسئولية الرئيسية. فالنصائح الأيديولوجية الأمريكية تجاهلت الواقع الروسى، وتحت اسم العولمة واقتصاد السوق، سيطر بيروقراطيو الدولة السوفييتية السابقة والمضاربون والمغامرون على الاقتصاد، وحولوا ما يمكن من ثروة البلاد إلى الغرب، ولكن القضية الأساسية أن النظام القانونى والسياسى فى روسيا كان أعجز من أن يحول البلاد إلى اقتصاد السوق والديمقراطية الغربية.

إذن تقع المسئولية أساساً على روسيا التى تحولت من دولة تسلطية قابضة إلى دولة «رخوة»، وبدلاً عن التحول إلى «اقتصاد السوق» كانت النتيجة «اقتصاد بازار» وبدلاً عن «الرأسمالية المنتجة» نهبت البلاد «رأسمالية لصوصية» بتعبير الرئيس يلتسين نفسه فى إحدى صحواته الإصلاحية. وبدلاً من «الديمقراطية» أصبحت روسيا رهينة «الكلييتوقراطية–أى حكم اللصوص» وكما حدث فى أندونيسيا، ارتبطت الأوليجاركية «القلة الموسرة» ببيت الرئيس. فكبير الأوليجاركية الملياردير بوريس بيريزوفسكى صديق لابنة الرئيس ومستشارته تاتيانا، ولابن زوجته أليكس أكلوف. وجرت عملية الخصخصة وفق التسمية الأمريكية «صفقات أحباء القلوب Sweet Hearts Deals أى شراء أصول الدولة بأسعار «ودية» ليست متاحة للآخرين أو مقابل قروض قصيرة الأجل.

ولكن كيف يمثل الانهيار الروسى، بعد الانهيار الآسيوى، نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة؟ لنسارع بالقول إن الأزمة المالية والاقتصادية الروسية، ليست فى حد ذاتها هى المشكلة. فحجم الاقتصاد الروسى لا يزيد على حجم اقتصاد هولندا مثلاً، كما أن حجم الديون «سبب الأزمة» لا يصل إلى أرباح شركة فورد الأمريكية للسيارات فى سنة، ولا تزيد قيمة أسهم بورصة روسيا عن قيمة أسهم شركة المياه فى بريطانيا. ولكن الأزمة الروسية، تسببت فى خسارة البورصات الغربية ٣ تريليونات دولار «بما يساوى حجم اقتصاد ألمانيا» فالمشكلة الحقيقية «للغرب طبعاً» أن روسيا قد تكون الدولة الأولى التى ستخرج من القالب الرأسمالى الذى تروجه أمريكا وصندوق النقد، بفرض سيطرة حكومية على الاقتصاد. ويتفق فى ذلك الحزب الشيوعى المسيطر على البرلمان مع بارونات

الخصخصة والنهب الذين باتوا يدركون أن السفينة تغرق وأنهم مع بيروقراطية الدولة السوفييتية السابقة مثل «تشيرنوميردين» يشكلون تحالفاً جاهزاً للحكم.

وكما أوردت صحيفة «وول ستريت جورنال» ٩٨/٨/٢٧ ، فإن انهيار الروبل، معناه نهاية سياسات السوق الحرة، فتعويم الروبل بعد أن عجز البنك المركزى عن الدفاع عنه بآلياته، يمكن أن يفقد العملة الروسية ٩٠٪ من قيمتها، حتى أن المضارب جورج سورس اقترح تثبيت سعر صرف الروبل بالدولار وتدخل الدولة! كما أن ١٠ بنوك من البنوك الروسية الـ ١٥ الكبرى طلبت سيطرة الدولة على البنوك. وما يدعم اتجاه خروج روسيا من القالب الأمريكى، أن أندريه كوزيريف وزير الخارجية «المتأمرك» يحل محله بريماكوف رجل المخابرات السوفييتية، وبعد شوباس المقرب من أمريكا وصندوق النقد تعلقت الأنظار حول تشيرنوميردين رجل الدولة، وأمام يلتسين يقف زيجانوف زعيم الحزب الشيوعى، ويصبح ليبيد الجنرال هو المخلص. ثم يأتى بريماكوف رئيساً للحكومة! وبعد أن كانت روسيا قبل ٧ سنوات تتجه إلى خطر الحزب الشيوعى فإنه يسيطر اليوم على البرلمان.

ويعنى خروج روسيا من القفص الأمريكى، نهاية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأن روسيا لديها ٧ آلاف رأس نووى محملة على صواريخ يمكن أن تصل إلى أهداف فى أمريكا فى أقل من ساعة. كما أن لدى روسيا ٥ آلاف سلاح نووى تكتيكى قد يضل بعضها الطريق إلى السوق السوداء، ولديها ١٢ ألف سلاح نووى مخزونة يحرسها حراس لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور ويعرف طريقهم بن لادن. وتملك روسيا مخزوناً من البلوتونيوم واليورانيوم يكفى لصنع ٧٠ ألف سلاح نووى، يمكن أن يتسرب بعضه إلى إيران أو العراق .. لقد خسرت أمريكا الصين فى الخمسينيات وإيران فى السبعينيات وقد تخسر روسيا فى التسعينيات.

(٥) أمريكا والدول المحورية

هذا الكتاب: «الدول المحورية»، لمحرره پول كيندى، يستحق أن يقرأ ويراجع جيداً فى مصر.. فإذا كان شاعر النيل حافظ إبراهيم، فى قصيدته «مصر تتحدث عن نفسها» أنطق مصر قائلة: لن ترى الشرق يرفع الرأس بعدى، فإن هذا الكتاب يريد أن يقول إنه إذا اضطربت مصر، فإن الغرب (وأمريكا بالأساس)، سيضطرب قبل الشرق. فمصر «دولة محورية»...

وبالمقارنة بالدول المحورية الأخرى التى يتضمنها الكتاب، تبدو مصر أكثر محورية من دول كبرى مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.

ويستحق الكتاب أهمية مضافة، لأن محرره هو پول كيندى المؤرخ البريطانى الشهير، المعروف فى منطقتنا بكتابيه: «صعود وسقوط القوى العظمى» و«الاستعداد للقرن الحادى والعشرين». ويشاركه فى تأليف الكتاب اثنان من المؤرخين. بجامعة «ييل» الأمريكية، هما: روبرت شاس، وإميلى هيل.

فى البدء، تجدر الإشارة إلى أن كتاب: «الدول المحورية»، كما يبدو من عنوانه الفرعى: «إطار جديد لسياسة الولايات المتحدة فى العالم النامى»، هو كتاب فى «تخطيط السياسة»، وليس كتاباً فى الفلسفة السياسية أو فى «فلسفة التاريخ». وبمعنى آخر، هو كتاب أعد خصيصاً لصانع السياسة الأمريكية فى البيت الأبيض والبنتاجون (وزارة الدفاع) ووزارة الخارجية، وهو فى ذلك يماثل كتاب صمويل هانتنجتون: «صدام الحضارات» الذى حاول فيه مؤلفه أن يقدم لصانع القرار الأمريكى «تخطيطاً للسياسة العالمية الأمريكية»، بتقسيم العالم إلى ثقافات وديانات وحضارات، سيكون الصدام بينها محركاً للسياسة العالمية.

أما پول كيندى، فيطرح أمام صانع السياسة الأمريكى مبدأ نظرياً جديداً هو «الدول المحورية». ويرى أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعطى أولوية لعلاقاتها بأوربا واليابان وروسيا والصين باعتباها دولاً رئيسية فى الشئون العالمية، إلا أن المصلحة القومية الأمريكية تتطلب نوعاً من الاستقرار فى أطراف مهمة فى العالم الثالث، وهى أطراف يؤثر مستقبلها فى الجوار المحيط بها وفى المصالح القومية الأمريكية، فى حين أنها أطراف لم يتشكل مصيرها بعد. وفى رأيه أن الدول المحورية، دول لها أدوار إقليمية مهمة، ولديها إمكانات لأن تصبح «قوى عظمى» فى القرن المقبل. ولذلك، فإن «استراتيجية» تحدد هذه «الدول الصاعدة» الآن، وتوسع علاقات خاصة لأمريكا بها، تخدم السياسة الخارجية الأمريكية فى المستقبل. وإذا كانت الولايات المتحدة قد تعودت النظر إلى العالم النامى من «منظار الحرب الباردة»، فإن الحرب الباردة قد ولت، وعلى الولايات المتحدة أن تعيد تشكيل

استراتيجيتها تجاه العالم النامى من «منظار العلاقات الوثيقة» مع الدول المحورية فى العالم النامى. ولئن كانت «الاستراتيجية العالمية» للولايات المتحدة، قد توافرت لها فرصة تاريخية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن على الولايات المتحدة أن تعيد تقويم تلك الاستراتيجية لظهور تحديات للاستقرار العالمى سيواجهها العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين، وستتأتى من العالم النامى مثل التحدى السكانى والتحدى البيئى والتحدى العرقى. وأخيراً، فإن توازن القوى العالمية فى المدى الطويل، بالرغم من الأزمة الآسيوية، سيمثل تحدياً لأوربا والولايات المتحدة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى «سياسة ذكية» لتجنب تلك التحديات وتجنب «التجاهل الأحمق» للعالم النامى.

ويعتقد پول كيندى أن فكرة «الدول المحورية»، توفر وسيلة لتنظيم، أو على الأقل لإرساء العلاقات الأمريكية مع العالم النامى. ومن ناحية ثانية، هى «استراتيجية» لمواجهة صعود «الانعزالية الجديدة» التى تهدد بأن تتحكم فى سياسات الكونجرس فى الشئون العالمية منذ انتخابات ١٩٩٤ . وهى سياسات تقوم على الاعتقاد بأن العالم النامى لم يعد يستحق من الاهتمام والأموال ما كان يستحقه خلال الحرب الباردة.

وثالثاً، فإن استراتيجية الدول المحورية تحسم الجدل بين مدرسة الأمن التقليدية (من خلال الردع العسكرى)، ومدرسة الأمن الحديثة التى تنظر إلى مسائل التزايد السكانى والبيئة والتخلف الاقتصادى باعتبارها تهديدات للمصالح الأمريكية. وأخيراً، فإن «استراتيجية الدول المحورية»، سوف تدفع صانعى السياسة الأمريكية إلى «توقع المستقبل» وليس الاكتفاء بالاستراتيجية المريحة ولكن «المتقادمة» للحرب الباردة. وهى استراتيجية «فعل» وليس «رد فعل». وتساعد صانعى السياسة على مواجهة تهديدات الأمن القومى الأمريكى قبل وقوعها. ولكن، ما هى «الدول المحورية»؟

فى الأصل، ترجع فكرة الدول المحورية إلى الجغرافى البريطانى السير هالفورد ماكندر، الذى طرحها قبل بداية القرن العشرين. فقد اعتبر ماكندر أن «الدول المحورية» هى بقعة جغرافية ساخنة، لا تحدد فقط مصير إقليمها، بل إنها تؤثر أيضاً فى الاستقرار العالمى. وفى الحق أن صانعى السياسة وخبراء الاستراتيجية الأمريكيين، وبدءاً من الثنائى أيزنهاور-آشيسون، وحتى الثنائى نيكسون-كسينجر، قد رجعوا إلى فكرة الدولة المحورية فى نطاق الحرب الباردة. وتبدى ذلك من خلال نظرية «التفاحة العطبة» أى الدولة المحتمل سقوطها فى فلك الشيوعية، أو من خلال نظرية «الدومينو» فى إشارة إلى الدولة التى يجر وقوعها، دولاً أخرى إلى النفوذ السوفييتى، والعكس. غير أن السياسة الأمريكية توسعت فى استخدام نظرية الدومينو دون انتقائية، لتغطى العالم من السلفادور إلى فيتنام، لمنع سقوط دولة أو إقليم فى فلك الاتحاد السوفييتى، بما أضر بسمعة السياسة الأمريكية فى النهاية.

وما هى مؤهلات الدولة المحورية؟

يرى پول كيندى أن الشيوعية لم تعد هى التهديد الذى يواجه الدول المحورية، وبالتالى الاستراتيجية الأمريكية، بل إن هناك تهديدات أخرى للاستقرار العالمى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، مثل: الانفجار السكانى، والهجرة، والصراع العرقى، وعدم الاستقرار الاقتصادى، وتلوث البيئة. ومن ثم فإن الدول المحورية يمكن أن تمثل محاور «تهديد» أو «استقرار» الأمن العالمى.

ويحدد كيندى «مؤهلات» الدولة المحورية بالموقع الجغرافى المهم وضخامة عدد السكان والإمكانات الاقتصادية التى ترشحها لأن تكون «سوقاً صاعدة كبيرة» حسب مؤشرات وزارة التجارة الأمريكية، أما العنصر المهم الذى يميز الدولة المحورية فهو نطاق تأثيرها فى المحيط الإقليمى والاستقرار العالمى. ولذلك فإن تحقيق الدولة المحورية للتقدم الاقتصادى والاستقرار السياسى له تأثير كبير على الحيوية الاقتصادية والفاعلية السياسية فى المحيطين الإقليمى والعالمى.

وبعكس ذلك فإن اضطراب الدولة المحورية، يهدد محيطها الإقليمى من خلال انتشار العنف والهجرة والتلوث البيئى والأوبئة.

وأخيراً، فإن على الدول المحورية أن تلعب «الدور المفتاح» فى المفاوضات العالمية فى قضايا تقاطعية مثل اتفاقات البيئة وحقوق الإنسان والسكان، كما أن الولايات المتحدة (إذا أرادت) نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر كوكب الأرض، فإن الدول المحورية هى الممرات الواسعة لذلك. وإذا أرادت (أمريكا) تفعيل حرية التجارة عبر منظمة التجارة العالمية، فإن الدول المحورية يجب أن تشارك فى ذلك.

٩ دول محورية

وفقاً للمحددات السابقة للدولة المحورية، حدد پول كيندى تسع دول محورية، هى: مصر والبرازيل والمكسيك وتركيا والهند وباكستان وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والجزائر. وقد تحددت تلك الدول كدول محورية بالأخذ فى الاعتبار عناصر: المساحة الجغرافية، السكان، الموقع الجيوستراتيجى، الإمكانات الاقتصادية، القدرة على التأثير فى القضايا العالمية والإقليمية، إضافة إلى العوامل المتعلقة بالاهتمام الأمريكى الأول.

لقد سبق أن نشر كيندى وشاس وهيل دراسة أولية تحت عنوان «الدول المحورية» فى دورية «فورين آفيزر» بعدد يناير ١٩٩٦، تضمنت مؤهلات الدولة المحورية وتسمية الدول التى تحوز تلك المؤهلات.

وبعد ذلك، استدعى المشروع البحثى للدول المحورية الذى قامت به جامعة ييل ومجلس

العلاقات الخارجية فى نيويورك، خبراء اختصاصيين فى الدول محل الدراسة. وحدد الأساتذة الاختصاصيون التحديات التى تواجه الدول المحورية، كل فى الدولة محل تخصصه، وناقش كل منهم ما إذا كانت تلك الدولة محورية أم لا، وأوصى بمقترحات لصانعى السياسة الأمريكية بخصوصها.

وكانت نتيجة ذلك المشروع البحثى، هذا الكتاب «الدول المحورية: إطار جديد للسياسة الأمريكية فى العالم النامى»، الذى قام بتحريره پول كيندى وروبرت شاس وإميلى هيل.

مصر.. الدولة المحورية

فى الدراسة الأولية التى مثلت أساس مشروع كتاب «الدول المحورية»، اعتبر كيندى وشاس وهيل، مصر من أهم الدول المحورية، اعتماداً على عناصر الموقع والسكان والتأثير الإقليمى والعالمى. بل يصل التحليل إلى أن حالة من عدم الاستقرار فى مصر -لا قدر الله- يمكن أن تهدد المنطقة بأسرها من الجزائر إلى تركيا، كما تهدد مصادر البترول فى الخليج وعملية الشرق الأوسط.

ويؤكد المؤرخون الثلاثة أهمية الموقع المصرى -عبر التاريخ- كأساس لاستقرار مصر، ومفتاح للتحالفات الإقليمية والصراع بين القوى العظمى على المنطقة، ويزيد من أهمية موقع مصر فى العقود الأخيرة، قربها من مناطق البترول وانخراطها فى عملية السلام العربى-الإسرائيلى، بما لذلك من تأثير على ازدهار اقتصاديات الدول الصناعية من جهة، وعلى استقرار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى.

ويرى المؤرخون الثلاثة أن مصر خلال حكم الرئيس حسنى مبارك، مثلت درعاً واقية ضد الأصولية الإسلامية الراديكالية، التى ربما تكون أكبر تهديد للمنطقة فى المدى الطويل. كما أن مستقبل مصر حيوى، فهناك دلائل تشير إلى مزيد من الانتعاش والاستقرار مثل هبوط معدل النمو السكانى، وتكوين احتياطيات من النقد الأجنبى، وتحسن مؤشرات الاقتصاد، وخصخصة الشركات العامة.

غير أن تلك الحيوية المصرية، من وجهة نظر كيندى وشاس وهيل، تتضمن «مفارقات» يمكن أن تؤدى إلى وضع «حرج»، فرغم انخفاض معدل نمو السكان، إلا أن الزيادة السكانية تصل إلى مليون نسمة كل تسعة أشهر. وتشير التوقعات إلى أن عدد سكان مصر سوف يصل إلى ٩٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ كما أن المضى قدماً فى عملية الخصخصة، قد يثير امتعاض العاملين فى القطاع العام، كما يثير تخوف الحكومة من فقدان سيطرتها على الاقتصاد، وبالرغم من أن الإصلاح الاقتصادى أدى إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد، فإنه قد زاد من الهوة بين

الفقراء والأغنياء.

ولتثمين الدور المحورى لمصر، وتأكيد أهمية مواجهة الوضع الحرج، يذكر المؤرخون الثلاثة أن سيناريو «مصر غير مستقرة»، يمكن أن يصيب المصالح الأمريكية بخسائر أفدح من التى سببتها الثورة الإيرانية، بل سيشجع المعارضة المتطرفة ضد الحكومات من الجزائر إلى تركيا، إضافة إلى أن عملية السلام فى الشرق الأوسط التى تمثل المفتاح الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة، يمكن أن تتأثر بشدة، وربما تصاب فى مقتل، علاوة على أن «مصر غير مستقرة» تضعف الخطط الدبلوماسية لعزل «الدول الحمراء»، وقد تدفع السعودية لإعادة النظر فى علاقتها مع الولايات المتحدة. فعملية الصحراء، وأية عملية مماثلة لها فى المستقبل، دون مصر، أمر صعب جداً وربما يدخل فى نطاق المستحيل، وسوف يكون تأثير ذلك ضخماً على سوق البترول وأسواق المال العالمية. ويرصد المؤرخون الثلاثة أن الإدارات الأمريكية (الناجحة) ارتأت المساعدة فى حفظ استقرار مصر. وينصح كيندى وشاس وهيل الإدارة الأمريكية والكونجرس بفهم ودعم الدور المحورى لمصر، فيقولون: إن المحاولات الحالية من جانب الانعزاليين الأمريكيين لتخفيض المعونة الأمريكية لمصر يجب أن تقاوم بشدة.

ذلك كان تصور پول كيندى وروبرت شاس وإميلى هيل عن مصر الدولة المحورية فى دراستهم عام ١٩٩٦ .. وقد قاموا بعرض الدراسة على البروفيسور روجر أوين أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة هارڤارد ورئيس مركز الشرق الأوسط بها..

(٦) مصر دولة محورية

ليس من قبيل المبالغة، القول بأن الفصل الخاص بمصر فى كتاب «الدول المحورية»، من أهم الأدبيات السياسية والاستراتيجية التى كتبت عن مصر حديثاً، فمحررو الكتاب بعد أن حددوا مؤهلات مصر كدولة محورية، والتحديات التى تواجه دورها المحورى، والسياسة الأمريكية المبتغاة تجاه مصر، عرضوا ما توصلوا إليه، على البروفيسور روجر أوين رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفارد، وكتب أوين دراسة حالة عن مصر الدولة المحورية.

تبدأ الدراسة بالتأكيد على أن مصر أصبحت دولة ذات أهمية استراتيجية عالمية، على الأقل، منذ وقت الحملة الفرنسية فى ١٧٩٨. وفى التاريخ المعاصر، ومنذ عام ١٩٤٥، حازت مصر أهمية مضافة باعتبارها جارة لإسرائيل، وباعتبارها المركز الثقافى والسياسى للعالم العربى وإحدى القوى العسكرية الكبرى فى الشرق الأوسط. ولتلك الأسباب وغيرها، قادت مصر الحركة المعادية للاستعمار فى المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت هدفاً أولياً للتنافس السوفييتى- الأمريكى خلال الحرب الباردة. وفى الآونة الأخيرة، أصبح لمصر مغزى إضافى هو أنها الدولة العربية الأولى فى صنع السلام مع إسرائيل، والدولة التى أحسنت فى وضعها كوسيط بين أمريكا وإسرائيل من ناحية العالم العربى، متضمنا الفلسطينيين من ناحية أخرى، ولكل ذلك، فإن مصر مرشحة بامتياز لأن تكون دولة محورية، فلها موقعها الجيد لتلعب عدداً من الأدوار الإقليمية، كقائدة للعالم العربى، وحليف للولايات المتحدة، ومكون أساسى فى المشاركة الأوربية المتوسطية. كما أن لها اهتمامات حيوية بمسائل السكان والأرض والمياه والبيئة، بما يجعلها تقوم بدور فى عدد من هذه المسائل فى السياق الإقليمى أو العالمى، بالإضافة إلى أن التغيير فى نظامها السياسى أو فى تحالفاتها الدولية سيكون ذا مغزى كبير، وفى السياق ذاته، فإن لمصر علاقات ممتدة ووثيقة بالولايات المتحدة.

مصر... اليوم

تشير الدراسة إلى أن عدد سكان مصر وصل إلى ٦٠ مليون نسمة، إلا أن معدل النمو السكانى انخفض من ٢,٧ ٪ سنوياً فى منتصف الثمانينيات إلى ٢ ٪ حالياً. ويرجع ذلك الانخفاض إلى السياسات الناجحة للحد من النسل وتوفير وسائل تنظيم الأسرة، وزيادة عدد سكان الحضر، والتعليم، لقد أصبح ٤٥ ٪ من عدد سكان مصر يعيشون فى مناطق حضرية (مدنية)، ومنهم ١٣ ٪ يعيشون فى مدينة القاهرة وحدها، ويعيش الباقون فى دلتا النيل وفى وادى النيل الضيق. وفى السنوات الأخيرة، بذلت مجهودات ضخمة لتشجيع المصريين على السكنى فى المدن الجديدة حول

القاهرة وفى الصحراء. ثم كان مشروع الرئيس مبارك المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى، الذى ينقل مياه النيل إلى الوادى الجديد فى الصحراء الغربية «مشروع توشكى».

ويذكر روجر أوين أن مصر خلال حكم الرئيس مبارك، حققت زيادة فى متوسط دخل الفرد من ٧١٠ دولارات إلى ١٢٠٠ دولار سنوياً، كما حققت طفرة فى مشروعات البنية التحتية (الصرف، المياه، الطرق..) بالإضافة إلى مشروعات الإسكان، وتجاوزت السياسات الاقتصادية (الناصرية) بتحرير الاقتصاد وخصخصة الشركات العامة.

ولكن التحليل المستقبلى يجب أن يلقى الضوء على الآثار الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى، والبطالة، والمعدل المرتفع للأمية (٥٢٪) وذلك فى إطار سياسة الحكومة فى وقفتها الصلبة فى مواجهة الإسلام السياسى الذى يعتقد أنه يمكنه أن يستفيد من البطالة والفقر.

وفيما يتعلق بمسائل الجغرافيا والبيئة، فإن اهتمامات مصر الكبرى تتضمن إدارة مياه النيل، والصحة البيئية بامتداد البحر المتوسط والبحر الأحمر (الذى يعد حيوياً للسياحة)، والتلوث فى المدن الكبرى. فقضية المياه ستمثل تحدياً ضخما للدبلوماسية المصرية، وستزيد من أهمية الجهود لخفض استخدام المياه فى مصر. وقضية التلوث ستظل موضوعات لمبادرات وطنية للأخذ بالمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة، فى بلد لا يولى اهتماما كبيرا بقضية البيئة.

دور مصر

يذكر روجر أوين أن علاقات مصر الدولية الأكثر أهمية، هى فى الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين تشاركهما فى عملية السلام العربى-الإسرائيلى التى بدأت من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

فقد لعب الرئيس حسنى مبارك دوراً حيويا فى تهيئة الظروف من أجل «المشاركة الفلسطينية» (تخلى ياسر عرفات عن العنف)، وظل لمصر «الدور المفتاح» فى العملية منذ ذلك التاريخ.

ويقول أوين: يمكن للمرء -بحق- أن يحاجج بأن دور مصر مبارك فى عملية السلام، قد أصبح أكثر أهمية منذ فوز بنيامين نيتانياهو برئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٦، حيث أصبحت مصر الداعم الأكبر لعرفات فى صراعه مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

ويضيف: إن قواعد هذه العلاقة الخاصة كما تفهمها القاهرة وواشنطن هى أن دور مبارك مهم فى عملية السلام، ولكن الأمريكيين والإسرائيليين لا يريدون أن تكون مصر طرفا مباشرا بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن ذلك لا يرضى مصر، بما قد يؤدى إلى مشاكل، كما حدث فى اتفاق الخليل فى ديسمبر ١٩٩٦. بيد أن مسألة مركزية يجب أن تحل بين مصر وإسرائيل. تتعلق بأى علاقات مؤسسية بين البلدين، تتجاوز إطار معاهدة السلام بينهما عام ١٩٧٩، لكى تشمل

عملية السلام الأردنيين والفلسطينيين، وحتى السوريين واللبنانيين، ومثل هذه الفكرة، كانت جذر الرؤية الاستراتيجية لشيمون بيريز عن السوق المشتركة للشرق الأوسط أو «الشرق الأوسط الجديد».

ويقول أوين: إن الرئيس مبارك ووزير خارجيته السيد عمرو موسى، قد قررا حتى قبل وصول نيتانياهو إلى الحكم في إسرائيل عام ١٩٩٦، أن علاقات وطيدة بين مصر وإسرائيل ليست المصلحة الفضلى لمصر، ويرى أوين أن ما جعل مبارك وموسى يتخذان هذا القرار هو رفض إسرائيل الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥.. وبوصول نيتانياهو إلى الحكم، حسمت مصر خيارها بالاستعاضة عن المشاركة مع إسرائيل بالدعوة إلى منطقة تجارة حرة عربية، والانخراط في المشاركة الأوربية المتوسطية.

السياسات الداخلية

يصف كتاب «الدول المحورية»، برامج التغير السياسي والاقتصادي في مصر منذ أن أرسى الرئيس السادات سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤، بوصف التحول إلى الحرية السياسية والاقتصادية (التحول الليبرالي). ويذكر الكتاب أن مصر التزمت رسميا بسياسة «الإصلاح الاقتصادي الهيكلي» منذ الثمانينيات، فقد ارتبط عقد الثمانينيات بمفاوضات مع البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل الإصلاح الاقتصادي، ثم إلغاء الديون بعد حرب الخليج الثانية. وظل التقدم بطيئا في سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، ولكن برنامج الإصلاح الاقتصادي انطلق بقوة حقيقية مع تولي الدكتور كمال الجنزوري رئاسة الحكومة في يناير ١٩٩٦. فقد استطاع الجنزوري استغلال الشهور السابقة لمؤتمر القاهرة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نوفمبر ١٩٩٦، في إقناع صندوق النقد الدولي وبعد ذلك نادي باريس بأن تقدما حقيقيا قد تحقق، وذلك لإسقاط ٤,٢ مليار دولار في أكتوبر من ذلك العام. ونجحت حكومة الجنزوري في الإسراع بعملية خصخصة الشركات العامة، حيث جرت خصخصة ٩١ شركة حتى يونيو ١٩٩٨. وأصبح واضحا أن سياسة الإصلاح الهيكلي متدرجة ومستمرة تجاه أهدافها البعيدة. وارتبط بعملية الخصخصة أمور أخرى مثل إحياء البورصة، وتحرير النظام المصرفي، وإقرار تشريعات الاقتصاد الحر في مجالات العلاقات بين أصحاب الأعمال والعمال والإيجارات العقارية وإيجارات المساكن، كما ارتبط بالإصلاح الاقتصادي الهيكلي التزام مصر بمقررات الجات ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي. ويعني ذلك، ليس مجرد خفض التعريفات والحصص، ولكن أيضا تضمين القوانين والسياسات المحلية، المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وحماية البيئة، والمنافسة. إن فتح أبواب الاقتصاد المصري للتجارة الدولية، يعني أيضا أن تتغير القواعد الحاكمة للاقتصاد، وإن بدا

ذلك صعبا فى المدى القصير. فرجل الأعمال محمود وهبة الذى نجح فى تجميع جزء كبير من محصول القطن بعد تحرير تجارته عام ١٩٩٥، تعثر فى تلك الأجواء التى نجح فيها آخرون بعلاقاتهم بالدولة وبيروقراطيتها، باعتبارها الطريق الوحيدة لحماية مصالحهم حتى تتضح أكثر أمامهم طريق المستقبل.

مصر.. وأمريكا

كانت الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه مصر منذ منتصف السبعينيات هى تشجيعها على صنع السلام مع إسرائيل أولاً، والحفاظ على ذلك السلام ومده إلى الدول العربية الأخرى ومنظمة التحرير، ثانيا. وفى الآونة الأخيرة، ومنذ حرب الخليج، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى مصر كحليف استراتيجى رئيسى فى النظام الأمنى الخليجى والشرق أوسطى. ففى هذا النظام توجد تهديدات مركبة من إرهاب الدولة والانتشار النووى وأنشطة الدول المنبوذة (من وجهة نظر أمريكا) مثل العراق وإيران والسودان..

كل ذلك يستحق دعم استقرار مصر، وإنجاز التحول الليبرالى بها إلى الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداة أمريكا الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف، هى المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر والتى تلى فى قيمتها المساعدات لإسرائيل.

ولكن، بعكس حالة إسرائيل، فإن تلك المساعدات لا تسلم مباشرة إلى الحكومة المصرية، ولكنها تدار من خلال أكبر مجمع دبلوماسى أمريكى فى العالم، متضمنا أكبر برنامج لهيئة المعونة الأمريكية فى العالم، بميزانية تقترب من المليار دولار سنوياً، وبعدد موظفين يتعدى مائتى موظف، بدعوى الحاجة للمراقبة والتحكم فى إنفاق أموال المعونة بعيدا عن الفساد! وهذا موضوع يتطلب أن تعاد مراجعته بعناية. فأهمية المعونة الأمريكية لمصر، ينبغى إعادة حسابها فى نطاقين مختلفين.

أولا: فى حدود الاقتصاد المصرى ذاته. فأنشطة هيئة المعونة، تؤثر فى حياة المصريين فى الريف والحضر، وليس فقط كدخل أو وظيفة، ولكن أيضا من خلال التعليم والصحة وتنظيم النسل. كما أنها تلعب دورا هائلا فى حياة البيروقراطية المصرية فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة التى تنافس كل منها الأخرى فى الحصول على الأموال والاستشارات والمساعدات.

وثانيا: فإن المعونة الأمريكية التى تمثل ٣٠٪ من المساعدات الدولية لمصر، الثنائية ومتعددة الأطراف، لها دورها المهم فى عملية الإصلاح الاقتصادى وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. وأمام تلك الأهمية للمعونة الأمريكية، لا يخلو الأمر من مشاكل حقيقية. فالمصريون ينتقدون برنامج المعونة بأنه «تدخلى» جدا..

والأمريكيون يرون أن البرنامج لم ينجز مهمته التى وضع من أجلها، وهى تحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الحر. ويواجه برنامج المعونة انتقادات من الكونجرس الذى يحاول في واشنطن التأثير على بيروقراطيته فى مصر. ويقترح كتاب «الدول المحورية»، إطارا للتعامل مع المعونة الأمريكية إلى «مصر الدولة المحورية»:

أولا: بالنظر للأهمية الاستراتيجية لمصر، فإنه ليس من المرغوب فيه على الإطلاق أن تخفض المعونة الأمريكية لمصر لسنوات عدة مقبلة.

ثانياً: أن تستمر المعونة لمصر، لأربعة أهداف رئيسية، هى: النمو الاقتصادى، والاستقرار السكانى، وحماية البيئة، وتشجيع الديمقراطية.

ثالثا: أن الشركات والمؤسسات الأمريكية التى تستفيد مباشرة من المشروعات التى تمولها هيئة المعونة فى مصر، ويحددها المصريون والأمريكيون، يجب أن تقاوم أى محاولة فى الكونجرس لخفض المعونة لمصر.

إن من المهم العودة للسؤال عن تأثير المعونة الأمريكية، وهو سؤال لا ينفصل عن سؤال ثان يتعلق بإفادة المعونة للمصالح الأمريكية. والإجابة على السؤالين تحكمها الاعتبارات التالية:

- كون مصر أحد الحلفاء الثابتين للولايات المتحدة فى العالم، فى ضوء السياسات المتبعة منذ منتصف السبعينيات.
- ثبات واستقرار حكم الرئيس حسنى مبارك.
- حاجة مصر إلى الدعم من أجل التنمية الاقتصادية المتواصلة والتعددية الديمقراطية.

السياسة الأمريكية المستقبلية

مصر ستظل حليفا حيويا للولايات المتحدة فى المستقبل.. لماذا؟

يجيب كتاب «الدول المحورية»، بأنه فى ظل عدم الوثوق فى عملية السلام، فإن المصلحة القومية الأمريكية تظل تشجع اندماج إسرائيل فى الشرق الأوسط وتأمين إمدادات البترول، والمصلحة المشتركة فى مواجهة الأصولية الإسلامية المتشددة متمثلة فى جماعات أو دول. بيد أن مصر لا ترغب فى توسيع دور إسرائيل، كما أنها تبدى قلقا إزاء تعامل أمريكا مع دول مثل ليبيا والسودان، وتتحدى سياساتها فيما يتعلق باحتواء العراق أو بالنظام الأمنى الخليجى .. ولكن تلك التوترات بين مصر وأمريكا، ليس من المرغوب أن تؤثر فى أسس العلاقات بينهما فى المدى القصير. إذن، كيف يمكن أن تدار العلاقات المصرية الأمريكية، بطريقة مثلى؟

يجيب الكتاب، بأن على الولايات المتحدة أن تشجع الليبرالية السياسية، حتى لا تسلك مصر

مسلك الدول الآسيوية التى اقتصرت فى تجاربها على الليبرالية الاقتصادية.

غير أنه من مفارقات الكتاب أنه فى فصل تال، يشير إلى أن الليبرالية السياسية فى الجزائر كانت فى مصلحة جبهة الإنقاذ الإسلامية وانتهت بحرب أهلية، وذلك ما كان الرئيس مبارك قد حذر منه الجزائريين.

ومن أجل علاقات مثلى بين مصر وأمريكا، يحذر الكتاب من الاتجاه الانعزالى فى الكونجرس لخفض المساعدات الأمريكية لمصر، لأنها ضرورية لمصر عسكريا واقتصاديا، ويؤكد ضرورة أن تتبع أمريكا السياسة نفسها التى تتبعها مع إسرائيل بخصوص المعونة. ويوصى الكتاب صانع القرار الأمريكى بأن تكون الولايات المتحدة «حساسة» إزاء توجه الرئيس مبارك للاستفادة من موقع مصر المحورى فى تحسين الظروف الاقتصادية المحلية، مثل مبادرة المشاركة الأوربية المتوسطية، ومبادرة السوق العربية المشتركة.

مصر المحورية

فى إطار الاستنتاجات، يصل كتاب «الدول المحورية» إلى أن مصر هى المرشح الأول لـ «المحورية» على أكثر من صعيد. فهى تقع فى قلب العالم العربى. وهى جارة لإسرائيل . ولديها حكم شديد التنظيم ومستقر، بما يسمح له بصياغة سياسات متماسكة لممارسة تأثير منتظم فى الشئون الإقليمية. وهى قد سلكت طريقا طويلا على المشاكل السياسية التى تخيف العالم العربى، خصوصا المتعلقة بالتمثيل النيابى وانتقال السلطة، وهى قد قطعت شوطا فى الإصلاح الاقتصادى كافياً لتحقيق نمو اقتصادى معتدل لعقود قادمة. كل ذلك يعطى قوة معتبرة لمصر. فإذا استطاعت مصر الاستمرار فى السياسات الحالية، فإنها تشجع الأقطار العربية الأخرى على المضى قدما فى ذات الطريق.

إن تلك العوامل، جعلت من مصر حليفا ذا قيمة للولايات المتحدة خلال الأعوام العشرين الماضية. وقد وظف الرئيسان السادات ومبارك قوة وتأثير بلدهما فى صنع وحفظ السلام، وفى مواجهة تهديدات النظام الإقليمى، وفى التعاون مع الولايات المتحدة من أجل صالح مصر.

وينصح كتاب «الدول المحورية» المسئولين الأمريكيين بأن يتعلموا أن يأخذوا فى الاعتبار «مخاطر» محاولة التدخل فى شئون بلد ذى شعب عظيم الحساسية تجاه ما يهدد استقلال مصر وثقافتها، ودعمها للقضايا العربية والإسلامية مثل فلسطين والقدس. وللمستقبل–كما يقول الكتاب– فإن على المسئولين الأمريكيين أن يتعلموا أن مصر يجب أن يسمح لها أن تنمى دورها الإقليمى بالطريقة التى تناسب مصالحها، وأن مستقبل مصر كدولة محورية ليس فى الأخذ بـ «النموذج الآسيوى» الذى ضحى بالليبرالية السياسية فى سبيل النجاح الاقتصادى، فكان الانهيار الاقتصادى.

(٧) إندونيسيا وپاكستان وتركيا والمكسيك

هناك ٨ دول محورية أخرى غير مصر، حددها پول كيندى وروبرت شاس وإميلى هيل. تلك الدول هى: إندونيسيا، والهند، وباكستان، وتركيا، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، والجزائر، والمكسيك. ويتناول كتاب «الدول المحورية» كل دولة من تلك الدول، كدراسة حالة.. والسؤال المحورى الذى يطرح فى حالة كل دولة: هل هى محورية فعلاً كما اقترح پول كيندى وزميلاه؟ ولماذا؟ ويتضمن الكتاب مفارقات عديدة. فإندونيسيا بالرغم من الأزمة المالية والسياسية التى تعصف بها، وربما بسبب تلك الأزمة، هى دول محورية بجد.

والهند، بالرغم من ثقلها الجغرافى والسكانى، تبدو أقل محورية من جارتها الأقل مساحة وسكانا وقدرة اقتصادية، أى باكستان.

والمكسيك، أكثر محورية من جارتها الأكبر والأغنى والأقوى البرازيل.

وتركيا، برغم سقوط الإتحاد السوفييتى ونهاية الحرب الباردة، تظل محورية جداً. أما جنوب إفريقيا والجزائر، فإن تصنيفهما كدولتين محوريتين لم يزل محل نظر، وربما تكون نيجيريا أكثر محورية منهما فى قارة إفريقيا.

إندونيسيا

أعلنت الولايات المتحدة سياسة جديدة تجاه إندونيسيا فى الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٧ . فبعد أن انتشر الذعر المالى من تايلاند إلى بقية جنوب شرق آسيا، التزمت الخزانة الأمريكية بتوفير ٣ مليارات دولار ضمن جهد دولى لإنقاذ الاقتصاد الإندونيسى .. ووصف وزير الخزانة الأمريكى ذلك الإجراء بأنه «حيوى للأمن القومى وللمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة» .

وقد كان ذلك التصريح أقوى تعبير عن مصالح الولايات المتحدة فى إندونيسيا خلال سنوات. فالأزمة المالية أدخلت الولايات المتحدة وإندونيسيا فى علاقة معقدة وحساسة، وأثارت تساؤلات تتجاوز حدود إندونيسيا، لتتعلق بـ «المعجزة الآسيوية» ، ومحاولة تكرار النموذج اليابانى فى التنمية، ودور أمريكا واليابان فى اقتصاديات شرق آسيا، ومستقبل النظام النقدى العالمى.

ولكن.. هل إندونيسيا دولة محورية؟

نعم.. فإندونيسيا تضم ٤٠ ٪ من سكان منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى، وتتسم بمساحة كبيرة وتنوع اقتصادى. وجعلها موقعها الجغرافى «قائدة» فى منطقة شرق آسيا، وكونها «أرخبيلا» حماها من التهديدات الخارجية. وجغرافيتها أعطتها حقوقا على الممرات البحرية الحيوية لسنغافورة وماليزيا،

وللتجارة الخارجية لأستراليا، وللإمدادات البترولية من الشرق الأوسط لليابان وكوريا وتايوان. وزاد التاريخ السياسى لإندونيسيا من أهميتها فى شرق آسيا. فالسياسات الداخلية انعكست على سياستها الخارجية فى الستينيات. فعندما اتحدت ماليزيا خاض سوكارنو حملة مواجهة ضدها، وعندما استقلت عضوا غير دائم بمجلس الأمن عام ١٩٦٣، انسحب سوكارنو من الأمم المتحدة، وشكل تحالفا من دول آسيوية وإفريقية وتابعة للكتلة الشرقية، وأعلن فى عام ١٩٦٥ محور بكين- هانوى-جاكارتا حتى سقط عام ١٩٦٦.

وبالعكس تماما، عندما جاء سوهارتو، شاركت إندونيسيا ماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند فى تأسيس رابطة الأمم الآسيوية الجنوبية (آسيان) عام ١٩٦٧، والتى توسعت عضويتها حتى أصبحت تضم فى عام ١٩٩٧ فيتنام ولاوس وبورما. ثم دخلت دول (آسيان) منظمة التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى (آبيك) التى تربط دول أمريكا الشمالية بشمال آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادى.

ولذلك، فإن إندونيسيا ضعيفة تمثل تهديدا لمنطقة شرق آسيا وللمصالح الأمريكية. وقد أكدت الأزمة المالية ١٩٩٧ والسياسية ١٩٩٨، أن إندونيسيا دولة محورية للولايات المتحدة.

الهند

بعد التفجيرات النووية الهندية، أصبحت الاستراتيجية الأمريكية أكثر اهتماما بالهند. وحتى من قبل التفجيرات النووية، فإن الهند تضم خمس سكان العالم، كما أنها تقع فى منطقة جغرافية ذات أهمية عظمى للولايات المتحدة لقربها من بترول الخليج، ولها صلات استراتيجية وثقافية مؤثرة فى وسط آسيا، بالإضافة إلى أن الهند حافظت على استمرارية ديمقراطية لمدة نصف قرن بعد استقلالها برغم التعدد الإثنى والدينى واللغوى. وكذلك فإن لدى الهند جيشا قويا وصناعة عسكرية يمكن أن تجهز مليون عسكرى، علاوة على أن الطبقة الوسطى الهندية يمكن أن تزيد على ١٠٠ مليون نسمة، بما يجعلها سوقا صاعدة كبيرة..

فهل يعنى كل ذلك أن الهند دولة محورية؟

الإجابة القاطعة فى كتاب «الدول المحورية» هى: لا.. ليست الهند دولة محورية الآن.. أو هى دولة ضعيفة «المحورية».

هكذا تقول دراسة الحالة عن الهند التى قام بها ستيفن كوهين (أستاذ التاريخ والعلوم السياسية فى جامعة ألينوى) وسميث جانجولى (أستاذ العلوم السياسية فى جامعة مدينة نيويورك).. ولكن لماذا؟

يقول الباحثان: إنه بالنسبة للمؤشرات التنموية الإجمالية، تبدو الهند دولة محورية ضعيفة، كما أن «هشاشة» الهند تعكسها مستويات عليا من العنف الاجتماعى والهجرة والتلوث البيئى، بالإضافة إلى عدم التماسك السياسى والمؤسسى والتفاوت الإقليمى حتى تبدو الهند قارة فى حالة ثورة اجتماعية. ويبدو النظام السياسى فى العقد المقبل غير قادر على الاستجابة لتلك الضغوط، حتى أنه يمكن أن يستهلك فى التغيرات المحلية!

باكستان

من وجهة نظر المصالح الأمريكية، تبدو باكستان دولة محورية لعدة أسباب. فهى توأم الهند، ومن ثم فإن وجود سياسة أمريكية تجاه باكستان يغنى عن سياسة أمريكية للهند، هذا أولاً. وثانيا: وظفت باكستان هويتها الإسلامية لإقامة روابط سياسية واقتصادية وأمنية مع العالم الإسلامى، ولاسيما منطقة الخليج والشرق الأوسط، كما أنها تمثل وجها معتدلا وديمقراطيا للإسلام. وثالثا: تعتبر باكستان من الدول الأكثر كثافة سكانية فى العالم بمعدل نمو سكانى يصل إلى ٣٪ سنوياً، كما تعتبر الدولة الثالثة (بعد الصين والهند) المستهدفة فى الحد من النمو السكانى، وإذا لم يتوجه الاهتمام إلى التنمية الاجتماعية وكفاءة إدارة الموارد الاقتصادية، فإن الطفرة السكانية فى باكستان يمكن أن تهدد استقرار المنطقة.

ورابعاً: فإن باكستان ترتبط بالأجندة الأمريكية فى مكافحة المخدرات ومواجهة الإرهاب والحد من الانتشار النووى لاسيما بعد التفجيرات النووية الباكستانية فى ربيع ١٩٩٨. وأخيراً، فإن الارتباط بين الولايات المتحدة وباكستان يجعل التوترات بين الهند وباكستان فى حدود السيطرة، ويسهل تحقيق هدف الولايات المتحدة فى الحفاظ على الأمن والاستقرار فى المنطقة.

تركيا

يعتبر كتاب «الدول المحورية» تركيا دولة محورية بأكثر من معنى. فالآن، ومع نهاية القرن العشرين يعود الإسلام كحركة سياسية، ووصل إلى الحكم فى تركيا رئيس وزراء إسلامى، بعد عقود من محاولتها الاندماج فى الغرب.

وثانياً: تركيا دولة محورية لأنها «حيوية» للمصالح الأمريكية، فى عدد من المناطق على حدودها مثل البلقان والخليج والإتحاد السوفييتى السابق والبحر المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه.

وثالثا: تركيا «محورية» لأن الدول الجارة لها تتطلع إليها كدولة قائدة. فتركيا ديمقراطية علمانية يمكن أن تمثل نموذجا للدول الإسلامية التى كانت تابعة للإتحاد السوفييتى السابق.

وأخيراً: فإن تركيا تمثل «إمكانية» لدولة يمكن أن تكون إسلامية وغربية، ولدولة ديمقراطية أوربية أغلبيتها مسلمة.

والسؤال: بأية درجة، تركيا محورية للولايات المتحدة؟

منذ أن التحقت تركيا بحلف شمال الأطلنطى (ناتو) عام ١٩٥٢، وحتى سقوط الإتحاد السوفييتى عام ١٩٩١، كانت تركيا «الخاصرة الشرقية» للناتو. فهى تتحكم فى مضايق البوسفور والدردنيل التى تمثل أهم ممر مائى لموسكو، وتمتد حدودها مع الإتحاد السوفييتى (السابق) إلى نحو ٥٣٠ كيلو متر، بما جعلها توفر لأمريكا والناتو مراكز تنصّت متقدمة. وفى فترة ما بعد الحرب الباردة، لم تعد تركيا تشارك روسيا تلك الحدود، ولكنها لم تزل «سند أمان» أمام «إمكان» إحياء التوسعية والعدوانية الروسية.

وفى الشرق الأوسط، كانت تركيا حليفا مهما للولايات المتحدة خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، فى فرض الحظر على العراق وفى السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة «انجرليك». وبعد الحرب، وحتى الآن، ظلت «انجرليك» مهمة لأمريكا فى فرض حظر الطيران شمالى العراق. كما كانت تركيا داعماً مفيداً فى عملية السلام فى الشرق الأوسط و«المعجّل» فى العالم الإسلامى بالتطبيع مع إسرائيل. فخلال ثلاثين عاماً من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٩ كانت تركيا الدولة الإسلامية الوحيدة التى تعترف بإسرائيل. وبين تركيا وإسرائيل اتفاق تجارة حرة ومناورات عسكرية بالاشتراك مع الولايات المتحدة. بالإضافة إلى أن تركيا لها حدود مع ثلاث دول ترى أمريكا أنها ترعى الإرهاب وهى العراق وإيران وسوريا.

وفى آسيا الوسطى والقوقاز، لتركيا تأثير مهم، ويمكن أن تمثل لدول المنطقة نموذجا للحرية الاقتصادية والسياسية وللإسلام المعتدل. وفى البلقان، تقدم تركيا للولايات المتحدة والناتو، قوات لحفظ السلام والاستقرار فى المنطقة.

بيد أن هناك تحديات عديدة لـ «محورية» تركيا. فديمقراطية تركيا، بالرغم من أنها ليست حديثة العهد، فإنها لم تحقق بعد الاستقرار للمجتمع التركى. وهناك ثلاث مشكلات طاغية تتحكم فى مستقبل تركيا:

أولاً: صراع الجيش والحكم المدنى.

ثانياً: مشكلة العرقية ولاسيما المسألة الكردية.

ثالثاً: دور الإسلام فى السياسة والمجتمع.

وستحدد تلك المشكلات مدى قدرة تركيا على إنجاز معايير الديمقراطيات الغربية، وتحقيق تطلعها لأن تكون جزءاً من الغرب، ومدى اعتراف الغرب بها كشريك حقيقى. فدور الجيش فى

السياسة التركية طاغٍ . ولا يقتصر تدخله على الشئون الخارجية، بل يتدخل فى مسألة الأكراد والإسلام السياسى.

وهناك تطوران أخيران فى السياسة التركية المعاصرة حدثا بمبادرتين من الجيش، أولهما التعاون العسكرى مع إسرائيل عام ١٩٩٦ ، وثانيهما الإطاحة برئيس الوزراء الإسلامى نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧ ، كاستمرار لسياسة «التخويف» التى مارسها الجيش فى انقلابات ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ . وإذا كانت تريد أن تكون شريكا غربيا وديمقراطية غربية، فلن يكون ذلك إلا بتغليب الحكم المدنى. وفى ظل استمرار الوضع القائم (دور العسكر) فإن علاقاتها بالغرب والناتو ستستمر على المستوى الإفريقى وغيره. وبخصوص مشكلة التعامل مع الأكراد، تتبنى تركيا (الحديثة) سياسة «الدولة الموحدة» و«لا تعترف بالأقليات العرقية» . وقد أدى ذلك إلى انخراط حزب العمال الكردستانى فى حرب عصابات مع الجيش، من ناحية، واتهام تركيا من دول الغرب بانتهاك حقوق الإنسان.. ولا يبدو الحل إلا بتأكيد تركيا الحقوق الثقافية واللغوية والسياسية للأكراد، ولكن ذلك يتطلب نظاما سياسيا يتبنى «التعددية».. وربما يستغرق ذلك الحل عدة عقود.

أما مشكلة صعود الإسلام السياسى، فتعكس صراعا ممتدا منذ تأسيس تركيا الحديثة بين التوجه العلمانى (الأتاتوركى) والتوجه الإسلامى. وقد كان معنى وصول أربكان زعيم الرفاه الإسلامى إلى رئاسة الحكومة، أنه أصبح أول «حاكم إسلامى» لتركيا منذ إلغاء السلطنة وإسقاط السلطان عبد الحميد الثانى. كما كشف نجاح الإسلاميين فى الوصول إلى الحكم مفاسد النخبة العلمانية الأتاتوركية. وإذا كان العسكر قد نجحوا فى الإطاحة بحكومة أربكان الإسلامية، فإن ذلك لم ينه تنامى دور الإسلام فى السياسة التركية، بالإضافة إلى أن الصراع العلمانى-الإسلامى يعيق تطور الديمقراطية التركية، ويؤثر على تعامل الغرب معها.

إن هناك سيناريوهين لمستقبل تركيا. السيناريو الأول أن تظل مثقلة بمشكلاتها (دور العسكر، والمسألة الكردية، وتنامى الإسلام السياسى) . والسيناريو الثانى هو الحكم الإسلامى. ويفضل الغرب السيناريو الأول فى الوقت الراهن والمنظور.

جنوب إفريقيا

لقد نجت جنوب إفريقيا بمعجزة من الحرب العنصرية، ولكنها تواجه مشكلات هيكلية مميتة فى مجالات عدة. فالجريمة تهدد النظام العام فى جنوب إفريقيا، إذ يتجاوز معدل جرائم القتل نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية عشرة أضعاف، ويتعرض مجتمع «البيزنس» لعمليات اختطاف وسلب. والخوف من الجريمة يهدد الاستثمار الأجنبى، وسمعة جنوب إفريقيا كبلد عنف يضر

بالسياحة. وتتعدد الأسباب وراء ذلك، فمناطق السود الفقيرة غير المزودة بالمياه النقية تتعايش مع «المجتمع الأبيض» الذى يعيش على الطراز الأوربى والأمريكى. كما أن جنوب إفريقيا تمر بمرحلة انتقال من النظام القديم إلى نظام جديد، علاوة على انتشار السلاح وبأسعار بخسة بسبب انتشار الحروب والصراعات المسلحة فى الدول المجاورة. وعلى الصعيد الاقتصادى، تواجه جنوب إفريقيا انخفاض النمو وسوء توزيع الثروة، فمع بداية التسعينيات، كان معدل النمو الاقتصادى سالباً، ولم يتجاوز عام ١٩٩٥ معدل ٣٪. وتعد جنوب إفريقيا واحدة من الدول الأسوأ فى توزيع الثروة. فحوالى ٥٣٪ من الإفريقيين يعيشون تحت خط الفقر، فى حين لا تتجاوز تلك النسبة ٢٪ بين البيض. وعلى الصعيد السياسى، وبرغم أن جنوب إفريقيا تحت حكم مانديلا تفادت «الحرب العنصرية»، وأرست تقاليد التعددية السياسية والمساواة القانونية، إلا أنه بعد تخلى مانديلا عن زعامة حزب المؤتمر الإفريقى عام ١٩٩٧، وتخليه عن رئاسة الدولة بعد نهاية مدته الرئاسية فى ١٩٩٩، يصبح مستقبل جنوب إفريقيا السياسى فى حالة عدم يقين.

إن المؤكد أن جنوب إفريقيا لن تكون دولة صناعية حديثة، كما أنها لن تكون ذات اقتصاد عفى، علاوة على أن «نظامها» تهدده الجريمة والمشكلات. وبالتالى، فإن جنوب إفريقيا ستتحرك فى المجال الإقليمى والدولى مثقلة بمشكلاتها الداخلية.

البرازيل والمكسيك

إيجابا وسلبا، هناك عدة اعتبارات تجعل من البرازيل دولة محورية. فجغرافيّاً، بمساحتها وموقعها، للبرازيل تأثير على منطقتها يجعل دورها مهما جداً.

واقتصاديا، يأتى الاقتصاد البرازيلى فى المرتبة الثامنة عالميا من حيث الناتج المحلى الإجمالى، كما تصل الصادرات الصناعية البرازيلية إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً. وبمعايير البيئة، تعد البرازيل محورية، فغاباتها تسهم فى التوازن البيئى العالمى. وسياسياً، تعد البرازيل من الديمقراطيات الجديدة الصاعدة بعد الحكم العسكرى.

بيد أن المكسيك تبدو أكثر محورية من البرازيل. فبأى معيار يمكن تصوره تمثل المكسيك دولة «عصب» للولايات المتحدة، إذ تشارك الولايات المتحدة فى حدود طولها ٣٢٠٠ كيلو متر، وهى بعكس البرازيل، تقع على الحافة الشمالية لأمريكا اللاتينية، وليس فى قلبها كالبرازيل، بما يجعلها مهمة للولايات المتحدة، علاوة على مساحتها الضخمة وعدد سكانها الذى يصل إلى ٩٠ مليون نسمة، واقتصادها الصاعد. وهى تشارك الولايات المتحدة فى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، ومن ثم فإن «انهيار» الاقتصاد المكسيكى أمر لا يمكن تصوره فى واشنطن، وذلك ما يفسر

خطة الإنقاذ المالى التى قادتها لمصلحة المكسيك (٥٠ مليار دولار، منها ٢٠ مليارا من أمريكا).

الجزائر

لقد قام بدراسة حالة الجزائر، ويليام كوانت الشهير بدراساته عن الشرق الأوسط والمنطقة العربية، وأحد مستشارى مجلس الأمن القومى (الأمريكى) فى السبعينيات. وهو يعتبر أن اختيار الجزائر كدولة محورية «مفاجأة». فمن حيث عدد سكانها، تفوقها دول أخرى فى العالم الثالث (بنجلاديش)، وعن صادراتها البترولية تفوقها ليبيا ونيجيريا وفنزويلا وإيران، وفى ارتباطها بالغرب تفوقها دول كثيرة (شيلى والأرجنتين مثلاً).

ويقول كوانت إنه لابد من الحذر من المبالغة فى تأثير الجزائر، فلم تعد «الدولة النموذج» فى التنمية فى إفريقيا أو العالم العربى، بل إنها تذكر دائما كنموذج لمخاطر التحول الديمقراطى (المتهور)، بما يبرر تشدد مصر وتونس مع الأصوليين الإسلاميين. فقط، يمكن أن يكون تأثير الجزائر مخيفاً فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوربا إذا وقعت تحت حكم إسلامى.

(٨) التخطيط الاستراتيجى الأمريكى

لا يكتمل كتاب «الدول المحورية» إلا بالسؤال عن الدول المحورية من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية، كما يحددها البيت الأبيض والبنتاجون (وزارة الدفاع). فالمؤرخون پول كيندى وروبرت شاس وإميلى هيل، قد حددوا ٩ دول محوّرية هى: مصر وإندونيسيا والهند وباكستان وتركيا والبرازيل والمكسيك وجنوب إفريقيا والجزائر. وعرض كيندى وزميلاه ذلك التصنيف على الخبراء الاختصاصيين فى تلك الدول.. وتوصل أولئك الخبراء إلى أن مصر وتركيا والمكسيك وباكستان وإندونيسيا دول محورية جدا.. وأن البرازيل والهند أقل محورية.. ولكن الجزائر وجنوب إفريقيا غير محوريتين.

ولدى عرض ذلك التصنيف للدول المحورية على خبراء وزارة الدفاع الأمريكية، أضافوا دولا محورية أخرى مثل أوكرانيا وكوريا الجنوبية وإسرائيل والسعودية، واستبعدوا الجزائر وجنوب إفريقيا.

بوش وكارتر

ليس المخططون العسكريون بأقل من نظرائهم المخططين للسياسة الخارجية الأمريكية، فى البحث عن «أيقونة مقدسة» للاستراتيجية الأمريكية. فمع نهاية الحرب الباردة، ونهاية القرن العشرين، و«نهاية التاريخ» -كما يقول البعض- هناك حاجة لإطار جيوسياسى وبناء استراتيجى. فلم تستطع أى من الإدارتين الأمريكيتين بعد الحرب الباردة، تطوير سياسة ملائمة بعد «سياسة الاحتواء». لقد كانت هناك تصورات للجغرافيا السياسية وحتى الجغرافيا الاقتصادية، لكى تساعد المخططين العسكرين إزاء حالة عدم اليقين عشية القرن الحادى والعشرين. فانجذب المخططون العسكريون لتصورات هانتنجتون عن «صدام الحضارات» ومحبوباني «عن الغرب وبقية العالم» وكابلان عن «الفوضى المقبلة» وسنجر وويلادفسكى عن «مناطق السلام» و «مناطق التحول»، وتوفلر عن «حروب الموجات الأولى والثانية والثالثة». ويعتبر تصور پول كيندى وزميله عن «الدول المحورية» ضمن هذا السياق.

وفى كتاب «الدول المحورية»، يناقش دونالد دانييل وآندرو روس -خبيرا الأمن القومى الأمريكيان- تصور پول كيندى عن الدول المحورية، ولكن من منظور التخطيط الاستراتيجى الأمريكى. وفى البداية يوردان ملاحظات عدة:

أولاً: إن مبدأ «الدول المحورية» هو تصورى تمييزى أى يميز دولا عن أخرى فى العالم، ويهدف للحفاظ على الوضع القائم، ويقوم على أساس أن الولايات المتحدة هى الخاسر الأكبر من عدم

الاستقرار الدولى، وأن الأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة واضحة ولم تتغير.

ثانياً: إن مبدأ «الدول المحورية» يقترح التركيز على لاعبين دوليين رئيسيين، غير أنه لا يمكن تجاهل بقية العالم، كما أنه يركز على دول رئيسية وليس على المشاكل الرئيسية التى تواجه الولايات المتحدة فى أنحاء العالم.

ثالثاً: إن مبدأ الدول المحورية يعتبر أن الشيوعية والتدخل الخارجى، انتهيا كتهديدين للازدهار والاستقرار فى تلك الدول، وأن هناك تهديدات أخرى مثل النمو السكانى والهجرة والبيئة والصراعات العرقية وعدم الاستقرار الاقتصادى والتصنيع القذر والمخدرات والإرهاب .. وتلك التهديدات قد لا يفيد معها الحل العسكرى.

لقد كانت الوثيقة الاستراتيجية الأولى فى عهد بوش هى استراتيجية الدفاع للتسعينيات: استراتيجية الدفاع الإقليمى، التى وضعها وزير الدفاع حينئذ ديك شينى. وكان من وجهة نظر وزير الدفاع «إن الوضع الاستراتيجى للولايات المتحدة أقوى مما كان عليه منذ عقود، واليوم لا يوجد هناك من يتحدى النظام الديمقراطى المسالم مثل الإتحاد السوفييتى وحلف وارسو. وليست هناك تحالفات معادية ذات مغزى. وبالعكس، فإن الدول الأقوى والأكثر قدرة فى العالم هى الدول الصديقة». واقترح شينى «الحفاظ على المكتسبات التى حققتها أمريكا» ..

وقد تركز اهتمام المخططين الاستراتيجيين فى عهد بوش –مثلما كان الأمر قبل نهاية الحرب الباردة– على الإتحاد السوفييتى وخليفته روسيا. غير أنهم حددوا أولويات إقليمية، دون أن يحددوا دولا «حيوية» للاستراتيجية الأمريكية سواء فى أوربا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية أو إفريقيا، بل ركزت «استراتيجية الأمن القومى» على منظمات إقليمية وليس على دول إقليمية. وبالطبع، اهتمت «استراتيجية الأمن القومى» التى وضعت عام ١٩٩١وعدلت عام ١٩٩٣ ، بدول مثل أوكرانيا وكوريا الجنوبية وكوبا، ولكن ذلك الاهتمام لم يكن يعنى أنها «دول محورية».

أما فى عهد كلينتون، فقد ميزت استراتيجية الأمن القومى بين ثلاثة أنواع من التهديدات لمصالح الولايات المتحدة:

أولاً: تهديدات للولايات المتحدة ذاتها أو لدولة أو لإقليم فى ارتباط بمصالح أمريكا.

ثانياً: تهديدات أسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً: تهديدات الإرهاب، وانتقال المخدرات، الجريمة المنظمة، التحديات البيئية، نزوح اللاجئين.

ويعتبر التهديدان الأول والثانى ضمن تهديدات نظام الأمن القديم، أما مجموعة التهديدات الثالثة، فتأتى ضمن نظام الأمن الجديد.

ويعنى ذلك أنه خلال عهد كلينتون، كانت هناك «استمرارية» مع عهد بوش، و«تغير» فى آن

معاً، بخصوص تهديدات المصالح الأمريكية. لقد اعتاد مسئولو البنتاجون (وزارة الدفاع) منذ نهاية الحرب الباردة، التمييز بين تهديدات (قديمة) وتهديدات (جديدة). إلا أنه خلال عهد كلينتون زاد الاهتمام بالتهديدات الجديدة (الإرهاب، البيئة، المخدرات). كما زاد الاهتمام بمناطق جغرافية فى العالم أكثر من مناطق أخرى. فتذكر وثائق التخطيط الدفاعى أن مناطق أوربا، آسيا المحيط الهادى، الشرق الأوسط وجنوب غربى آسيا أكثر «حيوية» من مناطق أمريكا اللاتينية وإفريقيا وشرق آسيا. فى أوربا، تركز الاهتمام الأمريكى على ديمقراطيات السوق الجديدة وفى آسيا المحيط الهادى، كان الاهتمام بالصين كقوة صاعدة.

آفاق وأولويات التخطيط الدفاعى الأمريكى

يشير دانييل رروس إلى أن التخطيط الدفاعى الأمريكى فى الفترة المتأخرة من الحرب الباردة، اعتمد على وثيقة أساسية هى «الردع التمييزى» فى مواجهة الإتحاد السوفييتى بالأساس، واليابان والصين فى المستقبل. وهى وثيقة وضعتها «لجنة الاستراتيجية المتكاملة طويلة المدى». أما بخصوص العالم النامى، فقد ورد فى وثيقة مساعدة بعنوان «التدخل الانتقائى» وضعتها «مجموعة عمل البيئة الأمنية المستقبلية». وقد حددت فى الوثيقة الأخيرة مجموعة دول محورية محتملة مثل الهند فى آسيا، والبرازيل، والمكسيك فى أمريكا اللاتينية إلى جانب تركيا، إلا أنها لم تتضمن دولا أخرى حددها پول كيندى وزميلاه فى دراسة الدول المحورية مثل الجزائر وجنوب إفريقيا ومصر وباكستان وإندونيسيا. وفى الوقت ذاته، ألقت الوثيقة الضوء على دول مثل كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ونيكاراجوا.

وعندما جاءت إدارة بوش، فقد كانت الإدارة الأمريكية الأولى التى تواجه تحدى تطوير استراتيجية كبرى للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة. وكان إعلان «النظام العالمى الجديد» شعاراً أكثر منه حقيقة، مما دفع المخططين الاستراتيجيين إلى محاولة تحديد الأولويات الوظيفية والاستراتيجية للولايات المتحدة، فى ظل فراغ نظرى. فبعد حرب الخليج أصبحت مصر شريكا فى التخطيط الاستراتيجى الأمريكى، وضمن الدول المحورية فى تصنيف البنتاجون(وزارة الدفاع). وفى الشرق الأوسط كان الاهتمام بشركاء آخرين مثل: إسرائيل ومصر والسعودية، مع الاهتمام بتصاعد الخطر من إيران والعراق وليبيا كدول تعارض تحالفات الولايات المتحدة فى المنطقة وتهدد الدول البترولية الصديقة لها.

ويقول دانيال رروس إن مخططى الدفاع الأمريكيين يلتقون فى تصور پول كيندى وزميليه حول «الدول المحورية». فهم يلتقون حول تصور «محافظ»، ويتفقون على التمييز بين «أمن قديم» و«أمن

جديد» ، وتهديدات قديمة وتهديدات جديدة، ويركزون على التهديدات غير التقليدية. ولكن قائمة الدول المحورية فى تصور مخططى الدفاع، تختلف عن قائمة بول كيندى، فهى تضم: أوكرانيا، تركيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، إسرائيل، مصر، السعودية، إيران، العراق، والكويت. أما قائمة بول كيندى، فقد أسقطت ثلاث دول منبوذة (كوريا الشمالية، والعراق، وإيران) ، كما استبعدت دولا حليفة مثل (كوريا الجنوبية، والسعودية، والكويت، وإسرائيل) .

استراتيجية الدول المحورية

فى ختام كتاب «الدول المحورية» يعرض محرروه روبرت شاس وإميلى هيل وبول كيندى، استخلاصاتهم للنقاشات التى أثارتها استراتيجية الدول المحورية. فمن ناحية، تتحدى استراتيجية «الدول المحورية» الادعاء بأن أمريكا حددت أولوياتها الواضحة فى العالم النامى وسياساتها المتماسكة تجاه الدول المهمة فيه. ففيما عدا حالة أو حالتين، تفتقد الولايات المتحدة الرؤية الواضحة والسياسات المتماسكة. وذلك يعنى أن الولايات المتحدة ذات العضلات العسكرية والاقتصادية الضخمة، لا تستثمر بشكل كاف جهدا دبلوماسيا وسياسيا. وتلك مسئولية ضخمة تقع على عاتق المسئولين الأمريكيين مع دخول القرن الحادى والعشرين، وتفرض إعادة النظر فى هياكل وعمليات صنع السياسة.

ومن ناحية أخرى، فإن استراتيجية الدول المحورية تدعم الاقتراح بالاهتمام بالتهديدات غير العسكرية التى تواجه المصالح الأمريكية مثل النمو السكانى والبيئة والمخدرات ونزوح اللاجئين والصراعات العرقية.

ومن ناحية ثالثة، تلفت استراتيجية الدول المحورية النظر إلى القضايا الكوكبية، أى التى تهم سكان كوكب الأرض، كما أنها تولى اهتماما بشركاء عالميين فى العالم النامى.

وأخيرا، فإن استراتيجية الدول المحورية هى استراتيجية مبادرة وليست استراتيجية رد فعل. فلم يكن مفروضا أن ينتظر البيت الأبيض حتى انفجار الأزمة المالية الآسيوية فى بداية ١٩٩٨ ، لينتبه إلى شرق آسيا، ثم ينتظر الأزمة السياسية فى جاكرتا حتى ينتبه إلى إندونيسيا. فتلك سياسة «سلبية» . فأمريكا تحتاج إلى سياسات ذكية مركزة مبادرة مثل استراتيجية الدول المحورية.

خاتمة

القرن الحادى والعشرون..
هل يكون كسابقه قرن أمريكا؟

«النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين لن يظل أحادى القطبية، بل سيصبح نظام القوة العظمى الوحيدة (أمريكا) والمتعدد الأقطاب»
صمويل هانتنجتون

أمريكا فى نهاية القرن العشرين (القرن الأمريكى)، بشعبها واقتصادها ومدنها وأسلوبها فى الحياة هى إنجاز إنسانى ضخم لا يضاهيه إنجاز آخر. فأمريكا التى حولت البرارى إلى مدن ضخمة وناطحات سحاب شاهقة وصنعت أسلوب حياة بسيطا وعمليا يستميل مئات الملايين من البشر، إنجاز ضخم بمعايير الجهد والتضحية والرسالة الإنسانية، وبمعايير الإخفاقات والإحباطات والمآسى الإنسانية أيضا، وبقدرة الأمريكيين البراجماتية كشعب «حلال للمشاكل»، حتى تلك التى تكون من صنعه أحيانا. فهم يعتقدون أنه لا شىء فى العالم فوق استطاعة الإنسان، الفرد المقدس، ظل الله على الأرض.

إن ما صنع «المعجزة الأمريكية» ليس فقط عنصر «الوفرة» فى القارة الأمريكية، وإنما –أساسا– الأفكار والقيم التى تتصف بها الشخصية الأمريكية. وتمثل «الحرية» الفكرة الكبرى والقيمة العظمى فى الثقافة الأمريكية. وترتبط بفكرة الحرية صفات «الفرونتيير» أى الرائد المكتشف، الفكرة الأساسية التى ميزت الشخصية الأمريكية بروح الريادة والاكتشاف. فالرواد المكتشفون تحركوا من الساحل الشرقى لاجتياح غرب البلاد، حتى انتهوا من فتح القارة ثم تحرك أحفادهم لأمركة العالم. اعتقاداً بفكرة «المصير المبين»، بمعنى أن الرب قدر لأمريكا أن تقود العالم إلى الحرية.

وارتبطت بتجربة «الفرونتيير»، قيمة البراجماتية (بالمعنى العملى وليس الانتهازى). فمنذ بداية التاريخ الأمريكى، تكون لدى الأمريكى شعور بأنه يغزو برية وينتزع من الطبيعة مساحة لا حدّ لها من الأراضى البكر، الأمر الذى معناه أن أكثر الصفات الإنسانية قيمة لدى الأمريكى هى صفة الرجل العملى لا النظرى.

إن الحرية الفردية هى صميم الثقافة الأمريكية. الحرية الاقتصادية التى تقدس الملكية الفردية، والحرية السياسية التى تعلى الفرد على الجماعة، والحرية الدينية القائمة على فردية التجربة الدينية التى لا تقبل وجود كنيسة أو مذهب دينى للدولة، وحرية التعبير التى ترفض رقابة الكنيسة أو الدولة.

ولئن كان القرن الثامن عشر «القرن الفرنسى»، والقرن التاسع عشر «القرن البريطانى»، فقد أصبح القرن العشرون –بحق– «القرن الأمريكى». وما جعل القرن العشرين «قرن أمريكا»، عاملان أساسيان هما: العقيدة الأمريكية، والقدرة الأمريكية.

العقيدة الأمريكية هى الحرية، اقتصاديا (المشروع الخاص)، وسياسياً (الديمقراطية الليبرالية) ودينيا (لا كنيسة ولا مذهب دينى للدولة). والعقيدة الأمريكية –أيضا– هى أفكار: الفرونتيير، والبراجماتية، والمصير المبين فى ارتباطها بفكرة الحرية. وفى دولة–قارة، تتسم بالوفرة، أطلقت العقيدة الأمريكية من أمريكا قوة عالمية اقتصادياً وسياسياً.

فبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة تنتج حوالى ٥٠٪ من الإنتاج الصناعى العالمى، وأصبحت أكبر دائن للعالم، إذ ارتفعت الاستثمارات الأمريكية فى الخارج إلى ١٩ مليار دولار عام ١٩٥٠ ثم إلى ٤٩ مليار دولار عام ١٩٦٠ ثم ٨١ مليارا عام ١٩٦٥. وقدمت أمريكا برامج مساعدة اقتصادية للعالم مثل خطة مارشال لإعادة إعمار أوربا، ومشروع النقاط الأربعة لمنع وقوع بعض الدول فى الفلك السوفييتى، إضافة إلى برامج المساعدات الغذائية لاسيما القمح. واستطاعت أمريكا «احتواء» الإتحاد السوفييتى، وأصبحت القوة العظمى الأولى فى العالم.

وبنهاية القرن العشرين (القرن الأمريكى) ليست هناك قوة عالمية تضاهى القوة الأمريكية اقتصاديا أو ثقافيا أو سياسياً. فالزراعة الأمريكية هى الزراعة الأولى فى العالم، بالرغم من أنها لا تمثل سوى ٢,٥٪ من الناتج القومى الأمريكى، ولا تشغل سوى ٢,٧٪ من اليد العاملة الأمريكية. وفى حين أن السوق المحلية تستوعب أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج الزراعى، تظل أمريكا أكبر مصدر زراعى للعالم. ففى عام ١٩٩٦ بلغت حصتها من الصادرات العالمية من الذرة ٧٥٪ ومن الصويا ٩٦,٨٪ ومن القمح ٢٨,٣٪ ومن القطن ٢٨,١٪. وتصل قيمة الصادرات الأمريكية الزراعية إلى ٥٠ مليار دولار سنوياً، بينما لا تشكل سوى نسبة ١٠٪ من إجمالى الصادرات الأمريكية.

ولئن كانت الصادرات الصناعية الأمريكية تمثل ١٢٪ من الصادرات الصناعية العالمية، فإن الولايات المتحدة تحتل مكانة الصدارة فى صادراتها من التكنولوجيا العالمية. فالشركات الأمريكية تتحكم بـ ٥٠٪ من السوق العالمية للألياف البصرية، و ٧٣٪ من صادرات الصناعة المعلوماتية، و٧٥٪ من مبيعات صناعات الفضاء والطيران المدنى والعسكرى. وقد بلغت صادرات أمريكا من التكنولوجيا العالمية ما يزيد عن ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٦.

بيد أن التطور الأهم فى أمريكا نهاية القرن العشرين أن الصناعة لم تعد القلب المحرك للاقتصاد الأمريكى. فحصة الصناعة من الناتج القومى تمثل فقط ٢٧٪. فأمريكا -الآن- مجتمع ما بعد صناعى. إذ بات القطاع الثالث، قطاع الخدمات، ينتج ٧٠٪ من الناتج القومى ويستخدم أكثر من ٧٠٪ من اليد العاملة الأمريكية (حوالى ٩٤ مليون أمريكى) عام ١٩٩٦.

وتطور أمريكا إلى مجتمع ما بعد صناعى، قد ارتبط بتحول فى مفهوم الهيمنة الأمريكية من مجرد هيمنة اقتصادية أو اقتصادية عسكرية إلى هيمنة ثقافية. إذ بالرغم من أن الإنفاق العسكرى الأمريكى هو الأكبر فى العالم (٢٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٨)، إلا أن أمريكا فى حرب الخليج ١٩٩١ وحرب كوسوفا ١٩٩٩، احتاجت لدعم عسكرى واقتصادى من دول حليفة وصديقة.

وبالمقابل، تتحكم أمريكا بنحو ٨٠٪ من الصور المبثوثة فى العالم. وفى أوربا ذات الخمسة عشر بلدا تمثل الأفلام الأمريكية ٧٦٪ من سوق الأفلام و ٥٣٪ من المادة المقدمة فى قنوات التليفزيون الأوربية البالغ عددها ٥٠ قناة (غير القنوات المشفرة). وفى الوقت الذى تهيمن فيه الشركات الأمريكية على نحو ٩٠٪ من السوق العالمية للفيديو والصورة المتلفزة، فإنها تمارس هيمنة غير مسبوقة على «الكلمة المقروءة». فالوكالة الصحفية الأولى فى العالم هى «الأسوشيتد برس» الأمريكية، التى تزود بالأنباء والصور ١٦٠٠ صحيفة يومية و ٥٩٠٠ محطة للراديو والتليفزيون فى مختلف أنحاء العالم. كما تهيمن الولايات المتحدة على شبكة معلومات «الإنترنت»، إذ إن ٩٠٪ من مواقع الشبكة هى مواقع أمريكية.

إذن، أمريكا نهاية القرن العشرين، هى أمريكا المجتمع ما بعد الصناعى، الذى تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والترفية والوسائط الثقافية القلب المحرك له، وهى الروافع التى تمد «الهيمنة الأمريكية» على العالم، من محض هيمنة اقتصادية وعسكرية إلى هيمنة ثقافية.

ولم تعد «الهيمنة الأمريكية»، تصطدم بنموذج ثقافى مغاير، بعد سقوط الإتحاد السوفييتى الذى مثل لفترة نموذجاً اقتصاديا وثقافيا بديلاً. ولم تستطع الصين منع تغلغل «النموذج الأمريكى»، إذ انجذبت الصين، كما روسيا، لإغواء نموذج الحياة الأمريكى من الجينز إلى الكوكا كولا إلى الوجبات السريعة من «ماكدونالدز» و «كنتاكى» إلى والت ديزنى، ومن موسيقى الجاز إلى أغانى

«البوب» لمايكل جاكسون وأفلام وشرائط مادونا، وحتى الأفلام السينمائية والمسلسلات الأمريكية. وما من أحد بانتظار أن يعم العالم نموذج الحياة الصينى.

أما الإسلاميون الأصوليون، فإنهم فى «جهادهم» ضد نموذج الحياة الأمريكى، متمسكون بنموذج «السلف الصالح»، ويلقون بأنفسهم خارج مدار الحداثة وفى أتون «صدام الحضارات».

بيد أنه لا يمكن الجزم بأن مؤشرات القوة الأمريكية وهيمنة نموذج الحياة الأمريكية، تعنى أن القرن الحادى والعشرين، كما كان سابقه القرن العشرين، سيكون أمريكيا.

صحيح أنه لا يوجد «تهديد» خارجى للقوة الأمريكية ونموذج الحياة الأمريكية، ولكن النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين، لن يظل نظاماً أحادى القطبية، علاوة على أن التهديد للقوة الأمريكية سيكون تهديد الداخل الأمريكى.

لقد استخلص المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل بول كينـدى، فى كتابه «صعود وأفول القوى العظمى»، أن الإمبراطوريات الكبرى فى التاريخ، ابتداء بالإمبراطورية الرومانية، وانتهاء بالإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، سقطت تحت وطأة الكلفة الاقتصادية العالية لإنفاقها العسكرى، وحذر من أن الإمبراطورية الأمريكية قد تلقى المصير نفسه.

ولئن كانت الولايات المتحدة أصبحت تخصص سنويا للإنفاق الدفاعى حوالى ٣٠٠ مليار دولار، فإن ذلك قد يفسر تحول أمريكا إلى دولة مدينة منذ عام ١٩٨٥، حتى أصبحت أكبر دولة مدينة فى العالم، لتصل ديونها الخارجية عام ١٩٩٧ إلى ٥,٤١٣ تريليون دولار (التريليون ألف مليار)، ولتصل مديونية الفرد الأمريكى إلى ٢٠٠٢٦ دولار.

وما ينبىء بأن النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين لن يكون أحادى القطبية، أن أمريكا فى اللحظة التى أصبحت فيها القطب الأوحد بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، احتاجت عوناً عسكرياً ومالياً من حلفائها فى حرب الخليج ١٩٩١، لإخراج صدام حسين من الكويت. وتكرر الأمر فى حرب كوسوفا ١٩٩٩، إذ احتاجت أمريكا إلى عون حلفائها فى حلف الأطلنطى حتى تهزم يوغسلافيا.

وفى عدد «فورين آفيرز» (يناير ١٩٩٦)، ثم فى كتابه الدول المحورية (١٩٩٩)، طرح بول كينـدى مبدأ للتخطيط الاستراتيجي الأمريكى مضمونه إعتماد أمريكا على عدد من الدول المحورية فى أقاليم العالم، لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية.

وفى عدد «فورين آفيرز» (إبريل ١٩٩٩)، كتب صمويل هانتنجتون أن أمريكا وحدها غير قادرة على تسوية نزاعات العالم، ولكنها تحتاج إلى حلف دولي. واعتبر هانتنجتون أن النظام العالمى فى نهاية القرن العشرين، وإن كان تسوده قوة عظمى وحيدة، فإن ذلك لا يعنى أنه نظام

القطب الواحد، إذ أنه يشمل قوى كبرى وقوى إقليمية. وتوصل إلى أن النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين سيكون «نظام القوة العظمى الوحيدة والمتعدد الأقطاب»

بيد أن أخطر تهديد يواجه القوة الأمريكية، هو انحطاط المجتمع الأمريكى. ففى كل ٣٠ دقيقة فى أمريكا، ٥٠ صبيا يتسربون من المدارس و ٨٥ يقترفون جرائم عنف و ٣٧ بنتا مراهقة تبدأن الحمل، منهن ١٦ خارج نطاق الزوجية. وبنهاية كل عام، فإن مليون صبى يتسربون من المدارس و ١,٣ مليون يقترفون جرائم عنف، و ٤٧٨ ألف مراهقة يبدأن الحمل.

ويواجه المجتمع الأمريكى حربا عنصرية ثقافية واجتماعية، فإن الـ ٢٦٧ مليون شخص الذين يعيشون فى الولايات المتحدة ينقسمون عنصريا إلى ١٩٤ مليون أبيض (بنسبة ٧٣٪) و ٣٣,٨ مليون زنجى (بنسبة ١٣٪) و ٣٠ مليون أصول لاتينية - أى الهيسبانيين - (بنسبة ١١٪) و١٠ ملايين من الآسيويين (بنسبة ٤٪). ويقلق أمريكا - الآن - أن معدلات الزيادة السكانية خلال العقدين بين منتصف السبعينيات ومنتصف التسعينيات تميل لغير صالح البيض، فقد بلغت ١٠٨٪ بين الآسيويين و ٥٣٪ بين الهيسپانيين و ١٣٪ بين السود، فى حين لم تزد عن نسبة ٦٪ بين البيض.

إن أمريكا، ليست كألمانيا، الأمة العضوية التى قامت على تلاقى عرق ولغة وثقافة، وليست كفرنسا، الدولة القومية. وإنما هى دولة متعددة الأعراق والثقافات، جمعت بينها العقيدة الأمريكية. وبالرغم من هيمنة الثقافة الأنجلوساكسونية لقرون، كأداة لصهر العرقيات والثقافات الفرعية، إلا أن استمرار الولاءات الفرعية من جهة والفصل العنصرى للزنوج من جهة ثانية، واتجاه مؤشرات النمو السكانى والهجرة لغير صالح البيض من جهة ثالثة، هى عوامل فجّرت التعددية-الانفصالية العرقية والثقافية. فالبوتقة التى كانت تعمل لصالح البيض الأنجلوساكسون البروتستانت (WASPs) توقفت لصالح التعددية الثقافية بل للحرب الثقافية، حتى أن التوقعات تشير إلى أن أمريكا القرن الحادى والعشرين مهددة بألا تعود بيضاء أنجلوساكسونية بروتستانتية.

ويرتبط الانفصال العرقى، بالانفصال الاجتماعى والطبقى. فهناك ١٥ مليوناً من الأمريكيين يعيشون فى ظروف معيشية أشبه بظروف العالم الثالث (دون الاستمتاع بالشمس المشرقة وحميمية الأسرة والتضامنية الاجتماعية مثل فقراء العالم الثالث). وهناك ٢٨ مليون أمريكى يعيشون فى ظروف تقترب من مستويات المعيشة فى العالم الثالث. وتدل آخر الإحصاءات على أن أكثر من ٣٠ مليون أمريكى يعيشون تحت خط الفقر، بينما يستأثر خمس الأمريكيين بنصف الدخل القومى الأمريكى.

وتمتد الانفصالية بين العرقيات والأقليات، وبين من يملكون ومن لا يملكون، إلى مجال

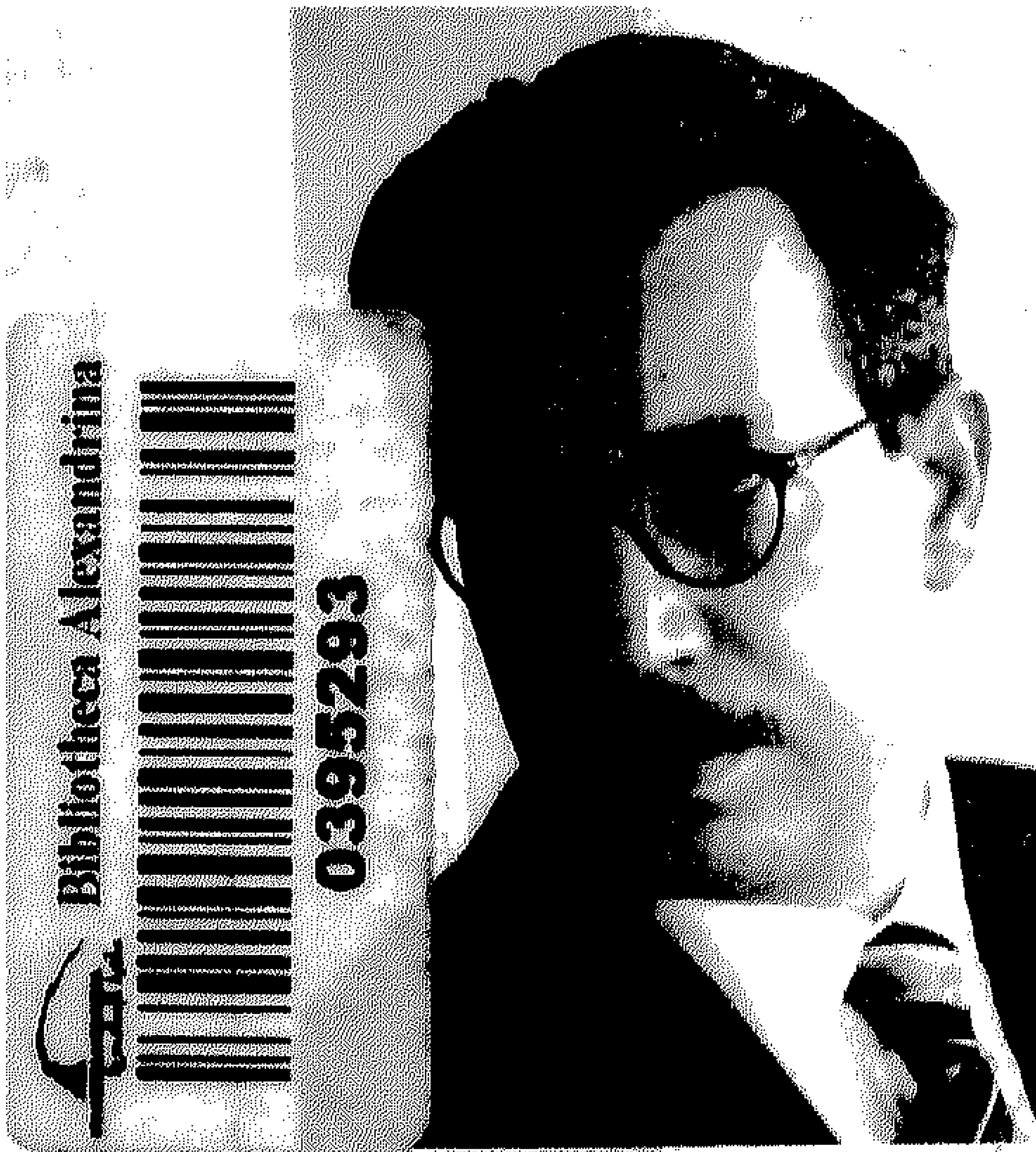
الجنس (النوع) بين المرأة والرجل. فالحركة النسوية الأمريكية (الجذرية) تحولت من مطلب المساواة بين المرأة والرجل إلى الحرب الجنسية بين الرجل والمرأة والهجوم على الرجل.

لقد أعطت التعددية الثقافية زخما مضاعفا للتجربة الأمريكية، ولكن تحول التعددية إلى انفصالية وانحطاط المجتمع الأمريكى (الجريمة والانحطاط القيمى) يهددان القوة الأمريكية، بل يهددان حظوظ أمريكا فى أن يكون القرن الحادى والعشرون، كسابقه، قرناً أمريكيا.

هذا الكتاب

أمريكا هي فكرة وحلم.
والفكرة الأمريكية والحلم الأمريكي هما: الحرية.
ولئن كان «الحلم الأمريكي» في جانب منه هو «إنجاز السياسة»، فإن السياسة تتعارض وتهدد الحلم أحياناً.

وقد ظللت لسنوات أعيش في أمريكا باحثاً وكاتبا تفتنه محاولة «فهم أمريكا». فخطابنا عن أمريكا، كان دائما أسير «العداء» أو ضحية «الانبهار». وهزائمنا وخيباتنا فى النصف الثاني من القرن العشرين (القرن الأمريكى)، كانت فى جانب منها، لأننا لم نفهم أمريكا. علاوة على أن أمريكا ستظل القوة العظمى الأولى في القرن الحادى والعشرين، بما يعني أن فهم أمريكا أمر حيوى في لعبة المصائر.
وهذا الكتاب، من أوراق «التغريبة الأمريكية» لكاتب مصرى حاول رصد الواقع والفكر الأمريكيين في العقد الأخير من القرن الأمريكى، دون «عداء» أو «انبهار». أوراق كاتب يلامس واقع تحول أمريكا من أرض موعودة إلى دولة صليبية رسالتها «أمركة العالم»، ويتابع عظمة وانحطاط المجتمع الأمريكى، والأصولية المسيحية وارتباطاتها الصهيونية، واللوبي والتأثير اليهودى، والجهاد الإسلامي في أمريكا، والمكارثية الجنسية في «مونيكا جيت»، وإفلاس الأمم المتحدة في اللحظة الأمريكية، وصورة العربى القبيح في الإعلام الأمريكى، واحتمالات أن يكون القرن الحادى والعشرون أمريكياً.



رضا هلال

- درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعتي القاهرة ونيويورك.
- كاتب صحفي بجريدة الأهرام.
- عمل مديراً لمكتب جريدة العالم اليوم في نيويورك ومراسلاً في الأمم المتحدة وبورصة «وول ستريت».
- صدر له: صناعة التبعية (١٩٨٧)، الصراع على الكويت (١٩٩١)، لعبة البترودولار (١٩٩٢)، تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والإسلام في مصر (١٩٩٣)، تفكيك أمريكا (١٩٩٨)، السيف والهلال: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي في تركيا (١٩٩٩).